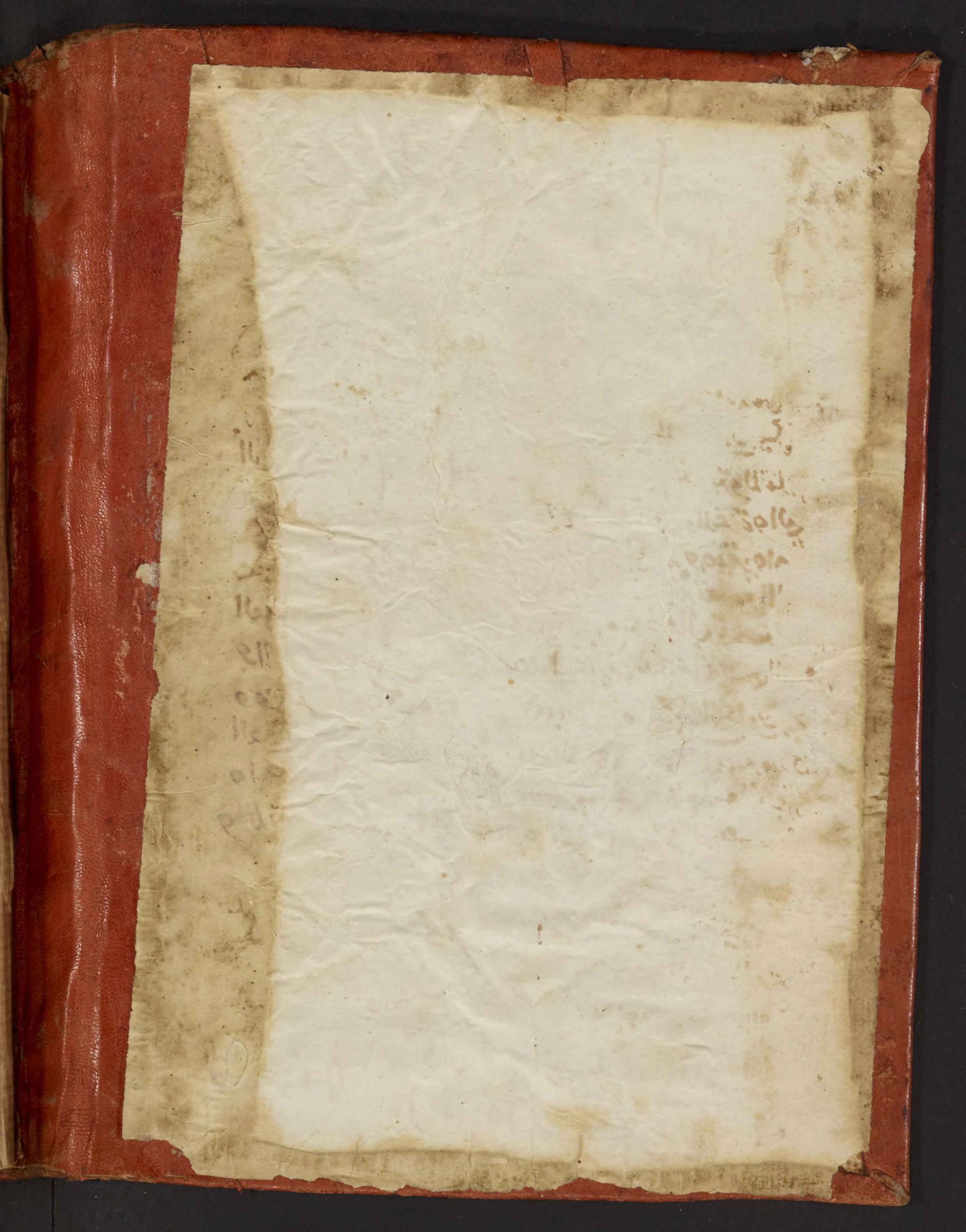
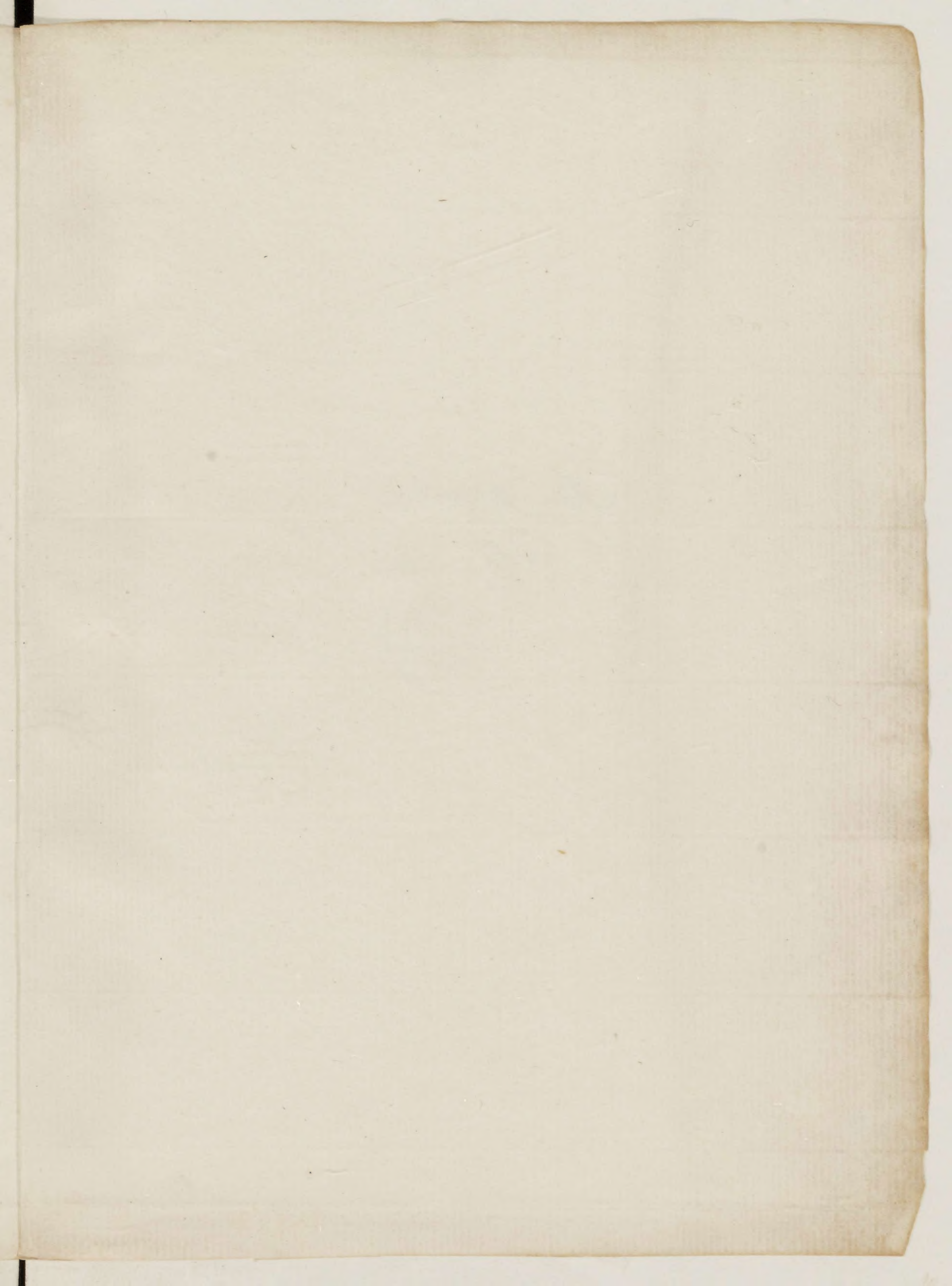
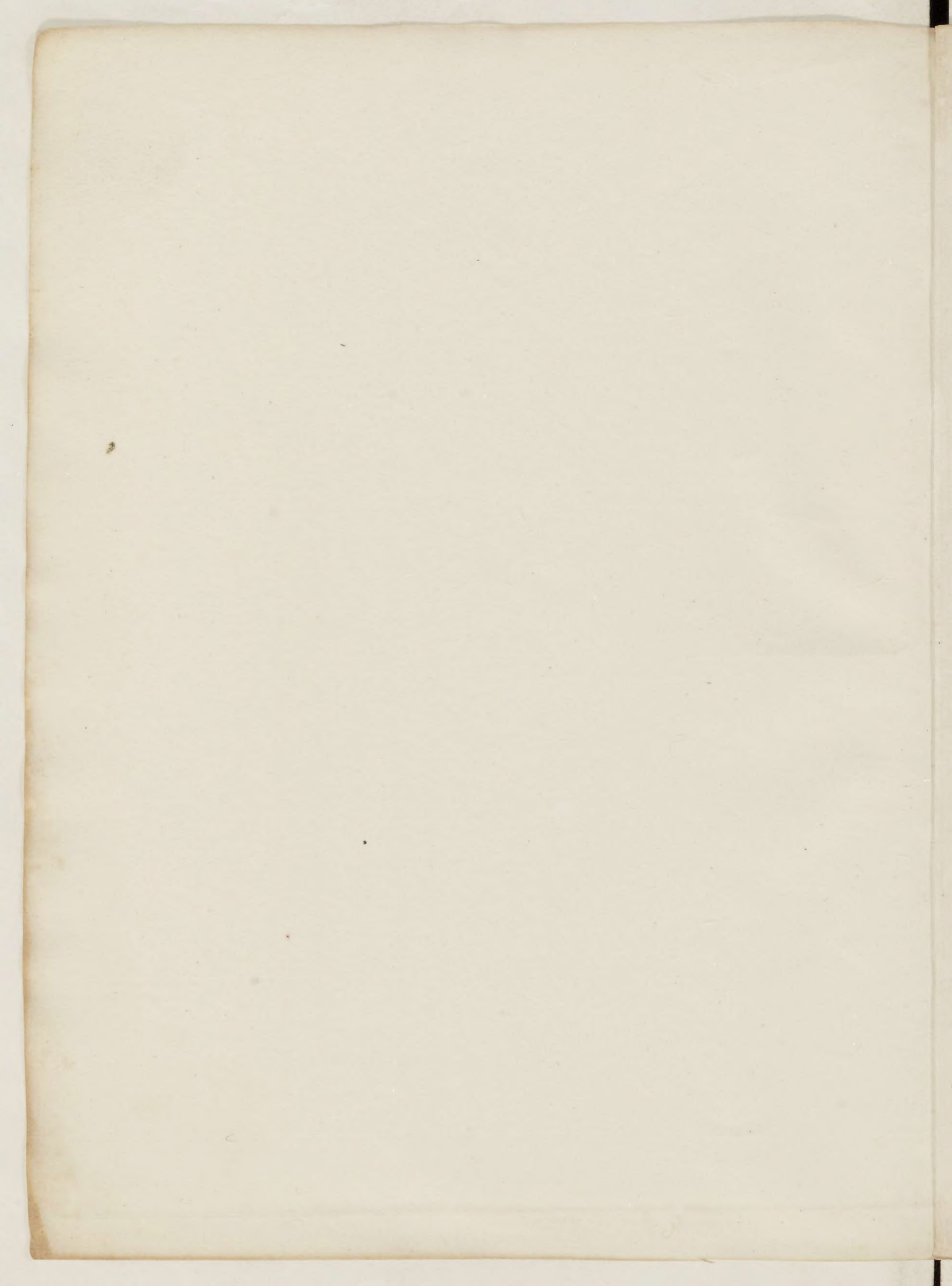

Ms
arabe
20

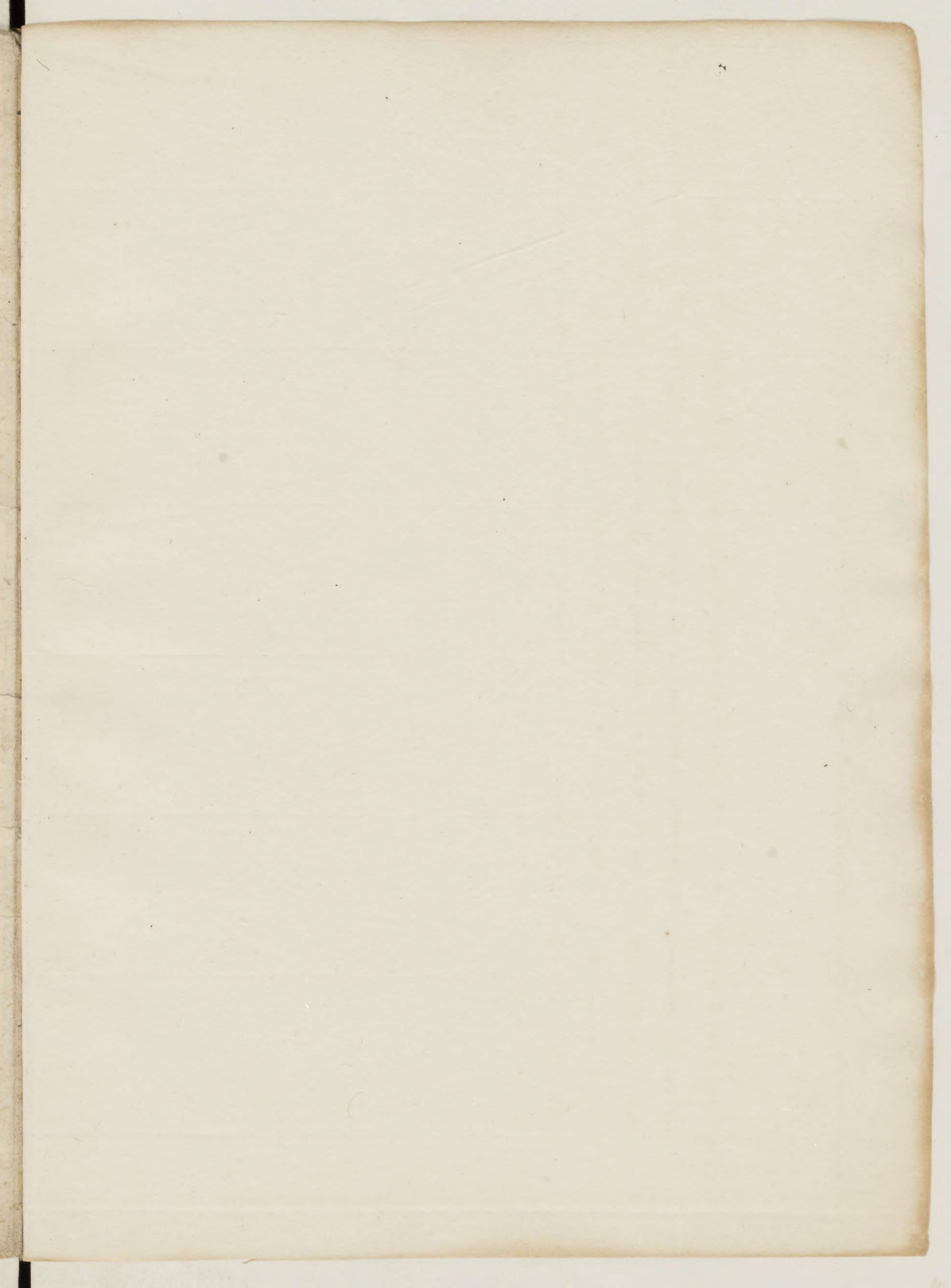












الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم
إما بأنفسها أو بأبعاضها أعني الحركات الثلاث فزادوها
وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرج الهمزة
قريب من مخرجها وأعطوها المتكلم لأنه مقدم والهمزة أيضا
مخرجها مقدم على مخرجها لكونها من أقصى الحلق ثم قلبوا الواو
تاء لأنه يؤدي زيادتها إلى الثقل لا سيما في مثل ووجل وقلبها
تاء كثير في كلامهم نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجاه فقلبوها
هنا أيضا تاء وأعطوها المخاطب لأنه من عنه ينتهي الكلام
إنما ينتهي إليه والواو منتهى مخرج الفم وأبقوه للغائب
والغائبين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين وفي أن النسم
بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا أسهل ويوجد الفرق بالواو والنون
نحو يغزون ويغزون ولم يجعل الجمع بالتاء كما في الواحد بل بالياء
كما هو مناسب للغائب لكون مخرج الياء متوسطا بين مخرج الهمزة
والواو وكون ذي الغائب دائرا بين المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي
فرق بين المتكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في
المضارع أيضا فجاءوا بالنون لمشابهتها حروف المد واللين
من جهة الخفاء والغنة انتهى قوله المجرد من النون أي
نون الإناث المرفوعة لفظه وإن استعملت في غير نفسه نون التوكيد
المباشرة له لفظا وتقديرا ولكن إنما لم يتصل به واحدة منهما
وإنما يتصل به نون التوكيد لكنها تنفصل عنه لفظا نحو
قوله تعالى ولا تتبعان للفصل بالألف المقدرة وأصله قبل النهي
والتوكيد تتبعان بنون الرفع فلما دخل الجازم وهو لا الناهية
حذف نون الرفع ثم أكد بنون التوكيد فالتقى ساكنان الألف
والنون المدغمة فإن قلنا إنه على حد التقاء الساكنين الجائز
لأن الأول حرف مد والثاني مدغم بناء على أنه لا يشترط
أن يكونا في كلمة فلا إشكال وإن قلنا إنه ليس على حده بناء
على اشتراط ما ذكر فقد قيل إنه اغتفر هنا لأنه لو حذف الألف



التبس بفعل الواحد او النون فات المعنى المقصود بها
وكسرت النون المدغم فيها تشبيها لها بنون التثنية
لانها وقعت بعد الالف مثل نون التثنية وبان تعلم
ان كسر هذه النون ليس لاجل الساكنين كما يتوهم ونحو قوله
تعلى لتبلون بالبناء للمجهول مضارع بلي يبلوا كتبلون بضم
من البلاء وهو الاختبار والتجربة لا تعلق بالواو والملفوظ
واصله لتبلوون حذفت ضمة الواو لثقلها ثم الواو لالتقاء
الساكنين او قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فقيل لتبلون فلما دخل
عليه نون التوكيد ثم حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فالتقى
ساكنان الواو والنون المدغمة ولا يجوز ان تحذف النون لفوات
المقصود من الاتيان بها ولا الواو لعدم ما يدل عليها فحركت
بما يناسبها وهو الضم ولم تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما
ما قبلها العروض تحركها ولم تحرك النون محافظة على الاصل
وهي مفتوحة في التوكيد لانها علامة الرفع بل يقال اصل حركة
الواو لانا نقول الاسماء اولى بالحركة من الحروف ونحو قوله تعلى
فاما ترين بالقصر بالياء الملفوظ اصله قبل التوكيد والجازم
ترايين بوزن تفعلين فنقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت
الهمزة والتزم ذلك لكثرة الاستعمال فقيل ترين ثم اما
ان يقال حذفت كسرة الياء تخفيفا ثم الياء لالتقاء الساكنين
واما ان يقال وهو الاولى قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ولم تحذف هي
ولا النون لاجل حركة النون مثل ما تقدم فعلم ان حذف النون
ليس لاجل نون التوكيد خلافا لمن توهم فيه لان نون التوكيد
لا تلحق الفعل قبل دخول اما اي تعرض فيه نون التوكيد
وان المحذوفة في هذا وما قبله لام الكلمة لا واو الضمير وياؤه
كما وقع لبعضهم لان الكلام اولى بالحذف من ضمير الفاعل كما

هو ظاهر

في المضارع ظاهرا وإما بأن تتصل به نون التوكيد لفظا وتنفصل
عنه تقديرا نحو قوله تعالى ولا يصدنك للفصل بالواو المقدرة
وذلك لأن أصله قبل دخول الجازم والتوكيد يصدونك فلما دخل
الجازم وهو لا الناهية حذف نون الرفع فالتقى ساكنان الواو
والنون المدغمة من نوني التوكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولوجود
دليل يدل عليها وهو الضمة وإنما كان التأكيد بعد دخول
الجازم لأنه لا يؤكد إلا ما فيه معنى الطلب وما ألحق به ويحتمل
أنه أراد الجازم رفع ولو محلا فلا حاجة إلى التقييد بذلك **قوله**
مع ابتدائهم الرافع ليكون كلامه جاريا على كل الأقوال
الأربعة والذي قاله الفراء وأصحابه واختاره ابن مالك وقال
ابن هشام إنه أصح الأقوال أنه تجرده من الناصب والجازم لكون
الرفع مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية
ولسلامته مما أورد على غيره وإن أجيب عنه بما فيه تكلف
وقد اعترض بعضهم إبطال أن التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي
لا يكون علة للوجودي فإن قيل لا توجه لهذا الاعتراض
لأن التجرد ليس علة حقيقية لأن العوامل النحوية علامات لا
مؤثرات قلت صرح الرضي أن عوامل النحو عندهم
بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولذا امتنعوا من اجتماع عاملين على
معمول واحد فليتأمل وأجاب السعد ابن الكد بأنه عدمي
لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا
عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على أول
أحواله على صفة ما ليس بعدمي قال شيخنا وللقائل أن يقول
في هذا الجواب نظر لأن الوجودي له معنيان الموجود وما
ليس في مفهومه سلب والعدمي يقابله فيهما تماما
في ذكر والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس وجوديا بواحد
من المعنيين للوجودي أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن في
مفهومه سلبا لأن التخليص فيه معنى النفي ولهذا قال

المراد سقط الجن أن الخلوص في تعريف فصاحة المفرد
بقولهم خلوصه من تنافر الحروف وغيره واحد معنى الخلوص
في تعريف فصاحة الكلام بالنفي وكونه أنه وجودي بالمعنى
الثاني لكن الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودي بالمعنى
الأول إن الوجودي بالمعنى الثاني فإن الرفع موجود لأنه عبارة
عن الضمة والنون وكل منهما أمر موجود قال أبو حيان يقع في كتب
الخلاف في العامل أولا فائدة له لفظ الخلاف ولا ينشأ عنه
حكم نطقي أن قلت ـــــ ما فائدة قول المصنف أبدا قلت
فائدته الإشارة إلى أنه مرفوع وإن اتصلت به إحدى النونين
لكونه محلا **قوله** حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جازم
فيجزمه أن قلت ـــــ ما فائدة قول الشارح فينصبه
فيجزمه قلت ـــــ الاحتراز عن ناصب وجازم أهمل نحو قوله
تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم في قراءة ونحو قول القائل
أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
ونحو قول الآخر   لم يوفون بالجار يوم الصليفا
والمصنف استغنى عن ذلك لأن الوصف حقيقة في الحالي في
الحدث المتحقق الحاصل بالفعل وأما قول علي بن أبي طالب
يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
محمد تفد نفسك كل نفس   إذا ما خفت من أمر تبالا
فالجازم فيه مقدر وهو لام الدعاء أي لتفد وقوله تبالا أصله
وبالا فأبدلت الواو تاء كما قالوا في وراث ووجاه تجاه وتراث
قوله نحوه أي يضبط **قوله** على ما ذكر هنا أي بناء على
ما ذكر في هذه المقدمة **قوله والمتفق** عليها أن لنا فيه نظر
فإن أن ليس النصب بها متفقا عليه وإنما هو قول الجمهور
القائلين بأنها ناصبة بنفسها لا أنها تقلبه إلى الاستقبال
وقال الزجاج والفارسي الناصب أن مضمرة بعدها وهو أحد قولي
الخليل لأنها غير مختصة لدخولها على الجمل الابتدائية نحو

مبحث النواصب

(١٤١)

اذا عبد الله يا ابنى بل اختلفوا فيما عدا ان وقد قال ابو حيان تعليلا
لقولهم ان المصدرية ام النواصب بدليل الاتفاق عليها والاختلاف
في لن واذن وكي **قوله** تنصب المضارع لفظا اي ان كان معربا فان
كان مبنيا نصبته محلا وانما عملت ان النصب لكونها مشابهة لان
وهي تنصب الاسماء فهذه تنصب الافعال وانما لم تعمل الرفع
والنصب لانها فرع عنها فان قيل فلم تعمل الرفع دون النصب
مع انه عمل الاصل فالجواب في كلا منهم حرف يرفع ولا ينصب
وايضا لو رفعوا لم يظهر عليها عمل **قوله** والماضي محلا اذا
كذا في بعض النسخ وفيه نظر فان ابن هشام في المغني لما قال ان
ان المصدرية توصل بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا
وقال هذا هو الصحيح وذكر ان ابن طاهر خالف في كون الموصولة بالماضي
والامر هي الموصولة بالمضارع وذكر مما استدل به ابن طاهر انها لو
كانت الناصبة لحكم على موضع الماضي والامر بالنصب كما حكم على
الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قايل به واجاب ابن هشام بانه
انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت
الاستقبال في معنى المضارع فاثرت النصب في لفظه انتهى فانت
تراه لم يتعقب ابن طاهر في قوله ولا قايل به بل اقره وفي بعضها
تنصب المضارع لفظا ومحلا **قوله** تسبك مع منصوبها
بمصدر الذي يظهر ان المنسبك بالمصدر صلتها فقط لا هي
وصلتها ثم رايت استاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب
حرف المصدر اي يجعل ما بعدها في تاويل المصدر **قوله**
فلذلك تسمى مصدرية ولذلك تسلط عليها العوامل
فتقع مع معمولها مبتدا نحو ان تصوموا خير لكم وخبر المبتدا
نحو الراي ان تفعل كذا وفاعلا نحو بدا لي ان تقوم ومجرورا بحرف
نحو اخوف عندي ان تسافر وان الراي ان تفعل ولحرف جر نحو عجبت
من ان تضرب ويقع مع ما بعدها معمولا نحو عسى ان تجيء وفي
ومعمولا لكان واخواتها نحو كان الكلام ان تجيء الى من التطلف

الظاهر ما قال المصنف
ودليله العموم بعالي
كما هو بغير السنة

وكان الجيد ان نحو ومعهم لانه لفعل ناسخ نحو ظننت ان تخرج
خير الامر ان تخلف وظننت الخير ان تخرج او لغيره من افعال
غير الحجر نحو طلبت منك ان تقوم وان قيل ان تقع بعد
افعال الحجر فلا يقال فعلت ان اقوم ولا اعطيته ان يأتي
ومجرورة بالمضاف اليه نحو اني تعجبت ان تقوم وقبل نحو
الى غير ذلك ولما كانت ان عند الاهلا وتشهد الى المصدرية
استثنى المصنف والشارح عن التفسير بالمصدرية وخرج
بالمصدرية المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان خلافا
للاخفش حيث جوز اعمال الزائدة حملا لها على المصدرية
قياسا لها على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وفرق بان الباء
الزائدة تختص بالاسم بخلاف ان الزائدة لا تختص بالفعل
المضارع فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول
دون حروفه او فيها حروف القول والمراد بالقول المتأخر
عنها جملة ولم تقترن بجار لا لفظا ولا تقديرا فخرج
نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لفقد تقدم الجملة
قال في المغني فلذلك غلط من جعلها منها واخر دعواهم ان الحمد
لله رب العالمين انتهى وذلك لانه لم يقع قبلها الا مفرد
وهو مبتدأ والجملة بعدها خبر لان المبتدأ مفهوم منه
السابق من ربطه لكونه خبرا عنه وما بعد ان المفسرة
ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه
الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فلا تكون الاية من
هذا القبيل فان قلت ما معنى كون اخر دعواهم ما ذكر
مع ان اقوال اهل الجنة واحوالهم لا اخر لها فان الجنة دار
البقاء قلت قال المفسرون هذا خاتمة تسبيحهم
في كل مجلس ان يقولوا الحمد لله رب العالمين فان اهل الجنة
يسبحون الله تنعما وتلذذا بلا تكليف عليهم واما الواو
في قوله واخر فهي للعطف ونحو قلت له ان افعل الوجه
العراية

القول في الجملة السابقة فلا يقال النهي وجوده وكلامهم
ينفي وجوده لا تشتغلوا فيه التفسير لجواز ان تكون الجملة
وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بغير
حرف القول قال الدماميني الخلاف في المسألة مأثور ولم اقف
على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح انتهى وقد
ذكرت عنده ان مذهب العرب ان الجملة بعد الايجاب بأي او
ذكر في التفسير نحو كتبت اليه بان افعل ونحو كتبت اليه
ان يفعل اذ افادت معها الجار وتقول الباء فهي مصدرية في الموضع
لا تفسيرية لما تقرر من ان حرف الجر لا يدخل الا على اسم او ما في
تاويله وان افعل وان يفعل ينسبك كون فيهما مصدر به
في تاويل الاسم فصح دخول الجار عليهما وينسبك كونها
تفسيرية لانها ليست باسم ولا في تاويله فيمتنع دخول حرف
الجر عليه قال في المغني وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة
وهو متجه لانه اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس
كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد
اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان في المثال لم تجده الطبع
عن قائله انتهى وهذا الكلام من ابن هشام مبني على ان في
المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله نقلا وعقلا
وليس الامر كما فهمه انما التفسير في ذلك المثال لكتبت
وهو الشيء المكتوب وقم نفس ذلك الشيء قال الرضي وان لا تفسر
الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى
وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بلفظ هو قوله يا ابراهيم وكذلك قولك
كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم قال ومن ثم العلة
ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول به
الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه الى هنا
كلامه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر

لا وجبا وقوله ولهذا الخ ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في
الاحكام النحوية كما اولا فتول قال الرضي ولا يرتبك من تتبع
ان المسماة بالمفسرة زائدة في بعض المواضع انما هو بمعنى القول لم يكن
ثم لا نعرف منه بمعنى ام زائدة ثم قال ثم ثنا ولم يقال او يستقصى من
قال بعد على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا ابلغ في جميع
الامثلة واما الرابعة فبعد التالية لما الحرفية فلما ان جا البشير
والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله تعالى كان ظبية تعطو الى
وارق السلم في رواية من جر الظبية وبين القسم ولو نحو اقسم
ان لو التقينا في الارمنة او بعد اذ نحو
فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر
وزعم الاخفش انها قد تعمل في ذلك وانها تنصب المضارع
كما تفعل وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله وما لنا ان لا
نقاتل في سبيل الله وقال غيره ذلك مصدرية والاصل وما لنا
في ان لا نفعل كذا او لا معنى للزيادة غير التاكيد كسائر
الزوايد قال الرضي يجب ان لا تكون زائدة الا لافادة فايدة
قيل انها سميت زائدة لانها لا تعين بها اصل المعنى بل لا
يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها
لم تفد شيئا لما لم تغاير فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة
قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ
التوكيد اسما كانت او لا زوائد ولم يقولوا به الا هنا كلامه
وفرق بعضهم بينها وبين الحروف الموضوعة للتاكيد الغير
الزايدة كلام القسم ولام التوكيد ونحوهما بان تلك موضوعة
للتاكيد هو جزء معنى التركيب كالحرف الذي يوضع بين المستثنى
والحرف الزائد وان كان موضوعا لمعنى التاكيد الا انه لا دخل
له في التركيب بل كان حدا بعنه كما اذا وصل خشبة بخشبة ووضع
على مفصلها ضبة فتلك الضبة ما صارت جزءا من ذلك المركب
بل لا تفيد الا توثيقها وزيادة معانه وقع الفراغ منها

اعرف هذا الفرق فانه عجيب

الزوايد

الرواية واعلم انه يجب النصب بها اذا لم تسبق بلفظ اريد
به العلم سواء فيه ما كان من مادة لفظ العلم نحو علم ان سيكون
منكم مرضى وغيره نحو افلا يرون الا يرجع اليهم قولا ونحو
علمت ان قد يقوم زيد وان لو يقوم زيد فان سبقت بذلك
وجب رفع الفعل لانها حينئذ هي المخففة من الثقيلة واسمها
ضمير شان محذوف وليست هي الناصبة لانها تدخل على ما
ليس بمستقر ولا ثابت لان بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك
لا تقع بعد افعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضي
تاكيد الشيء وثبوته واستقراره ولا بلفظ اريد به الظن سواء
كان من مادة لفظ الظن او لفظ العلم او غيرهما في احد الوجهين
فان سبقت بذلك فوجهان جائزان في الفعل احدهما رفعه
بناء على تاويل الظن بالعلم واجرائه مجراه والثاني نصبه وهو بناء
على عدم التاويل وهو الارجح في القياس لان الاصل عدم التاويل
والاكثر في كلامهم نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة قرا ابو عمرو وحمزة
والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه واتفقوا على النصب
في احسب الناس ان يتركوا ونحو افلا يرون ان لا يرجع المشهور
فيه الرفع وقرا بعضهم بنصبه واجاز سيبويه ان تقول ما علمت
الا ان تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجاز كما تقول
قلت اشير اليك ان تفعل ولو اراد العلم القاطع لوجب ان تقول ما
علمت الا ان سيقوم قال الشيخ ابو حيان وليس في الواقعة بعد
الشك اي بعد ما اريد منه الشك الا النصب وفي الواقعة بعد
فعل خوف نحو نخاف وهو نحو خشيت ان لا تقوم وحسبت ان لا تكرمني
قولان احدهما جواز الرفع كما بعد الظن والثاني تعين النصب وعليه
المبرد وجوز اهمال ان حملا على اختها ما
المصدرية وعليه قرا ابن ان يتم الرضاعة بالرفع وقد اعلى انها
قد تهمل وفيه نظر لاحتمال ان يكون الفعل مسندا الى ضمير الفاعلين
عائدا على من على انه لعائد بعد ما عادت للفظ بان فلما

لو كان في الاصل يرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط فلما
رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا العلم وانما هو سنة
تتبع وكم من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه ولا
يجوز الجزم بها عند الجمهور وجوزه بعض الكوفيين ونقله اللحياني
عن بعض بني صباح وانشد

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب

قوله احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هيا وتوجيه
الاستشهاد بالبيت كالبيت السابق الا ان حذف المنصوب عليه
مع على انه مشكل للضرورة ولا يجوز **قوله** لن قال في المغني
وزعم بعضهم انها تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر
وقوله لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه والاول
يحتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة **قوله** وهي حرف
لنفي المستقبل اي حرف مختص لا تنفي الحال بل الزمان المستقبل
ولا تفيد توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تابيده
وهو نهاية التاكيد خلافا له في انموذجه قال في الكشاف
من قال فيقول لك لن اقيم مؤكد بخلاف لا اقيم كما في انا مقيم
واني مقيم وقوله في نحو لن افعله مؤكد على وجه التابيد
كقولك لا افعله ابدا والمعنى ان فعله ينافي حالي كقوله
تعالى لن يخلقوا ذبابا اي خلقه من الاصنام مستحيل مناف
لحالهم انتهى وقال في الانموذج وقولك لن افعله كقولك لا
افعله ابدا ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا قال ابن مالك وحمله
على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا يرى وهو باطل ورده
غيره بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في نحو فلن اكلم
اليوم انسيا ولم يصح لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
والحمل على المجاز خلاف الاصل ولا يتعين الابد ولكان ذكر
الابد في قوله ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه واستفادة
التابيد في اية لن يخلقوا ذبابا من خارج ووافقه بعضهم
بانه لولا

اي من ان التابيد
نهاية التاكيد

بأن مع لو لأن الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد وهو
عدل وقد نقله وأجيب بأنا لا نسلم ذلك لكن نقله
بحسب ما فهمه من استعمال اللغة وغيره أيضا عدل وقد نقل
خلافه مع أن ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز أن يكون استعمالهم
لها في التأبيد لكونه من أفراد معناها الذي هو النفي على الإطلاق
فليس ما زعم وافقه على التأبيد جماعة بل قال بعضهم إن منعه
مكابرة قال ابن هشام في شرح الفصور لا تقع لن للدعاء خلافا
لابن السراج ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى قال رب بما
أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين من مجيء ما أن معناها فإنه
ما جعلني لا أكون لإمكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك
معاهدة منه له سبحانه وتعالى أنه لا يظاهر مجرما بتلك
النعمة التي أنعم بها عليه انتهى واختار في المغني أنها تأتي
للدعاء فقال وتأتي للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم
ابن عصفور والحجة في قوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال

انتهى وهي عند الجمهور حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال
خلافا لقول الخليل إنها مركبة من لا أن حذفت الهمزة تخفيفا
والألف للساكنين ولقول الفراء أصلها لا فأبدلت الألف نونا
ورد الأول بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن
أضرب مع امتناع تقديم معمول الصلة عليه ونوقش بجواز
تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا إذ هو وضع
مستأنف والثاني بأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس
نحو لنسفعا وليكونا **قوله** لن نبرح أي من قوله تعالى لن
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أي لن نبرح عاكفين
على العجل إلى رجوع موسى ونبرح من الأفعال الناقصة اسمه
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وخبره عاكفين وعليه
متعلق بعاكفين وحتى حرف جر بمعنى إلى ويرجع منصوب بأن

مضمرة بعد حتى والبناء متعلق بيجي و موسى فاعله وان
المضمرة والفعل بعدها اسم تأويلا في محل جر بحتى والجار والمجرور
متعلق بلو بني ثم **قوله** اذن بكسر الهمزة وفتح الذال
المعجمة وسكون النون والصحيح ان نونها تبدل في الوقف الفا
تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها
كنون ان قاله الدماميني وهو الظاهر لان النون من نفس الكلمة
واي داع الى تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة اللهم
الا ان يدعى السماع بما قاله الجمهور في نحو سمعا وطاعة وروي
هذا القول عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف
عليها خلاف في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف
وكذا رسمت في المصاحف بالالف والمازني والمبرد يكتبانها
نونا على مقتضى قولهما في الوقف وعن المبرد انه يشتهي
ان يكوي يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل
التنوين في الحروف لكن نقل عن المازني كتبها بالالف
فان صح هذا النقل عنه مع قوله انه يوقف عليها بالنون
فهو مشكل لان الاصل في الكلمة ان تكتب بصورة لفظها
بتقدير الابتداء بها والوقف عليها وخلاف ذلك خارج
عن الاصل فلا يرتكب الا لداع اليه وعن الفراء ان عملت كتبت
بالالف اذ لا تلتبس ح باذا الظرفية لقيام المانع من
الالتباس وهو العمل وان لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها
وبين اذا ونقلها على ذلك ابن خروف ومما يتمسك به ان
نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة الفا بلا خلاف
وقد فصلوا في رسمها فالاكثر ان تكتب بالالف ان لم تلتبس
نحو لنسفعا وبالنون ان التبست نحو لا تضربن
اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبست بالفعل الاثنين
وحكي عن بعضهم انه شرطها ان وصلت بالكلام كتبت بالنون
عملت او لم تعمل كما يفعل بامثالها من الحروف واذا وقف
عليها كتبت

عليها الحيث بالالف لانها اذا اشبهت بالا سيما
المنقوصة مثل يد ودم قوله حرف جواب وجزا اذن من
انها اسم فوق الجمهور وقيل اسم وعن بعض الكوفيين لا
اصل عندهم ان القائل في اذن اذا قال اذا اجيئك اكرمك برفع اكرم
ثم حذفت الجملة التي اضيفت اذ اليها وهو اجيئك وعوض
التنوين عنها كما عوض عنها في حينئذ ويومئذ
واضمرت ان فانتصب الفعل الواقع صدر الجملة قال الجامي
فان قلت ـــ انها انما توجب تاويل الفعل عليها بمعنى
فيكون مبتدا والخبر محذوف وما بالجملة اسمية فيجب الفا
الرابطة كما قلت ـــ اذا اجيئك فانا اكرمك حاصل والا فلا
فيشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع ذلك كون ذلك المفرد
مبتدا او يجعله فاعلا اي اذ جيئتي وقع اكرامي فالجملة
فعلية فلا اشكال وعلى القول بالحرفية فالصحيح انها
بسيطة لا مركبة من اذا وان خلافا للخليل في احد قوليه
لانها تقتضي كل واحد منهما فتقتضي الرفع كاذا او النصب كان
ثم حذفت همزة ان ثم الف اذا لالتقاء الساكنين وقيل مركبة
من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة
الى الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل وعلى البساطة فالصحيح
انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للخليل واختار الرضي
غير هذه الاقوال كلها فقال الذي يلوح لي في اذن ويغلب
في ظني ان اصله اذ حذفت جملة المضاف اليها وعوض
منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة
بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى
زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي بمعنى مطلق الوقت
فخففت لفظه وجرد له عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة
الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما
قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق

على الجملة المضاف اليها لما يقول لك الشخص انا ازورك فتقول
اذن اكرمك اي اذا زرتني اكرمك اي وقت زيارتك اياي اكرمك وعوض
التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازما للاضافة نحو كل
وبعض الا انهما معربان واذ مبني ثم قال بعد كلام طويل
فلما احتمل اذن الذي يليها المضارع معنى الجزاء اخذ نصب
المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال
اذ على ما يقول القائل فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة عمل
المضارع اذ ذاك على الحالية المنافية من الجزاء وذلك بحسب
النصب الخاص بان التي هي علم للاستقبال انتهى كلامه وحاصله
ان اذن هي اذ وتنوين العوض من الجملة المضاف اليها المحذوفة
ونصب الفعل بعدها بان مضمرة ونحوه جواب وجزاء
عند سيبويه نقل الشلوبين في كل موضع وقال
الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد
اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته اي ان تزرني اكرمك وقد
تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك
صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزاء كما قال الرماني
في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف
الشلوبين في جعل هذا مثالا للجزاء اي ان كنت قلت
ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب ان تقع في
كلام يجاب به كلام اخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في
صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب
ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها الجواب
على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء
ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال
في المفصل واذن جواب وجزاء كقول الرجل انا اتيك فتقول انا
اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له
على اتيانه **قوله** وشرط النصب باذن ان الفعل مع

المستقبلا

8

استقبال الشرط لغة لبعض العرب حكاها عيسى ابن
عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب
وزعم سائر الكوفيين فلم يجز احد منهم الرفع بعدها قال
ابو حيان رواية الثقات مقبولة ومن حفظ حجة على من لم
يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي
والفراء على اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل
قوله ان تكون في صدر الجواب اي في صدر جملتها الواقعة
جوابا بحيث لا يسبق عليها شيء لان ارتباطها وتعلق ما
بعدها بما قبلها تأذن نحو اكرمك اذن القيت بلا خلاف لان الفعل
المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وكذا ان توسطت بان وقع
ما بعدها لما قبلها كالشرط والجزاء نحو ان تزرني اذن اكرمك
والقسم وجوابه كقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها واكنني منها اذن لا اقيلها
والخبر والمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك مع خلاف في بعض هذه
الصور واما قوله اني اذن اهلك او اطيرا فضرورة او هو على حذف
الخبر اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده فجاز النصب
لتحقق شرطه وذكر الرضي تخريجا وجها اخر وهو ان يكون الخبر
مجموع قوله اذن اهلك لا اهلك وحده قال الدماميني يعني ان المانع
انما هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها مستقلا لان المعتمد هنا
هو المجموع لا ما بعدها فقط وفيه نظر لان مقتضاه جواز مثل
قولك زيد اذن يقوم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من
اذن وما دخلت عليه والظاهر انهم يأباه ولو وقعت بعد الواو
والفاء جاز اعمالها نحو ان تكون ما بعد العاطف جملة مستانفة
والغاؤها نحو التقدير حرف العطف وصرح بعضهم بان الالغا
اكثر لحصول الاعتماد بحرف العطف ونحو واذا لا يلبثون خلفك الا
قليلا واذا لا يوتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما
والتخفيف انه اذا قبل ان تزرني ... واذن احسن اليك فان قدرت

العطف على الجواب جزمنا لان المعطوف عليه مجزوم
وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على جملة الشرط وجملة
الجزاء جاز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن
لتقدم العاطف فمن حيث ان اذن في اول جملة مستقلة هو
مصدر فينصب الفعل ومن حيث ما بعدها من تمام ما قبله
بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو موضع
فليس يتصدر في الكلام وقيل يتعين النصب لان ما بعد
اذن مستانف لا يتعلق بشيء مما قبله اولا المعطوف على
الاول اولا لحكم الم ويعني ما قبل العاطف غير مسبوق
بشيء يطلبه فهو اول فما عطف عليه مثله لان حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه وفيه نظر ومراده اولا اول في العطف او
قريب ومثال ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على
الفعلية وجب قولا واحدا او على الاسمية فالمذهبان الاول
جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وقد مر الكلام على
ذلك قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل مع ... انها
فيه بقاء عمل اذا قبلها لانه اي لان الواقع بعدها تابع لما
قبلها فيبطل حكمها وحكمها في مثل لو قلت معين يحصل لفظها
مع بقاء المعنى الاول فيبقى كما كان عليه قبل دخولها ابعد لنا
بقاء المعنى وكذلك ان يتوهم تغير المعنى فيه بسببها
بخلاف مولد ... لزاكرهم واشبهه فانه لم يحكم لك
وقال تلميذ ابن الحاجب انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها
بسبب وقوعها حشوا **قوله** والفعل بعدها مستقبل
اي زمان حدثه مستقبل فلو حدثك شخص بحديث فقلت له
اذن تصدق رفعت لان المراد به الحال ومن شأن الناصب ان يخلص
المضارع الى الاستقبال والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم
المفعول والقياس يقتضي كسرها فيكون اسم فاعل لانه يستقبل
كما يقال الماضي ولعل وجه الاول ان الزمان يستقبله فهو مستقبل

معمول

اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بغير الفاء لانه الصحيح
وتوجيه الاول انهم لم يحملوا عن جزاء قال ابن الحاجب في شرح المفصل
وانما لم تعمل الا في المستقبل لانها من النواصب كلها وقال
تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق
في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال قوله
متصل بها الخ ظاهره ان الشرط اتصالها بالفعل بحيث لا يكون
بينهما فاصل وان يغتفر الفصل بينهما بالقسم لان الشرط عدم
احدهما ونقل الفصل بهما في المغني لا وذكر ان القسم تاكيد لربط
اذن والاسم لم يعتد بها فاصلة في ارتفع الجازم والفعل نحو اذن
اكرمك والمنفصل بالقسم نحو اذن والله نرميهم بحرب والمنفصل
بلا نحو اذن لا اهينك ولا يجوز الفصل بغير ذلك فلو قلت اذن يا
عبد الله قلت اكرمك بالرفع لانفصال بغير ما ذكر واجاز ابن عصفور
الفصل بالظرف نحو اذن يوم الجمعة اكرمك بنصب الفعل ووجهه
ظاهره ابو بيان بشبه الفصل بالنداء الجار تشبيه والدعاء نحو اذن يا عبد
الله اكرمك بالنصب قال بعضهم ولم يسمع شيء من ذلك والصحيح
منعه واجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا
اكرم والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع
لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل مطلقا
اقول ان يكون من جوابه قوله المصدرية خرج بالتقييد بالمصدرية
من كيف نحو كيف تجعل الرسل وما بتنا تفتنا كم ونظائرها يقول
قوله وقد رابطا في [illegible] فانها البيت ابنا صبيتو [illegible]
قوله وهي الداخلة عليها لام التعليل انها ناصبة المصدرية
عند سيبويه والجمهور اذا وقعت بعد اللام وليست بحرف الجار
على مثله اي مع امكان الاحتراز وهذا اذا لم يقع بعد ما ان فان
وقع بعد ما ان فقوله جئت لكي ان تكرمني وتقول ايضا اردت لكي
ان تعطيني بقربتي محتمل من كي للام او محتمل

ان تكون مصدرية مرادفة لان وانما رجح الاول لان الباب للوجه فلو جعلت
مؤكدة لزم كون أن هي الناصبة ويتقدم الفرع على اصله ولازما
كان اصلا في بابه لا تكون مؤكدة الفرع ولان لو وليت الفعل فانها
ادخل بالاعمال القريبة او مجاورتها قوله فان لم يتقدم في لا
النافية اه اعلم ان في التعليلية اي الدالة على ان ما قبلها بسبب
حصول ما بعدها فانها تختص باحد احوال قبل اللام او ان لا الجحود حيث
كان قبلها ما جحد واللام تاكيد لها وان مضمرة بعدها وجوبا ويمتنع
ان تكون في ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام والفصل بينهما
ممتنع بالجار ويفهم مما يمتنع ان تكون ابتداء لانه لم تثبت زيادتها
في غير هذا الموضع حتى تحمل عليه والثاني نحو جئت كي ان تكرمني
وقوله كيما ان تغر وتخدعا فهي حرف جر ويمتنع ان تكون ناصبة
لما يلزم من دخول الجار المصدرية على مثلها اي مع امكان الاستغناء عنه
ومجيء في قبل الكلام تام ومنه قول الراجز كاد واستطم من في
ليتخدمهم فقال ابو حيان والمحفوظ اظهار ان بعد كي الموصولة
باللام كقوله كيما ان تغر وتخدعا ولا احفظه في كلام منهم حيث
في ان تكرمني وبعد الامر ان كما علم مما تقدم في نحو قوله تعالى كي
لا يكون دولة فيحتمل ان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها
للتعليل او تعليلية وان مضمرة بعدها واما اذا اجتمعت لتكرمني
فالنصب بان مضمرة وجوز ابو سعيد كون النصب بكي قال ابن هشام
في المغني والاول اولى لان ان امكن في عمل النصب من غيرها فهي اقوى
على التجوز فيها بان تعمل مضمرة انتهى قال ان كي هي تعمل مضمرة
عند بعضهم وما تقدم من كون كي تكون مصدرية وتكون حرف
جر هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وقال الاخفش لا تكون
الا حرف جر وقال الكوفيون الا ناصبة للفعل دائما ولو اخيم على
تقدم في تعمل اذا ولا يجوز تقديم معمول معمولها عليها عند
الجمهور خلافا للكسائي حيث اجاز جئت النحو كي اتعلم ولو

فصل

فصل بين الفعل وكي لم يبطل عملها خلافا له ابطا فيه تنبع
جئت كي فيك ارغب بالنصب ويجيز الرفع والصحيح ان الفصل بينهما
لا يجوز في الاختيار قوله منصوب بان مضمرة جوازا كذا
في بعض النسخ وفي بعضها منصوب بان مضمرة وجوبا والجواز
مذهب الكوفيين والوجوب مذهب البصريين فانهم لا يجيزون
اظهار ان بعد كي التعليلية الا في الضرورة كقوله
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
وجوزه الكوفيون في السعة وانما اجيز ان بعد كي لانها خارج
الجر على الفعل قوله وبعد لام التعليلية مثل التعليلية
اللام التي للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا وانما لم تكن للتعليل هنا لانهم لم يلتقطوه لذلك
بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم عدوا
والزائدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
ومنهم من ادخلها في اللامين في لام التعليل فلا يرد ان على
الناظم والاولى ما صنعه بعضهم من اصحاب الجمع حيث قال
وتعم اللام التعليلية والجحودية والتي للعاقبة والزائدة
جوازا اظهار ان بعد لام كي اذا لم يقترن الفعل بعدها بلا زائدة
كانت نحو لئلا يعلم اهل الكتاب او نافية نحو لئلا يكون للناس
فان اقترن بها وجب اظهار ان لئلا يقع الفصل بين المثلين ولم
نرد الواجب لئلا تقتضيا ان في ذلك ثقل في اللفظ وبشع
في النطق فتحسن باظهار ان ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل
الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار
والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد قوله
جوازا اي اضمارا جوازا اي جائزا او ذا جواز قوله وهي الزائدة
بخبر كان الخ قال الراجي قلت ما نقل عن البصريين من انها
متعلقة بالخبر المحذوف يقتضي انها ليست زائدة ويقتضي
من يجا يقتضي انها زائدة لتقوية العامل فليتأمل وهذا

نحو كيد النفي وجه التوكيد فيها انها عند الكوفيين والا اذا اصلها
كان يفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي
كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف
زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب بنفسه لقيامه مقام ان ولو
كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادتها فكيف وهو غير
جار واما عند البصريين فلان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي
قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله
باعا لانية لا ارض ملامتي ان الهوان لجي باسم
ابلغ من لا تلمني لانه نفي عن السبب والحاصل انه اختلف في الفعل
الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفي الى انه خبر كان واللام للتوكيد
وجرى عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول بوجوب اضمار ان بعدها
للبصري فهو قول ثالث فانه قد صرح بانها مؤكدة للنفي الجحدي
فقد وافق الكوفي الا ان الناصب عنده ان مضمرة قال
الشيخ ابو حيان ليس بقول بصري ولا كوفي وبعضهم قال مؤكدة
انها زائدة وصرح به ولده وقال في شرح هذا الموضع من التسهيل
سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت
زائدة لم يكن النصب للفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص
دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما لان يفعل
ان قلت اذا كانت ان مقدرة بعد اللام يلزم الاخبار
بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز قلت اجيب بان الاخبار
بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر
عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف
الاسم او فيه التجوز اما ان قصد منه ... الفعل وذهب
البصري الى ان خبر كان محذوف وان بعد اللام متعلقة بذلك الخبر
المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان المضمرة والفعل
المنصوب بها على الاصح في موضع جر والتقدير ما كان زيد
ليفعل ما كان اليه من التقدير بينهم والدليل على ذلك مجيء

الخبر جا

الجحود مع جاءت في بعض كلام العرب قال بعضهم ولم تكن اهلا لتسمو
فجرح بالجحود الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها
ويظهر اثر الخلاف في نحو قولك ما كان زيد طعامك لياكل
فطعامك منصوب على لياكل فانه لا يجوز على راي البصريين لان ما
في حيز اللام لا يعمل فيما قبلها ويجوز على راي الكوفيين لان اللام
تمنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها وعلى راي الكوفيين زائدة قوله

لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

واجاز بعض النحويين حذف اللام واضمار ان نحو وما كان هذا
القران ان يفترى اي ليفترى واجيب بانه لا حجة في الاية لان
ان وما بعدها في تاويل المصدر والقران ايضا مصدر فاخبر عن
مصدر بمصدر ولعله بمعنى المفترى والا فالقران هنا بمعنى المقروء
ويقتضي تقييد الشارح بكان او يكون ان لا تختص لام الجحود
بالكون المنفي بما او لم لكن اجاز دخولها على اخواته بعض النحويين
فيجوز عليه نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم دخولها
في باب ظننت نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان
وهذا كله لم يسمع فوجب منعه واجاز بعضهم دخولها
في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئت لتكرمني قال ابو
حيان وهذا فاسد لان هذه لام كي وشرط النفي ان لا ينتقض
بالا فيمتنع ما كان زيد الا ليفعل وخرج بما ولم لا ولن وان
لانه لا يتخلص الا للمستقبل او الحال قال في المغني وزعم كثير
من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة
غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود
وفيه نظر لان النافي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي
كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند
الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته
معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال
كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد تجوز

كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي
مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول الذي وان
السعة في الركعتين بعد الفجر انا لا ادعها انتهى قوله
وجوبا اي اضمارا واجبا اي واجبا اوذا وجوب وعلل وجوب الاضمار
بان الاثبات ما كان زيد ليفعل كذا زيد سيفعل جعلت اللام
معادلة ومقابلة للسين فكما لا تجمع بين الناصبة والسين
لا تجمع بين ان واللام في اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما في اللفظ
قوله وسميت بعد ذلك اللام الخ هذه التسمية من باب
تسمية الشيء باسم الخاص والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد
في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى قوله حتى الجارة
حرف لابتدائية والعاطفة قوله المفيدة للغاية اي لان ما
قبلها ينقضي عند حصول ما بعدها او ان ما قبلها لاجل
حصول ما بعدها او ينتهي عند حصوله سواء الحق المسبب
ما اذا اريد الحال فافهم ولا تغفلها الموضع من اهل الاقدام
والا فلا انتهى فان بعضهم ان حتى اذا استعملت في معنى
كي تكون مجازا اما قول الشارح من النحاة انها تكون بمعنى
كي فمنكر ما شهرته فليس بمحتاج اذ لم يقل احد من المتقدمين
منهم انها تكون للتعليل بل قالوا انها للغاية واما نحو
اسلمت حتى ادخل الجنة فتقدير اسلم اي اسلمت وابقى على
الاسلام حتى ادخلها فتكون بمعنى الى انما اخذ ابن اسم اللام فيه
الدال عليه ونهاية غاية الشيء اخره واخره جزء منه والمستقبل
ليس جزءا من الماضي فلا يكون غاية فيقع ما هو غاية تسمية
والتقدير او لا من الانتهاء فلان لا اصل عدم الاشتراك
بانه لا يشكل التقدير او لا ان دل عليه الكلام ويكون فصرحا ورد
ظاهرا واضحا لكن الامر هنا ليس كذلك على ما لا يخفى فالرجوع
الى الاشتراك اولا كما هو مذهب بعضهم فيكون معناه كي ادخل
الجنة.

الجنة اي اسلمت لاجل دخول الجنة **قوله** اسلم حتى تدخل
الجنة ان التمثيل به للتعليل صحيح لان سبب سبب الاسلا
م والاسلام سبب في دخول الجنة والمراد من السبب هاهنا
ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود في الجملة وان لم يكن
ملزوما له **قوله** منصوبا بان مضمرة وجوبا بعد حتى
انما كان النصب بان مضمرة وجوبا بعد حتى لا بحتى نفسها
خلافا للكوفيين قال ابن هشام الانصاري لانها قد عملت
في الاسماء الجر كقوله تعالى حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت
في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة
في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية انتهى
واعترض بان له نظيرا وهو ان الشرطية نحو ان تضرب
اضرب فانها عملت في الفعلين الجزم وفي المضاف اليه الجر واللام
فانها تجر الاسماء نحو لزيد وتجزم الافعال نحو لينفق ذو
سعة واجيب بان المراد لا نظير له مع اتحاد المعنى فلا
ترد اي لاختلاف الجهة فيها لان عملها الجر في الاسماء من
جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها
معنى الشرط فكانها بمنزلة شيئين ولا ترد اللام ايضا لان
الجازمة طلبية بخلاف الجارة فاختلفا معنى فكانهما شيئان
فليتامل وانما لم تكن حتى جارة وناصبة بنفسها قال ابو حيان
لان النصب بحتى اتى من الجر ولم يكن تاويل الجر محكوم به وحتى ثبت في
معنى الاسماء نفيا واكثر ما انتصب بعدها اعلم لكنهما
قد تشارك الاسماء والاشتراك خلاف الاصل ولا مثلا بمعنى واحد
في الاسم والفعل بانها تسكن في الفعل وخلصت للاستقبال
وانما ينتصب المضارع بعد حتى بان مضمرة وجوبا ان كان مستقبلا
بالنسبة لما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة لزمن التكلم ايضا
نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان
رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل الى الان من بعدها

الجهة واتحاد المعنى صح

اولا نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان
ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة
الى زلزالهم قال ابن هشام في المغني ثم ان كان استقباله
بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب وان كان بالنسبة الى
ما قبلها خاصة فالوجهان اما الرفع ان كان للحال فانه ومع الا ان
الحال تارة تكون حقيقة وتارة تكون مقدرة فالاول كقولك
سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني
كالمثال المذكور ان كان السير والدخول قد مضيا ولاكنك اردت
حكاية الحال وعلى هذا الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول
لان القول والزلزال قد مضيا انتهى ومعنا حكاية الحال كما اشار
اليه الشيخ ووحكم استاذ شيخنا رحمهم الله تعالى ان يكون
الفعل واقعا في الماضي ويعبر عنه بالفعل الحال اشعارا الى انك
لو اخبرت عنه وقت حصوله لكان بهذه العبارة فانت
تحكي ما تقول في ذلك الوقت كقولك كنت سرت حتى ادخل
البلد فاصل ادخول البلد كان كذا قلت حتى قلت ادخل البلد
انتهى ومن الحال التقديري ان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنه متمكن
من ايقاعه في الحال نحو سرت حتى ادخل المدينة اي وانا الان متمكن
من دخول المدينة لا امنع منه قال في المغني ثم ان كانت حالية
بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب وان كانت حالية ليست ب
حقيقة بل كانت محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية
انتهى وعلامة كون الفعل للحال حقيقة او تقديرا صلاحية جعل
الفاء مكان حتى ويجب حينئذ ان يكون الفعل مسببا عما قبلها
لانه لما زال الاتصال في اللفظ بحصول الاستئناف بالرفع جبر
بالاتصال المعنوي وهو سببية ما قبلها لما بعدها ولهذا
امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى ادخل البلد لان انتفاء السير
لا يكون سببا للدخول وفي نحو سرت حتى تطلع الشمس لان

السير

اي وهو معنى حكاية الحال

السير لا يكون سببا للطلوع فيها وفي قولك هل سرت حتى تد
خلها لان السير لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى
يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما
الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع
بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي
على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه
المسالة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه
اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل واحد يمنع ذلك
وان يكون فضلة بان يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في
نحو سيري حتى ادخلها وفي كان سيري حتى ادخلها ان حملت كان
على النقصان دون التمام وانما اشترط هذا الشرط لانه لو وقع
مع النقص لزم وجود المبتدا او الاول وكان في الثاني بلا خبر لان
الجملة مع الرفع مستانفة فلا تصلح للخبرية ولو قلت سيري
امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير
لا باستقرار محذوف **قوله** والجواب بالفا والواو فيه قلب
والاصل والفا والواو في الجواب **قوله** المحضين للسببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها لان الفا ان عري عن النصب
للتنصيص على السببية حتى يدخل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
وخرج بتقييد الفا بالسببية التي في العطف كما سياتي الفا
التي لمجرد العطف او مجرد السببية كما سياتي **قوله** المحضين
للمعية الواو المعية المعية هي التي قصد مصاحبة ما قبلها
لما بعدها في زمان واحد وخرج بتقييد الواو بالمعية العاطفة
والاستينافية كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن جزمت
تشرب او رفعته **قوله** الوا فقتن الى اخره خرج به نحو زيد
ياتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه واما قولهـ
ساترك منزلي لبني تميم ... والحق بالحجاز فاستريحا

ضرورة وقيل الاصل اضربن بنون التوكيد الخفيفة
فابدلت في الوقف الفا لانها تقف على المنصوبة بالالف وهذا
النحو مخرج من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل في غير الطلب
والشرط والقسم ضرورة وانما عين المرفوع بعدما ذكر لسبقه
بنفي ما ذكر المستدعي جوابا عن قولهم انا نقدرها جملة
معطوفة على الجملة السابقة **قوله** بعد الامر بشرطين
احدهما ان يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث فينام
الناس لم يجز خلافا للكسائي والثاني ان لا يكون بلفظ اسم الفعل
فلا يجوز نزال فنكرمك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم
الكسائي فاجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجازاه
اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم
يكن من لفظه نحو صه فنكرمك لانه لما كان من حروف الفعل ومعناه
اعطي حكمه قال ابن هشام وما اجد هذا القرآن يكون جوابا
ولنا ان فعل الامر لما صح وقوعه صلة لان حسن تاويله بالمصدر
المسبوك منه بخلاف اسم الفعل فانه لا يصح ذلك فيه نفيا
كان او غيره **قوله** نحو اقبل فاحسن اليك او واحسن اليك
مثالان للامر اولهما للفاء وثانيهما للواو والتقدير ليكن منك اقبال
فاحسان مني اليك او واحسان مني اليك **قوله** او بعد النهي
بشرط بان لا ينتقض النفي بالا قبل الفاء والواو فان نقض بالا
قبلهما امتنع النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب
الرفع وان نقض بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب الاحمر
بدا فيغضب عليك الا تاديبا في النصب **قوله** نحو لا
تخاصم زيدا فيغضب او ويغضب مثالان للنهي اولهما للفاء وثانيهما
للواو اي لا يكن منك خصام لزيد فغضب منه او وغضب منه
واجاز الكوفيون في ذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك
فيه الرفع والنصب ورد بانه يقتضي النهي عن الجمع بين البول
والاغتسال

والاعتبار والتنبيه الحكم خاص به لو بالحال فقط فان كان داخلا
تحت النفي يجوز فيه الجر ايضا قوله نحو الا تنزل عندنا
فنصيب علما او ونصيب علما مثال الاول للعرض اولهما الفاء وثانيهما
الواو اي الا يكون منك نزول فاصابة علم او واصابة علم قوله
نحو هلا اكرمت زيدا فيشكر او ويشكر مثال الثاني للتحضيض اولهما
الفاء وثانيهما اي هلا يكون منك اكرام لزيد فشكر وثانيهما الواو
اي هلا يجتمع منك اكرام زيد وشكره قوله نحو ليت لي مالا فاتصدق
او واتصدق منه مثال الثالث للتمني اولهما الفاء وثانيهما الواو اي ليت لي
ثبوت مال فتصدقا به او وتصدقا به قوله لعلي اراجع الشيخ
فيفهمني او ويفهمني مثال الرابع للترجي اولهما الفاء وثانيهما الواو
قوله او بعد الدعاء شرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك
فيرويك الله لم يجز النصب قوله رب وفقني فاعمل صالحا او واعمل
صالحا مثال الدعاء اولهما الفاء وثانيهما الواو اي ليكن منك
توفيق فعمل صالح او وعمل قوله او بعد الاستفهام شرطه
كما في شرح الشيخ ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها
جامد فلا يجوز النصب في نحو هل اخوك زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك
قائم فاكرمه اي وبخلاف هل الذي زيد فاكرمه لان الذي هنا الفعل
ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا
والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه
له قرئ برفع يضاعفه ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله سبحانه
وتعالى من يدعوني فاستجيب له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام
بالظرف نحو اين بيتك فازورك ومتى تسير فارافقك وكيف
تكون فاصحبك فان قلت فما بال الفعل لم ينصب في جواب
الاستفهام في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة قلت لوجهين احدهما ان الاستفهام هنا بمعنى
الاثبات والمعنى قد رأيت ان الله انزل من السماء ماء والثاني ان اصباح
الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤيته

المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر فلو كانت العبارة انزل
الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح
النصب فان قلت يرد على هذا الوجه قوله تعالى اعجزت ان اكون
مثل هذا الغراب فاواري سوءة اخي فان مواراة السوءة لا يتسبب
عما دخل عليه حرف الاستفهام لان العجز عن الشي لا يكون سببا
في حصوله قلت ليس اواري منصوبا في جواب الاستفهام
وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو اكون فان قلت
قد جعله الزمخشري منصوبا في جواب الاستفهام قلت هو
غالط في ذلك الى هنا كلامه في شرح الشذور وشرط ابن مالك في
الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه امتنع النصب
نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا يكون سببا في
مصدر مستقبل منه وهذا اشترطه ابو علي خلافا للمغاربة نبهنا
قوله نحو هل زيد في الدار فامضي اليه او وامضي اليه مثال
للاستفهام اوله بالفاء وثانيه بالواو فهل يكون حصول
لزيد في الدار فامضاء منك اليه او وامضاء منك اليه وبعد النفي
المحض المراد بالمحض غير الراجع الى معنى النفي نحو الا غرات
فان كان لا زم معنى الاثبات فلا ثم قال وبعد الا يجوز
ووجهه ما قاله بعض وفيه وافق الرضي في ذلك ابن مالك
في التسهيل ولذلك قال ابو حيان والتقليل المراد به النفي الذي
في نصب جوابه نحو قلما تاتينا فتحدثنا الا كان في ذلك في مسئلة
حتى نحو فلما سرت حتى ادخلها وذكر ابن مالك كابن سيده انه
يقال نفي بعد نفي فنصب الجواب بعدهما نحو ما يكفوا بعد الفعل
فكذلك في خبر فهم في التسهيل انه يلحق بالنفي التشبيه
الواقع موقعه نحو كانك وال علينا فتشتمنا ورد بتقييد
النفي بالنفي الثاني لتقرير جواز تاتينا فاحسن اليك اذ المراد
الاستفهام الحقيقي والنفي المتلو بالنفي نحو ما زال تاتينا فتحدثنا
لان النفي اذا دخل على الاول للنفي ونفي النفي ايجاب والنفي المنفي
بالا فيل

بالاسم الفعل نحو ما تأتينا الا فتحدثنا فيمتنع النصب فيها
بخلاف المتصل بالا بعد الفعل نحو ما تأتينا فتحدثنا الا
في الدار ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما انا في احد الا زيد فاكرمه
فان جعلت النفي لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي
وان جعلته لزيد رفعت لتأخره عنه وما ذكر في النفي الثاني
للتقرير موضح به ابن هشام في اوضحه وبعضهم في غيره
نحو ان النصب بل والجزم ايضا ويوافقه ان بعضهم نازع في انه
من ذلك والشاهد من قول القائل

ألم اك جاركم ويكون بيني ... وبينكم المودة والاخاء

ولا شك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى
افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها انتهى
قوله نحو لا تقع على زيد فيموتا او ويموت مثال لان المنفي
المحض او للنهي الفاء والثاني فيها الواو وقال ابن هشام في شرح الشذور
اما النفي فنحو ما تأتينا فتحدثنا ولك في هذا المثال اوجه
احدها ان تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبله
فيكون شريكه في اعرابه فيجب الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع
والمعطوف شريك المعطوف عليه وكأنك قلت ما تأتينا فما
تحدثنا فهو شريكه في النفي الداخل عليه وعلى ذلك قوله تعالى
هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون والثاني ان تقدرها عاطفة
كما ذكرنا والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق وكأنه
قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون والثالث ان تقدر الفاء للسببية
وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومعنى استئنافه ان
تقدره مبنيا على مبتدأ محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل
من الناصب والجازم فتقول ما تأتينا فأنت تحدثنا بمعنى انك
لكونك لم تأتني ذلك اذ كنت كأنك الابنا له ويوضح هذا انك
اذا قلت ما زيد ناسيا فيعطف على عبده فمعنى لانتفاء الفيء
عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح

لأن الوجه الأول شمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا
الوجه ينصب النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك
لأنك لم تجعل الفاء لتعطف الفعل الذي بعدها على الفعل الذي
قبلها فيكون شريكه في النفي وإنما أخلصتها للسببية
ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك ما تأتينا فتحدثنا
وهو سهو فإن الوجه الثاني لا يمكن في هذا المثال إذ يستحيل أن
ينتفي الإتيان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت لك به الثالث
أن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول
مما قبلها ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه
فيصح النصب لأن معه وجها والتقدير ما يكون منك إتيان
فإذا المعنى ما يكون منك إتيان يعقبه مني حديث بل يكون منك
إتيان ولا يكون مني حديث الرابع أن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل
الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي
منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لأنه مسبب
عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان ولا يكون
مني حديث وهذان الوجهان يقال فيهما تأتينا فتحدثنا الأول يصح
أن يقال ما تأتينا فتحدثنا بل تأتينا غير محدث والثاني أن يقال ما تأتينا فكيف
تحدثنا وقد تلخص أن لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين
وقد شرحت ذلك شرحا لا خفاء معه والحمد لله فإن قلت
هل يجوز أن يقرأ ولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على أحد الوجهين
المذكورين للنصب قلت نعم يجوز على الوجه الثاني وهو
ما تأتينا فتحدثنا بل تأتينا غير محدث إلا أن المعنى حينئذ لا يؤذن
في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس
هذا المعنى مرادا فإن قلت فإذا كان النصب في الآية
جائزا على الوجه الذي ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء
المشهورين قلت لوجهين أحدهما أن القراءة سنة
متبعة وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به الثاني أن الرفع
هو

16

هذا بثبات النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي والنصب
بحذفها فيزول معه التناسب ومن مجيء النصب بعد النفي
قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا والنصب هنا على معنى
قولك ما تأتينا فكيف تحدثنا الا على معنى قولك ما تأتينا
محدثا بل غير محدث انتفى بعضها مع طول الفاصلة وكثرة
فوائده مع الاحتياج اليه في ايضاح هذا المحل ومنه يظهر
انه لا يكفي كون الفاء للسببية بل لا بد من كونها للعطف
ايضا كما اشار اليه في الشذور بقوله وبعد ثلاثة من حروف
العطف اي تضمر أن بعد بعضها فاء السببية وواو المعية ثم
ما ذكر من شهور النحاة في ذكر الوجهين الاولين في قولك ما تأ
تينا فتحدثنا فيه نظر قال شيخنا رحمه الله فرده اذ يستحيل
ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث فلا ادعوا استحالة ذلك
ممنوع لجواز ان يحصل الحديث على انتفاء اتيان المخاطب من
الاتيان لكونه في المكان الذي فيه الحديث فتكون وبعد ان يقال
ما تأتينا فانت لا تحدثنا لكونك لم تأتنا وما ذكر في الوجه
الرابع من انتفاء المعطوف لكونه مسببا عن المعطوف عليه وقد
انتفى ذكر الرضي ما يوافقه حيث قال ولا يجوز ان ينتفي الاول
مطلقا لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون بدون الاتيان
انتفى فيه نظر ايضا لجواز ان يكون بسبب المعطوف احد
الامرين من المعطوف عليه لكون ذلك لا يستلزم انتفاء المعطوف
اذ يجوز ان يتحقق الامر الاخر مترتبا عليه المعطوف الا
ان يبنى هذا الكلام على ان الحكم السبب في المعطوف
عليه او ان اذا انتفى المعطوف من حيث ترتبه على المعطوف
عليه لا مطلقا فليتأمل انتهى كلام شيخنا رحمه الله وما ذكر
بقوله ومعنا استثناء فيه ان يقدر مستثنى على معنى الحصر و
قال في المغني والنحويون يقدرون في مثل ذلك معنى الا فالواو
وتسمى واو المعية وفيما النصب روايات تسمى باللبس ولذلك

أما القصد إيضاح الاستثناء أولا لأنه لا يستأنف إلا على
هذا التقدير وإلا كان القطع الذي هو مقتضى الظاهر قوله
ولو في الواو والفاء وأو وثم لو قال بعد أو مع واو الحال أو لا ولم
يأت للمصنف بالتسمية في هذا الكلام لكنه هو المراد من الناصب
بعد الفاء والواو قوله التي بمعنى إلى أو إلا احترز به التي لا تكون
بمعنى واحد منهما فإن الفعل بعدها ينصب بأن مضمرة
جوازا إذا كانت مسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل
نحو قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء
حجاب أو يرسل رسولا بقراءة السبعة برفع يرسل ونصبه
ومثال وجه ذلك الواو والفاء ثم مثال ذلك بعد الواو قول
ميسون زوج معاوية رضي الله تعالى عنه

لبيت تخفق الأرياح فيه .. أحب إلي من قصر منيف
وأكل كسيرة في كسر بيتي .. أحب إلي من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج .. أحب إلي من نقر الدفوف
وبكر يتبع الأظعان صعب .. أحب إلي من بغل زفوف
وكلب ينبح الأضياف دوني .. أحب إلي من قط ألوف
وخرق من بني عمي نحيف .. أحب إلي من علج عنيف
ولبس عباءة وتقر عيني .. أحب إلي من لبس الشفوف

الرواية بنصب تقر بأن مضمرة على أنه معطوف على لبس فكأنه
قيل ولبس عباءة وقرة عيني ومثال ذلك بعد الفاء قوله

لولا توقع معتر فأرضيه .. ما كنت أوثر إترابا على ترب

ومثال ذلك بعد ثم قول الشاعر

إني وقتلي سليكا ثم أعقله .. كالثور يضرب لما عافت البقر

كانت العرب إذا رأت البقر عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضرب
فتشرب البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فزعم العرب أن ... وإنما
امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وخرج
بالخالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم

الطائر

17

الظرف ونحو غضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان الاسم
المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير
فان قلت ورد على تقييد الشارح بقوله التي بمعنى الى
او الا انه يخرج ايضا او التي للتعليل نحو لاطيعن الله او يغفر لي
قلت المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد وقد ورد سماع
نصب الفعل بان مضمرة وليست مما مر كقولهم خذ اللص قبل
ان ياخذك ومن قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بالنصب
وقراءة بعضهم بل نقذفَ بالحق على الباطل فيدمغه وهو
شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وقوله لالزمنك او تقضيني
حقي المقصود به التمثيل والمثال يكفيه الاحتمال فلا يرد انه
يصلح للتعليل والغاية والاستثناء وما ذكره المصنف من ان او بمعنى
الا هو ما قاله سيبويه في لالزمنك او تقضيني حقي قوله
والوجه ما ذكره من ان او حرف عطف اي لمصدر مؤول من ان والفعل على
مصدر مؤول مما قبلها هو المشهور وقال الرضي او في
الاصل لاحد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصد تنصيص
افادة نص المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على
حصول احدهما عقب الاخر فان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت
ما بعدها وسيبويه يقدر الا وغيره الى والمعنيان يرجعان
الى شيء واحد فان قيل ان بالا مع المضاف بعده محذوف وهو
الوقت اي لالزمنك الا وقت ان تقضيني فهو في محل النصب على
انه ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل
مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى الجوازم قوله والجوازم
ثمانية عشر الجوازم جمع جازم لا جازمة لقوله ثمانية عشر
قوله ما يجزم فعلا واحدا اي بالاصالة والا فقد يتعدد
المجزوم به بالعطف او غيره قوله وما يجزم فعلين اي وما قد
يجزم فعلين والا فقد يجزم فعلا وحده فيجزم فعلا واحدا
ان اذا جيء بمقابله مقام الشرط جملة او الحال الخ ذا لوطوا الربع

تحت الجوازم

وقد

ولا يذكر له جزا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جبان
انهم فقدام من قيل بان مثل هذا الشرط الواقع لا يحتاج الى الجزا
والمقيد بزيد متصف بالبخل حال كونه كثيرة ماله مفروض وقس
على ذلك قوله والذي يجزم فعلا واحدا ستة اي ما يقتضي
الطلب ولو كان اسم فعل او جملة خبرية قصد بها الطلب
فانه جازم للمضارع الواقع بعده اذا لم توجد فيه الفا وقصد
به الجزا بان قصد انه مسبب عن ذلك الطلب كما ان جزا الشرط
مسبب عن فعل الشرط نحو قوله تعالى قل تعالوا اتل ونحو لا تدن
من الاسد تسلم ورب اعمل لي ادخل الجنة وهل تكرمني اكرمك
وليت لي مالا انفقه والا تنزل عندنا تصب خيرا ولولا تاتينا
تحدثنا وقوله

لعل التفاتا منك نحوي مقدر يمل بك من بعد القساوة لليسر
ونحو نزال يسكر اي كي وحسبك ينم الناس اي حسبك الحديث
فحذف الخبر وهو اكتف ومكانك اي اثبت تحمدي او تستريحي
واتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لان معناه ليتق وليفعل
خيرا قلت اختلف في عامل الجزم في بعد الطلب على اقوال
احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان الجازم هو اداة الشرط
المقدرة بعد الطلب فعل الطلب ضمنا هذا القول ورد ابن
مالك بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة ووجهه
انه لو كان الجزم في جواب شرط مقدر اي ان تقل لهم اقيموا
الصلاة يقيموها لاستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك
عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب والدي بان الحكم مسند
اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان يكون الاصل
يقم اكثرهم ثم حذف المضاف واسند عنه المضاف اليه
فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين
بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مخلص قال له
الرسول اقم الصلاة اقامها واجاب غيره بانه

يلحي

بمعنى الشرط في كونه شرطا يتوقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا
على أشياء أخر نحو أن توضأت صحت صلاتك وقيل الجزم بأن قبل
الفعل من الأمر والنهي وغيرهما على تضمن الطلب معنى أن كما في
أسماء الشرط نحو من يأتني أكرمه فاغنى ذلك التضمن عن تقدير أن
لفظا بعد الطلب ومشى عليه ابن مالك في شرح الكافية
ونقله الخليل وسيبويه ورد بأن تضمن هذه الأشياء معنا
الشرط ضعيف لأن التضمن يكون بإرادة تغيير الوضع والأصل زيادة
معنى تغيير فيقوا أسهل وبأن تضمن الفعل معنى الحرف إنما
عهد واقعا أو قليلا وقيل الجزم بهذه الأشياء لا على جهة
التضمن بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى أنه
حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه منابها في العمل
فيكون جزمها إنما هو لنيابتها مناب الجازم لا لتضمن الجازم ورد
بأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط
وقيل الجازم لام مقدرة فإذا قيل الإتيان تصب خيرا فمعناه
لتصب خيرا قال أبو حيان وليس بشيء لأنه لا يطرد في مواضع
الجزم إلا بتكلف كثير ويدفعه أنه لا يدل على تقدمها لفظا وفي الرضى
والجازم للجزاء بعد هذه الأشياء إن مقدرة لفظا وهو مذهب
الخليل لأنه قال إن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك
انجزم الجواب وذهب غيره إلى أن معنى الشرط مقدرة بعدها
وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستكراههم إسناد
الجزم إلى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لأنه إذا جاز
أن يجزم الاسم المتضمن معنى إن فعلين فما المانع من جزم الفعل
المتضمن معناه فعلا واحدا انتهى قال الحفيد فإن قلت
هذا مشكل لأن معنى الشرط لا بد له من فعل الشرط ولا يجوز
أن يكون بالطلب نفسه فعل الشرط ولا متضمنا له مع حرف
الشرط لما فيه من التعسف ولا يجوز أن يكون فعل الشرط
مقدرا بعده لقبح إضماره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره

بعد قلت انه متقدم له مع وجود الشرط وليس فيه تقديم
كذا قيل وفيه نظر فلينظر على ان لمانع ان يمنع عدم جواز كونه
مقدما بعينه لان اداة الشرط موجودة الى هنا الا الجوابية

قوله فلم يجز المضارع اي غالبا فان في المغني وقد يرتفع الفعل
بعدها كقوله

لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب
ينصب بها كقراءة بعضهم الم نشرح بالنصب وقوله

في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر

وخرجا على ان الاصل نشرحن ويقدرن ثم حذفت نون التوكيد
الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان
توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال
ابو الفتح الاصل يقدر بالسكون ثم لما جاورت الهمزة المفتوحة
والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك
والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للمجاور حكم مجاوره وابدلوا الهمزة
المتحركة الفا كما ابدلوا الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعني لم
يمكن فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى هذا
قولهم المراة والكماة بالالف وعليه خرج ابو علي قول عبد
يغوث كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترأى بهمزة بعدها
الف كما قال سراقة البارقي ارى عيني ما لم ترأياه ثم حذفت
الالف للجازم ثم ابدلت الهمزة الفا انتهى واقيس من تخريجها
ان يقال في قولها ابو لم اقدر نقلت حركة الهمزة الى الراء بعد ان
ابدلت الهمزة الساكنة الفا اي في لغة الطائيين فيمن يقول وكذلك
القول في المراة والكماة وقوله كان لم ترا ولم تحرك الالف فيسقط
لغير التقاء الساكنين وابدلت ترا الالف بهمزة متحركة لالتقاء
الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء وقد تفصل
من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله

واغنت

19

ما مضى معانيها فقال الرسم معها الكاف لم سوا الفعل من الوضع ثم هل
وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله
فقلت يقم إذا أغنانا تكلمه فلم إذا جاء انقضه عمرو وأهب
إلى هنا كلام المغني قوله وينفي معناها أي يدل على انتفاء معناه
التضميني الذي هو الحدث لا على الفعل بغاية قوله وتقلبه إلى
المضي معناه يصير الزمان إلى الزمان الماضي فهو كلام استخدام وهو
أن يأتي بلفظ له معنيان أحدهما ثم يضمر الآخر أو يراد بأحد ضميريه
أحدهما ثم بالآخر الآخر قوله المراد به لم فيما تقدم قيد به
احترازا عن التي بمعنى إلا نحو إن كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد
الميم وعن التي تقتضي وجوده لوجود غيره لما جاء زيد أكرمته وإنما
تأملته لم تجده موقفا للاحتراز فإن الماضي لا تدخل على المضارع إلا
جازمة ومراد مشاركتها لم فيما تقدم من الحرفية والجزم
والنفي وقلب الزمان إلى المضي لا يتأتى مشاركتها الصفة المغني ذلك
كالاختصاص بالمضارع وجواز دخول همزة الاستفهام على كل
منهما وإنكار دخولهما على الأداة وتفارقها فيهما أمور أحدها
أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمان الحال بخلاف المنفي بلم فإنه قد
يكون مستمرا في مثله لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعا مثل
هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ومنها أنه يمتنع
لما يقم ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام ومنها أن منفيها
أن لما تؤذن بكثير أي توقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما يذوقوا عذابي
أي إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه وقد لا تؤذن بذلك
كقولك ندم إبليس ولما ينفعه الندم ولم لا تقتضي ذلك ومنها أن
المنفي بلم يحتمل قال ابن هشام في شرح اللمحة الاستعمال والذوق
يشهد أن يراد الشيء منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط
ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما
لم يكن وقال ابن مالك لا يشترط كون منفي لما قريبا من الحال مثل عصى
إبليس ربه ولما يندم بل ذلك غالب لا لازم انتهى أيضا أن الفعل يحذف

قصدها فان قلت هل دخلت البلد فقال قاربتها ولما اريد ولما
ادخلها ولا يجوز قاربتها ولم واما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم

فضرورة خلافا لمصنف انها لا تقتضي بجزم فعل الشرط خلافا لمن تقول
ان لم قال افعل وان لم تفعل فما بلغت رسالاته ولا يجوز ان لما تقم
قمت قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الجازم و
شرطه ومعموله ربما يشبه الجزاء اسماء الشرط نحو تقول من لم
يكرم نفسه ولا تقول من لا يكرم قال الدماميني نقل ابن الرضي
تصريح بان جزم الشرط هو العامل الجزم في المضارع المنفي نحو
النفي مثل ان لم يقم وليس كذلك استثني قوله ويبقى معناه ويقلبه
الى المضي فيه نظر لما تقدم قوله فالمراد تقرير وجزم
فيه تسمح فان الجازم انما هو لم والمفيد للتقرير انما هو الهمزة
كما هو مصرح به في كلامهم والتقرير الاستفهامي عن امر معلوم
للمخاطب يستلزم حمله على الاقرار بما هو معلوم منه واعلم ان الهمزة
تدخل على منفي فيخرج عن الاستفهام الى التقرير اي حمل المخاطب
على الاقرار بما بعد النفي نحو الم نشرح لك صدرك فيجاب ببلى كما
في حديث البخاري بينما ايوب يغتسل عريانا خر عليه جراد من
ذهب فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم اكن اغنيتك
عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك وقد تبقى على
الاستفهام كقولك لمن قال لم افعل كذا الم تفعله اي اجبني أ.
فعلك فيجاب بنعم او لا ومنه قوله

الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي

فيجاب بنعم مطلقا وقد تخرج الى كذا لا تحصيل نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو اولم نعمركم قوله
فالمراد تقرير وجزم فيه تسمح كما تقدم
والدعاء اي الالتماس الموضوع لطلب الفعل سواء المستعمل في الامر في
الطلب ام كان نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك
او التماسا

احرف الكلام على الاستفهام التقريرية

او التماس كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا او استعملت في غيره
كالتي يراد بها مضمون الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد
له الرحمن مدا اي فيمد او التهديد نحو ومن شاء فليكفر واصل
اللام الكسر والامر والدعاء لانه نكرة فاسلمه للاضافة ولم يضعف لا
لانها عامل لنفسها او لا تقبل الاضافة وانما اعملت لام الامر
شابه امر المخاطب وهو مبني ولم يكن بناؤه لكل اذ حروف المضارع
مع عدم تغير الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون
لانه الاصل في البناء ولان الكون المشابه به مستفاد من صيغة
محل الجزم قال ابن مالك ولام الطلب الاصالة في السكون وجهين
احدهما المشترك وهو كون السكون متقدما على الحركة اذ هي زيادة
والاصل عدمها والثاني مختص وهو ان يكون لفظها مشاكلا
لعملها كما قيل بباء الجر مع من سكونها الابتداء وكسرها انتهى
ووجه الكسر بانها عاملة على الجر لانها اختصت بالاختصاص
بفعل من الافعال وسلم بعضهم لانها للطلب الخفة واسكانها بعد
الواو والفاء اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد
تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا تفثهم في قراءة الكوفيين وقالون
والبزي ووجه ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر ويجوز حذفها
في الشعر وزعمه بقوله

محمد تفد نفسك كل نفس ... اذا ما خفت من امر تبالا

واجاز الفراء حذفها في النثر بقوله بقول قال ابن الك
في شرح الكافية حذف لام الامر وابقاء عملها معه بعد امر بقول
ومثل بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وجائز
في الاختيار بعد قول غير امر نحو قلت

قلت لبواب لديه دارها ... تئذن فاني حموها وجارها

اي لتاذن ومختص بالضرورة فيما سواهما انتهى والصحيح الاطلاق
السابق وهو مقتضى كلامه في التسهيل وبه جزم ابن الحاجب
وقال الاعلم رفع الفعل حينئذ فقال نحو زيد امرا [illegible]

قوله

فقد يجي الماضي نحو غفر الله لك والمضارع اولا لانه اشبه ما
قبله لام الامر قال في المرادي من قوله تعالى تؤمنون بالله لتؤمنوا
بدليل قوله يغفر لكم بجزمه وبا فقدا وقول الشاعر محمد
ما اذا حذف منه حرف النداء والفعل قبل قول الادلة واو تا
مثل تقوا ويوا انعام في فصل الثانية الحب وابطله اي استقبحه
وافسده انتهى قوله المستعمل في النهي والدعا اي الموضوعة
لتستعمل في النهي والدعا بان وضعت لطلب ترك الفعل ثم استعملت
في النهي نحو لا تخف او في الدعا نحو لا تؤاخذنا او في الالتماس كقولك
لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا او في غير ذلك كقولك
لولدك او عبدك لا تعصني وانما يتقدر المستعملة الى قوله
في النهي والدعا صفة للا ليتقدر متعلق الظرف معرفة وان
كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا فمن
المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج به النافية والزايدة الرابعة
وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو
جيته لا يكن له علي حجة وقلته لم يتعرض له المصنف وانما عملت
لا الناهية الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب
او نقيضتها من جهة ان اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه بخلاف
لا النافية اذ لا طلب فيها قوله بلا الناهية اسناد
النهي اليها مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها قوله
والجزم بجزم فعلين الخ داخل في قوله فعلين المضارعان نحو وان تعودوا
نعد والماضيان نحو وان عدتم عدنا والماضي والمضارع نحو من كان
يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والعكس وهو قليل والاخصه
سيبويه والجمهور بالضرورة لكن اجاز الفراء في الاختيار وتبعه
ابن مالك ورد على الجمهور بقوله عليه الصلاة والسلام من يقم
ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم
من السماء اية فظلت اعناقهم لان المعطوف على الجواب جواب

ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم قوي لان
الاداة لم تعمل في لفظ الشرط لمضيه فلا تعمل في الجواب مع
بعده وقضية التعليل بثبوت الحكم اذا كان الشرط مضارعا
منفيا او قضية المعلل لا فه كقوله

وان اتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم

اي ولا حرمان عندي وكقوله ان لم تقم اقوم بالرفع عند سيبويه
على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا وعند ابي العباس
على تقدير الفاء لان رفعه غير لازم فانه ضعيف لان الاداة
قد عملت في الشرط والقياس عملها في الجواب كقوله

فقلت تحمل فوق طوقك انها ... مطبعة من يأتها لا يضيرها

وعليه قراءة طلحة اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم
ولا يكون الشرط ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس وأما قوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى الا ان يثبت اني كنت قلته
ولا يكون انشاء ولا دعاء ولا جامدا كعسى وليس ولا مقرونا
بتنفيس كالسين ولا بقد ولا بناف غير لا ولم فلا يجوز ان
قام ولا ان رحمه او يرحمه ولا ان عسى ولا ان سيقوم ولا ان قد
قام ولا ان ما قام ولا ان لما يقم بخلاف ان لا تفعلوه تكن فتنة
وان لم تفعل فما بلغت رسالته قوله ان الشرطية فالمعنى
المعنى وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها
الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذ بكم
عذابا والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف عني
كيدهن اصب اليهن ولقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سأل
في الا تفعلوه فقال ما هذا الاستثناء امتصل ام منقطع انتهى
وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل
ومنقطع عن الفضل واحترز بالشرطية عن النافية وعن
المخففة من الثقيلة وعن الزائدة فانها لا تجزم والنافية
تدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا في غرور ان امهاتهم

الا اللاي ولدنهم ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليومنن به
فحذف المبتدا او نعت حذفه ومثله وان منكم الا واردها وعلى
الجملة الفعلية نحو ان اردنا الا الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا
وتظنون ان لبثتم الا قليلا ان يقولون الا كذبا واذا دخلت على
الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي
والمبرد اعمالها عمل ليس وسمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد
الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج على الاهمال
الذي هو لغة الاكثر قول بعضهم ان قايما اصله ان انا قايما فحذفت
همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الف
انا في الوصل وسمع ان قايما على الاعمال وقول بعضهم نقلت
حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف
بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود لان المحذوف لعلة
بمنزلة الثابت ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف
الياء لالتقاء الساكنين فهي مقدرة الثبوت وح فيمتنع الادغام
لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله تعلى
لكنا هو الله ربي واما المخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين
فان دخلت على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين نحو
قراءة الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم وحكاية سيبويه
ان عمرا لمنطلق ويكثر اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة
الدنيا وان كل لما جميع لدينا محضرون وان دخلت على الفعلية
وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت
لكبيرة ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان نظنك لمن
الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون ذلك ان يكون هذا ان
يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما
ولا يقاس عليه خلافا للاخفش اجاز ان قام لانا وان قعد
لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا

واما الزايدة

واما الرابع ففيه كلام ان تزاد بعد ما النافية داخلة على جملة
فعلية كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه او اسمية
كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
وفي هذه الجملة تكف عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد
بعد ما الموصولة الاسمية كقوله

يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب

وبعد ما المصدرية كقوله

ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد

وبعد الا الاستفتاحية كقوله

الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تنأى النوى بغضوبا

وقبل مدة الانكار وفيه نظر لجواز ان المذكور في الاستفهام بالالف
خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او ذكر
كونه خاصة بخلاف ما اذا كان لما تقرر فانه يخ بل فيقول من نفسه
انكار مجيئه ان يجيء خبره فهذه القلادة لبيان انه
لا يعتقد انه جاء او يقول اذا ذكر لا يشك في ان يجيء
ويستنكر ان لا يجيء فكانه يقول من يشك في مجيئه او كيف
لا يجيء سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية
فقال اانا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك قال في المغني
وزعم ابن الحاجب انها ان النافية لما الايجابية ونحوه سهو
وانما ذلك في ان المفتوحة انتهى قال الدماميني ومن المصنف
نقل ابن هشام بالسهو عن تثبت ونسبه اليه عن غير
مناسب فابن الحاجب انما نقله وقد نقل هذا الحكم قبل
ولا يبعد ان لم احد من شارحي كلامه انتقد ذلك
عليه وفيهم الائمة النقاد ولكن لم يتعقبوه وقال
الرضي بان المفتوحة تقع لما هو المشهور ثم تقول الماء ان
جلست جلست فتحا وكسر والفتح اشهر قوله في اللفظ
لفظا مثير ان يكون مفتوحا والا فالجزم لمحله قوله

الى الاستقبال اي المستقبل وفي نحو ان جاءك على الروم حملا على
اذا لحج بث فانكر ان زاره فانه زاره وانه متى يغز معانده
لا يسمع الناس قاله ابن طلحة وتابعه ابو حيان قال الرهوني وهي
في الاغلب مستقبل المعنى فان ادخلت معهم الماضي جعلته
الشرط لفظا فان يقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان
كان قميصه قد وانما احتج لذلك بكان لان الفاعلية التي تستفاد
منه في الكلام الذي هو فيه اليسر الماضي فقط ومع النص على
على النفي لم يكن افادة الاستقبال وهي من خصائص كان دون
سائر الافعال الناقصة قال الدماميني وهذا الكلام معه
فيه من النكت ما يشهد عليه التعقبات التي في مواضع من حاشية
التسهيل قلت ـــــ والقول بان ان الشرطية لا تستعمل كان
خصوصها على معنى المضي بل يطرد ومعها على مذهب المبرد
بمقولة تعالى عوض فيه غير قوله الا ما قال الفقيه ابو العباس
ابن البنا في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها لا تأتي
قال الرواقفي يعني ان الشرطية بمنزلة غيرها من الافعال الماضية
وهو مذهب الجمهور وطائفة من الجزولية قال والماضي
في الوضع له وان تعرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهي
ادوات الشرط الا لو ولما انتهى قال ابن هشام المنقدم ولو
كانت لا تنقلب معه كان الى الاستقبال لغيره دلالتها على
الماضي لما جاز ان ياتي بعدها والمراد بها الاستقبال في جميع
من المواضع وليس الامر كذلك لان المعنى على الاستقبال
في قوله تعالى ان تمسسكم حسنة وقال ابن الحاجب في
شرح مختصره وقد يراد به مضي الفعل الواقع شرطا
لان الماضي مع المستقبل جميعا الا الماضي وحده كما جوز بعضهم
مثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم فيدخل الماضي
والمستقبل جميعا وفي ذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين
والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب

الحريق

الخ يوم المراد به اصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم
قلت ليس ما في هذه الآية من قبيل الشرط الذي فيه الكلام
حتى يرد به هنا ولكن لما كان يشبه شبهها بالشرط وكان الحكم الذي
في هذا جاريا في مسائل الشرط اورد هنا ايضا هذا المثال
ايضا تنبيها على ان الحكم المذكور فيه كما قال في من يؤمن
بالله ويقول صاحب الاحكام واشباهه والمراد ان من يؤمن من المعنى
والسياق يقتضي ذلك ولم يذكر بالفهم في مثل هذا جاء المراد
وبالتكثير في المطول ان السياق واعتبار المقام يقتضي ذلك ام
العرف في مثله قصد التكثير كقوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر
او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا
وكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ولا اشكال في ذلك
فان قلت فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرر الشرط
ومعلوم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت ثم طلقت
ثم لو دخلت ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف اقتضى
التكرار وقد علم من عرف الشارع ان هذه الشروط والتعليق والترغيب
والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد تكرر المشروط
عند تكررها لان المقصود التعليم مستمرا والترغيب مستمرا والترهيب
مستمرا والعرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال الكرماني رحمه الله
تعالى ما معناه ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط الا ان يكون
العرف فيها مثله قصد التكرير كقول القائل ان تركت صلاة الوتر
فصل كذا فانه يتكرر عليه بتكرر الشرط حتى كانه قال كلما تركت
صلاة الوتر فعلى هذا لا تقصد به المرة الواحدة وانما المراد المحافظة
على مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرر المشروط عند تكرر
الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل ان الحزم الواقع شرطا
في مثل هذه عند لا نه على الزمن الخاص الذي وضع له واستعمل
فمطول ان مجاز اللغوي من باب استعمال اللفظ في المطلق
فيصح وعن الماضي كما هو وعلى المستقبل الى هنا كلام الدماميني

قوله وما تفعلوا من خير يعلمه الله قال قيل الله عالم بكل
شيء سواء كان خيرا او شرا فما الفائدة في تعلق العلم بالخير وحده
قيل المراد منه الحث عقب النهي عن الشر ليستبدل به ويستعمل
مكانه وقيل المعنى على العموم لكن اقتصر على ذكر الخير على
سبيل الاكتفاء لظهور الشر هذا قال قلت الفائدة في
في هذا التعليق مع ان الله تعالى متعلق بكل شيء قلت
قيل الترغيب في فعل الحسنات والتنفير عن اكتساب
السيئات على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان المشروط
ثابت مستمر في كل حال وهذا من ذلك القبيل وقد عرفت ان المراد من
التعليق في امثال هذا هو مطلق الارتباط سواء كان على سبيل
التوقف ام لا وما اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب المحل على
انه مفعول به مثل أيّا ما تدعوا وقال التفسيري اعرابه كان
قلنا في اعراب ما تشبيها بنحو هنا والكبد قال تعالى في اولى
احدهما وهو الظاهر انها مفعول به فهي تنصب وهي شرطية
جازمة والثاني انها في رأي نصب مثل قوله تعالى اياما تدعوا
والثالث انها شرطية ايضا جازمة تشبه ونقل عن الحال
انه راي في وما تفعلوا فعلا فانما من خير يعلمه جزء على
جواب الشرط ولا بد من مجازية الكلام فاما ان يكون عبر بالعلم
عن المجازاة على فعل الخير كانه قيل يجازكم واما ان تقدر المجازاة
بعد العلم اي فيجازيكم عليه قوله فمن اسم شرط وجزم فان
قلت ما محله قلت محله رفع بالابتداء وفي خبره
خلاف قال في المغني واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره
فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل
على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة
قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفائدة به تمت
ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح لان نظيره هو الخبر في
الخبر بالتي قبله من يقم او مجموعهما لان قولك من يقم اقوم
كل من

24

بمنزلة قولك كل من الناس ان يفهم افهم معه والصحيح الاول وانما
توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من
حيث الخبر به انتهى قوله نحو قوله تعالى اي فوالله وجملة
تعالى معترضة او حالية للتعظيم والتمييز اي عما لا يليق به علوا
كبيرا وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي فان قيل
قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة كقوله وقولها
اي الشاعر والشاعرة ولم يشتهر في جهل الفاعل بل يتعين
فالجواب ان هذا لا يدفع جواز الاضمار نظرا الى شهرة القائل
قاله المولى سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل
ان الفاعل تارة يجهل فيفعل بقوله مثلا ويعود الضمير الى الفاعل
في ذلك لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور النسبة
اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول الى معرفته فانه يجوز
الاضمار بناء على هذا وقد جرى بعض من هي لها قبلها بقصد
بذلك فهو صحيح وبهذا قوله فيك بعض ان زاد به حقيقته
وهو التلفظ اذ ليست من جنس بيانه معها والقول المجرد بمعنى
موجب حمله على القول ومعها نائبة الى اخره عطف بيان اي نحو
بقوله الذي هو معنى الخ قال معناه السيد الجرجاني في بعض
حواشيه قوله ومهما اسم شرط وجزم الدليل على انها اسم عود
الضمير عليها في نحو مهما تأتنا به من آية والضمير لا يعود
انما يعود على الاسما قال الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير
به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى انتهى وقال في
المغني والاولى ان يعود ضمير بها الى الاية انتهى وقال في شرح
الفصيح وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف واستدلا على
ذلك بقول زهير

ومهما تكن عند امرئ من خليقة :: وان خالها تخفى على الناس تعلم

وتقرير الدليل منه انهما اعربا خليقة اسم تكن ومن زائدة فبقي
خلو الفعل من ضمير وكون مهما لا موضع لها من الاعراب اذ لا يليق

فهذا هنا لو كان الفاعل ان تكون الا مبتدا او الابتدا هنا متعذر
لفتح ان فى بعض الجملة الواقعة خبر اله واذا ثبت انها لا
موضع لها من الاعراب تعين انها حرف والتحقيق ان اسم تكون هو
ومن خليفة تفسير لهذا الحال من اية تفسير لها فى قوله كما فى نسخ
من اية ومهما مبتدا والجملة خبر اشتبها ان قلت ـــــ ربين
من كون الشي لا محل له ان يكون حرفا بدليل الجمل التي لا محل لها
واسماء الافعال على الصحيح فاسند لا انها اسماء من غير تعامل
بنا على اعرابها المقدر ايضا قلت ـــــ قد سال ذلك شيخنا
رحمه الله تعالى واجاب ـــــ بقوله لعل مراده بها ان انتفا المحلية
يستلزم الحرفية ما لم يدل الدليل على نفسها قلنا ـــــ وظاهره
ان السهيلي ومن وافقه من زعم مثلا منشا الحرفية انها حتى يرد
عليه عود الضمير عليها فى بعض الصور وانما ادعى انها قد تاتي
فى بعض المواضع حرفا وهل هي بسيطة او مركبة خلاف واختار
الشيخ ابو حيان البساطة لانه لم يقم على التركيب دليل وعليها
فهل الفتحة للتانيث او الالحاق خلاف وعلى التركيب ففيها تركيب
من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا
للتكرار لثقلهما فى المعنى وقيل غير ذلك قوله ـــــ فى موضع
نصب على الحال من به فان قلت ـــــ اذا كان الجار والمجرور حالا
من الضمير فى به يكون العامل فيه تاتنا لان العامل فى الحال هو العامل
فى صاحبها مع نص بعضهم بان المفعول لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة
قلت ـــــ اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل
الاطلاق اسم الكل على الجزء واسم المتعلق على المتعلق لان الحال
فى الحقيقة متعلقه فقط او متعلقة فقط قوله والفاعل
مستتر فيه جوازا اخذا فى بعض النسخ والصواب وجوبا كما
فى بعض اخر وجملة فما بعد الى بيو مبنى فى موضع جزم جواب
الشرط ان قلت ـــــ لم كان محل الجملة المقرونة الجزم وغيره
المقرونة المصدر بتفاه نحو ان تاتنا بعد قام عمرو والمحل للفعل الملفى
قلت

ب
كونها
هـ

قلت لأن المقرونة لا تسلط للأداة على الفعل والفا
تنفي الجملة لربطها بالأداة فكان المحل فيه الثانية للجملة وأما
غير المقرونة فالأداة متوجهة بنفسها للفعل وهو
مطلوبها بالذات بخصوصه فليتأمل **قوله** وخبر اسمها إن
قدرت حجازية هو الظاهر وفي المغني في الباب الخامس في الجهة
السابعة من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها
قولهم في نحو وما ربك بظلام وما الله بغافل إن المجرور في
موضع نصب أو رفع على الحجازية أو التميمية والصواب الأول لأن
الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء إلا وهو منصوب نحو ما هن
أمهاتهم ما هذا بشرا **قوله** وجملة فعلها خبر لكن في
موضع جزم جواب الشرط إن قلت لم كان محل الجملة المقرونة
الجزم وغير المقرونة الصدر نباه نحو إن قام زيد قام عمرو والمحل
للفعل الماضي وحده قلت لأن المقرونة لا تسلط للأداة
على الفعل والفا تنفي الجملة لربطها بالأداة فكان المحل فيه الثانية
للجملة وأما غير المقرونة فالأداة متوجهة بنفسها للفعل
وهو مطلوب بالذات بخصوصه فليتأمل **قوله** فإنك إذ ما تأته
الخ تأته وأتيا من الإتيان وروي بدلهما تأبه وأبيا بالباء الموحدة
قوله فإن إذ ما حرف شرط على الأصح هو مذهب سيبويه
وصححه ابن مالك وغيره وقيل إنه ظرف زمان بمنزلة متى لأنه قبل
دخول ما عليها كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب
عن الاحتجاج المذكور بأن التغيير قد تحقق قطعا في لفظ إنها
دالة على قطعة المستقبل فدل على أنها قد خرجت عن ذلك
المعنى البتة وإنها بالتركيب مع ما صارت حرفا ونظير ذلك
انتقالها لما تركب مع ذا الفعل الواحد إذ نقل بعض حب
من الفعلية وصارت مع ذا في كلمة واحدة أكثرها اسما
بالتركيب وخرجت عن أصل وضعها بالكلية قال ابن هشام
في شرح القطر وفي هذا الجواب نظر لاحتماله هذا المنع فإن

قلت ما وجه النقل قلت قال شيخنا رحمه الله
تعالى يحتمل ان وجهه انه لا يلزم من تخصيص الكلمة عن احد الزمانين
الى الآخر خروجها عن معناها بالكلية بدليل ان الفعل الماضي موضوع
للزمان الماضي واذا دخل عليه ان صار للمستقبل ولا يخرج بذلك
عن كونه فعلا ماضيا وان الفعل المضارع موضوع للحال والاستقبال
واذا دخل عليه لم صار للزمان الماضي ولا يخرج بذلك عن كونه فعلا مضارعا
وقد يفهم من الجواب ان الزمان معنى مستقل يدل عليه اللفظ
بنفسه فلا يكون معنى الحرف وان المراد انها للشرط في الزمان
المستقبل كما ان لو للشرط في الماضي مع عدم دلالتهما على الزمان
فتأمله قوله واي هي بمعنى الشرط وتتقيد بالمعنى بحسب ما
تضاف اليه من عاقل وغيره فان اضيفت لمكان او زمان فهي
مكان او زمان او لمصدر فمصدر وكذلك وهي للعموم قوله ايان
بمعنى متى قوله متى هي للعموم في الزمان قوله متى
اضع العمامة تعرفوني بيت لسحيم بن وثيل صدره انا ابن جلا
وطلاع الثنايا والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع
الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي ابن رجل جلا الامور وكشفها
وقيل انا ابن رجل جلا اي انكشف امره وقيل جلا هنا فعل
علم وحذف منه التنوين لانه محكي في قوله
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة
لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل
وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله
وصار الجملة علما فهو محكي ولا يحكم عليه بحكم المفرد في الاعراب
وعدمه قوله انما ذكر نوابه لكثرة الحذف فيه فلم يرد ذلك
على حذف الفاء في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او انه كلام
مستأنف واينما متصل بلا تظهر قوله حيثما تستقم يقدر
لك الله النجاح الظفر بالمقصود والغابر الباقي المحكم

يطلق

26

يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قوله
وكيفما اذ كر ومن ان كيف يجزم بها مطلقا عند الكوفيين وقطرب
ومذهب سائر البصريين المنع لانها بمعنى لا عمل وذلك
لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها
قال في المغني وتستعمل على وجهين احدهما ان تكون شرطا
فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف
تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف
تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا لمخالفتها لادوات الشرط
بوجوب موافقة شرطها جوابها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه
ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومن
ورودها شرطا قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في
الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما
قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب
مماثلته لشرطها انتهى قوله وان الشعر مقصور على
ثمانية عشر وقد اشار الى ذلك الشارح بقوله زاد على الثمانية
عشر [illegible] بالشعر الشعر ولا يجزم بها لانها موضوعة لمعنى
[illegible] الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا فيما
يحتمل الوقوع وعدمه وذهب الصيمري الى الجواز مطلقا اذا كانت
بما كقوله وكان اذا ما [illegible] واجيب
بان الرواية الصحيحة [illegible] وعلى تسليم ذلك يجوز [illegible] قوله
وان تصدك خصاصة فتجمل عن [illegible] صدق [illegible]
اعطاك [illegible] بالغنا ما [illegible] والخصاصة الفقر والحاجة
وتجمل اي اظهر الجمال بالتعفف او كل الجميل اي الشحم
المذاب [illegible] المهملة اي [illegible] والبيت المذكور
[illegible] عند [illegible] ابن [illegible] بن [illegible]
بقصيدة [illegible] ومصالحا واهلا
اجمل [illegible]

او صدكا ايضا ان الانام ،، طرب الذنوب فهل
اليه فاتقه واوف بنذره ،، واذا اخلفت مهاربا فتحلل
والضيف اكرم فان مبيته ،، حتى تكون لقيته للمنزل
واعلم بان الضيف يخبر اهله ،، بمبيته ليلته والمنزل
ودع الغرام فلا تصبو ودعه ،، كيلا يروعك من الليالي الفقل
وصل الفواصل ما اصابك وده ،، واحذر حبال الخائن المستبدل
وان تحل السر لا تخلى به ،، واذا اتاك مضلل فتحول
دع اللهو تجنا اهلها ان ،، ان اذا عنها تجزم ترحل
واستأنه عبد الامور كلها ،، واذا عرضت على السوء فتحيل
واستغن ما اغناك ربك بالغنا ،، واذا انطرت خصاصة فتجمل
واذا هممت بامر شر فاتئد ،، واذا هممت بفعل خير فاعجل
واذا اتتك من العدو قوارص ،، فاقرض لذاك ولا تقل لم افعل
واذا افتقرت فلا تكن متخشعا ،، ترجو الفواضل عند غير المفضل
واذا انشأت في صواحب … ،، ان ما تحمد لك عقبا للاجمل
واذا لقيت القوم فاضرب فيهم ،، حتى يروك طلا ادب منقل
واذا لقيت ابا العشيرة ابتدا ،، عمن اذكة … فاعم بحل
فاعفو والشر ابدا من دابه ،، واذا همو نزلوا بضنك فانزل

ومن استعمل الشارع اذا فيها الشرط في [illegible] عشر موضعا
ويفعل بن عقلت اننا فتحنا بالفعل يريد عقلي بريب الدهر [illegible] مفتوح
قوله وهو واعلم بانه [illegible] في موضع جزم على انه جواب
الشرط والذي في كلام الجاعثا ان المحل لجواب الشرط انما هو محكى
به لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح الشارح به فيما بعد اذ
قال والجملة [illegible] في موضع جزم جواب الشرط
ويكون في كلامه هنا على ما صرح به فيما سبق قوله اسم [illegible]
معنا فاعل من الاسم وهو [illegible] في الحزن والبكا المراد فيق القلب
ولا يرحل عن عاص احد واتى ولا اسعر الرفق الرحم واعلم ان الادوات
التي تجزم فعلين تسمى ادوات الشرط [illegible]
اولها [illegible] ثانيها قال الفاضل الجامي المراد بجعلها الشيء سببا

ان المتكلم

ان المتكلم اعتنى بتخصيص شي لشي اخر بل طلبه ومنه شي وطلبها
لنفي علمها او لا بد من ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني
لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتني المتكلم بنسبتها بحيث ان
يورد في صورة السبب والمسبب بل اللازم والملزوم كقولك
ان تحسن الي احسنت اليك فالشرط ليس سببا حقيقيا للجزاء لا ذهنا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتنى بتلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق
يعني انه منه بمكان يصير الشرط الذي هو سبب لاحسانه
عند الناس سبب الاحسان عنده خاتمة قال في المغني
اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها اعلم ان دخل
عليها جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة
اي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان
نحو ايان يبعثون او مكان نحو قوله تعالى فاين تذهبون او حدث
نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا
مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من ابلك فهي اسم
مبتدا او اسم معرفة نحو من زيد فهي مبتدأ او خبر على الخلاف
السابق ولا يقع هذا النوع في اسم الشرط والا فان وقع
فعل قاصر فهي مبتدأ خبره فاعل من يقم اقم معه والاصح
ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها متعد
فان كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي آيات الله تنكرون
ونحو اياما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا
على ضميرها نحو من رايته او متعلقها نحو من رايت اخاه فهي
مبتدأ او منصوب بمحذوف وهو مقدر بعدها يفسره المذكور

باب مرفوعات الاسماء قوله المرفوعات سبعة

المرفوعات جمع مرفوع لا من حيث اللفظ وهو مذكر لا
يعقل ويجمع هذا الجمع صفة المذكر لا
يعقل كالصافنات للذكر من الخيل والايام الخاليات والجبال
الراسيات وليس جمع المرفوعة لقوله سبعة ولا يجوز ان

المرفوعات اكثر من سلعة اذ يخرج منها اسم افعال المقاربة
واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا النافية
للجنس فعموم المبتدا هنا وخصوص الخبر بقوله سلعة
لم يقصد به حقيقة الحصر بل التسهيل على المبتدي بمنعه
عن التوجه لغير هذا المرفوع في المشقة الناشية عن الاشارة
للغير بالتعميم بما يشعر بعدم الحصر فيها فان قلت
فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكره قلت لعل ذلك
لشهرتها وكثرتها دورها او لقلة [illegible] لا نسلم ان هذه
المذكورات خارجة عن السلعة المذكورة لان المراد باخوات كان
الكلمات التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فيدخل في اسم كان واخواتها
اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ولا
ينافي ذلك ما يأتي من قوله وهي كان وامسى الخ لانه اقتصار على
المشهور والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع
الخبر فدخل في خبر ان واخواتها خبر لا النافية للجنس مع ان المصنف
في ترتيب المنصوبات لم يناسبه وبدا المصنف بالمرفوعات لانها
العمد ثم ثنى بالمنصوبات لانها فضلة غالبا ثم ثلث
بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهي من المنصوبات لفظا قوله
الفاعل انما قدم الفاعل لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه
جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل في الاخبار اذ الاصل في الخبر
بالفعل لكونه لم يوضع الا له ولان التركيب فيها اشد وامتزاج
احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر ولان عامله اقوى من عامل المبتدا
لانه لفظي والفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله
فان قيل [illegible] يكون عامل الفاعل اقوى من عامل المبتدا لا يوجب
كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت اجيب بان المراد
انه اقوى من المبتدا من حيث الحكم في خبر المبتدا او المبتدا او خبر
اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فثبتت اصالته بالنسبة الى سائر
المرفوعات ايضا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما

نعم

مبحث الفاعل

هو الاصل في المسند اليه وهو المقدم فان قلت لا يلزم
من الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدا
اصل المرفوعات قلت اجيب بان اصالة المسند اليه بالنسبة
الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى الخبر والاولى ان يقال ان
ظاهر واعتمد عليه في ثبوت المدعى ان المبتدا يخبر عنه
بكل اسم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يخبر عنه
الا بالمشتق وقيل كل منهما اصل وليس احدهما محمولا على
الاخر ولا فرع عنه واختاره الرضي ونقل عن الاخفش وابن السراج
قال وكذلك التمييز والمستثنى اصل في النصب كالمفعول وليست
محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ثم انتهى قال ابو حيان وهذا
الخلاف لا يجدي فائدة قوله الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر
فاعله الاصطلاحي بان تركه ولم يقصد وانما اضيف الفاعل الى
المفعول للملابسة لكونه فاعلا الفعل متعلق به ويحتمل انه على حذف
مضاف اي فاعل فعله قوله واخواتها اي واحد اخواتها
اي ما في اخواتها واشباهها قوله وهو اربعة اشياء اي التابع
لا بقيد كون التابع مرفوع باب الفاعل قوله وسمه
بعض خواص انما كان ذكر المصنف سمة لا ان الرفع وكونه
مذكورا قبله فعله غير داخل في حقيقته بل الرفع حكم من
احكامه استفيد من الخارج عنه قلت لا يخفى على
عاقل فضلا عن فاضل ان ما هو خارج عن حقيقة الفاعل لا
ينافي وقوعه في رسمه بل يقتضيه فان الرسم هو التعريف
بالامر الخارج فلا يصح توجيه التعبير بوسم عن حقيقته بل
الوجه في الاعتراض على هذا الرسم ان يقال الرسم بالحكم يوجب
الدور لان تصور الحكم متاخر عن تصور المحكوم عليه فيتوقف
تصور كل منهما على تصور الاخر وذلك دور ويجاب بان المتاخر
تصور لا عن تصور الفاعل وهو رفع الفاعل وليس ما اخر في
التعريف الا الرفع مطلقا والرفع بالفعل او شبهه لانه لا

يختص بالفاعل لتحققه في غيره كنائب الفاعل واسم كان فان
قلت ـــــ يشكل تعبيره بالخاصة بانها توجد في غيره
كاسم كان واخواتها قلت ـــــ لا اشكال مع ملاحظة ما
قررته من انقسام الخاصة الى مطلقة وهي ما تختص بالشيء
بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان والى اضافية وهي
ما تختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشي للانسان
فان قلت ـــــ فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تختص
الفاعل بالنسبة الى بعض اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم
كان فهل يصح التعريف بها قلت ـــــ نعم على ما صرح
السيد به هنا والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى
تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما يميزه كان مع التصور
بالوجه يميزه عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه انتهى
قوله الفاعل هو الاسم الخ فان قلت ـــــ الجمع بين ال في
الفاعل وتعريفه مشكل في تعريف المعرف واللازم باطل فكذلك
الملزوم فالجواب ـــــ ان اللام تدل على حقيقته في ذهن
المتكلم والتعريف يحصر ما يعينه في ذهن السامع فاين
احدهما من الاخر فان قلت ـــــ لا نسلم ان ادام اللام ولو لذكر بل
للدلالة على حضورها الحاصل في ذهن السامع معناه ان اللام
لا يجوز ادخالها الا على لفظ حصل معناه في ذهن السامع
عند ما قلت ـــــ اجيب بان اللام اما للعهد او لا يلزم
الخارجي او للذهني وحينئذ لا يلزم ان يضطر كونه معلوما
له من وجه مجهولا من وجه اذ فيه لا يتبادر باللام للعهد والتعريف
للثاني على ان ذلك في لام العهد لا الجنس وهي لام الجنس
سلمناه لكن لا نسلم ان ادخالها لا يجوز الا على الحاصل
في ذهن السامع لجواز ادخالها على المظنون حصول معناه في
ذهنه ولا يكون في ذلك الضبط مطابقا للواقع سلمنا ان الحول لا
يجوز ان يكون دخول اللام عليه لتعيين اللفظ فقط ويكون

معناه

معنا ، هذا اللفظ معناه ذلك الشيء والمراد هنا الاسم حقيقة
او حكما ليشمل نحو انا انزلنا من قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا فان
قلت ـــ فيلزم ان يكون الاسم مستعملا اما في حقيقته
ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في
معنا شامل لهما فهو المجاز وعلى هذا التقدير يلزم المجاز في
التعريف قلت ـــ هو مجاز مشهور ومثله يجوز في التعريف
على انه يمكن ان يكون اطلاق الاسم على الحكمي حقيقة لا مجازا قال
في المغني واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ام لا ف
المشهور المنع مطلقا واجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني
قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان
الفعل قلبيا ووجد معلقا عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد ام لا صح
وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ومنع
يعجبني يقوم زيد واجازه هشام وثعلب واحتجا بقوله وما
راعني الا يسير بشرطه ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد
مما يوهمه فقالوا في ثم بدا لهم بدا او مضمر عائد على البدا واما
قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض فليس من باب
الاسناد الى الجمل لما بيناه في غير هذا الموضع انتهى ملخصا ودناه
منه وانما لم المصنف ان الفاعل يكون جملة لانه جار على القولين
في امثله والصحيح انما اسند اليه من فعل او شبهه خلا فالخلف
فانه قال بعد الاسناد والمراد بشبهه في العمل والدلالة على المعنى
المصدري وهو اسم الفاعل نحو مختلف الوانه وامثلة المبالغة
نحو ضراب او ضروب او مضراب او ضريب او ضرب زيد والصفة المشبهة
نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو فلولا ان ظلم نفسه المرء
بين واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل
نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المجرور نحو عندك فاعله
كثير نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان او

اخر

اسم مرفوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا نحو جاء هو واياي
ضمير منفصل مرفوع على الفاعلية ولذلك اتى بالمنفصل المرفوع
وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع انت وما يجري مجرى اسم
الفاعل كالصفات والجوامد الملاحظ فيها معنى المشتق واعلم
ان الفاعل قد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس او اسم
نحو قول عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء
او بمن او الباء او اللام الزوائد نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير
اي جاءنا بشير ونحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله ونحو هيهات
هيهات لما توعدون اي بعد ما توعدون وقد ينصب الفاعل
ويرفع المفعول كقولهم كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار
ورفعهما كقوله

ان من صاد عقعقا لمشوم ... كيف من صاد عقعقان وبوم

ونصبهما في الرجز نحو قوله

قد سالم الحيات منه القدما ... الافعوان والشجاع الشجعما
وذات قرنين ضموزا ضرزما

بنصب الحيات بفعل محذوف اي سالمت القدم الافعوان وما بعده
من الحيات وان كان مرفوعا لفظا لانه منصوب معنى وبه اي بنصب
الحيات يزول اشكال الابدال الافعوان منه وقيل القدما فاعل مثنى
حذفت نونه للضرورة وقيل انه جاء على نصب الفاعل والمفعول
معا لامن الالباس ونص على هذا انه سمع في اعراب الفاعل
والمفعول اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ونصب الفاعل ورفع
المفعول وعكسه وهو الوجه وما عداه لا يقع الا في الشعر
او شاذا من الكلام بشرط امن الالباس وذلك كله مما لا يقاس عليه
لانه من الشذوذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشذوذ وقول الشارح
بفعله جعله الله تعالى المتن والا فقد علمت ان الرافع له لا
يجب الفعل ولعل اقتصار المص على الفعل لانه الاصل ويحتمل تقدير
مضاف اي المذكور قبله مقيد بفعله ويكون المراد بفعله عامله

اي سمع انه جاء في اعراب الفا
عل والمفعول اربعة اوجه

الاعرب

اللغوي وهو الحدث وقول المصنف المذكور قبله فعله أي حقيقة
نحو قام زيد أو حكما نحو الفاعل المستتر فإن الفعل فيه حكمية
كوجوده أو هو على خلاف الأصل فإن الأصل عدم الاستتار **قوله** فإن
الصلة أنه لم يقصد به بيان الفعل الرافع بل بيان حصول الحكم في
نسبته مع الفاعل **قوله** فعلم منه أي من تعريف الفاعل فإن
قيل لا فائدة في قوله فعلم إلخ لأن التعبير بالاسم المعلوم
لا فائدة فيه **قلنا** فائدته ذكره مع التوكيد والغفلة
وأيضا الجميع لا يذعنون لا يهتدون إلى علم ذلك مما سبق فنبه
الشارح على ذلك شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم
جانب الذكي ولا الغبي وإنما اختار علم دون عرف لأن المعرفة
تقتضي إدراك الكلي وتقتضي إدراك الجزئيات دون علمه وهاهنا
إدراك الكلي لا الجزئي **قوله** لا يكون إلا اسما وذلك لأن
الفاعل مسند إليه فلا بد من أن يكون اسما أو في تأويل الاسم
وفي هذا خلاف الكوفيين في وقوع الجملة فاعلا أو نائبا عنه
فلا تغفل **قوله** ولا يكون مع الفعل الأمر مرفوعا وذلك لأن الرفع
علامة الفاعلية كما تقدم وعمدة الفعل كالفعل وجهة الربط الكلام
مطابقة وما أي مع جهة الفاعلية اللفظية **قوله** ولا يكون إلا
مؤخرا عن الفعل أي يكون بعده حقيقة أو حكما نحو الفاعل
المستتر فإن المقدر به فيه حكمية كوجوده أو هو على خلاف الأصل
لأن الأصل الاستتار وذلك لأن الفاعل بمنزلة الفعل واسم عامل
فيه ولم يقتضوا على الفاعل فلم يلزم موضعها الطبيعي
أعني ما بعد العامل لكونها فضلات وما ذكر من وجوب تأخير الفاعل
عن الفعل هو مذهب البصريين وعند الكوفيين جواز تقديم الفاعل
تمسكا بنحو قول الزباء

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

وجه التمسك أن مشيها روي مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر
له في اللفظ إلا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون

ان يكون فاعلا بوجد مقدما عليه فقدم الفاعل على المسند وهو
الذي وجد بفتح الواو وكسر الجيم وبفتحها اسما تحت
فيه ان تعمل الجود قاله الجوهري وفي القاموس الوجد الرابعة والثانية
وهو عند البصريين ضرورة كذا قاله وفي المغني عن ابن كيسان ان
البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في نثر ولا شعر كما في تحقيقا الزائدة
او منشبها منه احد جزئيه ليس الحال منشدا اي يتعلق ويتبع الحوفي
حال كونه ضيقا لحال منه احد جزئيه اي حال كونه قبل او منها
في ان ضمير الفعل المتصل به فقدم الاستقرار وذكر ان الا
سيفعلها في محل رفع بالابتداء والجملة الخبر وهو وجدا وجرورا فيه
ضمير مستتر يعود على عائد عليها وفي الحجة ضعيفة
وقد بين ضعفها الفاسي في شرح التوضيح ثم قال فان قلت
ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر
في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون
قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من
الضمير المطابق فيقال قوله وهو على قسمين ظاهر ومضمر اي
صادق عليهما والمجموع لفظ ظاهر ومضمر بدل من القسمين او بيان
لهما اجري الاعراب على كل منهما لتعذر جريانه عنهما معنى ويجوز
رفعهما خبر مبتدا محذوف ونصبهما بفعل محذوف تقديره
اعني قوله يرفعه الماضي يستثنى منه افعل في التعجب
كما احسن الزيدين وافعال الاستثناء نحو قام القوم خلا زيدا و
ما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا فانها لا ترفع الا ضميرا مستترا
ونحو انتبا فقوله يرفعه الماضي الخ اي يرفع الفاعل الظاهر
والمراد يرفع الفعل الظاهر الذي بعده على انه فاعل قوله اذا
اسند الى غائب اي شخص غائب مذكرا كان او مؤنثا مفردا او مثنى
او جمعا واحترز به عما اذا اسند الى متكلم او مخاطب فانه لا يرفع
الا ضميرا قوله والتاسع الى اخره لا يقال التاسع والعاشر اخلاف
في المفرد المذكر والمفرد المؤنث فتكون الاقسام متداخلة لانا نقول

ان تداخل الاقسام لا يضر في التقسيم الاعتباري ولا يقدح في
صحته لتباين جهات الاعتبار وهو كاف في صحته كما هو معلوم **قوله**
وهو ما كني به عن الظاهر اختصارا اشارة الى تعريف مطلق المضمر
لانه لما ذكر الفاعل المضمر فقد ذكر امرين احدهما المضمر المطلق لان
المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما المضمر
الفاعل فذلك الضمير اما ان يعود الى مطلق المضمر او الى الفاعل المضمر لا
جائز ان يعود الى الفاعل المضمر لصدق ما كني به عن الظاهر اختصارا
على المضمر الذي ليس بفاعل ولو كان التعريف للفاعل المضمر لم يكن
مانعا لدخول غيره فيه فتعين ان يعود الضمير الى مطلق المضمر فيكون
ما كني به عن الظاهر اختصارا تعريفا له **قوله** متصل ومنفصل
اي متصل بعامله ومنفصل عن عامله وبدا بالمتصل لانه اخص
من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال انتهى **قوله** او معه
غيره فيه انه صادق بكون الموضوع له المتكلم وحده والكون معه
مصاحبة غيره فالكون معه غيره شرط للموضوع له خارج
وفي المصاحب خارج والظاهر ان المراد ان الموضوع له مجموع المتكلم
وغيره فليتامل والمراد بالغير مصاحب اي مشارك في [illegible] كقول
الفقهاء وقد انه مشارك له في التكلم كما في فعلنا وفعلنا وفيما يليه
لتبع الخلق فلا يخرج ما وضع لكل من المتكلم والمخاطب والغائب
قوله وجميعها اربعة وعشرون اي مجموع انواعها اربعة
وعشرون **قوله** حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر الاثنان
المتصل والمنفصل والاثنا عشر المتكلم وحده الى اخره **قوله**
فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار اي هو الذي
لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة اخرى ولا
يقع بعد الا في الاختيار واما قوله

وما اصاحب من قوم فاذكرهم ... الا يزيدهم حبا الي هم   وقوله
فما علينا اذا ما كنت جارتنا ... الا يجاورنا الاك ديار

فضرورة قال ناظر الكتاب اللقاني المالكي وهذا الحد يخرج منه بعض

أفراد المتصل لا الضمير المستتر فإنهم قد رووا في أسد قم
بانت وحكموا بأنه نثر وفي نحو زيد لم يقم ظلما وبهذا نوضحه حتى
صرح ابن الناظم بأن هو في المثال فاعل الوصف والضمير الذي
ب المثنى والمجموع كضربتما وضربتم وضربتن بأن
لم لا يكون افتتاح التصويب ووقوعه لا الفعل لا كما الخفي
وقد يجاب بأن التفاعد ير بأنت لضيق العبارة وبأن الباء وليس
بفاعل كما قال ابن الناظم بل تأكيد للفاعل المستتر وبأن
الضمير الغائب فيما ذكروه إنما فقد والحروف اللاحقة
لها لبيّنت منه تدل على التثنية والجمع ولهذا أكل
متصل بل أن الكونه حرفا واحدا من العامل منزلة الحرف منه
فيمتنع قطعه وتأخره بخلاف المنفصل فإنه لكونه كلمة
مستقلة يجوز فيه ذلك والضمير في لم يقم الها فقط وفي
لم يقوموا كلمة ثم وجميع ما ذكرنا نص عليه الرضي وغيره
انتهى **فإن قيل** لا وابه في الجمع بين لا يبدأ به ولا يلي
إلا في الاختيار لا الزيادة لا إيضاح لأنه يلزم من أحدهما
الآخر قلت بل الواحد لا يفي ببيان حكم المنفصل إذ لو اقتصر
على أحدهما لم نعلم منه بيان الآخر فتأمل **قوله** ويرد وجه
الماضي والمضارع والأمر لا إبدا في أنه ... وكذا الصفات
المحضة واسم الفعل **قوله** محله رفع على الفاعلية
فإن قلت كيف ساغ الإخبار عن الفعل بقوله رفع
قلت لأنه على حذف مضاف أما من المبتدأ أي إعراب
محله رفع وأما من الخبر أي محله محل رفع أو ذو رفع
ويمكن أن يحمل الكلام على المسامحة وتنزيل الإعراب
للزومه منزلة الفعل وهذا أمر سهل وإن المستحسنه نحو
موبد في اللفظ من جهة الكلمة وسماه في آخر باب المفعول
الذي لم يسم فاعله مناسبة لما اختص به **قوله** وإن
انفتح ما قبلها فهي مجهولة وكذا إذا أسكن ما قبلها

وإن

وكان الفا نحو دعانا ورمانا وغزانا وهذا كله مع الماضي
اما مع المضارع والامر فهي مفعول له مطلقا قوله في
موضع رفع على الفاعلية اي في موضع اسم لو كان مرفو
عا بالكلام مرفوعا قوله والميم والالف حرفان دالان
على التثنية قال الرضي شركوا في المتكلم بين المذكر والمونث
وزادوا ~~الالف قبل التثنى~~ الميم قبل الالف المثنى في تما وقبل
واو الجماعة في تموا لئلا يلتبس بالمخاطب والمتكلم اذا
اشبعت حركة التا وحذف واو الجمع مع اسكان الميم
ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها
وزيدت للمونث نون مشددة ليكون بازا الميم والواو في
المذكر انتهى باختصار الفاظ التفتازاني وهذا والنون
لانهم قالوا اصله نصرتمن فادغمت الميم في النون ادغا
ما واجبا وقال ايضا اذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس
تغليب المخاطب نحو هما اي انت وزيد وضربتم اي انت
وزيد وعمرو او انتم وزيد انتهى قال ابو علي وقد تلحق
التا نا المونث مع الفا نحو انا منه قوله وما ذكرناه
من ان التا في الجميع هي الفاعل وما اتصل به حروف الخ
لم اقف الى الان على خلاف في ذلك ثم رايت في المغني
والمتحركة اي التا المتحركة في اواخر الافعال ضمير نحو قمت
وقمت وقمت وزعم ابن خروف وفاقا في قولهم في السماتي
ان التا هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث ولم يلتفت في
كذا منهم ان هذه التا تكون علامة ثم رايت الجلال السيوطي
قال في الهمع ان الجميع على كونه ضميرا هكذا الفاظ التا والكاف
والنا والياء السكن وان ونحن قوله ولا رفع هذه التا لا

فاعله أي لا مفعوله والحصر اضافي ولا يرد أنهما تقع نائبة
عن الفاعل كما يأتي **قوله** جوازا وصف مصدر محذوف أي
استتارا جائزا أو ذا جواز أو لا يجوز أن يكون تمييزا ولا كان
محولا عن الفاعل فيلزم عن الموصوف بالاستتار الجواز
وهو واضح فتأمل **قوله** تقديره هو لم يبدوا أنه أن
المستتر لفظ هو بل المراد أنه لما أريد تفسير معناه فسر
بهو لأن المستتر له حكم في الحكم لا في اللفظ قال شيخنا
رحمه الله تعالى فإن **قلت** أي فرق بين المحذوف والمستتر
قلت أجاب شيخنا المالكي بأن المستتر اللفظ القائم
بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف أقول فيه نظر
وأن لا تيان به ثم حذفه غير لازم لجواز أن يترك ابتداء على
أن بعضهم قال إن الضمير المستتر على ما حققه بعض المتأخرين
ليس لفظا ولا كان محذوفا إذ لا معنى للمحذوف إلا اللفظ
لم يتلفظ به مع كونه معتبرا في نظم الكلام مع أنه لو لم يقل
أحد بالحذف في المستتر بل هو المعنى المراد من غير
أن يقصد بلفظ إلا أنه جرى في حكم اللفظ حيث جعل فاعلا
ومعطوفا عليه ومؤكدا ومبدلا منه انتهى ويكفي
في الفرق أن المحذوف لفظه موضوع يمكن النطق بخلاف
المستتر فإن **قلت** والمحذوف أحسن حالا من المستتر
ولا م بخلافه **قلت** أجاب شيخنا أيضا بأن المستتر
يتصف بدلالة الفعل والمحذوف والتعينه دلالة العقل
واللفظ ولذا احتاج إلى دليله ودلالتهما أصح من
دلالتهما انتهى الكلام كلام شيخنا وقس على ذلك
نظائره **قوله** فهي ضربت ضمير مستتر جوازا تقديره
هي قال الرضي ويجب أن يكون الفعل في ضربا وضربت

مضاربين

متغايرين
كما في الباء ونحو هو وهي وقال ايضا واعلم لانه منفصل
بنفسه من لفظه في الاصل بخلاف ضمير المتكلم والمخاطب
فكان اخص نحو الغاية **قوله** والتاء الساكنة المتصلة
بالفعل حرف يدل على تانيث الفاعل قال الرضي اعلم انه
انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو
المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل
في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه
الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام
في نحو ضربت لئلا تتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لا لانه او وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه
نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لتانيث فاعله
مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر
كقوله يا حرسي اضرب عنقه اي اضرب اضرب وقوله
ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني انتهى وما ذكره
من ان التاء حرف وضع لعلامة التانيث هو المشهور وقول
الجمهور قال في المغني وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق
لاجماعهم وعليه فيا في الظاهر بعدها ان يكون
بدلا او مبتدا والجملة قبله خبر ويرده ان البدل صالح
للاستغناء عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو
بدل منه نحو النبي صلى عليه الرؤوف الرحيم قليل وان هذا
الحكم الواقع جملة قليل **كقوله**
الى ملك ما امه من محارب ... ابوه ولا كانت كليب تصاهره
ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التانيث فالتزموا
الدلالة عليه بشرطه فلم لم يكن الفاعل والتثنية والجمع
والتزموا عدم الدلالة عليهما **قلت** اجيب بان
التانيث الفاعل قد يكون معنويا ولا علامة عليه لفظية
كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تانيث المعنى كطلحة

وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء الالتباس في
الاول واللباس فيهما في الثاني فوجب الاعتماد على علامة
ظاهرة تخص المونث بخلاف التثنية والجمع وان لم يكن في الفاعل
علامة ظاهرة مطردة فاكتفي بها قوله ضربتا فان
قلت ما ذكرته من ان توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة مفقود نحو ضربتا قلت اجيب عنه بان الاصل
ان توالي اربع متحركات وهو نحو ضربتا لان التاء في ضربتا مع
كونها لفظا لا انه في حكم الساكن فلم يوجد فيه توالي اربع
سقطت الالف في ومنها التقاء الساكنين حكما لان حركته
عارضة والعارض كالعدم لا اعتداد به الا في لغة رديئة
فانه يقول اهل تلك اللغة الرديئة وما ابا ابتات الالف قوله
وبالالف والواو اي في النحو قال ابنا [illegible] واما الزيادة في
[illegible] والجمع المتطرفين في الفعل الفاعل نحو اكلوا
وشربوا لان واو [illegible] تكتب متصلة وواو الفصل لا
تكتب متصلة لتوقفها على [illegible] الافعال لانها لا تتصل بما بعد
الواو [illegible] نحو جاءوا وساءوا ويحصل الالتباس
فجعلوا الباب كله واحدا وهذا الخلاف جرى في عمرو
ويعقوب فانه لا يلتبس وان فقد الانفصال لان الوصل
ليس بجزء ولا يعقد روا والجماعة عن المتطرفة
[illegible] ونحو يغزو لانه لا يلتبس بواو الفصل
الذي يعقد بها الكلمة ولا اعرب [illegible] نحو لم يغزوا
بواو الجمع [illegible] الالف لا الواو وحينئذ [illegible] لان
المفرد ليس كالجزء مما قبله [illegible] وانه [illegible] فصل واما
الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فبعضهم يكتب
بعدها الالف كما في الفعل والاكثر يحذفونها قلت اتصال
واو الجمع بالاسم قليل بالنسبة الى الفعل فالالتباس فيه [illegible] منهم
من يحذف الالف في الفعل والاسم والزم الكتاب [illegible]
الا [illegible]

واو كانت

وزواله بالفاء قوله ضمن فالرفع واقتصروا على
من واحد في مقابلة الواو اذا كانت واحدة قوله
فهو ما يقع بعد الا او ما هو فضلة اتفاقا او هو ايضا
نصب عند الفصحاء يقع بعد الا او ما هو في معناه
في الاختيار اي ان الفاعل المحصور بعد الا حصره معنا
الا وانما دخوله عليه يعني انه اذا اريد التعبير عن
المراد بكون الفاعل بعد الا انما هو بالا قوله
الاخر اي وانتهى الى الاخر او صار منتهيا الى الاخر باب
المفعول الذي لم يسم فاعله قوله الذي لم يسم فاعله
لم اد فاعله بفعله واضافة الفاعل الى المفعول لانه يسمى كونه
فاعلا لفعل متعلق به قوله اي لم يذكر معه فاعله
اي تركه ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعل له اي تركه ولم يقصده
فلم يحتج الى ذكر فاعل له لفظا او تقديرا قوله الذي
صيغ منه الفعل فيه حمل الفاعل على الحقيقي ويجوز حمله
على الاصطلاحي وهو الاول قوله وسمه بذكر بعض
خواص يخرج منه بعضها تقدم في باب الفاعل بلا تفصيل
قوله وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله يرد
عليه الجار والمجرور الذي هم [illegible] في قال انه في حكم الاسم
فما قبله كفى الشهر الخ صادق وعلى الربيع في قولهم
انبت الربيع البقل فانه اسم حذف فاعله الاصطلاحي
فلا يرد حوانبت الربيع البقل قوله لقيامه مقامه
في رفعه الخ الرفع القياسي في جميع احكامه لانه يلزم
وامتناع [illegible] الرفع والعمدية والتاخر لكان
احسن لكل من الثلاثة واحد ولما ينتقض مطلق الرفع
والعمدية لا يحصل الفاعل وعمديته قوله وتانيث
الفعل لتانيثه لا يستتر الخ ونحو ذلك يقصد ان القائم
مقام الفاعل لفظا عن عنه الجار والمجرور من حيث

نحو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث الفاعل قوله
والاصل الخ يعني في المعنى الاولى والاولى اسناد الفعل
الى الفاعل واما ذكر من ان المبني للفاعل اصل للمبني للمفعول
هو الاصح وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان المبني
للمفعول اصل براسه ونسبه الزمخشري ايضا اذ لنا افعال
لم تنطق للفاعل نحو جن وحم والدليل على انه متفرع عن اصل
انقلاب الواو ياء في نحو بيع وسير مع وجود المقتضي لانقلابه
بالادغام فانه انما هو لدلالة على انه منقلب عما الابدع
في البناء وهو الفاعل وسار ورام اعلان للاطراد المنشو على
صحيح مع ليس غنت غاو المنشو عنه
الاغراض اعلم ان الاغراض التي تحذف لاجلها الفاعل منها
تعظيمه فتصونه عن لسانك ويجوز ان يكون الغرض ان يصان اسمه
عن مقارنة اسم المفعول ومثله بعالم التحقير وذلك نحو قوله
تعالى قتل الخراصون وقولك ضرب الامير اذ الحقير ينظر به
خسته ومنها خفيه فتصون لسانك عنه ومنها قصد
صحة الفعل عن اي فاعل كان اذ لا غرض في الفاعل نحو قتل
الخارجي كان الغرض المهم قتله لا قاتله ومنها الايجاز
بقوله تعالى فعاقبوا بمثل ما عوقبتم ولا يكون الا حيث يعلم
الفاعل لاشتراط الفعل المحذوف في باب الايجاز مطلقا
بكونه من الفعل الى الفاعل بالاقتران او غيرها كما هو
مبسوط في محله ومنها الانتفاع الغرض كالخوف منه
او عليه او لكونه لا يعلمه غير مخاطبك القرينة عنده ومنها
التوافق في اصل الفواصل الاي بقوله تعالى وما لاحد عنده
من نعمة تجزى بني للمفعول لانه لو بنى الفعل الفاعل لقيل نجزيها
فتوافق ... الا لقافية واما في الشعر كقوله
وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع
فلو بني للفاعل لانتصب حرف الروي ونحو ذلك من الفوائد

ذ و ع

موضع وذلك عيب يسمى الاصراف واما في السجع فنحو قولهم
انقطعان وجدلت الفرسان فلو سمي الفاعل لاختلفت كلمات
السجعة الثانية ومنها استقامة الوزن كقوله ولو
نيل بها في الامر اعلينا ومنها غير ذلك مما تقرر في علم
البلاغة قال الاستاذ تسمحنا والتحقيق ان الفعل المجهول وضع
بحيث لا يفتقر الا الى المفعول والاسناد اليه فلا تجعل
قوله فيه الاسناد اليه تفاوت الاسنادين لابن قوله
فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره اي ان يكون بكسر
اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل الاخر مكسورا قال الموضح
تسهيل الاتيان بضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لا بد من
تغيير ليفصل المبني للفاعل والاخر فقيل فغير الى فعل
بضم اوله وكسر الثاني لانه وزن نادر الاوزان ليبعد عن الاسم
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الوزن لكن الخروج من الضم
الى الكسر اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل
على الثلاثي المجرد غيره في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر ان كان
من غيره وانما اختير ضم الاول لان الضم علم المرفوع المحذوف فليس
بشيء لان المرفوع المفعول عوض عنه وجاء فزد بسكون الزاي
والاصل فصد بسكون الصاد وابدال الياء وحكي قرب ضرب
بنقل حركة الراء الى الصاد وجاء عن بسكون ما قبل الاخر
وقرئ قوله سبحانه وتعالى ردت الينا بكسر الراء وكل ذلك مما
لا يعتد به نقضا انتهى واعلم انه يشترك في الاول الضم
ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة معتادة سواء كانت للمطاوعة
ام لا نحو تعلم وتدحرج وتضارب وخرج بالمعتادة نحو قولهم
ترمس الشيء يترمسه فانها ابدلت وليس بتاء فعلها الرباعي
زيادة تنهاغي معتادة قاله المرادي وثالث المبدوء بهمزة تسقط
عند الوصل انطلق واستخرج واستحلي وانما ضم الثاني والثالث
نحو ذلك الفعل بفعل الامر لو لم يضم فانه ان لم يضم الثالث يلتبس

نظير باب التفعل في تعلم فإن فيه ثاني المضارع مضموم وإن
الأمر ساكن فإن هذا الفعل مفتوح ما قبل اللام فالجواب
أن اللبس عند الوقف على آخر الكلمة وما ذكر في المصنف هو
المشهور ولغة الجمهور ومن العرب من يسكن ما قبل آخر الماضي
كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واختار في قوله قال
الجواري ويقولون قد ردوا وكثر من بعضهم ومن العرب
من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فيقول في رمي ودعي
مسمى المفعول رمى ودعا بفتح الميم والعين وهي لغة طيء
وهذه أقسام عندهم فيقولون بقى ولا أصل كسر العين
فقلبوا الكسرة فتحة والياء ألفا تخفيفا فتحصل في معتل اللام
ثلاث لغات كسر ما قبل الآخر وتسكينه وفتحه قوله نقل
وبيع والأصل قول وبيع نقلت حركة العين إلى ما قبلها بعد
سلب حركته فإن كانت العين واوا قلبت ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فيقولون قيل في قول وبيع في بيع وجاء أيضا الإشمام
في الأعلال المذكور قال الشيخ الرضي والمراد بالإشمام عند
النحاة أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة والياء بعدها نحو الواو
والحاصل أنها حركة بين الكسرة والضمة وحرف بين الواو والياء
وليس المراد الإشمام الذي تقدم عند القراء وهو أن تضم الشفتين
كما تفعل عند الضمة ولا تتلفظ بالضمة بل بالكسرة الخالصة
وجاء الواو أيضا بأن تحذف حركة العين ثم إن كانت العين ياء
تقلب واوا فيقولون قول وبوع ومثل الثلاثي المجرد المعتل العين
في اللغات الثلاث ذو الثلاثة المزيد المعتل من باب الافتعال والانفعال
حتى اختير وانقيد دون باب الاستفعال والإفعال نحو استقيم
وأقيم فلا يجوز فيها إلا الذي كان أولا وادعى ابن مالك امتناع
ما التبس من كسر نحو خفت وبعت أو ضم نحو قلت وأصل المسألة
خافني زيد وباعني لهم وعافني عن كذا ثم تسند للمفعول
فلو قلت خفت وبعت بالكسر وقلت بالضم لتوهم أنه من
فعل وفاعل

مفعولا فاعل وان عكس المعنى المراد فتعين انه لا يجوز فيه الا
الاشمام او الضم في خفت وبعت والكسر في عقت وتعين انه في
الوجه الملبس وجعلته المغاربة جوازا لا ممنوعا ونقله
سيبويه للالباس بالاجازة الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء
بالفرق والتقدير لان الالباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل
نحو مختار ومصاب قوله وشد فاك في الادغم واوجب الجمهور
ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد والحق قول الكوفيين
ان الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرا علقمة
ردت الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا
وقال الخفاف بانه لا ممكن اشمام في قيل وبيع اسم هنا انتهى قال
الشارح يعني في المضاعف فيتحصل في فا المضاعف ما في
فا المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص وعلى الكسر
ولغ فمعنا الما بكسر الهمز ورفع الما وجوابه ان اصله
اولغ الما في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول
وكسر اللام على حد ردت الينا بكسر الرا انتهى قوله ضم اوله
وفتح ما قبل اخره اي ان لم يكن ماخذا الا بعض حجبا ان يكون في
الماضي عنه مضموما وما قبل الاخر مفتوحا وانما فتح ما قبل الاخر
ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله
نحو يقال ويباع الاصل يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو
والياء الى ما قبلها وقلبت الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما
قبلهما الان ونحو ذلك الحال في ينقاد ويختار والاصل ينقود
ويختير قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
قوله ويشبه الاصل يشدد اسكن الحرف الاول وادغم في الثاني
وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام قوله
وسكتا عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول قال بعض الفضلاء
الصيغة وهو مبني للتحسب سكت المصنف عن فعل الامر
قوله على قسمين ماض وعليها قوله فعل ماض مبني

لما لم يسم فاعله اي مبني للاسناد للمفعول لم يسم فاعله
والمراد بفاعل فعله وان اقلت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة
ما الموصولة عبارة عن العامل اي مفعول عامل لم يسم فاعله
وان اقلنا ما لم يسم فاعله فكلمة ما الموصولة تحتمل هذين
المعنيين قال ابن هشام في القواعد ينبغي ان يقال في نحو ضرب
زيد فعل ماض لم يسم فاعله او مبني للمفعول ولا تقل
مبني لما لم يسم فاعله لما فيه من الطول والخفاء انتهى اما
الطول فلان هذه العبارة تسع كلمات والعبارة الاولى اربع كلمات
دون ذلك واما الخفاء فلان مدلول ما وقعت عليه ما فانه يحتمل
المفعول لانه شيء لم يسم فاعله والحدث كذلك واما احتمال
الفعل الاصطلاحي فمستبعد ويحتمل مطلقا اي لان الفعل عن ذلك
مع انه يكفي في انفهامه عدم دلالته على شيء معين وان الحق
في الواقع في معنى فليتامل قال الشارح وفي قلنا العبارتين
السابقتين نحو اما الاولى فلانها نص على الفعل الذي لا
فاعل له نحو قلنا انه فعل ماض لم يسم فاعله مع انه لم يسم الا انتهى
قال شيخنا رحمه الله يجاب عنه بان المقصود تمييز ضرب المبني
للمفعول عن ضرب المبني للفاعل لانه الذي يكون يشتبه به لا عن
غيره مطلقا فانه فان ضرب لا يشتبه باكل ولا بغيرها ولا بغير
ذلك وهذا المقصود حاصل بهذه العبارة فلا يرد كونها
صادقة على نحو قلنا مما لم يقصد التمييز عنه ولم يحتج الى التمييز
عنه بالذات ولعدم المقصود نعم يرد ضرب بهذه العبارة
حتى يحتاج الى ان تصدقها على غيره بل المقصود بيان صفته
تمييزه عن المعلوم فهو كما لو قلت في تبيين الانسان عن الحجر
انه حساس حيوان فلا يقدح بان الحمار حيوان وقال الشارح
ايضا واما الثانية فلان المفعول حيث اطلقوا يعود الى المفعول
به لانه اكثر الفاعل وفي الكلام كما قال المصنف ابن هشام في
المغني فلا يشمل المسند الى المجرور والظرف والمصدر انتهى قال

شيخنا

37

شيخنا رحمه الله تعالى يجاب عنه بان هذا قرينة عين المفعول
به وهو قوى الكلام في بيان حال الفعل المسند الى غيره لا ذكر
اذا الى نداء اعراب ضرب شديد مثلا فقلت ضرب فعل ماض
مبني للمفعول فكونه لا يحتاج على ضرب المسند الى المصدر وبنيته
قطعية على انكم تريدون المفعول به بل الاعم ولو سلم فهذه الالة
في القصد وهو تمييز ضرب المجهول عن ضرب المعلوم فان هذا التمييز
حاصل مع الابهام في المفعول وتبادر خلاف المراد فيه فتأمله فانه
في فيه ولا مهم اعلم انه واقع نحوه اي الشارح عن القبائح فهو فيه نفي
ان يدعي ان الثانية اولى لانها اخصر انتهى قوله ويسمى ايضا
نائب الفاعل قال ابن هشام في شرح الشذور عبارة النائب عن
الفاعل اولى من قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لوجهين احدهما
انه لا يشمل غير المفعول به الثاني انه صادق على المفعول الثاني من باب
اعطي نحو اعطي زيد درهما لانه مفعول ما لم يسم فاعله وقال في
المغني عبارة النائب عن الفاعل اولى لوجهين احدهما انه اخصر
وثانيهما انها اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والا
خصر قال الحفيد ويمكن ان يجاب عما ذكره المتقدمون من مفعول ما لم
يسم فاعله بانهم انما قالوا مفعول ما لم يسم فاعله لانهم يرون
ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون مسندا حقيقة اذا اسند الى
المفعول به اما اذا اسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبه صرح افضل
المتأخرين وعلى هذا فعبارتهم اولى لانها لا تشمل غير الموضوع
واما صدقها على المفعول الثاني من باب اعطي فمدفوع بان كلامهم
في المرفوعات لا في المنصوبات واما الاخصرية فهي موجودة في كل
منهما لانه لا عبارة اخصر مما ذكر في التأدية بتمام القصد واما
الاوضحية فموجودة قوله او من بني اعلم ان الزيادة خاصة
منقطعة وغيرها يقال ازداد الشيء وزاده غيره وما وقع في
الاصطلاح غير منقطع لانهم يقولون للحرف الزائد حرف الزيادة
فالمزيد عندهم ان كان موجودا في فعل او اسم مفعول والا فيحمل ان

يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر اي المزيد فيه ويحتمل
ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فتح ا قاله المولى سعد
الدين وظاهر عبارته ان تعديته الى واحد فقط واطلاق المعربين
على ان ايانا ثاني اذ انهم ايانا مفعول ثان لفعل العقد **قوله**
على وزن ادام اي كائن على موازنته ومشاكلته ادامته او موازنة
ما ادام اياه اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله فيجري هنا نظير
ما قيل هناك **قوله** ومناسبة لكل ما احتج به تطلب من
المطول لانه اعلم ابتهم اذ وان التاء في ضربت للدلالة على التانيث
في الاسم فاعله وخصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل
تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل من الاسم كما تقدم وحركوها
في التثنية لالتقاء الساكنين اذ الالف والواو علامة للفاعل
الاثنين والجماعة وقد تحذف الواو في الشعر كقوله
فلو ان الاطباء كان حولي واما تاء المخاطب وتاء المخاطبة وتاء
المتكلم وحركوها في الجميع لخوف اللبس بتاء التانيث حرف
ويقولوا بالسكون ولان تاء الضمير مشترك بين ثلاثة
فلو لزمت طريقة واحدة وقع اللبس وضموها للمتكلم لان الضم
اقوى والمتكلم مقدم في ما خذه وانما كان المتكلم مقدما لانه
مصدر الكلام ولا يخفى ان جهتها اشرف من جهة الاستبداد
ويقرب منه قول بعضهم فعلا مرتبة ان المتكلم في رتبة
الفاعل والمخاطب في رتبة المفعول لاهو اولى من تعليل بعضهم
اياه بان حملها الرفع لانها فاعل فحركت انتهى وفتحوها
للمخاطب اذ لم يبق الا حركة لتباس بالمتكلم والفتح احرى على
الكسر لخفته لان اثقل الحركات الضمة فانها بعمل العضلتين
الواصلتين والشفة ثم الكسرة اذ يكفي فيها العضلة
الواحدة الجاذبة ثم الفتحة اذ يكفي فيها عمل ضعيف لهذه
العضلة والاول حجة ثانية في ذلك والمذكر مقدم في ما خذه وانما
قدم المذكر لانه الاصل ولذلك لم يرد احدها ان يبا اسم مذكر
يرى

اج خمة

فيه ان تحته كل موجود مذكرا كان او مؤنثا فهو اعم من المؤنث
مطلقا والهاء اصل الخاتم لانه اعم منه في الوجود والثاني ان
المذكر لا يفتقر الى علامة تبين معناه بخلاف لفظا او تقديرا
كالمؤنث وبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان
الياء تقع ضميرا في نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب
اعطاؤها المخاطبة ولم يفرق بين المخاطب والمخاطبة في المثنى
قيل لان الاصل في الضمائر المرفوع وهو كانوا لا اصل فيه المتصل
الغائب لانه اكثر وقوعا وقد اتحد لفظ تثنيته اذ لا لبس لوجود
التاخير باو من التخصيص المراد علمه في الباب على نسق
واحد وقال ابن الحاجب الاختصار مطلوب فاغتفر اللبس فيما
هو قليل الوقوع وهو التثنية لانها اقل وقوعا ونحو المفرد والجموع
استغنى لكثرة دورانهما فرقوا بين المخاطبين والمخاطبتين وبين الغائبين
والغائبتين وضموا ما قبل الميم لانها تشبه الواو وقياسها
الضم ووصفوا المتكلم مع غيره في الحالين المنفصل نحو
نحن وفي قالوا فعلنا وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب وبين الجمع المؤنث
الغائب باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس
لان الواو اقوى من النون لانها من حروف المد واللين والمذكر
مقدم لما تقدم وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة
باختصاص المذكر بالميم لما سقطت الواو وانما لم يزد الواو
في الميم كما في الغيبة لان الواو منه تسقط لالتقاء الساكنين
فيلتبس الجمع بالمفرد المتكلم التي لا علامة له في الغيبة
واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع الغائبة وشددت النون لانهم
قالوا اصلها تمن بعد هنا ادغمت الميم في النون ادغاما واجبا
ولذا ضموا ما قبل النون اعني التاء لمناسبة الضم الميم وهذه مناسبة
ذكرها والا فالحاكم بذلك الواضع لا غير وانما ذكرناها لان
لان التنبيه عليها الوجه للنفس تتشوق اليها فاذا لم تذكر
كان في النفس شيء من التحسر على فوات ذلك قال في المغني ومن غريب

ان التاء الاسمية انها اذا جردت عن الخطاب والتثنية فيها يقع
التذكير والتانيث في ارايتكما وارايتكم وارايتكن لو قالوا ارايتما
لكان جمعا بين خطابين وانه ممتنع الا جمعا عطفا في يا غلامكم
فلم يقولوا كما قالوا يا غلامنا ويا غلامهم فهم ان الفعل طار عليه
عليه الخطاب بسبب النداء وانه خطاب لا يتغير للواحد وهذا
اجود وانما اجاز يا غلامكم لان المنادى ليس بمخاطب به
الحقيقة ويأتي بمعنى القراءة ارايتك في حرف الكاف ان شاء الله
تعالى وقال فيه ان الكاف اللاحقة لا رايت بمعنى اخبرني حرف
معناه الخطاب نحو قوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي فالتاء
فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه
وعكس ذلك الفراء فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل وستاتي
تتمته في باب المفعول **قوله** زايد مشتق من زاد اللازم كما
تقدم **قوله** الى اخرها اي وانتهى في ذكر ما يجر الا منكرة
الى اخرها او قولا مستقلا الى اخرها

باب المبتدا والخبر

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والتسمية بالمبتدا
والخبر التسمية المشهورة وسيبويه يقول المبني والمبني عليه
والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول **قوله** وهو القسم الرابع
اي من اقسام المبتدا والخبر **قوله** هو الاسم الصريح او المؤول
الخ لا خفا عليك ان المراد من الاسم الصريح هنا ما هو اسم لفظا
لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل وان المراد بالمؤول ما هو مؤول
ما هنا اخذ به فلا يرد الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية
لا المؤول كما ان مقابل المؤول هو الظاهر لا الصريح هذا الى
مصطلح اهل الاصول فان قلت فيلزم ان يكون الاسم
مستعملا اما في حقيقته ومجازه او استعمل فيهما جميعا
او في مجازه فقط ان استعمل في معنا سابك الفعل فيلزم المجاز
وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف قلت هو مجاز
مشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يكون يدعي اطلاق
الاسم

ع

[margin] تبرا بالكلام على المضمر لكونه الركن
الاعظم ومن عمدة الكلام فالاهتمام
به اتم لا يقال كل من المضمر والخبر في
عمدة الكلام لتوقف عقد الاخبار
عليهما لانا نقول المضمر انما توقف
عليه لاخبار ويتوقف عليه نفس
الخبر لانه صفته وهي تتوقف
على الموصوف بخلاف الخبر فيتوقف
عليه الاخبار فقط لانه ليس موصوف
فافهم وصف تامل

لان اسم على المراد حقيقة لا مجازا فان قلت يرد على
هذا الجواب اسم ان فانه مبتدا ولهذا يجوز العطف على محله
بالرفع مع انه ليس مجردا عن العوامل المذكورة قلت اجاب
الرضي بان ان لما لم تغير المعنى وهي فرع فكانت بمنزلة الزائدة
ثم اورد على هذا الجواب انه لا ينفع في لا النافية للجنس فان
اسمها يجوز رفع صفته على المحل ولا يمكن ان يقال انها بمنزلة
الزائدة لتغييرها المعنى قطعا فاجاب بانه لا يجوز الحمل على الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع
اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد
خرج ان هذا المركب عن حد المبتدا بقولهم هو الاسم وليس
هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا انه يقال انه بالتركيب
صار كاسم واحد لكن لا يخلو عن اعتراض وارد على كل حال على مذهب
من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام
رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما
كاسم واحد انتهى اذ ظن بعضهم ايضا اعتبار كون المحل المجموع
لا مع اسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع وقد
صرح ابن مالك بان اسم لا المضاف واحد في محل رفع بالابتدا
حيث قال ابن هشام ان اسم لا اذا كان مضافا الى رفع صفته
لان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب
لا محل له بالابتدا فيه فلا محل له في صفته بان قوله لا محل للابتدا
في الاسم المنصوب غير مسلم بل له محل في موضعه كما له محله
بالاجماع في موضع الجر من في نحو هل من رجل في الدار انتهى
فالشيخنا رحمه الله تعالى في الوجه حيث حصر حواشيه العوامل المذكورة
لنواسخ الابتدا التي منها ان ولا ان يجاب بان كلا من اسم ان ولا
باعتبار الرفع مجرد لا الجر وكالفعل باعتباره وانما يعمل
به اذا اعتبر بالنصب وقد صرح الرضي بذلك في الكلام على جواز
رفع العطف على اسم ان فانه نقل عبارتين في العطف على

موضع اسم ان وحده او على موضعه مع ان ثم قال وكان الاول
نظر الى ان الاسم هو الخبر كان مرفوعا قبل دخول ان وبعد دخولها
كذلك دخولها لانها لا تغير المعنى انما تفيد وبقي على كونه مرفوعا
لكن عمل ان استغل اللفظ بالنصب ومن قال على موضعها مع
اسمها نظر الى ان اسمها وان وحدها موضع المحل لكان وحدها
مبتدا والمبتدا المجرد عن العوامل اللفظية عندهم واسمها الاسم
المجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره
وانما يعتد بها باعتبار النصب ويشكل عليها اي على
ذلك القائل الرابع اسمها لو كانت موضع المحل لكانت مع
اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم المجرد وهي مع اسمها ليست
اسما فالاولى ان يقال الرفع بالعطف على اسمها وحده انتهى
وحاصله ان المراد ان المبتدا هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل
اللفظية من حيث هو بان لا يستند بعد الى عامل لفظي وان لم
يتجرد عن العوامل من جهة اخرى فاذا قلت ____ اذا اثبت
محل الرفع للاسم وحده فيما ذكر لانه كان له قبل لا المعمولي
من عملت قلت ____ لا يلزم من عدم الاعتداد بها من جهة
عدم الشيء كما كان لم يطلقا عدم الاعتداد بالاول في الجملة
ان الحروف اضعف شانا واعلم ان المبتدا على قسمين الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية مسند اليه وهو القسم الاول واما الثاني
فهذا المعنى مشتق ومسند اليه ولا بد له من حرف نفي
او نحوه او الوصف الواقع بعد نفي او استفهام الرافع
لما يغني عن الخبر نحو ما الزيدان وما جرى الغر قال الدماميني
في شرح التسهيل وهو منتقض بان لم يكن لهذا المبتدا الخاص
من مسند اصلا حتى يحذف ويغني عنه غيره او يسند مسند
ولو تكلفت له تقدير لم يتات في المعنى فالفعل والفعل
لا خبر له ومن ثمة تم بفاعله كلاما انتهى قال شيخنا رحمه
الله تعالى واقول انتقاد منتقد ان الاعتبار لا يستلزم ان يكون

اي رفع

اي رفع

كذا بالفعل

خبر بالفعل بل يكفي فيه ان بواسطته حصول التمام له استغنى
المبتدا عن ان يكون له خبر الا استغنا بهذا المعنى صادق مع
عدم الامكان قال السيرافي وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف
محذوف ورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه وزعم ابن
انه الذي يليه قوله عن الذي وما اشبهها فيه لا قال
الجمهور نحو قائم زيد وما يشبههما فمن النحو نحو قائم زيد حسبك
قولك حسبك زيد فان حسبك مبتدا والباقية زائدة
قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه
خبر مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا
اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم انتهى قيل وربما
قاله قوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله فحسبك مبتدا مضاف
والله فاعله وهو اعرب فالقاف فيدل على ان حسبك مبتدا
وقوعه اسما لان في قوله تعالى فان حسبك الله قال شيخنا رحمه
الله واقول لعل وجهه ما ذكر في شرح الكافية انه لا يجوز الاخبار
بالمعرفة عن النكرة الا في نحو كم مالك وخير منك زيد
عند سيبويه فما يستثنى ذلك في التسهيل لكونه لا
يشكل لا منتقض علينا بنحو وما من اله الا الله وان الايراد
المذكور مجاب عنه بمنع ان حسبك مبتدا ومن استدل له
عليه بما مر لان مذهب المصنف اي ابن مالك جواز الاخبار
بالمعرفة عن النكرة في النسخ … قال السيرافي وما قاله
في حسبك درهم غير ما ايضا قال شيخنا الكافيجي اخبار
ان حسبك خبر مقدم وان المبتدا درهم … المعنى
فانه يقع الفائدة اذ القصد الاخبار عن الدرهم بانه كافيه
وما قاله شيخنا هو الصواب انتهى قال … رحمه الله
تعالى اذا القصد ما ذكر دائما فلسنا نسلم للقطع بانه قد
ينعكس الحال بان يكون القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم
بان يتصور من يريد اخذ كفايته مع جهله بقدر ما يكفي الكافي

اي و
حمل الاعتراض عما نقله الحاجب

ويسال عن الفرق بين قال بحسبك درهم اذ ليس القصد هنا
الى الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اريد بانه قد يكون القصد
ما ذكره بعضهم جعل ذلك سببا في كون ما قالوه غير جيد وان
اراد الطول فكلام غير جيد فيه انه مع كونه لا ينبني عليه كلامه
وقليله يرد عليه مثله وشذ واعجب التصويبة المذكورة مع
هذا ومنه ايضا قول العرب ناهيك بزيد فان بعض النحاة
اعرب ناهيك خبرا وزيدا مبتدا وزيدت فيه البا وهو ظاهر
كلام المغني زيد ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية
ويحتمل عكسه وهو ان يكون ناهيك مبتدا وبزيد خبره والبا
زائدة ويحتمل ان البا متعلقة بمحذوف وهي مع دخولها
خبر ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد قال ابو حيان وغيره
يقال ناهيك من رجل ونهيك منه ونهاك منه وتاويله
انه بجده وغنائه ينهاك عن تطلب غيره انتهى ومن الجر
بما يشبه الزائد ايضا المفعول من قول القائل لعل ابي المغوار
منك قريب ومنه ايضا الضمير بعد لولا قال في المغني في
الجانه واذا وليت لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم
لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا
للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختص به
كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق بشيء
وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر محذوف وقال
الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير
المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا
انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة
لتشبهها بالاسما الظاهرة في الاستقلال اذا عطف
عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لان لولا لا تخفض
الظاهر   القول في المجردات من العوامل اللفظية فان قيل
التجرد عن العوامل اللفظية يقتضي سقوط جر الاسماء

والجر

ولم يوجد في المبتدا اعلام قط فقد سلمنا الكوفي
يتأتى الامكان من جهة الوجود كما في قولك لمعنا فوق
الركبة اي البير ووسع اسفلها وقولك سبحان من صغر
جسم البعوضة وكبر جسم الفيل والبيت ثم من ضيق الى سعته
ولا من سعته الى ضيقه ولا من كبر الى صغر ولا من صغر الى كبر وانما
اراد انه انشاها على تلك الصفة والسبب في صحته ان الصغر
والكبر جائزان على المصنوع الواحد من غير ترجيح لاحدهما وكذلك
الضيق والسعة فاذا اختار الصانع احد الجائزين وهو متمكن
منهما على السواء فقد صرف المصنوع عن الجائز الآخر فجعل صرفه
عنه كنقله منه ونحوه وكما في قوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا
اثنتين بتسميته العدم الاصلي اماتة وما نحن من هذا القبيل
قوله يخرج بالاسم الفعل والحرف فان قلت ـــــ قال المؤلف
سعد الدين في حواشي الكشاف وتبعه السيد ايضا عند قوله
تعالى ومن الناس من يقول الخ واللفظ للسعد ان الوجه ان يجعل
مضمون الجار والمجرور مبتدا اي بعض الناس او بعض من الناس
من يتصف بكذا او كذا ايكون مناط الفائدة تلك الصفات وقول
الجاعلين فيحمل ليوثر لا ان بعضهم بما فيهم وهم جل الخاطبة
تابيهم لما ذكرنا حيث وقع قرينة منهم وبعضهم
مبتدا الاخر ووقوع الظرف في موقع المبتدا ليس بمستبعد
كقوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم والقوم
يفترون المتصرف في الكوفة الثاني ويجعلونه مبتدا او الظرف
المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا في
جميع الوارد اي جميع ما ذكر من ذلك وما احد منا الا له مقام معلوم
ولكن وقع الاستعمال بعض الناس حال كذا وكذا اشار اليه
في الكشاف عند قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك ومن
التبعيض قال التفتازاني اي واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وتقديم
ربما يرشد الى ان من ذريتنا في موضع المفعول الاول وانه هو

المبتدا في الاصل الذي هو مثل ان مررت بنا امة بالتصغير ومع
ذلك قلت المراد ان الجار والمجرور واقع في موضع المبتدا
وساد مسده فان قلت
قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قلت قد وقع الفعل مبتدا في
مؤول بالمصدر اي سماعك بالمعيدي فان قلت الجواب
على التاويل ولا عذر يعتذرون به قلت فيما بالهم اطبقوا
تسميتها الفعل البسيط بان المعنى الفعلي غير مراد قال الاستاذ
الاسم البتة قال قلت قد وقع الفعل مبتدا في نحو الحدث المبتدا
فعل ماض واحرف مبتدا في نحو من حرف جر وان الحرف على الفعل
واحرف قد لا على الاسم والا لكذا فان الاسم لا يكون فعلا ولا حرفا
قلت المشهور عند النحاة ان ضرب ومن وفيها اسمان
مبنيان يراد بها الالفاظ والحروف المستعملة في معانيها
وحينئذ فانما اسند الى الاسم المتصف حقيقة بالمسند ما
اريد به كما ان المسند اليه ظاهرا في زيد قايم لفظ زيد والقايم
حقيقة قوله وبالمرفوع المنصوب والمجرور الحرف به ابطال ان
اعراب له اصلا كاسم الفعل على القول بان اسم الفعل لا محل له من الاعراب
قوله وبالعاري عن العوامل اللفظية الخ قلت
بقي عليه نايب الفاعل وخبر ان واخواتها قلت يمكن ان
يجاب بانه لا بحث في بيان الاخراج بالقيود التنصيص على
النفع وليس في كلامه ما يقتضي التخصيص المذكور
والابتدا اي اللفظ لقوله عبارة الخ العبارة مصدر عبر بمعنى
اي تلفظ بما ابدل يعني اسم المفعول اي معبر به وهذا التعريف
لا يتناول الابتدا في نحو قايم الزيدان قال ولا ان يقال
عبارة عن كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اي
اسناده غيره اليه او اسناده الى غيره وقد يقال المراد بقوله
خبر عن الاول ما يشمل الخبر حكما ولا شك ان المرفوع في نحو قايم
الزيدان في حكم الخبر من جهة ان الفايدة تمت به بقي انه يقال

يقال

المبتدا او كل مبتدا اما ظاهر واما مضمر فمورد القسمة ايضا
احدهما وايا ما كان يكون تقسيم الى الظاهر والمضمر تقسيما للشئ
الى نفسه والى غيره وحاصل الجواب ان المبتدا الذي هو مورد
القسمة اعم من الظاهر والمضمر فان المراد به المبتدا من حيث
هو من غير نظر الى كونه ظاهرا او مضمرا وهكذا سائر التقسيمات
وتحقيق ذلك ان مورد القسمة هو المبتدا الاعم وعليه
فهو المبتدا او المحكوم عليه في قولنا كل مبتدا اما ظاهر
واما مضمر الاخص وعليه فينتفي المبتدا الا بعينه فهو من
فلا تلزم النتيجة لعدم اتحاد الاوسط **قوله** منفصلا فيه
بذلك لان المتصل لا يقع مبتدا وقد تقدم الكلام في الضمير الرافع
فيه لولا **قوله** انا قال الرضي للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل
همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلت وقد تسكن
نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف
يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت
الفتحة للوقف فكانت تلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذا
تكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف
على نونها ساكنة وقد يستبين فتحها وقفا بهاء السكت
قال حاتم هكذا فزدي انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها الا في ضرورة ومذهب
الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في
الوصل في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبتها هاء السكت
وقفا دليل ان على زيادتها وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى واختار
ابن الكمال ما ذهب اليه من البصريين لجموع الاحرف الثلاثة **قوله**
ونحن الخ قال الرضي نحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل
في صلاحيته للمثنى والمجموع وحرك للساكنين وضم اما لكونه
ضمير مرفوع واما لانه على المجموع الذي حقه الواو وانتفى
وعبارة غيره واختلف في علة بنائه على الضم فقال الفراء

وثقلت لما تضمن معنى التثنية والجمع فقويت بالحركات وقال
الزجاج نحن لجماعة ومن علامات الجماعة الواو والضمة من جنس الواو
وقال الأخفش الصغير نحن لما وقع تحوله بالنسبة للرفع وقال
المبرد تشبيها بقبل وبعد لأنها متعلقة بشيء وهو الإخبار
عن اثنين فأكثر وقال هشام الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون
فقلبت حركة الحاء على النون وأسكنت النون **قوله** وأنت
الخ قال الرضي وأما أنت الاسم فالضمير عند البصريين أن وأصله
أنا فكان أن عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤوا
بالمتكلم وكان القياس أن يسموه بالتاء المضمومة نحو أنت أي
المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا
المخاطب بتاء حرفية تفيد ذلك الاسم في اللفظ وفي التعريف
ومذهب الفراء أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال
بعضهم الضمير هو التاء المتصلة المتصرفة وكانت مرفوعة
متصلة فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظا
كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في إياك وأخواته
وهو أن الكاف هي الضمير انتهى **قوله** وهو وهي الخ قال الرضي
قالوا فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة
وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية
والجمع فإنك تحذفهما فيهما والأول الوجه لأن حروف الإشباع
لا تثبت إلا ضرورة وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا إذ لولا الحركة لكانت
كأنها للإشباع على ما ظن الكوفيون لأن ذلك إذا دخل عدم
استقلالها سكنت الواو والياء نحو فهو وفهي وكان قياس
المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوو وهيي
فخففت بحذف الواو والياء والكسر في زيادة الميم وحذف الواو
في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل
سواء وتسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز

وقد

وقد تسكن بعد كاف الجر تضا نادرا وقد تحذف الواو والياء
اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو
الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا
وتسكينهما قبيح واشد وتشديدهما بعد ان قال
وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
قوله والصحيح فانا وانت الخ تقدم ما تعلم منه مقابل الصحيح قوله
من حيث هو تقدم ما تعلم منه مر في الاوليا فلا تغفل **قوله**
والمراد بالمفرد هنا الخ يقول ما اللفظ ان تسلط على لفظ مضافا
كان او غيره وهو قسمان جامد ومشتق المشتق ما دل على متصف
مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن واحسن منه والجامد
بخلافه والجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد اسد لا بمعنى شجاع
وزعم الكسائي انه يتحمله ونسبه الى الكوفيين والرماني قال
ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد رد بانه
لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا اخوك هو
وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتحمله ان لم يرفع
ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قائم
ابوهما او محلا نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل
ان قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران احدهما للمبتدا والاخر
للموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صلة ال ففيه ثلاثة ضمائر
للمبتدا والموصوف الذي صار خلفا منه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد
القائم نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع في المعنى
واحد نحو هذا حلو حامض ففيه اقوال قال الفارسي ليس فيه
الا ضمير واحد يحمله الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء
وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم يتحمل الاول
لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير هذا حلو
فيه حموضة وقال ابو حيان الذي اختاره ان كلا منهما يتحمل ضميرا
لاشتقاقهما ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا على حياله

لأن المقصود جمع الطعمين والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة وقال صاحب
البديع الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام كأنك قلت هذا
حلو لأنه لا يجوز خلو الخبر من الضمير لئلا ينتفي فائدة الاشتراك ولا
انفراد أحد بضمائه لأنه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير
واحد لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا أن يكون فيهما
ضميران لأنه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وليس الغرض
منه قال أبو حيان وينبغي أن يجري الخلاف إذا جاء بعدهما ظاهر
نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فإن قلنا لا يتحملان من باب
التنازع قوله لأنه ليس جملة ولا شبهها قد يقال هذا التعليل
غير الخ عوامل فلا يفيد قوله وغير المجرد أشياء أن قيل
بني الفعل في نائب الفاعل نحو زيد ضرب عبده في الجواب
لقول المصنف هنا على قول عبد القاهر وابن محشر أن نائب
الفاعل فاعل اصطلاحا وقد يقال إنه كنى بالفاعل عن المرفوع
وفي باب كان وأخواتها مع اسمها وخبرها نحو زيد كان أبوه
قائم وإن وأخواتها مع اسمها وخبرها نحو زيد إنه منطلق قوله
التامة خرج به الناقصة والناقص هو الذي لا يفهم بمجرده
وذكر معموله ما يتعلق به نحو زيد ذكرا أو فيكا أو عمرا أي واثق
بك أو أعطيكا أو مع عمرو فلا يقع خبرا إلا فائدة فيه
والتام هو الذي يتم به الفائدة أي بذكره ملاحظة متعلقه
والأعم ما يتم به الفائدة في الوجه أن التقدير ما هو
قوله والسابقة في الجملة الفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره
الظاهر أن الخبر في نحو زيد أكرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول
ويندرج فيه الجملة الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد إن أباه
قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بإن المكسورة وما جملت
فيه خبر المبتدأ أو المصدرة باسم شرط غير معمول الفعله نحو من
يكرمني أكرمه ويندرج فيها الجملة الفعلية المصدرة بحرف شرط
وباسم شرط معمول لفعله نحو زيد إن يقم أقم معه وزيد أيهم يضرب

يضرب

يقول اضربه والمصدر بمعمول فعلها نحو زيد عمرا اضرب
او يضرب او حرف تنفيس وخالف في الاول بعض المتاخرين
وقضية اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية او انشائية
حتى يصح نحو زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير
القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره قال في التسهيل ولا
يمتنع كونه طلبية خلافا لابن الانباري ولا قسمية خلافا
لثعلب ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن
السراج وفي الرضي انما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب
من الخبر لتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح
ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم انما
اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس خبر المبتدا عند
النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس
من فعل شيئا فهل زيد عندكم يسمون الخبر خبرا مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب ويدل على جواز الرفع في نحو ما زيد فاضربه
وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى
الجواز اذ لا مانع انتهى ويعرف من ماهنا وقول ابن مالك في النعت

وامتنع هنا ايقاع ذات الطلب ٭ وان اتت فالقول اضمر تصب

لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو
معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة له ولا يجوز الاخبار
بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او
حتى وفي بعض الحواشي فان كانت فعلية فهل يصح ان يكون
فاعلها نفس المبتدا او مفعولها الاول فيقال زيد وضربه
يقوم زيدا ووجه المنع انه لا يتحد الوصف بكون خبرا عنه الا لو
قلت زيد وضربت زيدا كان الخبر مفردا والمخبر عنه متعددا
واختلف في زيد والنجم قام زيد فقيل يمتنع لهذا وقيل يجوز
حملا على معنا ينشا بان فان حذفت الفاء صحت المسالة
بالاجماع لان الخبر عن واحد فقط انتهى ما في بعض الحواشي قال

قال شيخنا رحمه الله تعالى وقوله ووجه المنع الخ يكون اسم
تقدم زيد وهند نحو احدهما الآخر او ضارب احدهما
الآخر لتوهم ان ذلك صح التركيب وعبارة جمع الجوامع
للسيوطي واولى معطوف بالواو على مبتدا فعل احدهما
واقع على الآخر جاز انتهى وعزي في شرحه اختيار الجواز لابن
مالك ثم بسط توجيه ذلك ثم قال ولو كان العطف بالفاء
او بثم لم تصح المسئلة اجماعا او اما زيد فقائم ابوه فيحتمل في
زيد الافراد والجملة واما نطقي فاسمه حسن فيحتمل الخبر فيه
جملة وقال الرضي في هذا ونحوه انه ليس من الاخبار بالجملة
بل بالمفرد لان الجملة في نحو ذلك انما قصد لفظها كما قصد
حيث اخبر عنها في نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
وما قاله ظاهر وللاول ان يقال وهو انه وان كان الاخبار باعتبار
اللفظ فيطلق عليه جملة باعتبار انه مركب اسنادي في غاية
التجوز وهو جار قوله نحو قولك زيد في الدار وزيد عندك
قوله والصحيح ان الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف الذي هو
ما قاله ابن مالك ونقل [illegible] عن جماعة وتسميه الظرف
والجار والمجرور خبرا مجاز وقال جماعة الصحيح انه مجموع المحذوف
وهو نفس الظرف والجار والمجرور والعامل نسبا متناسبا
وقال اخرون الصحيح انه مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجه
الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لم [illegible] وسموا الباقي باسم
الخبر مجازا قال شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى وفي نقل الخلاف
لفظي لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل
وهو فيه بعينه لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور نظر الى
ان الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل الذي لا بد من اعتباره والقائل
بانه مجموعهما نظر الى المقصود وكان شيخنا ابن الهمام يختار ان
ترد الى ما قلت ان متعلقهما فعلا يكون الخبر
جملة فصح انه حكم عليهما بحكم الجملة فلا مانع ان يجعلها

على حدة

على حدة وان كان يشبه فعل يكون مفرد انسان الفرد انه
ملتبس في افرادها عنه بادية فابحثه قلت يمكن ان يقال
ان الحكم ثابت في الظاهر لكنهما مع قطع النظر عن متعلقهما
ولما استفيد الاعتبار عن الجملة قطعا ولا يقعان من ذي
المفردات ومذهب الكوفيين ان كلا منهما يتحمل ضمير المبتدا
كالمشتق سواء تقدم او تأخر ومذهب الفراء انه ان تأخر حمل
الضمير او تقدم فلا والاكثر ان يؤكد ويعطف عليه ويبدل
منه كما يفعل ذلك مع التأخر ومن تأكيده مع التأخر قوله
فان فوادي عندك الدهر اجمع ولتحمله الضمير يسمى
ظرفا مستقرا لانه استقر فيه ضمير عامله كذا علل بعضهم
وقضيته انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر لعدم استقرار
الضمير فيه وان كان متعلقا بكون عام كحدوث وجوبا على انه
لا يأتي على من يقول يحذف الضمير مع المتعلق الا ان يدعي
انه يكفي ان يستقر فيه الضمير بان يستقر فيه على جعل
كون الفاعل ضميرا الى المعنى لانه اذا قدر المتعلق فاعلا
يستقر فيه الضمير لا ينتقل اليه من الحذف وفي الخاتم اسم
الظرف والجار والمجرور وقضيته انه لا يسمى مستقرا وسيأتي
المحققين على التسمية بالمستقر بانه قد فهم عامله
وحاول بعضنا التسمية بالاستقرار ولو كان الحذف وما
خاصا ذكره في حواشي الكشاف **قوله** وان تقدم
جائز او استقر الخلاف في الراجح لا في الجواز كما هو مقتضى
صنيعه فقيل يقدر اسم الفاعل ورجحه ابن الحاجب لان الاصل
في الخبر الافراد وتقدم نزاع الرضي فيه لكن قال بعضهم انه هو
الجواز المقطوع من نحو عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة
الحقيقة فلا بد المجاز ونص استقراره في الماضي فقد
استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني الا انه
ان المقطوع من نحو في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت

او استقر انتهى والتصريح به في قوله فانت لدى بحبوحة
الهون كائن، قال شيخنا رحمه الله تعالى ولكن ان يمنع دلالة
هذا على الاولوية بل غاية الدلالة على جواز الحذف والتعيين
في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما عندك
فزيد ووجهه فاذا عندك زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما
فعل ولذا ان تقديره فيه لمانع من الفعل لا يدل على اولويته
مطلقا وقيل تقدير الفعل ورجحه ابن الحاجب تبعا للزمخشري
وغيره لانه اصل في العمل ولتعينه في الصلة واجيب بالفرق
بانه في الصلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد
فقوله وان تقدير كائن او مستقر اي على احد المذهبين
فانه يقدر المحذوف اسما كما يقدر وقوله لا كان واستقر
اي على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف فعلا وتعبيره
بكان او استقر تمثيل لا للتقييد فيصح تقديره بما كان
بمعناهما نحو حاصل وثابت في الاول وحصل وثبت في الثاني
قال في المغني ان يرد المضي قدر كان او استقر او صفتهما
وان يرد الحال او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء
في غد قدر مضارعهما هذا هو الصواب وقد اغفلوه انتهى
قال التفتازاني في حواشي الكشاف وصاحب التنبيه له انه قد
في الظرف المستقر كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل
وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان
الظرف في موضع الخبر فتقدر كان اخرى ويتسلسل التقدير انه
وقال في المغني لا يصلح ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور
كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح
تقديره موخرا او ما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان
المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار
زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ولهذا من قدر المتعلق فعلا ان
تقديره موخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم

على المبتدا

على المبتدأ انتهى قوله والرابط يشملها الفاء من ابو ... الخ
ارتباط الجملة بما هي خبر عنه عشرة الاول الضمير وهو الاصل
ولهذا يربط به مذكورا ومحذوفا الثاني الاشارة نحو
ولباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة
ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو
عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له الخامس عموم يشمل
المبتدا نحو والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا
نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بفاء السببية جملة ذات
ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله
وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
السابع العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند
واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند الثامن شرط يشتمل على
ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع
ال النائبة عن الضمير في قول الكوفيين وطائفة من البصريين نحو
فان الجنة هي المأوى اي مأواه العاشر كون الجملة نفس المبتدا في
المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله ومن هذا اخبار عن
الشأن نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين
كفروا والمراد بكون الجملة نفس المبتدا في المعنى ان تكون الجملة
يخبر بها عن مفرد مدلوله جملة وبه يندفع ما يورد عليه
من انه يلزم التقسيم باعتبار القصد فكل جملة وقعت
خبرا كذلك او باعتبار المفهوم فكل جملة وقعت خبرا كذلك
في المفهوم وقال الشارح في شرح التوضيح والمعنى ان هذه
الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام
هذا او الرجل ونحو ذلك واما اعادة المبتدا بمعناه اي
نحو والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع
اجر المصلحين فقد نقض ... اي يمنع كون الذين مبتدا ابل هو

محي و بالعطف على الذين يشقون ولو سلم فالرابع الفصول لان
المفضل عليه اعم من المذكورين او غيرهم مخ و اي منهم او المخ
محذوف والجملة قبله في محل النصب ومعناه في نص
سيبويه على ضعفه وهو مخصوص من فعلين احدهما اما
القبيح منه وعيبه وثانيهما حيث قصد التفضيل والتفخيم
نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما الفصول فلانه لا يجوز
زيد ما اذا الناس وزيد من اظلم الرجال وهند من احسن النساء واما
باما الفصيح عنهما فلا اصل فيه فهو باب اما القبيح فيه من اجل
المراد انه لا اصل له عندها لا انه لا اصل له عن شيء قاله في المغني
انتهى **باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر**
قوله وتسمى النواسخ النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من
النسخ بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اي ازالته
ورفعته باتساعها وسميت نواسخ لانها تنسخ حكم المبتدا
والخبر **قوله** كان واخواتها اي نظائرها في العمل
بها في الترجمة وعطف اخواتها مع عدم تعيينها اشارة
الى انها اول الباب قال ابن هشام كان ام الافعال لان كل شيء داخل
تحت الكون لا ينفك شيء عن معناها ومن ثم عبروا عنها
ليس لها واصبح وامسى اختان لانهما طرفا الزمان وضحى
وظل اختان لانهما طرفا النهار وبات اخت لامسى في الاعتدال
عنهما في الوقت وانفك وبرح وفتي اخوات للزوم اولها وليس
منفردة لانها لا تتصرف قال ابن هشام في تذكرته العرب
ان ما زال ... اخواته لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه
وليس ليس وما دام اختان لعدم تصرفهما والافعال لازمة
في الاربعة اما لفظا ... ونفيا وشبهه اعم من ان يكون النفي لفظا
او تقديرا فان اعتبر انفكاكها قد تنفي بها فلنفيك كان وامسى ونحو
ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن فان قلت
قال خطا والخبر قلنا هو الصواب وقال ابن البقاء في اللباب

اما كان

انما كانت ام هذه الافعال لخمسة اوجه احدها ما سبق انفا
والثاني ان كان الناقصة دالة على الكون وكل شيء داخل تحت الكون
الثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي ويكون جملة على مضي
الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص
كالصباح والمساء والرابع انها اكثر في كلامهم ولذلك حذفوا
منها في قولهم لم يك والخامس ان بعض احوالها تصح ان يقع
اخبارها نحو كان زيد اصبح منطلقا ولا يجوز اصبح زيد كان
منطلقا واعلم ان دخول كان واخواتها على المبتدا والخبر مشروط
بان لا يكون المبتدا المخبر عنه بجملة طلبية او انشائية لم تدخل عليه
فلا يقال كان زيد اضربه او لا تهنه او عسى الله له او لعنه الله او هل
قام ولا كان زيد بعتكه فاحذر انشاء الانشاء لمنافاة الجملة
المذكورة لمعنى هذه الافعال المراد من معانيها وان لا يلزم التصدير
فان لزم التصدير كاسماء الشرط والاستفهام وما اضيف اليها
والمقرون بلام الابتداء وكم الخبرية خلافا للاخفش في كم الخبرية
فانه اجاز ان تكون اسما لكان لم تدخل عليه فلا يقال كان من يقم
اقم ولا كان من يقم ولا كان غلام ايهم تضرب اضرب بما يلزم
من جواز التصدير الواجب لها وان لا يلزم الحذف فان لزم الحذف
لم تدخل عليه كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله اهل الحمد
برفع اهل وان لا يكون عادما للتصرف والمراد بالتصرف عدم لزوم
صيغة واحدة وذلك بان يصغر ويثنى ويجمع لا التصرف المذكور
في الفعل والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من اوجه
الاعراب كما توهم البوحيا وانما اعتبر لئلا يلزم التوالي بما نقدم اذا
الشرط وذلك لان الاصل في الاسماء التصرف بالمعنى المذكور وكذا
الاصل في الافعال التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك
بان يستعمل بالاوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الازمنة
والحروف كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا اشبه الحرف
الناسخ لا يدخل على الحرف فكذلك لا يدخل على ما اشبهه

وان لم يلزم الابتداء به سواء كانت لنفسه او لمصحوب لفظي
او معنوي فان لزم الابتداء بنفسه نحو قولهم اقل
رجل يقول ذلك الا زيد فاقل مره مقام ما يقول ذلك الا رجل
لم تدخل عليه النواسخ كما لا تدخل على ما اقام مقامه
ونحو ما مثل ابن قاسم وغيره وفيه نظر والظاهر ان نحو الذي
يقال فيه امتنع لمانع معنوي كما ياتي فينبغي ان يمثل
نحو القسم او لمصحوب لفظي نحو لولا زيد لاتيتك وفي حقه
ماذا زيد قائم او لمصحوب معنوي نحو ما احسن زيدا والكلاب
على البقر فهما امثلة لم تدخل عليه مثل به ابن الكد لنحو ا
القسم وهو ما التزم الابتداء به لمصحوب معنوي وقد يقدح
قولهم الكلاب على البقر بالنصب بتقدير ارسل الكلاب
على البقر فاين لزوم الابتداء واما تمثيل لازم الابتدائية
لمصحوب لفظي بالمبتدا بعد لولا فمتنازع فيه واذا الفجائية
ففيه اذ لا يمتنع في لولا زيد سالم لهلك ان يقال لولا كون
زيد كائن منك فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا بل الناسخ الفعلي
والتمثيل الجيد ان لابن قاسم فانها مع الاسم الخ اعلم
ان نحو هذه الافعال حقها ان تنسب معانيها الى المفردات
لا الى الجمل وان ذلك المعنى في نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا
فيها ونسبوا معانيها الى الجمل فمرفوعها المبتدا تشبيها
بالفاعل ومنصوبها الخبر تشبيها بالمفعول وما ذكر من
نسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين وقال
الكوفيون انه لا عمل لها في الخبر لان الاسم لم يتغير عما
كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا
كان ضميرا نحو كانوا هم الظالمين والضمير لا يستقل انما يتصل بعامله
ويلزم على قول الكوفيين ان تكون هذه الافعال افعالا لا ناصبة
وبعدها غيرها في الكلام وما ذكر من تسمية المرفوع اسمها
والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية غالبية على المعنى لان المرفوع اسم
اسمها

اسمها حقيقة وانما هو اسم المعنى الذي وضع له وكذا المنصوب
ليس خبرها حقيقة وانما هو خبر اسمها واذا كانت تسمية
اصطلاحية فلا حاجة الى تقدير مضاف اي خبر اسمها ولا ورود
للاعتراض بان المرفوع ليس اسمها والمنصوب ليس خبرها وقد يقع
بعدها المبتدا والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شان مستترا
فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد عالم اي الشان زيد عالم وقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع قوله
واعلم ان هنا اي في الخوارج جرى قولهم كان يولد كذا يقصد ان يكون
فوكذا اسم كان وهو مع فاعله سد مسد خبرها لانها بمعنى مضي
المبتدا او هي مسلطة لضعفه قوله وانما يسمى الاسم الى اخره اي
حقيقة فلا ينافي ان المرفوع يسمى فاعلا مجازا والمنصوب يسمى مفعولا
مجازا قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها الى اخره كما هو
ظاهر كلامه انها جردت عن الحدث المخصوص الذي من شانه ان يصدر
عن الفاعل ويقع على المفعول فلا اشكال وان اراد انها جردت
عن مطلق الحدث فالصحيح خلافه وانها تدل على الحدث قال الرضي
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها فلا بد لها مع المرفوع
من المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع
دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها
لا تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد
قائما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على
حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك
قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم
تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما
هو ثابت مع فائدة اخرى هاهنا هي دلالته على تعيين زمان ذلك
الحصول ولو قلت زيد قام لم تحصل فيه ان القيام كان ماضيا فكانت تدل على
حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين

علة لا يحي الزمان

واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكونها دالة على الحدث
المطلق اي الكون وضعف دلالة الخبر على الزمان المطلق فعليه
واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح
الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثل اخواته وما دام
الدال على الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته
وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر
في غاية الظهور فينبغي ان تكون جميعها ناقصة بالمعنى
الذي قال الروم انتهى وقد ابطل ابن مالك مذهب الاكثرين من
القائلين بعدم دلالتها على الحدث بعشرة امور ذكرها
في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف ومن زعم انها لا تدل
الحدث منهم من نقله الهروي وابن خروف بعضها ومن قال بدلالتها
على الحدث اجاز تعلقها بها قوله ومن ثم سماها الزجاجي
ح وقد استعمل الشارح كثيرا ثم لمكان المجاز ويستعمل
في كل محل لما يناسبه فقوله هنا ومن ثم اي من هنا وهو انها
تجردت عن الحدث وصارت كالرابط وفي شرح التسهيل للدماميني
ما نصه فائدة ثم في قول العلماء ومن ثم كان كذا اصل معناه
معنى هنا الذي هو للمكان اي البعيد او معناها الذي للقرب والظاهر
هو الثاني انتهى فان قلت ما علاقة هذا المجاز وما
قرينته قلت ذكر بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثم
للاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف المذكور
في شرط تاثير الالف والنون انتفاء فعلى او وجود فعلى
بالمكان في ان كلا منهما منشأ امر اذ المكان منشأ النبات
والاختلاف المذكور منشأ اختلاف اخر وهو الاختلاف المعتبر
في صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور مرادا بالمكان ادعاء ثم
شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في
المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهى وعلى قياسه
يقال هنا شبه ما ذكر من تجردها عن الحدث لكونه منشأ التسمية
المذكورة

اختلف في جواز ما نصه قوله ومن ثم

الكلام

ايضا ومن ثم

سلمنا ما ذكر لكنه لا يتناول الابتداء في نحو قل رجل يقول ذلك فان
اقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول
ذلك ويقول ذلك صفة رجل وليس بخبر بدليل الحكم به على رجل في
تثنيته وجمعه فالمبتدأ فيه لا خبر له اصلا لا حقيقة ولا حكما
لكن صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعده مغنية عن خبره
واشار لقوله انما يحصل خبرا مقال قصار فيه بقي مقامه ما
يفعل احد اقل رجل بالابتداء والاضافة الى نكرة موصوفة
بصفة مغنية عن الخبر لان كونها فعلا او وصفا وقد يحصل
خبرا ولا بد من مطابقته فاعلها للنكرة المضاف اليها ومن
الاسم الاعلي والمنقولة نحو سمي قائم وزيد قائم قال وعبد الله
قائم ومنه لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا اله الا الله
كلمة الشهادة وعمر امطية الكذب قوله الاصل جواب
عما يقال تقريره ان الخبر لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا ومجرورا
لانه ليس باسم وانما كان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لان تركيب
المبتدأ والخبر يتضمن نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون شيئا
واحدا كالمنسوب اليه والا لكان هناك نسبتان او اكثر فيكون
خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد
مالك لغلام ضارب ومنع الشيخ الرضي كون الاصل ذلك والجواب
عن هذا الدليل بانا سلمنا ان المنسوب يكون شيئا واحدا لكنه
دون نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد
في الصورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قال واعلم
ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على
كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها
موقع المفرد وقد اجاب بان الجملة الواقعة خبرا ليس تاويلا لانها
واقعة موقع المفرد لان الجملة التي لا محل لها من الاعراب واقعة
موقع المفرد والجار والمجرور اذا وقع خبرا فالخبر متعلقه وهو
اما اسم حقيقة او تاويلا ورد على ما تقدم الجملة الواقعة

خبرا عن ضمير الشان فانها ليست واقعة موقع المفرد لان ضمير
الشان لا يخبر عنه بمفرد وقد اجيب بان المراد من قولهم ان الجملة
التي لا محل لها واقعة موقع المفرد انها واقعة موقعا يكون
الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة بتاويل المفرد
وبانها من حيث كونها خبرا حالة محل المفرد لان الاصل في
الخبر الافراد لا من حيث كونها خبرا عن ضمير الشان لان ضمير الشان
لا يخبر عنه بمفرد **قوله** وقام زيد فقد يقال فيه صح ونفيه
الخبر على نحو لكن نحو لا نحو قام لم يسند الى المبتدا بل اسند
الى ضمير مستتر فيه وهو ضمير مسند الى المبتدا الا ان هذه
الدلالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الدلالة اللغوية
قوله الزيدون قاموا يجوز ايضا الزيدون قايمون او قايمة على
التاويل بجماعة قال تعالى واذا الرسل اقتت قال الزمخشري في
قوله تعالى ولهم فيها ازواج مطهرة فان قلت
هلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف قلت هما
لغتان فصيحتان يقال النساء فعلن وهن فاعلات وفواعل
والنساء فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الحماسة
واذا العذارى بالدخان تقنعت * واستعجلت نصب القدور فملت
والمعنى وجماعة ازواج مطهرة انتهى **قوله** المعقود له
قام يجوز قايمة كما علم مما تقدم **قوله** من حيث هو
اعلم ان قولنا من حيث هو كذا قد يراد به بيان الاطلاق وانه
لا قيد هناك كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم
والموجود من حيث هو موجود وقد يراد به التقييد كما في قولك
الانسان من حيث انه يصح ويزول عن الصحة موضوع الطب وقد
يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن وقول
الشارح من حيث هو من قبيل الاول وهو اشارة الى الجواب عما
يقال هذا الذي ذكره من تقسيم المبتدا الى الظاهر والى المضمر هو ما
صح فانه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان مورد القسمة

المبتدا

اعلم قد يراد حيث الاطلاق
وقد يراد التقييد(?) وقد يراد
التعليل(?)

المذكورة بالمكان الخ فليتأمل واما من قال لا تطول الا بجاز معناها
التعليل اي من اجل ما ذكر فلذا اصوبه شراح كافية ابن الحاجب
الشيخ الرضي وغيره على حملها على معنى التعليل في نحو قول
الكافية فحسنت ما لا تعرفه ومن ثم اختلف في جمع
كونها لابتداء الغاية ومن ثم صرحوا بان الافعال الناقصة
لا تدل على معنى مستقل والحدث السيد وغيره من المحققين
ولذا عدها المتقدمون ادوات قوله على ما ذكرنا اي في هذه
المقدمة والا فهي اكثر من ذلك واقتصاره من اخوات كان على
ما ذكره المشهور ولانه متفق على عدها من هذه الافعال
والجمهور منهم ابن مالك بسط ما كان بمعناها وذلك عشرة
افعال آض كقوله وآض نهدا وعاد كقوله وعاد بالرشد ام
رجع كقوله في الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وحار بالمهملة
كقوله يحور رمادا واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة
وفي الحديث فاستحالت غربا وتحول كقوله تحولن ابؤسا وارتد
كقوله فارتد بصيرا وجاء في نحو ما جاءت حاجتك اي ما جاءت الام السابق
على قد حاجتك بما ذاتيه او استفهامية وفاعل جاءت ضمير
ما والتانيث باعتبار تانيث الخبر او لان ما عبارة عن المونث
اي حاجة جاءت حاجتك اي صارت وقعد في نحو قعدت كانها
حربة اي صارت كانها حربة والجمهور منهم الزمخشري
بافعال هذا الباب غدا وراح بمعنى صار وبمعنى وقع فعلها
في وقت الغدو والرواح وجعل من ذلك حديث اغد عالما
وحديث تغدو خماصا وتعود بطانا وتغدوا عدا ابدها حكما
وراح عبد الله منطلقا اي صار في حال ضحكه وانطلاقه ومنع
الجمهور ومنهم ابن مالك وقالوا المنصوب بعدهما حال لانه لا يرد
الا نكرة والحق القول بهما اسما وخبرا الصفة ذكرها في كتاب الحدود
قال ابو حيان ولم يذكر لهما شاهدا على ذلك وبقيت افعال
الباب فلا نطول بها وذهب الكوفيون الا ان هذا وهذا اجا

اريد بها التقريب كانا من اخوات كان في احتياجهما الى اسم
مرفوع وخبر منصوب نحو كيف اخاف الظلم وهذه الخليفة
قائما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك
كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسماء الاشارة لا ثاني له
في الوجود نحو هذا ابن الصياد اشقى الناس فيعربون هذا تقريبا
والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لان المعنى انما
على الاخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع واتى
باسم الاشارة تقريبا للقدوم والطلوع الا ترى انك لم تشر
اليهما وهما حاضران وايضا فالخليفة والشمس معلومان
فلا تحتاج الى تبيينهما بالاشارة اليهما وتبين ان المرفوع
بعد اسم الاشارة مخبر عنه بالمنصوب لانك لو اسقطت
الاشارة لم يختل المعنى كما لو اسقطت كان من كان زيد
قائما قال بعض النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له
منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كريما وذهب
زيد متحدثا فان جعلته تاما نصبت على الحال والمصنف
والشارح تركا ذلك اختصارا وانما ذكر ماله محل لان التنبيه
عليه يوجب للنفس تشوفا اليه فاذا لم يذكر كان في النفس
شيء من التحسس على فوات ذلك قوله وهي لا تطابق المخبر عنه
بالخبر تكون ابدا ناقصة بمعنى صار نحو كانت واخابرو صفها
او صار فيه ضعفا او احا وقوله تعالى فكانت هباء وتكون تامة
بمعنى احدث وحدث ثبت ولا تفتقر الا فاعلا وهي معه
كلام تام كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وقوله تعالى كن فيكون
اي احدث محدث وكان في قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن
كان له قلب يحتمل ان تكون تامة او ناقصة او زائدة قاله
ابن الحاجب فان قلت كان مشتق من الكون وهو بمعنى
الوجود ومعناهما واحد فما السر في تسمية احدهما ناقصا
والاخر تاما قلت اذا استعمل الكون بمعنى الوصف لم اقتصر
بالو

21

بالفوز في تسميته خبرا ولا يتم تعقل معناه باحدهما
ويسمى ناقصا واما اذا استعمل لافادة معنى الوجود المنسوب
الى شيء ما من غير اعتبار التقرر فيتم تعقله بتعقل المسند
اليه ويسمى تاما فان قلت وجود كل شيء عينه فلا تصح
نسبة الوجود الى شيء باقتضائها التغاير قلت سلمناه
لكن النسبة في الخارج لا تنفي التغاير في الفهم والذهن
وهو حاصل هاهنا بلا شبهة ويكفي في الاسناد على
ان الكون هاهنا هو الكون الاعتباري في التحقيق لا العيني
فان قلت فيه موصوف بالكون والوجود فهو كذا كان
فيه فاينما الخبر فانتفى الكون قلت ان اذا كان
التقرر في الخبر للاسم يتعقل ان المسند هو الخبر والمسند
اليه هو الاسم فيكون خارجا عنهما غير مقصود بالذكر
فلا يتم تعقلها الا بتعقل الاسم والخبر لان النسبة
لا يتم تعقلها الا بتعقل المنتسبين فتكون رابطة
ويسمى ناقصا واما اذا افاد الوجود المنسوب الى شيء ما بدون
اعتبار التقرر فكان بنفسه هو المسند المقصود فلا يكون
حاصلا فلا يكون رابطة بينه تعلق بالمسند اليه فقط
فاذا اقصد بانفسه نسبة غيرا كان فيه موجود فان
قلت لا يتم تعقل المسند الا بتعقل المسند اليه
والاسناد بينهما فلا يتم تعقل المسند اليه وحده فيتم
تعقل المسند اليه وحده فهو تسميته تاما في افادة
بعض المتاخرين وهي ابطالت فلا تعمل عملا ولا تفيد معنا
حتى بداية ذكر لتحسين اللفظ ونحو التاكيد كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من في المهد
حال كونه صبيا فصبيا منصوب على الحال وقد تكون زائدة
لفظا لا معنى بان لا تعمل عملا ظاهرا لكن تفيد الثبوت
الماضي نحو ما كان احسن زيدا وما كان اعلم من تقدم فكان
زائدة في زيادة اللفظ لكن تدل بحسب المعنى على ان التعجب

من جنس زيد ومن حيث علم من تقدم كان في الزمان الماضي لا
من ذلك في زمن الحال قوله والاستمرار اي في الازمنة بقسميه
للدوام وقيل المراد بالدوام عدم امكان انقطاع سابقا ولاحقا
فيشمل ما لم يزل زيد الثبوت من غير تعرض للقطع ولا للدوام
نحو كان زيد قائما واما الدوام بمعنى دوام الدوام في المثال
الذي في كلام الشارح وهذا وان كان فيه تكلف تام الا انه
حسن معنى اذ بذلك على التقسيم الاول عدم ذكر معانيه
قوله امسى زيد غنيا اي ثبت الغنى لزيد وقت المساء وتجي
امسى ايضا بمعنى صار اي التحول من وجه الانتقال من غير
ملاحظة الوقت المقيد مثال تقول امسى زيد غنيا اي صار
وتجي تامة بمعنى الدخول في وقتها نحو امسى زيد اي دخل في
وقت المساء قوله نحو اصبح البرد شديدا اي ثبت الشدة
للبرد وقت الصباح وتجي ايضا بمعنى صار تقول اصبح زيد
فقيرا اي صار وتامة بمعنى الدخول في وقتها نحو اصبح
زيد اي دخل في وقت الصباح قوله اضحى الفقيه ورعا
اي ثبت الورع للفقيه وقت الضحى وتجي ايضا بمعنى صار
تقول اضحى زيد فقيها اي صار وتامة بمعنى الدخول في وقتها
واضحى زيد اي دخل في وقت الضحى قوله ظل زيد صائما اي
ثبت له ذلك جميع نهاره وتجي بمعنى صار اي بمعنى الانتقال
من غير ملاحظة لوقت كقوله تعالى ظل وجهه مسودا اي
صار وتامة نحو ظلت بالمسجد على قلة قوله بات زيد
مفكرا اي ثبت له ذلك جميع ليله وتجي بمعنى صار نحو بات
وجهه مسودا اي صار وتامة نحو بت بالمسجد على قلة
قوله وهي للتحويل والانتقال من صفة الى صفة نحو صار
زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو الماء حجرا والحق بصار
افعال في معناها وهي آض ورجع وعاد وقعد واستحال
وحار وارتد وتحول وغدا وراح ذكرها ابن مالك في الكافية
ولكن المصنف انما تركها لانها من الملحقات قوله

ويجي

وهو اي ليس لنفي الحال عند الاطلاق عما يدل على خصوص
نفي الحال او غيره والتجرد عن القرينة اي لنفي مضمون الجملة في
زمان الحال اي التكلم نحو ليس زيد قائما اي الآن ولو قيد
بالزمان الخاص كان كذلك امس او بالآن نحو تعين وظاهر الكلام انه
والتجرد عن القرينة من عطف التفسير على الاطلاق ويحتمل
انه من عطف الاخص منه على تفسير بعضهم القرينة بما
يدل بالوضع او على تفسير بعضها ان لها ما يدل على الشيء
من غير استعمال فيه فيكون الاطلاق اعم من التجرد عن القرينة
لشمول التجرد عما يدل على الشيء من غير استعمال فيه فيكون
الاطلاق اعم من التجرد عن القرينة لشموله التجرد عما يدل على
الشيء بالوضع وعما يدل عليه مع الاستعمال فيه وعن غيرهما
خلاف التجرد ونكتة العطف دفع توهم اعتبار الدلالة
بالوضع او مع الاستعمال في الحمل على نفي الحال وما ذكره الشارح
مذهب الجمهور وقيل هي للنفي مطلقا اي غير مقيد بزمان
فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالمستقبل وتارة بالحال
وتارة بالماضي وهذا مذهب سيبويه قال الا تدل ليس واحسب
ليس بين القولين منافاة لان ليس ان لم تقيد بزمان تحمل
على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم وان قيد
بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به انتهى واحترز بقوله عند
الاطلاق والتجرد عن القرينة عما اذا كان معه قرينة تدل على نفي
الحال نحو قول حسان رضي الله تعالى عنه يمدح الزبير ابن العوام رضي
الله تعالى عنه

وما مثله فيهم ولا كان قبله ۞ وليس يكون الدهر ما دام يذبل
وضمير فيهم للصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين والشاهد
في يكون حيث نفي ليس المستقبل مع ان وضعها نفي الحال
واسمها ضمير الشان او ضمير يعود على مثله وخبرها يكون
اي يوجد والدهر منصوب على الظرفية وما بعده ان بيذل او بيذبل

بالعجمة وفي الموحدة اسم جبل بمصر و يقال له يبح الجمع
لانه يجمع به ذا بهما قوله مقرونة بما النافية او شبهها كالنهي
والدعا انما اعتبر اقترانها بالنافي لتوقف استفادة
الاستمرار منها على دخول النافي عليها كما سياتي ومن امثلة
النهي قوله

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

ومن امثلة الدعا الا بيت الله محسنا الشكر وهو قوله

الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر

قوله لملازمة الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال اي
لثبوت خبرها لاسمها مذ كان الاسم قابلا له اي للاتصاف
بالخبر عرفا فمعنا ما زال زيد عالما ان زيدا عالم زمن ان
له قابلية التعلم وهو الحيية والعقل فيرجع لابتها على
هذه الاستمرار ان هذه الافعال بمعنى النفي كما هو هنا فاذا
دخل عليها النافي صار معناها نفي النفي ونفي النفي اثبات
الثبوت واما اعتبار القابلية والصلاحية فهو معلوم عقلا
والحسب بفتح السين وقد تسكن اي قدر ما يقتضيه الحال
قوله لنيابتها عن الظرف اي لا لدلالتها على الزمان بذاتها
لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية والاصل في دوام
زيد مدة دوام المدة فحذف الظرف وجعل المصدر عوضا عنه
مقامه كما في قولك جئتك صلاة العصر واتيتك قدوم الحاج
وهو منصوب المحل على انه مفعول فيه قوله لتاولها مع
صلتها بمصدر فيه نظر والتحقيق ان الموؤل بالمصدر صلتها
وعبارة الشيخ في شرح الكافية وتحقيق ذلك ان الكلمة التي
ما يصح به والفعل بعدها باتيا وبالمصدر قوله وما تعرب
منها على ان التعريف والتنكير هنا وفي قولهم المصدر وما
بعده تاويل بعد الفعل عبارة عن جعل الفعل او نحوه
في منزلة اخرى من المصدر وعبره انما على طريقة الكوفيين

بل هو من الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر الى امثلة اخرى
وعلى هذا فيستعمل ما تصرف من المضارع والامر والوصف والمصدر
مثال المصدر قول القائل
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير
ومثال اسم الفاعل قول القائل
وما كل من يبدي البشاشة كاينا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا
واما اسم المفعول فمذهب الجمهور جواز بناء كان واخواتها
للمفعول وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه
مسند الى اسمها فلو انيب لبقي المسند بغير المسند اليه وهو
ممتنع قطعا فالصواب اقامة القول انها تعمل في الظرف وهو
الصحيح فيقام مقام اسمها وعلى مقابله يستغنى بنائبه المصدر
قوله عمل ماضيها اضافة ماضي الى كان واخواتها من اضافة
الاعم الى الاخص كشجر اراك او من الاضافة البيانية اي ما هو
كان واخواتها او من الاضافة الحقيقية بناء على ان معنى ماضي
كان واخواتها الذي هو اعم من كان واخواتها وان كانت اياه
بحسب الخارج وبذلك يسقط ما يقال ان كان واخواتها هي
عين الماضي فما وجه اضافة الماضي اليها والمراد بالاضافة الحقيقية
ما يقابل اضافة الاعم الى الاخص والموصوف الى الصفة ايضا لان
المتضايفين فيهما لم يتغايرا حقيقة بحسب المراد قوله
فالمتصرف نحو كان الخ فيه تغليب لان كان ليس من المتصرف من
كان وقد يقال المراد بالمتصرف من كان واخواتها الخارج من
مادة هذه الافعال فليتامل قوله على وزان ما تقدم اي
كاينا على موازنته ومشاكلته ما تقدم او من انه ما تقدم اياه
اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله فيجري هنا نظيرها
من هناك وقد تقدم فيه جواز كونها من اضافة المصدر الى
مفعوله لان هنا تقدم خلاف المقصود اعتبارا بما تقدم
بيان انه موازن ومشاكل لا العكس اي اعتبار ما تقدم

ولا أن المعنى من قولنا الشيء الفلاني على كذا أن يكون كذا وصفا
له ومرادنه ما تقدم وله الى الا بتكلف كثير في التأمل وأما
إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر [illegible]
وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر على المشهور وقيل وقد
تنصبان المبتدأ والخبر على لغة نحو قوله

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وفي الحديث إن قعر جهنم سبعين خريفا وخرج البيت على الحالية
وأن الخبر محذوف أي تلقاهم أسدا والحديث على أن القعر مصدر
قعرت البئر إذا بلغت قعرها [illegible] يكون في سبعين عاما أي
[illegible] المثنى [illegible] اسمها [illegible] وما تقول
عليه الصلاة والسلام إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
الأصل إنه أي الشأن كما قال إن من يدخل الكنيسة يوما يلق
جآذرا وظباء وإنما لم يجعل من اسمها لأنها شرطية بدليل
جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله
وخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن ويأباه
غير الأخفش من البصريين لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة
على الأصح والمعنى أيضا يأباه لأنهم ليسوا أشد عذابا
من سائر الناس كذا في المغني وزعم قوم أن ليت تنصب الجزأين
وأنشد [illegible] إذا اشتد [illegible] أو [illegible]
وقيل الخبر محذوف أي يحكيان وقيل إنما الرواية تخال [illegible]
وقيل الرواية [illegible] يحمل على الأسما
[illegible] وحذف النون للضرورة وقيل الخطأ [illegible]
وقد أنشد [illegible] الرشيد [illegible] وقد
تنصب ليت الجزأين كقوله يا ليت أيام الصبا رواجعا وبني على
[illegible] المعنى بقوله

[illegible]

قال في المغني [illegible] على حذف الخبر [illegible]

لا تكون

لا يكون خلافا للكسائي في تقدير يفعل ان ولو الشر حينئذ ويعضد
بيت ابن الفتح على اثبات حجم النصب عن الرفع انتهى وقال بعض
القراء وقد تنصب لعل الجزئين وعن يونس ان ذلك لغة لبعض
العرب وحكى لعل اباك منطلقا قال في المغني وتأويله عندنا
على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون انتهى وتسميته
المنصوب باسمها والمرفوع خبرها تسميته اصطلاحية
وقد تقدم نظير ذلك **قوله** بكسر اللام وتشديد النون
قال في المغني وتخفف فتهمل فلا تعمل خلافا ليونس والاخفش وعن الكوفيين
انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيدا لمنطلق فان نافية واللام
بمعنى الا ويرده انهم يعملونها مع التخفيف حكى سيبويه
ان عمرا لمنطلق وقرأ الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم
ثم قال تنبيه ما ذا ان لكن اصلا مستخدم الجماعة عند
المؤنث من الانين وهو النعت تقول ان النساء لكن يعفون وان
يقين او يقسن الفتى هو على انه من الانين ويكون فيه
لمعطوف على لفظة من قال في حرف وجيها بالكسر وتشديدها
له نظائر وليس والاصل مثل ان بين الجمع ثم قيل ان
من الجمع او فعل الأمر للواحد من الانين او للواحدة مؤكدا
بالنون عجب اي عجب كقوله ان هذه المليحة الحسناء
وقد يرد من الناقصة وانا كفل بعضهم ان قال والاصل
ان ناقة لا تفعل فيه ما مضى ثم في الافصاح عن عشر التماثيل
وللموكدة والخوابيه تنبيها في الصحاح الانين الاعياء قال ابو
زيد لا يبنى منه فعل وقد جاء فيه انتهى فقد قال في
يسقط بعد الافصاح انتهى ما في المغني **قوله** بفتح اللام
وتشديد النون قال في المغني وتخفف ان يلي فيبنى على
على الوجه الذي تقدم شرحه في ان المخففة **قوله** ويلي ان الباب
الا والذي واصله كل شيء اصله وحكت ان القرى لا ان لا هو حيث ومن
من تخفيفها وذكر في الصحاح ان اصلها اصل وفي الالف اصلية ومثلها

في كتاب الفرق للخليل ان احمد من قولهم تامهت بمعنى اتخذت
اما قال الجاري هذا بعيد لان الخليل يدل على اصالة الهاء
فتكون امهة فعلة كابهة وبنو الفطحة يحذفونها والتا
يجوز فعلها والامومة ففرعه قال وجوز بعضهم ان يكون ام
وامهة اصلين بمنزلة ... والاول فعل والثاني فعلهة
كدمث ودمثر بمعنى كان اللين فان الراء لا يكون عوا بادنها
لانها ليست من ادوات الزيادة وقيل الاصل ام والهاء زائدة
قال في شرح الهادي وهو الصحيح لقولهم في بينة الامومة
والتا امهت فشاذ وفي كتاب الفرق من الاضطراب
والتعريف الفاسد شي كثير واعتقاد زيادة الهاء من امهات اولى
من اعتقاد حذفها من امهات لان ما زيد في الكلام اضعاف
ما حذف منه والمحذوف وحده فقيل الا بعد ابه انتهى
وذكر بعض المفسرين ان الام في القرآن على خمسة اوجه احدها
الاصل ومنه قوله ع وجل في سورة النساء الثاني فمنه
ام من علي المرضعات لان المرضعة بالرضاع تسمى اما والرابع
مشابهة الام في الحرمة والتعظيم ومنه قوله تعالى في الاحزاب
وازواجه امهاتهم والخامس المرجع والمصير ومنه قوله تعالى
فامه هاوية وقيل اراد ام راسه قال ابن قتيبة فامه هاوية
يعني النار له كالام يأوي اليها قرلسه ومنها المفتوحة
يكونها لابد ان يطلبها عامل وذلك لانها مع اسمها وخبرها
في تاويل المصدر وفي حكمه في الاحتياج الى مسند او مسند اليه
وفي صلاحية الحكم عليه فلا بد من التعلق بشي اخر ليتم الذات
قال في المغني والاصح ايضا انها اي المفتوحة المشددة موصول
حرفي مؤول مع معمولها بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر
المؤول به من لفظه فقدر بلغني انك تنطلق او انك منطلق بلغني
الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار استقرارك في الدار لان الخبر
في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر
بالكون

ما بين الثالث والثالث الام فقد ومنه قوله تعالى في سورة النساء وامهاتكم اللاتي

بالكون نحو يلغني ان هذا زيد تقديره يلغني كونه زيدا الا في
خبر جامد تعذر نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون كقولك هذا
زيد وان شئت هذا اخا من زيد او معناهما واحد وزعم
السهيلي ان الذي يوصل بالمصدر ان الناصبة للفعل المضارع
وان المشددة انما توصل بالحديث قال وهو مراد سيبويه
ويوجد ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث
الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى قوله بخلاف
المكسورة اي فانه قد يطلبها عامل نحو قال اني عبد الله
وقد لا يطلبها عامل نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله لا
خوف عليهم قوله على ان ما تقدم اي كان نحو عجبت من انه
ومثال كلمته ما تقدم وابان الاضافة للمصدر الى فاعله او مفعوله
فجرى هنا نظير ما قيل هناك قوله لاختلاف الفاظها
اللام للوقت اي وقت اختلاف الفاظها ولا يصح ان تكون
للتعليل لان اختلاف الالفاظ لا يستلزم اختلاف المعنى
كما في الالفاظ المترادفة قوله ومعنى ان وان التوكيد للنسبة
اي ايجابية كانت او سلبية قال في المطول وههنا بحث لا بد من
التنبيه عليه وهو انه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا
للشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه
رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد
القاهر وقد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم
في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما كان او احسنت الى فلان ثم انه فعل جزاء وعليه
رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون والظاهر ان الاولى ابدا
اي ومعنى ان وان التوكيد ويحتمل انها دخلت على توهم ان ما
قبلها او ان ما ذكره المصنف من افادة ان المفتوحة للتوكيد هو
الذي نص النحويون عليه واستشكله بعضهم بان كل موضع
بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن قاسم وليس هذا الا

الاستفتاحية نحو وضابط ان المفتوحة تؤول مع صلتها بمصدر
وهذا التاويل قد يلزم في بعض المواضع فيجب وقد يمتنع
بحيث يلزم التاويل يجب الفتح كما اذا وقعت مع معموليها في موضع رفع
مرفوع بالابتداء نحو عندي انك قائم ونحو فلولا انه كان من المسبحين
او بالفاعل نحو اولم يكفهم انا انزلنا ونحو قل اوحي الي انه استمع ونحو
لا انكر ان في السماء نجما او في موضع نصب والفعل نحو ولا
تخافون انكم اشركتم بالله ومن نحو عجبت من انه قائم ونحو قال
ابو عبد الله او في موضع جر بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل
ما انكم تنطقون وحيث يجوز التاويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح
والكسر نحو اول قولي اني احمد الله تعالى فالفتح على ان المعنى اول اقوالي
حمد الله تعالى من حيث هو باي عبارة كان والكسر على ان المعنى اول
اقوالي هذا اللفظ المعين وكذا اذا انه عبد الله اي اذا هو عبد
الله او اذا عبوديته وكذا نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده
واصلح فانه غفور رحيم اي فهو غفور او فغفرانه له ورحمته اياه
حاصلان وحيث يمتنع التاويل يمتنع الفتح فلهذا كسرت واقعة
في الابتداء الكلام نحو انا اعطيناك الكوثر او جواب قسم نحو والله
اني لقائم او محكية بالقول نحو قال اني عبد الله بخلاف ما يقع بعد
القول غير محكي كما تقدم او في موضع الحال نحو وما ارسلنا قبلك من
المرسلين الا انهم لياكلون الطعام او خبر اسم عين نحو زيد انه فاضل
او قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تقدم القول في
المواضع التي يجب فيها الفتح والمواضع التي يجوز فيها الامران
والمواضع التي يجب فيها الكسر والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما
تعرضنا لذكره لان المصنف السابق اغفله ولم يتعرض له
في شيء من هذا الكتاب فاردنا اتمام الفائدة بذكره فرع ومعنى
لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه
الظاهر ان الاستدراك الذي يدل عليه الاستدراك المعنى الرفع
لا بمعنى التعقيب ولا يجري على ... ولم يظهر لي مثال لمجيئها

بتوهم

56

ما ينوبهم نفسه فاعتبروا يا اولي الابصار قال في المغني وفي معناها
اي لكنّ ثلاثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك
وفسر بان ينسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا
بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه
متحرك او ضد له نحو ما هذا ابيض لكنه اسود وقيل او خلاف نحو ما
زيد قائما لكنه شارب والثاني انها ترد تارة للاستدراك وتارة
للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا الاستدراك
برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة
والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام
زيد لكن عمرا قام اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في العرف
ومثلوا للتوكيد بنحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته
لو من الامتناع والثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد
معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال في المغني وان ولكن
معناهما التوكيد لم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد
ويصحبه معنى الاستدراك اهـ واتفق البصريون على انها بسيطة
وقال الكوفيون اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين
كقوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وقال بعضهم تركبت
من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا
وقد يحذف اسمها كقوله

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ... ولكن زنجي عظيم المشافر

اي ولكنك وعليه بيت المتنبي

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ... ولكن من يبصر جفونك يعشق

وبيت الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل
ولا يكون الاسم فيهما من ادوات الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل اللام
في خبرها خلافا للكوفيين واحتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد
ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام
او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين

إلى معناك لا إلى المعنى **قوله** وكأن للتشبيه أي لإنشاء تشبيه
اسمها بخبرها **قوله** وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في
معنى اعلم أن الأمر الأول هو المشبه والثاني هو المشبه به
والمعنى هو وجه الشبه وهو المعنى الذي قصد اشتراك الأمرين
فيه ونحو زيد كالأسد في الجراءة أي الشجاعة أي انتفاء الهلع
في الأسد إذ هي الإقدام على روية وذلك يختص بالنفس العاقلة
وإنما عبّر بأن وجه التشبيه المقصود لأن زيدا والأسد
مشتركان في كثير من المعاني كالحيوانية والجسمية
والوجود وغير ذلك مع أن شيئا منها ليس وجه التشبيه
وما ذكره تفسير للتشبيه اللغوي وهو شامل المثال فقولنا
قاتل زيد عمرا أو جاء زيد وعمرو والظاهر أن التشبيه الذي تدل
عليه كأن أو الكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة
لا التشبيه بالمعنى الذي ذكره فإن قلت التشبيه فعل
المتكلم والدلالة صفة اللفظ فكيف يجري عليه ويجعل تفسيرا
له قلت الدلالة مصدر قولك دللت فلانا على كذا أي
هديته له بمعنى أرشدته وهي بهذا المعنى فعل المتكلم
فليتأمل قال في المغني وذكروا لكأن أربعة معان أحدها وهو
الغالب عليها والمتفق عليه التشبيه وهذا المعنى أطلقه
الجمهور لكأن وزعم جماعة منهم ابن السيد أنه لا يكون إلا إذا
كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد بخلاف كأن زيدا
قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فإنها في ذلك كله للظن الثاني
الشك والظن وذلك فيما ذكرنا وحمل ابن الأنباري عليه كأنك
بالشتاء مقبل أي أظنه مقبلا والثالث التحقيق ذكره الكوفيون
والزجاجي وأنشدوا عليه
فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام
أي لأن الأرض إذ لا يكون تشبيها لأنه ليس في الأرض حقيقة فإن
قيل فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التقليل قلت

من جهة

من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة
مقدر ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم واجيب
بامرين احدهما ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على
ظهرها والمعنى انه ينبغي ان لا تفسق ببطن مكة مع دمن
هشام ولا مثلها كالقسط الثاني يحتمل ان هشاما قد خلف من
سد مسده فكانه لم يمت الثالث ان الكاف للتعليل وان اللام زائدة
فهما كلمتان لا كلمة واحدة ونظيره ويكانه لا يفلح الكافرون
اي اعجب لعدم فلاح الكافرين والرابع التقريب قاله الكوفيون
وجماعة اعلمه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك
بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقال الحريري في كانك بتحط
وقد اختلف في اعراب ذلك فقال الفارسي الكاف حرف خطاب
والباء زائدة في اسم كان وقال بعضهم الكاف اسم مجاز وهو المثال
الاول على حذف مضاف اي كان زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف
في كانك بالدنيا لم تكن الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في
وهي متعلقة بتكون وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور
الكاف والباء في كانك وكاني كافتا لكان عن العمل كما تكفها
ما والباء زائدة في المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها
والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل قولهم كانك بالشمس
وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو
وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله فما لهم
عن التذكرة معرضين وبما بعدها في قولك ما لك وزيد
حتى فعل وقال المطرزي في الاصل كاني ابصرك تنحط وكاني ابصر
الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء قوله وهو
طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر الا وليت الشباب
يعود والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج منه ان
قلت فهذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجا
في الحج قلت اجيب بان المراد بما لا طمع فيه ما شانه

ان لا يطمع فيه احد نحو ليت الشباب يعود بخلاف ما لا يجزم به فان
الاطماع يتعلق به غالبا وفي المطول فهو اي التمني طلب حصول شيء
على سبيل المحبة انتهى قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة اي عن
الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات التي فيها وجدت فيها
وفي قيد الحيثية المرادة يكفي في الدفاع النقض بها وفي الترجي
ربما يقيد التمني عن ما يقيد الترجي الا ان الفرق بينهما من جهة
واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي
لا يستعمل الا في الممكن وذكر ان ما يفيد التمني محبة حصول
الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي ارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق
ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة انتهى وظاهر ان المحبة
غير الطلب فلم يجعل التمني طلبا ويوافقه قول الاستاذ شيخنا في
موضع والتمني ميل القلب الى شيء سواء كان يرتقب حصوله او يجزم
بانه لا يحصل نحو ليت الشباب يعود وذكر في موضع اخر ان العلماء
اختلفوا في التمني والنداء والاستفهام هل هي للطلب فمنهم
ومنهم من جعلها حالة نفسانية يلزمها الطلب المذكور انتهى
بمعناه وقال بعضهم المراد بالطلب هنا ميل النفس الى حصول
المقصود سواء كان الامتثال مقصودا او لا وسواء امكن الحصول او لا
فلا يرد ان التمني قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب
ما علم استحالته وتحقيقه ان التمني لا يدل بالوضع على الطلب
وانما هو موضوع لانشاء حالة مخصوصة يستتبعها ميلان الطبع
الى حصول المتمنى ولا طلبا لها وهي محبة حصول المتمنى المخصوص
على محبة مخصوصة بحيث يكون لها تعلق بحال التمني والتمني
كما هو شأن معاني سائر الحروف وكذلك الترجي انما هو موضوع
لانشاء حالة مخصوصة ولا طلبا لها يستتبعها ميلان الطبع الى
حصول الترجي وهو الطماعية المخصوصة في حصول المترجى

فيلزم

فيناسب ما هو من معنى التمني انتهى **قوله** ولعل الترجي الخ قال
السعد التفتازاني في حواشي الكشاف ان لعل موضوع لتوقع محبوب
وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون
من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما ممن له
تعلق بالكلام كالسامع وربما يستشهد به من اراد الاستعطاف او قد
ورد لعل في القرآن للاطماع اي الايقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم
الذي لا يطمع الا فيما يعطي ومن طمع في حصول المطموع فيه او لانه كلام
العظيم الذي من شأنه الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها
على التكلم بكلمة لعل وعسى كما هو دأب الملوك والعظماء او لانه
الايماء الى انه لا ينبغي ان يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة
والحاصل ان لعل في مثل هذه المواضع للاطماع مع التحقيق والقطع
عن التحقيق بحرف لا اطماع اما لان يدل على انه لا خلف في انجاز
الكرماء او ليكون على دأب الكلام العظماء او ليبنى العباد على ان
لا يتكلوا ويتجملوا فلما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي
الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذي الحصول بحيث يكون
اعني ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري
وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي حملوا عليه
كل ما امتنع فيه الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون
او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون وفي المصباح نفي
الزمخشري بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي
على الترجي والاشفاق وبان عدم صلوحها لمجرد معنى العلة والقصد
مما وقع عليه اتفاق الاشياخ تقول دخلت على المريض كي اعوده
واخذه المالكي اشرت ولا يصح لعلي انتهى **قوله** حيث لا مانع
احترز به عما اذا كان مانع كالالغا وهو ابطال العمل لفظا ومحلا
احترازا لضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم او تأخره
نحو زيد قائم ظننت وقد يجب الالغاء اذا توسط بين
الفعل وفاعله وبين المعطوف عليه نحو جاء زيد واحسبه

عن وقوعها الى معمولها اذا ضعفت بتقدم الافعال عليها او يبطل
عملها بخلاف كان واخواتها فما الفرق فقد يفرق بانها افعال
جارحة ضعيفة وانضم الى ذلك تاخيرها عن معمولها او تاخير العامل
يضعفه وكان فعل جارحة قوية وكان التعليق وهو ابطال العمل
لفظا لا محلا لاعتراض ما له الصدر الكلام وكان [illegible] النافية
بقولك علمت ما زيد قائم وقال الله تعالى لقد علمت ما هؤلاء
ينطقون فهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة معمولا اولا وثانيا
ونحو قولك علمت لا زيد قائم ولا عمرو ونحو قوله تعالى وتظنون ان
لبثتم الا قليلا وكلام [illegible] نحو علمت لزيد منطلق والاستفهام
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو فلما اقتضت هذه الحروف ان
الصدارة بطل عملها في الافعال لفظا وابقاء معنا [illegible]
الى المعنى علمت احد هذين الامرين وعلمت زيد البيت بقال وعلمت
زيدا منطلقا اي كان عند اعمالها لفظا **قوله** تفيد ترجيح
وقوع المفعول الثاني ان زيدا على ترجيح وقوع المفعول الثاني غالبا
قوله ظننت اي لا بمعنى اتهمت فانها حينئذ تتعدى الى واحد
فقط تقول عدي لي مال فظننت زيدا ومنه وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وقد ترد لليقين يظنون انهم ملاقوا ربهم
وحسبتها اي لا بمعنى [illegible] احسبت وقد ترد لليقين كقوله
حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
قوله اي لا بمعنى صار ذا خال وقد ترد لليقين كقوله
ما خلتني لت بعد لم خلاء اسكر الشيخ [illegible] الا لم
قوله زعمت يعني اي لا بمعنا كفلت **قوله** تفيد تحقيق
وقوع المفعول الثاني اي على تحقيق وقوعه غالبا [illegible] ما
سياتي **قوله** ونحو رايت اي لا من الراي فانها لا تتعدى الى
واحد تارة نحو راى ابو حنيفة حل كذا او الشافعي حرمته
والى اثنين اخرى نحو راى ابو حنيفة الوتر واجبا والشافعي
سنة ولا بمعنى ابصر فانها تتعدى الى واحد لانها من افعال
الجوارح

الحواس وقد تجي اي بمعنى ظن ومما اجتمع فيه اي بمعنى ظن
واي بمعنى علم قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه
ونعلمه **قوله** وعلمت لا بمعنى عرفت اي معرفة نفس الشيء من غير
حكم عليه فتقول علمت زيدا واعلم ان عرفت تستعمل بمعنى معرفة
الشيء على صفة فتقتضي مفعولين كما ان علمت تستعمل بمعنى معرفة
الشيء في ذاته فتقتضي مفعولا واحدا الا ان الغالب والمشهور
استعمال المعرفة في ادراك الشيء في ذاته والغالب استعمال العلم
في ادراك الشيء على صفة فلذا حكم بان علم تقتضي مفعولين وعرف
تقتضي مفعولا واحدا هكذا حققه سيد المحققين وهو بالتحقيق
اوفق مما ذكره الشيخ الرضي بقوله لا يتوهم ان بين علمت وعرفت
فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت
ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما
علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم
قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر انتهى وما
قاله الشيخ الرضي مبني على ان العلم والمعرفة بمعنى واحد وهو
قول بعض اهل الاصول والبيان ولبعضهم قول اخر وهو ان العلم
يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة بالجزئيات والبسائط
قال في شرح المطالع ومن ثم سمع النحويين يقولون علم تتعدى الى
مفعولين وعرف يتعدى الى مفعول واحد فتأمله وقد تجي علم
بمعنى ظهر فان علمته ظهر متعد **قوله** ووجدت اي لا
بمعنى اصبت فانها تتعدى الى واحد ولا بمعنى حزنت او غضبت
فانها لا تتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت اي حزنت عليه
ووجدت على المسيء اي غضبت عليه والحاصل ان كان المراد بوجدت
وجدان الشيء على صفة اقتضى مفعولين وان كان المراد وجدان الشيء
في نفسه فواحد **قوله** وان منها بفعل الشخص لا
تقال الفعل فيه كما في جنان اذ مفعولا افعال الشخص متقاربان
مبتدأ وخبر فلا يمنع ان يتحد عن كونهما مبتدأ او خبرا

لوجوب اتحادهما خارجا وبين ذلك انك تقول صيرت الفقير
غنيا والمعدوم موجودا ولا تجعل صور احدهما على الآخر فهتنة
انتهى ولك ان تقول اللازم انهما متغايران دائما وهو ممنوع
لازم الامثلة التي اوردها الائمة نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا
وزينا بعضهم يومئذ يموج في بعض ولا شك ان المفعولين
فيه غير متغايرين لزوال ابدا انهما قد يكونان متغايرين لم يصح
لان المفعول يدعى انهما لا انفصال الا المبتدا والخبر في الاصل
قوله وجعلت نحو ابطا بمعنى عن قوله نحو وجعلوا الملائكة
الذين هم عند الرحمن اناثا فان كانت بمعنى اوجد او اوجب تعدت
الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل كذا
اي اوجبته له كذا قوله ان المتصلة اذا دخلت على الاسم
تعدت لاثنين ثانيهما مسموع للمفعول وذلك بان يكون معلقة باسم
عين نحو سمعت زيدا يقرا فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد
اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة قال الشيخ الرضي ومما ينصب
المبتدا والخبر من غير افعال القلوب وغيرها ما في معنى سمع
المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي
لسمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعتك انك تقول
قالوا اذا عمل في المبتدا والخبر ولم يكن الخبر الا فعلا دالا على
النطق نحو سمعته ينطق بكذا او يتكلم وانا الدال على معنى نحو
سمعته يمشي لم يقل قال
سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا
بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة انتهى قوله
في موضع نصب على الحال قال السعد التفتازاني في الجملة ان تكون
بيانا او بدلا لابناء على الصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا وقوله
نحو اوليس علمها حجة ان الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف
او جعلها بمعنى المصدر من غير سابك يشبه البناء من الابواب
المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين والجملة مبنية

بنفسه

سمع ومن الذي قد نهره واتى بالفعل بعد سمع الماضي فاعلا
اما حكاية لحالة وقت السماع او لاحضار في الذهن استماع
قوله لان افعال الحواس لا تتعدى الا الى واحد قال في المغني
راي المحدث وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا
سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقول فقيل متعدية
لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت
بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة انتهى
والذي عليه المحققون هو القول الثاني وهو انها متعدية
الى مفعول واحد وان الجملة الواقعة بعده حالية حالة
وفي بسط الشيخ حسن الخاتمة قال الرضي ومما يدخل على المبتدا
والخبر القول وما تصرف منه والاصل فيه استعماله ان يقع
بعده اللفظ المحكي اما الذي بمعنى كذا فقيل نحو قلت زيد
قائم او الذي هو والفعل في الحال نحو قوله الا ان زيدا قائم
فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام
متلفظا به بلفظها في غير هذا الكلام والا لم تكن حكاية
او الذي يقع بعد نحو قولك غدا زيد قائم واللفظ الواقع
بعده اما مفرد واما جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود
من الجملة الواقعة بعده ان اللفظ المتلفظ به في غير
هذا الكلام لا يخرج ان يعتبر المعنى فمن حيث ما اعانه اللفظ
جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل
زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث ما اعانه المعنى الذي
هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وقال اللفظ المعبر به
بالمعنى اللفظي ومن الاصل فعلى هذا الكلام تقول حكاية لمن
قال زيد قائم قال فلان قام زيد وتقول قال زيد هو قائم
وقلت لعمرو هو كحل بالمعنى لا باللفظ حالة الحكاية
قال زيد او عمر انه غائبا وقد يقع المفرد بعد القول على
احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط

كما تقول مثلا قلت تلا احقا او باطلا او حسنا اذا قلته
في مقام وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة
او قلت لفظا عبارة عن زيد فالنصب ان يكون لفظا يصح
ان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فنصب في
الثلاثة لانها ليست اعيان اللفظ المحكي حتى يراعى
وانما هو غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد
به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته وغاية اعرابه نحو قال
فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وجاء مسقطا عن المفرد يعبر
به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ
فيجب ان يكون معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قالوا سلاما
فيمن فتح وراى على انه اسم احفظ **باب النعت** قوله
النعت الوصف والنعت والصفة الفاظ مترادفة خلافا
لبعضهم فانه قال ان النعت خاص بما يتغير والوصف لا يختص
به **قوله** ... بعض خواص الخ فيه نظر لان الظاهر ان قوله
النعت تابع للمنعوت الخ ليس وارد على التعريف بل
هو بيان حكم من احكام النعت فتامل **قوله** النعت تابع
للمنعوت الخ يعني يجب ان يوافق المنعوت في ذلك المراد
في نوع رفعه ونصبه وخفضه لا في شخص فلا يشترط ان اعراب
احدهما اذا كان محلا والاخر لفظا ولا ان اعراب احدهما قد
يكون بالحركات واعراب الاخر قد يكون بالحروف ويسمى النعت
ايضا وصفا وصفة وعلم من كلامه انه لا يجوز في شيء من
النعوت فان قلت هذا مستفيض بقولهم هذا جحر
ضب خرب فوصف المرفوع وهو الجحر بالمخفوض وهو خرب
قلت اكثر العرب يرفع خرب ولا اشكال فيه ومنهم
من يخفض لمجاورته المخفوض قال الشاعر فقد يوخذ
الجار بجرم الجار ومرادهم بذلك انهم اسبغوا ابن المجاور
في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه فيجر
خرب

فيه صفة وقد منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة
والبيت لذلك فجر وهما من انه تابع لمنعوته في اعرابه كما اذا
نعت المبتدا او الخبر من عاو لا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري
الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام ولا نحو لقولهم في الحكاية من
يقول ابا النصب او من بالخفض اذا سئلت من قال رايت زيدا
او مررت بزيد [illegible] بكلامه لحكايات
وتعريفه الى اخره علم منه انه لا يجزي في
من النعوت ان يخالف منعوته في التعريف والتنكير
فان قلت ـــ هذا منتقض بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة
الذي جمع مالا فوصف النكرة وهي كل همزة لمزة بالمعرفة وهو
الذي جمع وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم
غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فوصف
المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهي شديد العقاب وانما
كان نكرة لانه من باب الصفة المشبهة ولا تكون اضافتها
الا لفظية لا انفصال لانها الصفة الا ان المعنى شديد في
عقابه لا يستفيد فيها التعريف من ذلك وبالنكرة الموصوفة بالجمل
الخبرية التي يصح وصفها بالصدق والكذب وانما يوصف بها
النكرة لخبر يخبر بها عن المعنى الذي يصح السكوت عليه وانما صح
الوصف بها لدلالتها على حصول مضمونها للمعنى نحو جاء رجل
يقوم ابوه فانه بمنزلة قائم الاب لا بتاويله واما الجملة الانشائية
فقد نعت الطلبية منها بحسب الظاهر نعتا على الشذوذ
ثم تاويلها بتقدير مقول فيه ذلك فلا تكون مضمون الجملة
نعتا ومع ذلك ينتفع بالعهد بالال الا بغير موصوفا
يوصف بالجملة الماضية وبالمضارع نحو ولقد امر على اللئيم يسبني
قلت اما قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا فالذي
جمع بدل من كل لا نعت كما نقل عن الاخفش او نعت مقطوع قال
الرضي يجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا

الاحكام

بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده واما
قوله تعالى شديد الخ فهو على تقدير ال واضافته بنية الانفصال
كذا نقل عن الزمخشري واجاز وقيل فيه ايضا ابو البقا لكنه
على ان شديد بمعنى مشدد فاحتج بالتاويل عن باب الصفة
المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي قدمه الزمخشري انه
وجميع ما فعلناه ابدال الا انه في افلتنكيره وكذا المضافان قبله
وان كانا من باب اسم الفاعل الا ان المراد بهما المستقبل واما
الدوام فلتناسب ورد على الزجاج في جعله شديد
العقاب بدلا وامثاله صفات وقال في جعله بدلا وحده
من بين الصفات نبو ظاهر واما النكرة الموصوفة بالجمل الخبرية فلا
تقع معرفة لان الجملة نكرة حكما والمراد التنكير ما يشمل التنكير
حقيقة او حكما واما المعرف بالل الجنسي عن غير عهد فهو نكرة
معنى وجوز ان ينعت بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل
مثلك او خير منك ان يفعل كذا قال سيد المحققين وبهذا علم من
الكشاف ان الموصول كالمعرف باللام فانه قال في قوله تعالى
للمستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
حيلة ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين اذ لم يقصد
بها شيء بعينه فرع تستعد ارضا في تذكير ام بعني
انه كلما ثبت للمنعوت من هذه الامور تجب ثبوته للنعت
فان لم يكن النعت مشتقا كاي ومثل والمصدر يكون مفردا
مذكرا بغير الامر ان اسم وان كان مشتقا على وزن فعول
بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل ومفعل فهو
جار على المذكر نعتا وعلى المؤنث واما افعل
التفضيل في بعض احواله يلزمه الافراد والتذكير وقد
يجوز نعت المثنى اذا لم يكن اسم اشارة نحو انسانين كريمين
ونحو [illegible] ان اختلفا في التذكير نحو صالح وصالحة وكذا [illegible]
وقد يجمع مفرد ان في نعت ان اتفقا في التعريف والتنكير

وبعلب

ويقلبا المذكر والفعل بقوله تنزيد ومن وصف الصالحين
فهذه المواضع مستثناة من الكلام اعلم وقوله والجمع
أي لفظا ومعنا فيشمل وصف المفرد بالجمع باعتبار الأجزاء
نحو الأول والاخر قوله ويسمى النعت حقيقيا ويستثنى
منه النعت السببي الرافع لضمير المنعوت فإنه لا يسمى
نعتا حقيقيا نحو زيد رجل قائم الأب قوله وإن وقع
سبب المنعوت الظاهر مثل العم الباب وقد يقال الاسم
بالظاهر مقابل المستتر بقرينة المقابلة فيدخل فيه
العم الباب قوله فالنعت في هذا القسم يلزمه الإفراد لما
أي في اللغة المشهورة واما في لغة أكلوني البراغيث فلا
يلزمه الإفراد إنما قوله عن الجمع أي عن المفرد الجمع
وكذا المفرد والمثنى قوله وإما مع الجمع أي وأما مع الجمع
سواء كان المنعوت جمعا أيضا كما في مثال الشارح أو كان
غير جمع كما في قام رجل قعود غلمانه واما الجمع فإن كان جمع
تكسير فهو أولى ونص عليه في التسهيل ونص عليه سيبويه
والمبرد وفضل الأول لا الإفراد ونسبه الى الجمهور وبه صرح الشيخ
في شرح الكافية وفضل ابن يعيش مع ذا ومثنى وأما اختير
التكسير لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا جمع جمع التكسير
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر
ولم يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه
إذ لا فاعد في قاعدين غلمانه قوله ويضعف تصحيحه أي نحو
مع ضعفه بل لا يجوز في اللغة المشهورة وإنما جاء في لغة قليلة
الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما
جاء في لغة قليلة يشهدون غلمانه نحو أكلوني البراغيث لكن
في الفعل أضعف خاتمة ونسأل الله حسن الخاتمة فائدة
ذكر النعت التخصيص في نعت النكرة أو التوضيح في نعت المعرفة
أي تمييز المتبوع وتبيينه أما بتقليل الاشتراك المعنوي

الكائن في مفهوم النكرة فانك اذا قلت جاءني رجل فجميع كل من
فيه معنى الرجولية فاذا قلت عالم فخصص من يعرف انه
عالم ونفى عنه الجاهل واما رتبة التخصيص في المعرفة
كما اذا قلت زيد علم المتكلم لانه اذا قلت جاءني زيد بطل ذلك
بكل من يشاركه في الاسم لا المعنى فاذا قلت العالم اي يعرف
انه عالم اتضح المراد ونفى عنه من يشاركه في اللفظ ولم يتصف
بالعلم فالتخصيص والتوضيح وان حصل في الصورتين الا ان الفائدة
خص الاول بالنكرة والثاني بالمعرفة وقد يكون في النعت
لمجرد الثناء كالوصف للضمير ويسمى الصفة المادحة او لمجرد الذم
ولا يكون الا بعد [illegible] قال الرضي وانما يكون لمجرد ذلك اذا
كان الموصوف معلوما عند المخاطب قبل الوصف قال الاستاذ
شيخنا واقول ممنوع لجواز ان لم يقصد في مقام التوضيح والتخصيص
الا الثناء او الذم والتقييد [illegible] وقد يكون لمجرد التوكيد اذا
علم من المتبوع ولو بالتضمن ما علم من التابع نحو [illegible]
ونحو الرجيم ولبيان الحقيقة نحو طير ولبيان العموم نحو صفة
المفرد بوصف الجنس وللابهام نحو [illegible] والتفصيل نحو
[illegible] العالم ولبيان الماهية وتسمى كاشفة **قوله**
والمعرفة الخ قال ابن الحاجب ما وضع لشيء بعينه اي اسم وضع
لشيء بعينه بان يكون الاشارة الى التعيين والتعريف ماخوذة
في معناه بحسب الوضع فان الرجل معناه ان يكون بحسب
الوضع الشخص او الجنس المعين المعلوم عند السامع وقسم
عليه جميع المعارف فهذا اشار التحقيق فاحفظ والوضع له
على نوعين احدهما ان يلاحظ الواضع الموضوع له بعينه وبذاته
او بوصف مختص به فيوضع اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا
والثاني ان يلاحظ مفهوما عاما شاملا لامور متعددة ثم
يوضع اللفظ لكل واحد واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم
بوضع واحد ويسمى وضعا كليا ومن هذا القبيل وضع المضمرات

عمر

63

عند المحققين وسيبويهم والواضح نصر فمعنى المتكلم
ثم وضع انا لذكر واحد واحد من بعده وعليه نبه المفسر
بين واحد وقسم عليه وعن الاخبار بقوله خمسة عن قوله
الكلمة لان المراد بها الجنس وقد وقع لبعض اهل العصر
انه استشكل مثل هذه العبارة والاخبار بالجمع عن المفرد
وذكر ما حاصله تخطئة الموجهين بان المراد الجنس وان الناس
قد نقصهم بعضا في مثل هذه العبارة وهذا التوجيه وقال
يلزم ان يصح ان يقال الرجل ثلاثة وان يقال الرجل قائمون وهذا
مما ابان عن جهالته وقلة بضاعته وما ذلك يقول في اجاديهم
على نحو قولهم الكلمة اسم وفعل وحرف فان هذه العبارة
نظير ذلك لان المقصود تقسيم الكلمة كما ان المقصود تقسيم
الكلمة واما قولنا الرجل ثلاثة فصحيح عند ارادة التقسيم كأن
يقال الرجل ثلاثة عربي وعجمي وهندي وانما لا يقال الرجل
قائمون لانه ليس تقسيما وانما يمتنع من ... فيه
المطابقة لصاحب العصر فليتأمل وسيأتي ما يعلم منه
سر قوله من حيث هي ولم يقتصر على التفصيل محافظة على
ما في الاجمال ثم التفصيل قوله الهجاء يسمى ايضا المعجم ويسميه
الكوفيون كتابة ومخفيا وانما سمي هجاء من قولهم اهجيت
الشيء اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اهجيت الشيء في نفسي
او من الهجر وهو التفرق لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك
الحروف المركبة عند علمائنا مهموسة وهي التاء والكاف والهاء
والهمس هو الصوت الخفي والحروف المهموسة عشرة حروف يجمعها
التركيب اعني سكت فحثه شخص بالشين والحاء المهملة
الاتيان في الاسئلة وخصص بالخاء المعجمة والصاد المهملة
اسم امرأة والمجهورة حروف ما عدا ذلك التركيب قال الرضي
المقصود من وضع الهجاء مع الالتباس فان ابا وابنة يشتملان
الا المعنيين ولذا اعمي الغائب فانه لا ... ان المراد هو المذكر

بعينه في نحو جاء زيد وإياه ضربت وفي المتصل نحو ضع
مع الالتباس الاختصار ولم يكن في الاسماء الظاهرة
فإنه لو ثنى المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولم
يعلم الذي مكان ضمير الغائب فربما يوهم انه غير الاول
قوله وهو ما دل على متكلم الخ اي اسم دل وضعا على متكلم فهو
اي شخص يحكي به عن نفسه او مخاطب اي شخص توجه اليه الخطاب
به او غائب اي شيء غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى الذي مر وتقدم
ذكره اي الغائب على ذكر ذلك الضمير لفظا بان يذكر لفظ ذلك
الغائب قبل الضمير حقيقة نحو جاء زيد واكرمته او حكما
الرتبة نحو ضرب غلامه زيد او معنى بان يذكر قبل الضمير ما يفهم
منه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما بان يكون هو
حاصل في غير المخاطب والمتكلم فانه يجب تقدم المذكور معه نحو ضمير
الشان فان معنى الشان هو كل احد فخرج حروف المضارعة
والكاف من نحو ذلك والياء في اياي والكاف في اياك والهاء في
اياه لانها ليست باسماء وانما هي حروف ولانها ليست
دالة على المتكلم والمخاطب والغائب انما هي دالة على التكلم
والخطاب والغيبة ولا دلالة لها على الذات البتة وخرج ايضا
قولك اسمه زيد يضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا او قولك
لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم
والمخاطب والغائب لا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا
للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر وخرج ايضا لفظ المتكلم
لانه لا يدل على شخص يحكي به عن نفسه ولفظ المخاطب لانه
لا يدل على شخص توجه اليه الخطاب به ولفظ الغائب لانه
لا يدل على غائب تقدم ذكره لانه كغيره من الاسماء الظاهرة
لم يشترط في وضعه تقدم الذكر وان كان موضوعا للغائب
والضمير في انا مجموع الهمزة والنون ولا الف رابعة عند البصريين

اي وجه ان الضمير في انا مجموع

ثم نقح

64

كما تقدم وقال الكوفيون مجموع الاحرف الثلاثة واختاره
ابن مالك وفي نحو مجموع الاحرف الثلاثة وفي انت وفروعه
هو ان عند البصريين والتاء حرف خطاب وذهب الفراء الى ان انت
بجملته هو الضمير وابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وكثرت بان واختاره
ابو حيان وفي هو وهي جملتهما عند جمهور البصريين وقال الكوفيون
وابن كيسان والزجاج الضمير فيهما هو الهاء فقط والواو والياء
زائدتان وفيهما وفي هم وهو المجموع عند ابي علي مثل جعل الميم
والنون والالف زوائد وقال ابن عصفور الضمير من هما المذكر
وهم هو الهاء والواو المحذوفة ومن هما المؤنث ونحو هو الهاء
والياء المحذوفة وفي اياي وفروعه هو ايا واللواحق حروف
تبين الحال من تكلم وخطاب وغيبة وعن ذلك عند سيبويه
وعند الخليل ان ايا اسم مضاف الى اللواحق وهي ضمائر واختاره
في التسهيل وقال الكوفيون مجموع ايا ولواحقها هو الضمير
فان قيل كون الضمير هو ايا واللواحق حروف تبين الحال يوجب
عدم صدق التعريف عليه فان ايا بدون اللواحق لا يدل على
متكلم او مخاطب او غائب فالجواب ان ايا على هذا مشترك
بين المتكلم والمخاطب والغائب وكل مشترك فمفهوم الدال على معنى
غائب الا انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك
اللواحق فالاية هنا لا تتوقف عليها افادة لانه يكفي
المدلول فان قلت ـــ قد يفهم من كلامهم ان المتكلم والخطاب
والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير الا على متكلم او
مخاطب او غائب بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف
قلت ـــ كما قال شيخنا رحمه الله تعالى الوجه حمل كلامهم
على ما ذكرنا وعلى تقدير ان يكون من خواص دال على المخاطب بشرط
اقتران اللواحق لان الخطاب دال على مدلول اللواحق والا لم يصدق
التعريف عليه فليتأمل فان قيل كون الضمير من خواص
هو ان فقط والتاء حرف بل على المخاطب يوجب اختلاف التعريف

وكونه غير جامع لانه لا يدل على خطاب بل على الافراد فقط
اذ الخطاب مدلول التاء فما تقول قلت كما قال شيخنا رحمه
الله تعالى يمكن ان يكون المراد بقولهم ان التاء ح يدل على الخطاب
انه شرط في دلالة انت عليه لان الخطاب مدلول للمقسم التاء
قوله وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول لما اشبهه والمراد
بتعليقه على شيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق
وهو معنى الوضع والمراد بالتعليق عليه بعينه ان يكون الاشارة
الى التعيين والتعريف ماخوذا في معناه بحسب الوضع النوعي
الغير المعلوم فان قلت حد العلم بما ذكر ينتقض بعلم
الغلبة اي لا بد من تعليقه والمراد بهذا تخصيص احد المشتركين
او المشتركات بما يقع على سبيل الاتفاق دون القصد كتخصيص
البيت بالكعبة اذ لا تعليق فيه قلت الجواب عن الانتقاض
المذكور ان المراد بالوضع في حد العلم الوضع حقيقة او حكما وان
مثل هذا التخصيص والتعويل عليه في التفاهم وغيرها وجريان
المساعدة بان تكابه تنزيل الوضع في كل منهم كما هو عادتهم
في الوضوح لمن له تتبع به وانس بصنعتهم وتبويبهم بل يفهم
ما ذكره العلامة الجامي في شرح كافية ابن الحاجب ومن حد ابن
الحاجب فيها العلم نحو حد الشارح كما يأتي بقوله الاعلام
الغالبة داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين
بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوه له اذا انتهى والمراد
بالوضع في هذا الحد هو الوضع حقيقة او تنزيلا وحكما فالاعلام
هذه الاعلام المذكورة داخلة في حد العلم الغالبة في هذا الحد
واحتج على هذا الجزء بان الغلبة بمنزلة الوضع فان قلت هل يجوز
في ان مثل هذا الاسم يستعمل معرفا ونكرة ولا يخفى وجهه
ان الشارح يرى انه ليس بعلم وان اجري مجراه كما ذهب اليه ابن عصفور
فان قلت ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة اي

بان حجة وعليه

وصح وعليه لانه موضوع للحقيقة المعينة لا يتناول غيرها
فالجواب [illegible] بعض هذه [illegible] وهي ان المعرف بلام التعريف
يستعمل في اربعة معان المفهوم الكلي والفرد المعين وجميع
الافراد ثم بعض هذه المعاني الاربعة هل هي معان مستقلة مستقلة
يتميز احدها بحسب القرائن كما في الالفاظ المشتركة ويكون
كل منها معنى وضعيا لغويا او عرفيا او يكون بعضها مجازا
او هي كلها راجعة الى معنى واحد وضعي يستعمل اللفظ
الا فيه والتعدد مستفاد من القرينة والمقام بان يكون اللفظ
موضوعا للمفهوم الكلي المطلوب ثم يراد به ذلك المفهوم من
حيث هو هو تارة ويراد به ذلك المفهوم في ضمن فرد معين او جميع
الافراد والمراد على جميع هذه التقادير الاشارة الى تعيين المفهوم
الكلي والعلم به فكانه قيل هذه الحقيقة المعينة المعلومة
وحدها او في ضمن فرد ما او افرادها او هي بعضها مستقل كالفرد
المعين وبعضها راجع الى غيره كالمعاني الثلاثة الباقية والفرد
الغير المعين وجميع الافراد منها راجعا الى المفهوم الكلي بان يكون
اللفظ موضوعا له لكنه تارة يقصد من حيث هو هو وتارة في ضمن
فرد غير معين وتارة في ضمن جميع الافراد احتمالات ذكر الاول المولى
سعد الدين التفتازاني في بعض كتبه على اولها وحمله بعضهم
على ظاهره وذهب بعضهم الى الثاني كالعلامة البرجندي شارح
النخبة والى الثالث اكابر المحققين كالمولى التفتازاني والسيد
الجرجاني كما حقق جميع ذلك في ما يتعلق به انشاء شيخنا
وهو المذهب الذي ينبغي ان يكون عليه التعويل وعلى الاول فهل
الوضع لتلك المعاني المتعددة المستقلة واحدا ومتعدد في
محل نظر وعلى هذا اعني الثالث فهل المراد ان اللفظ موضوع
لكل واحد من الخصوصيات الثلاثة اعني الماهية من حيث
هي هي والماهية في ضمن فرد غير معين والماهية في
ضمن جميع الافراد على طريق ما اختاره السيد وغيره في وضع

الحمار ونحوها او هو موضوع للقدر المشترك بين تلك الخصوصيات
وهو الماهية لا بقيد من حيث هي ولا بقيد كونها في ضمن فرد
غير معين او في ضمن جميع الافراد كما في وضع الرجل اللام في العموم
لا بقيد خصوصية بها او غير ذلك يحتمل والظاهر الاول لان الامر
يلزم على الثاني كون اللفظ مجازا فيما اذا استعمل في الماهية القدر
المشترك كان استعمل في الماهية من حيث هي او من حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد كما ان لفظ رجل مجاز اذا اطلق على زيد اعتبارا
خصوصية او على عمرو كذلك ونحو بعيد كل البعد مخالف لما يتبادر
من عموم كلامهم ويطلبه اعني الاول انها وضع لكل خصوصية
من الخصوصيات الثلاث بوضع واحد كما في وضع اسماء ونحوها
على ما قال السيد وغيره السابق فيكون وضعه من قبيل الوضع
العام لخصوصيات المتعددة او باوضاع متعددة فيكون مشتركا
اشتراكا ولا يبعد ان الاقرب الاول واذا تقرر ذلك فان بني الانقسام
على الاحتمال الثاني لم يصح كما هو ظاهر خروج المعرف باللام
الحقيقة على هذا التقدير بقوله غير معين وان ما استعمل
لتناوله على هذا التقدير بوضع واحد كما هو المراد كما
سبق عن الحقيقة المعينة من حيث هي كالحقيقة في ضمن
فرد معين او غير معين او جميع الافراد وعلى الاحتمال الاول
فان ادعي تعدد الوضع عليه منعناه لانه غير معلوم والثالث
او اتحاده بطل الانقسام خروج المعرف المذكور بقوله لا يتناول
ما استعمل اذ يتناول هذا التقدير بوضع واحد بقيد معانيه
او على الاحتمال الثالث فان بني مع ذلك على تعدد الوضع هنا
اذ هو غير معلوم ودون اثباته خرط القتاد ونحو الاحتمال
لا يبنى في بحث الانقسام او على اتحاده بطل الانقسام ايضا
لخروج المعرف بلام الحقيقة فقط لا يتناول ما استعمل فيه
لفظ الانسان مثلا على هذا التقدير يتناول الكل بوضع واحد
فما هو المراد من التعريف كما سبق عن الحقيقة المعينة التي

هي

في الحجر ان الناظر من حيث هو لانه يتناول تلك
الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين ومن
حيث وجودها في ضمن جميع الافراد ولا يتحقق في غير
الحقيقة باعتبار هذه الحيثيات فان قلت فهم
حملت على النفي بالعموم بل الحقيقة بمعنى القدر المشترك
بين الخصوصيات الثلاث وهذا لا يتناول غير الحقيقة بهذا
المعنى اذ لفظ الانسان مثلا اذا اريد به الحقيقة بهذا المعنى
لا يتناول غيرها كحقيقة الفرس قلت كون اللام
للحقيقة بمعنى القدر المشترك المذكور امر غير ثابت بل الظاهر
خلافه كما تقدم فالنقض عليه لا يضر لخصوصية معناه
نقض التعريف الذي لا يكفي فيه مجرد الاحتمال فان زعم
زاعم انه موضوع لكل منها اعني القدر المشترك بين الخصوصيات
والثلاث الخصوصيات ايضا فان زعم مع ذلك تعدد الوضع
معناه او اتحاده قلنا يجب هذا النقض ويمنع الانتقاض
لان المعرف بلام الحقيقة بمعنى القدر المشترك المذكور يتناول
بالوضع الواحد غير القدر المشترك وهو كل واحد من الثلاث
الخصوصيات بوضع واحد وهو ما عداه منها والقدر
المشترك وان شئت فالخمس الجواب واختصاره قلت
الانتقاض يتوقف على كون المعرف المذكور موضوعا باوضاع
الخصوصيات وهو ممنوع لا دليل عليه لاحتمال انه موضوع
للمفهوم الكلي او للخصوصيات بوضع واحد فمن ادعى خلاف
ذلك فعليه اثباته ودون اثبات ذلك خرط القتاد فتامل
فان قلت يرد عليه زيادة قوله بوضع واحد لئلا
تخرج الاعلام المشتركة فانها وان كانت متناولة غير ما
يكون لا بوضع واحد بل اوضاع متعددة قلت هذا
التعريف الذي ذكره الشارح مساو لتعريف الكافية
لابن الحاجب فانه قال العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول

ظ

غير موضع واحد انتهى وقد بين ابن الحاجب نفسه ان قوله
موضع واحد غير محتاج اليه كما سيأتي نقله عنه وذلك لان
الاشتراك من قوله لا يتناول غيره خرج تناوله من حيث دلالة
الوضع والالفاظ يجب حملها على الاشتراك منها حيث
لا مانع مع ما انضم الى ذلك من العلم الضروري لكل احد بان ما
تأمل بان هذا هو المراد والاول خروج اكثر الاعلام بل الخاص
العلم بنحو اسماء الله تعالى ونحو شهور السنة وايام
مقبل الجمعة مع ادعى تعريف الاعلام التي تختلف بالاعتبار
كما نص عليه الائمة فالمعنى هنا ما وضع لشيء بعينه
غير متناول ما اشبهه من حيث انه وضع لذلك وحينئذ
يندفع الاشكال واما اشار ابن الحاجب الى التحرز منه
مع عدم الاحتياج في التحقيق الى هذا القيد حيث قال
ما نصه بقولنا بموضع واحد عن لو نهم من شيء بان يريد
اذا وضع علما للواحد ثم وضع علما لغيره لكان لا انه لم
يتناوله او ما اشبهه خرج مثل هذا عنه لانه متناول
ما اشبهه وانه يتناوله بموضع ثان ولم تدخل اسماء
الاجناس لانها خارجة بالفصل الاول من قوله ما وضع
لشيء بعينه ونحوه الخفيفة غير محتاج اليه والاعلام
ونحوه اذا سمي به باعتبار تعدد وضع متعدد من غير حاجة
الى زيادة بموضع واحد وذلك لان الواضع لما وضعه لشيء
بعينه في جميع تعدده انه لم يضعه لك ان اصلا فغير متناول
لما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قوله بموضع واحد في
التحقيق انتهى وكان حاصل جوابه ما اخترناه اولا وبذلك
يتضح سقوط الايراد اسائخ اذى شيخنا رحمه الله تعالى
قوله علم شخص وذلك بان يكون موضوعا لشخص باعتبار
كونه معينا معلوما قوله لغافل او فاقد العلم لكان اولى قوله
عن اسم بلد بساحل البحر قوله كشف فهو بالخاء المعجمة

67

علم على جد النعمان ابن المنذر قوله هيهات اسم لشتات
علم جنس اعلم ان علم الجنس هو الموضوع للماهية
متعينة في الذهن اي باعتبار تعينها فيه وقد
يستعمل في واحد منحصر او منتشر باعتبار اشتماله على
الماهية كقولك ان رايت اسامة فر منه وهذا استعمال
مقبول عليه المحلي وعلى هذا الاستعمال حقيقي باعتبار
الاشتمال على الماهية [illegible] فالفرق عند هذا في علم الجنس
هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا به اليها
باعتبار حضورها وتعينها ذهنا والفرق بين علم الجنس
كاسامة واسم الجنس اما الاسم الجنس النكرة فهو واضح
اذ علم الجنس موضوع للماهية بالاعتبار المذكور واسم الجنس
النكرة موضوع للماهية في نفسها لا بقيد الاعتبار
فهو مفهوما واحد لكنه يختلف بالاعتبار واما بالنسبة
لاسم الجنس المعرف كالاسد فهو ان علم الجنس يدل على
الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة بجوهر اللفظ
بخلاف اسم الجنس فان التعيين فيه مستفاد من الاداة
والحاصل ان التعيين حاصل في الاقسام الثلاثة الا انه ملاحظ
في اسم الجنس النكرة ملاحظ في اسم الجنس المعرف كعلم الجنس
لكنه في اسم الجنس من الاداة وفي علمه من جوهر اللفظ
فالقول بالفرق المذكور انما يحتاج اليه على قول من جعل اسم الجنس
موضوعا للحقيقة كما اختاره السيد واما على قول من جعله
موضوعا للماهية مع قيد الوحدة وهو المراد بالفرد المنتشر
كما اختاره العلامة التفتازاني تبعا للشيخ الرضي فلا حاجة
اليه اذ لا دلالة لعلم الجنس على الوحدة اصلا وبهذا التقرير
تطابق ما ذكره الشارح حيث عبر العلم بما تقدم من تقسيم
الى الشخص والجنس [illegible] ان علم الجنس معرفة لفظا ومعنى
وهو الحق ان شاء الله تعالى وان وقع للابن هشام في توضيحه تبعا

لا من الذي خلافه وفي حواشي التهذيب للمولى الهروي واما
علم الجنس فليس بعلم في عرف المنطق لانه يفهم الى المعنى
بالقصد الاول ومعناه كلي وانما دخل اهل العربية في علم
نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاح
بحسب اختلاف النظر من جهة الاجزاء اصلا والعلم الجنسي
على الاول انما هو التحقيق ان التجوز لكن قيل المراد انه
موضوع للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهو بهذا الا
عتبار متشخص فلا اشكال انتهى قوله نحو حضاجر علم
الضبع فانه لماهية الضبع المتحدة في الذهن باعتبار
كونها متعينة معلومة قوله واسامة علم الاسد فانه
وضع لماهية الاسد المتحدة في الذهن بالاعتبار المذكور
قوله كسبحان في سبحان علم للتسبيح وهو اسم للبراءة
اي البراءة واذا كان سبحان علما كان مقطوعا عن الاضافة وممنوعا
من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وان استعمله مضافا
اما الى فاعله او الى مفعوله فاذا اضيف نكر لان الاعلام لا تضاف
وانتصابه بفعل متروك لا اظهار ونصبه في الكلام للتنزيه
عن القبح عما ذكر بعد وفي القاموس اي ابرئ الله من السوء براءة
ومعناه السرعة اليه والخفة في طاعته وفي النهاية اي
السرعة الى هذه اللفظة وقال الراغب اصله المر السريع
فاستعمل للسرعة في الماء ثم جعل للعبادة قولا وفعلا
ونية قال الاستاذ شيخنا حفظه الله تعالى اقول الظاهر انه
انما جيء به بقصد اظهار العبودية واعتقاد التقديس
والتنزيه او انشاء نسبة القدس والفعل للنسبة
نحو نفيه او لسلب النقائص لفظا وافهم الصحة كما ان الدال
للنفي لا دال على انه المطلوب عن الحد واظهار الجرأة ولذا قيل
انه للتنزيه البليغ مع قطع النظر عن التاكيد قوله
والاسم المبهم الخ الظاهر ان المصنف اراد بالاسم المبهم

الموصولات

الموصولات واسماء الاشارة لا اسماء الاشارة فقط كما
قاله الشارح وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها
منها الا بالتعيين وانما اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين
وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة بخلاف الضمائر فان
التكلم والخطاب والغيبة معتبرة في معانيها فيعلم منها
المقصود فلم تكن مبهمة مطلقة فتأمل ذلك وقيد بقوله
من المصنف الاسم المبهم اي في الجملة فان قلت
ما ذكره الاصوليون من ان الموصولات من الفاظ العموم يخالفه
ما ذكره النحويون انها معارف لان المعرفة كما تقدم ما وضع
لشيء بعينه وهذا ينافي العموم قلت قال الحطاب رحمه
الله تعالى قد وقع المخالفة بان لهما اصطلاحين الاصوليون في
احدهما والنحويون في الاخر لكن الاصوليون خلافا في وضع
العموم هل هي حقيقة فيه او في الخصوص مشتركة بين
العموم والخصوص او لا يدرى الحال ورجح صاحب جمع الجوامع
وغيره الاول وقضيته انه ليس الا استعمال واحد حقيقي
وهو العموم وان الخصوص فيه مجاز بها فلا اشكال بحالة
وحمل كلام النحويين على معنى مجاز في الموصولات في غاية
التعسف بل لا يصح وقد قال الرعي الموصولات معارف وضعا لا
لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعهود عند المخاطب
وهذا حاصله المعارف انتهى ولعل الاقرب ان يجاب بان النحويين
ثبت عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثاني او على
الاشتراك وهو القول الثالث فذكر احد المعنيين وهو
الخصوص انتهى قوله وهو اقسام وبيان ذلك ان المسمى اما مذكر
او مؤنث وكل واحد منهما اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه
ستة والمخاطب باسم الاشارة كذلك فالمجموع ستة
وثلاثون لان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث في
الاول ولفظ المثنى لهما في الثاني فالستة والثلاثون اقسام

عقلية والواقع منها ثمانية وعشرون ويسقط اثنى عشر لانه
يسقط من ستة المشار اليه الحد اجمعين لاشتراكهما في لفظ
واحد بقي خمسة في ستة المخاطب ويسقط من ستة المخاطب
واحد لاشتراك المثنيين في اللفظ واحد بقي خمسة في ستة
المشار اليها مجموع الساقط اثنا عشر وان نظرت الى احوال
المشار اليه من القرب والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية
من ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين والواقع منها اثنان
وستون لانه يسقط ستة وثلاثون حاصلة من ضرب الاثنى
عشر الساقطة من الستة وثلاثين في ثلاثة القرب والبعد
والتوسط قوله فبذا للمفرد المذكر اي ولو حكما كالعجمة
فيدخل ذا الجمع وذا الفريق وذا الركب وزاد بعضهم ذا بهمزة
مكسورة بعد الالف وذاء بهاء مكسورة بعد الهمزة ومذهب
البصريين ان ذا ثلاثي الوضع بدليل تصغيره على ذيا وان عينه
الياء المحذوفة وقد يقال ثم نقل كما قال بعضهم باحتجاج
ابن يعيش الاول ونقل المحذوف العين واللام لا لكلمة وهو
ونقل الالف منقلبة عن يا والمحذوف يا فيكون من باب حيي
عن واو والمحذوف يا فيكون من باب طويت ونقل وزنه فعل
بتحريك العين وهو الاظهر ونقل باسكانها في كل حال
خلاف بينهم ومذهب الكوفيين ان الف ذا زائدة احتجاجا
بقولهم في التثنية ذان وحذفوا الالف والنون والياء للتثنية
فلم يبق الا الذال ورد بان الالف حذفت لالتقاء الساكنين ولما
شددت النون عوضا منها وقال ابن يعيش لا باس بان تقول
هو ثنائي لفظا وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فتزيد الفا اخرى
ثم تقلبها همزة كما تقول لا اذا سميت بلا ونحو ذلك الاسماء
التي لا ثالث لها وضعا اذا اردت اعرابها زدت حرف لين وسمي ثنائيا ولو
كان اصله ثلاثيا قلت ذاي رد الى اصله قوله وبذي للمفرد
المؤنثة اي ولو حكما كالعجمة فيدخل نحو الجماعة ونحو الغرفة

وهذي

وهي الطائفة وهو بذال معجمة مكسورة فيهما ساكنة
او مكسورة ربما اختلس والمراد عدم الاشباع او باشباع
فتتولد بعد كسرة الذال يا ساكنة قال الجاربردي وذهي
اصله ذي والها بدل من اليا بدلالة ان اليا والكسرة التي
في جنسها قد اتت بهما لخوات تعالى ولم يثبت للها
تانيث في موضع فجعله بدلا من اليا هو القياس وذهي
ان جعل الهاء بدلا من اليا جا وجهان احدهما ان تلحق ذهي
الهاء يا زايدة حملا على نحو فاذا وقفت قلت ذهي بالاسكان
وحذف اليا لقولهم ذه بالاسكان والاخر ان تكون ساكنة
بل تلحق ذه يا لا في الوصل ولا في الوقف نحو ذه امة الله
بالهاء الساكنة وكانهم اوجبوا ان يكون العوض مثل المعوض
عنه في السكون وحكم به مثل حكم ذه في جميع ما ذكر انتهى
وبقي للمفرد المؤنث ذي بذال مكسورة ثم يا ساكنة
منقلبة عن الف اخذا من ذا فهي ... وتي بتا مكسورة
بدلا عن الذال فيها ساكنة وتيه بالجمع بين الها واليا
والياء وته بتا مكسورة مقلوبة عن ذال فيهما ساكنة وتهي
تتسع صيغ للمفرد المؤنث وزاد ابن هشام في شرح اللمحة
عا ... وذهي اثنا قال وهي لغة اي الغريبة [illegible]
لا الا في غاية وانما المشهور استعمالها انها بمعنى صاحبة
كقولك ذات جمال او بمعنى التي في لغة طي حكى الفرا بالفضل
ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به اي التي اكرمكم
الله بها انتهى واصل ته تهي فثقل فحذفت الها الى اليا فسكنت
وحذفت الالف قوله وبعد ان للمثنى المذكر اي ثابت للمثنى
المذكر ثبوت الجزء للكلية ويحتمل انه اراد بالمثنى الاثنين
والمعنى موضوعان للاثنين من المذكر والمؤنث اي الذكر والانثى
رفعا حال من الالف ونصبا وجرا حال من اليا وجملة الشطر حال
من المثنى ومادة ثابت للمثنى في حالة الرفع والنصب والجر

والمتبادر من هذه الكلام اعراب هذه الصيغ وبه قال بعضهم
وعليه ابن مالك وذلك لاختلاف العوامل وادعاء ان كل واحدة
منها صيغة مستأنفة خلافا للظاهر وقال الزجاج لم يثن شيء
من المبني لانهم قصدوا ان يجري اضافة المثنى على نحو واحد
اذا كانت التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل
ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا بخلاف الجمع
فانه تخالف بعضه بعضا وقال الاكثرون ببنائهما لقيام علة
البناء فيهما في المفرد والجمع وانها صيغ مرتجلة غير
مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقيل ذيان وتيان صيغة
صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للجر والنصب والجواب انهم
خالفوا التثنية هذا المبني حيث لم يبنوها على الواحد تنبيها
المعرب المبنية على الواحد تمييزا بينهما قال الرضي والبحث
في اللذان واللتان كما في ذان وتان فنحو جاء ذان وتان واللذان
واللتان في الاحوال الثلاثة وعليه حمل بعضهم ان هذان
لساحران في احدى القراءات قوله ويقال بضم اوله وكسر اخره
ممدودا عند الحجازيين ومقصورا عند غيرهم وقد اشار الى ذلك
بقوله بالمد على الافصح قال الرضي وقد ينون مكسورا والتنوين
للتنكير كما في صه وان كانت اولا معرفة فنكرت فانه فيها
البعد حتى يصير اسما مبهما كالمنكر من فكرة اولا كاولى للبعد
وقد يكتب بالالف لان الاصل بحمل على الا
لا ستثقال الكتابة تفصيلا للكلمة ونظائر الضمة في الاول
والواو في الاخر وقد تبدل الضمة التي في اولاء من اولاء فيقال
هلا وقد تضم الفاء في الاخير نحو اولا وربما تسقط الضمة
مثل الادنى نحو اولى نحو طورا واما قولهم هولا على وزن فوال
فليس لغة بل هو تخفيف هولا بحذف الفتحة وقلب همزة
اولا واو انتهى قال الرضي تنبيه بها المتكلم المخاطب حتى
يلتفت اليه وينظر الى شيء تجيء فلم يؤت بها الا فيما يكون

70

مشاهدته من الحاضر والمتوسط لا البعيد اذ لا ينصب
العاقل احدا على رؤية ما ليس في مرأى ولينشا مثل هذا امرهما
ان يقال ان من له ما في المرآة فليحذر والاسم الذي فيه الالف
واللام للتعريف يخرج به الاسم فيه الالف واللام للتعريف
فانه ليس من هذا القسم بل قد يكون علما وقد يكون غيره واعلم
ان المراد من الاسم الذي فيه الالف واللام ما في واحد مفهوم مدخول
الالف واللام وتسمى اداة التعريف فيه لام العهد الخارجي واما
بمفهومه من حيث هو هو مع النظر على الافراد نحو الرجل خير
من المرأة وتسمى لام الحقيقة والطبيعة وقد تسمى لام الجنس
ايضا واما بمفهومه في ضمن جميع الافراد نحو الانسان في
خسر وتسمى لام الاستغراق او في ضمن فرد غير معين نحو ادخل
السوق اذا لم يرد به معينا وتسمى لام العهد الذهني عند
المعانيين فان العهد الذهني عندهم ان تكون الاشارة باللام
الى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد كقوله
ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في سوق ولحم
اي سوقا ما ولحما ما وصرح ابن هشام بانه في المعنى كالنكرة ولهذا يعامل
معاملتها كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة
للحمار ولعل هذا مراد من قال بالمعرف بلام الجنس الذي ذكر
انه يجوز ان ينعت بالجملة الخبرية في ليل ووصفه بانه نكرة
معنى لا لفظا ويحتمل ان يتقدم له هذا الذي اعني كونه نكرة
في المعنى او الكلام في المعارف حقيقة واما العهد الذهني
عند النحويين فهو ان يكون المخاطب عالما بالمعهود فان ذكر
من غير ان يجري ذكر نحو جاء القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض
واحد مشهور وهذا القسم ادرجه المعانيون مع العهد الذكري
تحت العهد الخارجي وجعلوا الذهني ما تقدم فلا تغفل عن
تخالف الاصطلاحين وتحقيق المقام وتفصيله في غير هذا الكتاب

واعلم ان ابدال اللام ميما لغة حمير به ذهب بعضهم انها
مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام
وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام الانصاري ولعل ذلك
لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله
صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر اخرجه احمد
قوله والمضاف الى واحد من هذه الاربعة مشروط بان لا
يكون المضاف متوغلا في الابهام وان يكون اضافته معنوية
اي بتقدير ان في المعنى بخلاف المضاف المتوغل في الابهام كمثل
وغير ونظير وسوى ونحو وترب وشبه لا شبيه فان المراد
بالشبيه ما يشبه الشيء من جميع الوجوه وما يشبه الشيء
من جميع الوجوه يكون متعددا فلا يتعرف بالاضافة الا اذا
تعين المراد نحو مثلك ان كان له مثل معين وبخلاف المضاف اضافة
لفظية نحو ضارب زيد الان او غدا فانه على تقديره ويستثنى
مما ذكر اضافة حسبك ونهيك وناهيك وكافيك وشرعك
وهدك وبجلك وقطك مثلث الكاف فانها لا تفيد التعريف
غالبا والمراد بالمضاف الى ذي المضاف بلا واسطة او بواسطة
فيدخل المضاف الى المضاف الى واحد من هذه الاربعة
قوله غلامي وغلامها الخ اي الفاعل المعلوم البين المعين
قال الرضي هذا بحسب اصل الوضع وقد يستعمل المعرف معنى
على خلاف الوضع قال استاذ شيخنا واقول لا يبعد ان يكون نكرة
وان تخصصوا التعريف بالاضافة يقصد به احد المعاني الاربعة
المعلومة للمعرف باللام على ما تقدم فاحفظه قوله في
درجة ما اضيف اليه اي في رتبته فالمضاف الى العلم في رتبته وكذا
الباقي الا المضاف الى المضمر فانه في درجة العلم وذلك لانه يقع
نعتا للعلم اعرف المعارف ويكون اعرف منها لتعيين المعين
المضاف اليه ونحن اخذ هنا بسيره ولانه لنسبق قال ابن
هشام في شرح القطر والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد

صاحبك

فاحسن فسقط العلم بالاسم المضاف الى المضمر فلو كان في
نعت المضمر كانت الصفة اخص من الموصوف ومن ثم لا يجوز
على الاصح انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى ولكن ان يمنع هذا
الدليل بجواز كون هذا التابع بدلا وقيل انه يختص بما يضاف
اليه مطلقا لانه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه
ابن طاهر وخروف وجزم به في التسهيل وقيل انه دون ما يضاف
اليه مطلقا وعليه المبرد وقيل انه دونه الا المضاف للمضمر
بالحكاية في الايضاح قوله الا والمضمر لا ينعت ولا ينعت
به اي لا يجوز على الاصح جعله نعتا ولا منعوتا وكذا اسم الفعل
ومصدر بدل فعله وجوبا كسقيا ومن وما الموصولة واسم
الشرط والاستفهام وكم الخبرية اما انه لا ينعت فلان ضمير
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واما ضمير الغائب فلا حاجة لهما الى
التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف المرجح او وصف
المدح والذم وغيرهما ضمير الغائب واما انه لا ينعت به فلانه
ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الذي لا لكن على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وجوز الكسائي نعت
الضمير ان كان الغائب والنعت لغير التوضيح نحو قوله تعالى يقذف
بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فجعل علاما
نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو قوله
والثاني الفعل ينعت ولا ينعت به انما نعت لا التي لا شريك
ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه قوله والنكرة لا تحصر
بالعد بل بالحد اعلم ان الناس قد اكثروا من حد المعرفة والنكرة
وليس فيها احد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدهما عجز عن الوصول
اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معنى
نكرة لفظا نحو قولك كان ذلك عاما اول واول من امس فمدلولهما معين
لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين ومنها ما هو نكرة
معنى معرفة لفظا كاسامة فهو في اللفظ كحمزة وفي منع [illegible]

والإضافة ودخول اللام ووصفه بالمعرفة والنكرة وبمجيئه
مبتدأ أو صاحب حال ونحو في الشياع كاسم وما نحو في استعماله
على وجهين كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب يجعلهما معرفة
في الإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال
ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن
قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا
للفظ وبالنكرة اعتبارا بمعناه وإذا كان الاسم كذلك فأحسن
ما تميز به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ثم يقال وما
سوى ذلك نكرة قال وذلك أجود من تمييزها بدخول رب
أو اللام لأن من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس
ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب ولا اللام كأين ومتى وكيف
وعريب وديار. قوله كلي اسم شائع في جنسه أي كل اسم شائع
في أفراد مفهومه التي هي موجودة أي حاصلة في الخارج لوضعه لذلك
المفهوم أطلق على كل من تلك الأفراد بأن لم يختص ببعضها
دون بعض بل كان يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا كرجل
فإنه شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الأفراد الموجودة
لمفهوم الآدمي الذكر الموضوع له لفظ رجل فإنه يطلق على كل
منها إطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا لذلك المفهوم لا من
حيث خصوصه أو غير موجودة أي غير حاصلة في الخارج لكنها
بحيث كل فرد منها صادق عليه ذلك المفهوم الموضوع له
ذلك الاسم بأن لا يختص بواحد منها دون غيره بل يستعمل
استعمالا حقيقيا في كل منها كلفظ شمس فإنه شائع
في أفراد مفهوم الكوكب النهاري لا يختص بواحد منها
دون غيره وهي غير حاصلة في نفس الأمر لكنها بحيث
كل فرد منها أطلق عليه هذا اللفظ إطلاقا حقيقيا من حيث
كونه فردا لذلك المفهوم لا من حيث خصوصه فعلم أنه لم يرد
بالجنس ما هو مصطلح أهل الميزان بل ما يعم النوع والصنف

وغيرهما

هو ابه وغيرهم

وغيرهما والمراد افراد المفهوم الكلي واما الجنس فلا ينحصر
فيه شياع الا انه شيء واحد ولا انحصار له في الخارج الا في
ضمن افراده على انواع كثيرة في محله واما الحصر الذهني فهو
ثابت للاسماء الاجناس وان قوله لا يختص به واحد دون اخر
تفسير لقوله شائع واشار الشارح بقوله من افراد جنسه
كما نبه التنبيه عليه فان قلت تعريف النكرة بما ذكر
غير مانع لصدقه على غيرها من المعارف كالضمائر مثلا لفظ
هو شائع في افراد مفهوم المذكر الغائب فانه يستعمل في
كل منها استعمالا حقيقيا ولفظ انت شائع في افراد
مفهوم الذكر المخاطب فانه يستعمل في كل منها كذلك ولفظ
انا شائع في افراد مفهوم المتكلم فانه يستعمل في كل منها
كذلك وكاسماء الاشارة كلفظ ذا شائع في افراد المشار اليه
الواحد المذكر فانه يستعمل في كل منها كذلك وكالموصولات
كلفظ الذي شائع في افراد مفهوم الواحد المذكر فانه يستعمل
في كل منها كذلك فالجواب المراد بالشياع فيما ذكر
ان ما اشير اليه هو الشياع في افراد المفهوم الذي هو موضوع اللفظ
لكونها افراد الموضوع له بجهة المذكور انه لا شيء منها
كذلك لان كل واحد منها موضوع لكل فرد بعينه من جزئيات
ذلك المفهوم الحقيقية والاضافية عند جمع محققين منهم
السيد الجرجاني مثلا لفظ هو موضوع لكل جزئي من جزئيات
مفهوم المذكر الغائب فلا يصدق الشياع في افراد المفهوم
الذي هو موضوع اللفظ لكونها افراد الموضوع له وانما الشياع
فيها لان كل واحد منها موضوع له بنفسه فهو على ما ذهب
اليه جمع اخرون منهم العلامة التفتازاني من ان المذكورات موضوعة
للمفهوم الكلي لتستعمل في جزئيات بشرط ان تكون الحالة
ملتبسة بها فان قلت يرد على ان التعريف للماهية وكل
للافراد قلت المراد ان المفهوم الكلي الصادق على كل الم

شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر لصدق ان الموضوع
له الماهية لا الافراد قلنا يقع لفظ كل المشترك بالافراد
كان اولى لكنه اتى به دفعا لايهام ان الاطلاق **قوله** فانه شائع في جنس
الرجال اي في افراد جنس الرجال **قوله** بل هو صادق على كل فرد من
افراد جنسه على سبيل البدل يعني يصدق على كل واحد بدلا عن
الآخر **قوله** فيه عموم اي خفاء لما علمت في شرحه **قوله**
وتقريبه اي تقريبه الى فهم المستفيد **قوله** كل اسم صلح لدخول
الالف واللام عليه فيرد عليه النكرات التي وضعت للتشخيص بما
وضعت به واحدا اذا لم تقع نحو شمس بدلا من واو واحد فان
شمس نحو ذلك يقع في الاثنان ويدخل عليه الالف واللام نحو
هو الواحد ويجاب بان النكرات المذكورة صالحة لدخول
الالف واللام عليها بحسب اصل الوضع وعدم صلاحيتها
لما ذكر عارض من جهة ان الواضع التي استعملها على وجه
التنكير فان قلت يرد عليه نحو من بمعنى انسان وما
بمعنى شيء وذو بمعنى صاحب وامرؤ وامرأة والاسماء المتوغلة
في الابهام واسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل ال
الموضوعة للتعريف قلت اجيب بان هذا تعريف بالخاصة
ولا يشترط فيه الانعكاس ويجاب ايضا بان المراد ما صلح
بنفسه او ما هو بمعناه لدخول الالف واللام عليه فان ذو
المذكورات لان انسانا وشيئا وصاحبا وامرءا وامرأة وشخصا
صدر منه الفعل او قام به او وقع عليه وهي معانيها وهي مغاير
تصلح لدخول الالف واللام للتعريف عليها فان قلت ذو
موضوعة للوصف بها فليست الا بمعنا صاحب المستعمل في
المعنا الوصفي لا الاسمي والالف الداخلة عليه موصولة لا معرفة
قلت المراد ما صلح بنفسه او بما هو بمعناه ولو في الجملة
لذلك لانه يصلح لذلك باعتبار معناه الاسمي الفعلي وان لم يصلح
لذلك باعتبار المعنى المراد منه **قوله** في مقسم الكلام فيه

بحث العطف

فتدبره حتى لا يرد ما دخلت عليه الالف واللام من المعارف
فان قلت وحتى لا يرد الطارق الداخلة عليه النجوم
انت بالجمع الذي خلفوه قلت ذاك خارج بتقسيم
بالاسم قوله نحو الرجل والفرس اي نحو الالف واللام
من الرجل والفرس في انها للتعريف فلا اشكال في التمثيل
غاية الامر انه تمثيل على عادة المصنفين ولا حاجة الى التكلف
الذي ارتكبه الشارح باب العطف ومراده بالعطف
عطف النسق بقرينة على ذلك قوله وحروف العطف
عشرة والنسق النظم والمراد به هنا المنسوق يقال نسقته
اذا اي نظمته والعطف لغة الرجوع واصطلاحا يقال العمل
المتكلم بهذا العمل الخاص والمعطوف عطف بيان او عطف
نسق وهذا هو المراد هنا وبهذا يتبين فساد ما قيل ان مراد
العبارة المقصود عطف النسق وسياتي في كلام المصنف
تعريف المعطوف عطف النسق واما عطف البيان فهو تابع
جامد يوضح متبوعه ان كان معرفة نحو اقسم بالله ابو حفص
عمر او يخصصه ان كان نكرة نحو او كفارة طعام مساكين وقد
يجي للمدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
قال الزمخشري ذكر البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء
به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة كذلك وعلى هذا اشكل
اعتبارهم في عطف البيان التوضيح او التخصيص الا ان يقال
انه غالبي قوله وهو العطف بحروف مخصوصة قال ابو
حيان ولكونه بادوات مخصوصة احتاج الى حده ومن ثم
كان ابن مالك يكونه تابعا باحد حروف العطف لم يضع حدا
فيه من الدور لتوقف معرفة المعطوف على حروفه ومعرفة
العطف على المعطوف انتهى وبه يعلم ما في تقسيم الشارح المذكور
من الانتقاد قوله وحروف العطف عشرة اي مجموعها عشرة
وعدها في التسهيل ثمانية ثم قال وليس منها لكن واما

ليونس ولا أبا علي قاله ولا ابن كيسان ولا الآخر إلا للأخفش
والفراء والبيس خلافا لما للنحويين ونقله ابن عصفور عن البعض
من بيين ولا ابن مالك قال صاحب المستوفي وعدها في الحروف من
تعسف وابن الحاجب عسر في **قوله** على القول بأن إما المكسورة
الهمزة عاطفة القائل بذلك أكثر النحويين يعني القائل بذلك
أما الثانية في قولك جاءني إما زيد وإما عمرو وقال الرضي وشبههم
من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو ولا يلزم في ذلك أن معنا
أن المصدرية معنى أما المصدرية والأولى ناصبة للمضارع دون
الثانية **قوله** والتحقيق خلافه أي أنها غير عاطفة وإليه
ذهب يونس والفارسي وابن كيسان ووافقهم ابن مالك
على ذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف
على عاطف قال ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها
شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في لا زيد
ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن إما كذلك
وقد صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بأن مجموع قولنا وإما هو
العاطف في جاء إما زيد وإما عمرو قال ولا يبعد أن يكون من
الحروف مستقلا حرفا كما في موضع وبعض حرف في موضع
أي كما مع إما ولا على هذا فلا يرد شيء مما احتج به ونقل
ابن عصفور الإجماع على أن إما الثانية غير عاطفة كما لا
وليس بسديد لأن الكتب طافحة بنقل الخلاف في ذلك
قال وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها حرفه وهو
الواو ولكن لما كان المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وإنما
المراد أحد الشيئين أو الأشياء جيء بها أولا منبهة على ذلك وزعم
بعضهم أن إما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت إما
وعطفت الحرف على الحرف غريب وهذا القول حكاه ابن الحاجب
وجوزه وقال إنه لا يبعد وحكى الرضي عن الأندلسي أن إما الأولى
مع إما الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على أن الأمر مبني

على الشك

على الشك والواو جامعة عاطفة لا إما الثانية على الأولى التي
بمعنى جمع واحد ثم يعطفان معا أما بعد الثانية على ما بعد
الأولى قال الرضي وهذا غريب إلا أن يقدم بعد العاطف
على المعطوف عليه وعطف بعد العاطف على بعد وعطف
الحرف على الحرف غير موجود قال البهاء السبكي قلت الأولى أن
لا إما وأما الثانية ففيه نظر لأن صاحب هذا الرأي لم يقل
بأنه عطف مفرد على مفرد فإن العاطف عنده مجموع إما الأولى
وإما الثانية فعطفا بالنسبة إلى العطف حرف وأما إما الأولى
فلا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول
في نحو قام إما زيد وإما عمرو إذ زيد فاعل بقام وهذا عرضت
بينهما إما فكيف يتصور أن تكون عاطفة والحاجز بعض صور
واحد معمولي العامل ومعموله الآخر **قوله** لمطلق الجمع أي مع
لمطلق الجمع أي الاجتماع في شيء من غير تقييد لذلك الاجتماع
بكونه بزمان ذلك المجيء واحدا بل هو أعم من أن يكون بينهما
مهلة وترتيب أولا وعدل البهاء عن قول ابن الحاجب وغيره
الجمع المطلق لما قيل من إيهامه تقييد الجمع بالإطلاق والغرض
نفي التقييد والخلاص من العبارتين واحد لأن المطلق هنا
ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الإطلاق كما يقال الماهية
من حيث هي والماهية لا بشرط والأول من نصه ونفى ترتيب ولا
مهلة وسبب توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق
الماء عند الفقهاء وإن ذكر اصطلاح شرعي في بعض أنواع المياه
وما نحن فيه اصطلاح لغوي ولم يذكر الشارح جواز الواو لمطلق
الجمع لوضوحه والمعنى بين فيجمع أن يعطف بها الأنواع معا في
عن المتبوع في حصول ما شاركه فيه له وسابقا أي متقدما على
المتبوع ومصاحبا أي موافقا للمتبوع فإذا قلنا جاء زيد وعمرو
فهو لاجتماع زيد وعمرو في المجيء وإذا قلنا جاء زيد وجاء عمرو فهو
للاجتماع لبيان أن مجيئهما اجتمعا في الوجود سواء كان يلحق

الا من فيها و فعلت اولا قال في التسهيل وينفرد الواو بكون
متعاطفيها في الحكم محتملا للمعية برجحان والتاخر بكثرة والتقدم
بقلة انتهى

(للترتيب والتعقيب) اي موضوعة لذلك
فهي تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف عليه مقدما
على المعطوف بوجه من وجوه التقدم فمعنى الترتيب كون
ما بعدها واقعا بعد ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت
التعقيب مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم ذكر الترتيب
به قلت لبيان انه معتبر في الوضع لانه لا يلزم من
استلزام التعقيب له انه معتبر في الوضع معه فلو سكت
عنه لم يعلم انه معنى وضعي للفاء لانه لا يلزم من لزوم الشيء
ومن كونه لازما للمعنى انها موضوعة له والتعقيب في
كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا عقب قيام عمرو قيام زيد
وتقول دخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما
وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا
مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته ومقتضى كلام المص انها
للتعقيب مع الترتيب معنويا كان او ذكريا وهو في عطف مفصل
على مجمل نحو انا انشاناهن انشاء فجعلناهن ابكارا عربا اترابا
فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وقد
يستشكل في الذكري اذ المفهوم من الترتيب الذكري
ان المقصود ترتيب المذكور في الكلام بذكر بعضها اولا وبعضها
اخرا ثانيا وبهذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء من لازم
ذكر الشيئين في وقت ان يتقدم احدهما وان يتاخر الاخر اذ لا يتصور
ذكرهما معا وان يكون احدهما عقب الاخر فلا فائدة في ذكر
الفاء وقد يجاب بان المقصود من الترتيب الذكري ليس مجرد
الترتيب في الذكر بل ترتيب مراتب المذكور بان يكون المذكور
اولا حقه ان يتقدم لتقدم رتبته على رتبة الاخر ولكن معنى التعقيب
ح بيان ان رتبة المتاخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها

حتى

كثير من اقليمنا من كتب الامام بـ شيخنا رحمه الله تعالى وفي
الرهوني الفا تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان
عطفت مفردا على مفرد افادت ان ما بعدها المعطوف
بها الفعل بعده ما بعد المعطوف عليه بلا مهلة
وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا
فالترتيب ليس في ملابستها لمدلولها علا ملتصقا بل في مصاحب
تلك الصفات كقولك جاء زيد الاكل فالنائم اي الذي ياكل
فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تفاوتهم لول
العامل بموصوفاتها وان عطفت جملة على جملة افادت كون
مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها
بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو واعترض على الترتيب بقوله
تعالى اهلكناها فجاءها باسنا بياتا لان مجيء الباس سبب
للاهلاك فيتقدم عليه وبنحو توضأ فغسل وجهه ويديه
الحديث واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها فجاءها
باسنا واردنا الوضوء وبعضهم جعل الاية من باب القلب
مبالغة في تعليق الاهلاك كانهم حين اتاهم اهلاكهم قبل
مجيء الباس اي العذاب البيهم والبحث ابن الحاجب جعل ذلك من الترتيب
الذكري في عطف المفصل على المجمل واعترض على التعقيب بقوله
تعالى فجعله غثا واجيب بان التقدير فمضت مدة فجعله
غثا اي جافا هشيما احوى اي اسود واعترض بان هذا التقدير
لا يرفع الاعتراض لان معنى المدة لا يعقب ما قبلها وبعضهم
اجاب عن الاية بان الفا نائبة عن ثم كما جاء عكسه وفي
الرهوني اعلم ان افادة الفا الترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون
الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه
متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان اخضرار الارض يستغرق بعض زمان لكونه يتم
في مدة ومهلة جيء بالفا ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار

جائز في قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة
علقة الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور
ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر نظرا الى تمام الطور الاخير او
استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من
من الاطوار المتقدمة منه قوله وثم بضم الثلثة للترتيب
والتراخي تقدم معنى الترتيب واما التراخي فمعناه كون ما بعد
ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا قال سيبويه
ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة مروران لاجل تراخي احد المرورين
عن الآخر انتهى وبطل ان تكون ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب
عن السبب التام وقد يجي ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في
درج الارتقاء سواء كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسواء كان الثاني
بعد الاول في الزمان ام لا كقوله

ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

فقدم سيادة الابن وان كانت متأخرة عن سيادة ابيه لان
سيادته نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة
الجد واجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهرها والبيت من
قبيل الدعاء الترتيب في النسبة بان يدعي ان الجد اتاه السودد
من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابو الرومي

قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان
ثم من اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان

وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بانها في
هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد
الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على
سودد الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد متقدم على
سودد الاب وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد
او حالا من جده فتدبر عليه اما على الاول فاظهر واما على الثاني

فلأن

فلأنه اذا حصل قبل ذلك حالا موجودا وجب ان يتصف الجسم
بالفعلية وقت اتصافه بالسوادة لأنه مبين لهيئة الفاعل
حال كونه فاعلا والجسم لا يتصف بالفعلية الا قبل ان يجامع
الابيض في الوجود اذ لو جامعه لزال الفعلية الى المعية فتأمل
وقد توضع موضع الفاء كقول الشاعر
كهز الرديني تحت العجاج ... جرى في الانابيب ثم اضطرب
اي فاضطرب فان الهز اذا جرى في انابيبه اضطرب الرمح وغيره لازم
مع انه في الاصل للتراخي ومما ذكر ان الاضطراب يحصل
عقيب بلا تراخ اعترض بان الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب
والجري في زمن واحد وعلى هذا فينبغي ان يعترض به على ما قيل
من ان الفاء تفيد الترتيب فان قيل ان الاول علة الاضطراب
فهو متقدم عليه بالذات والاضطراب متأخر عنه فيحصل به
الترتيب قيل هذا يقتضي انهم يكتفون بمثل هذا
الترتيب المستفاد منها وفي ثم ايضا التفات ثم وفيه بحث
ومنها قوله للتخيير والاباحة ليس المراد بالاباحة الشرعية
بل العقلية او العرفية لان الكلام في معناها قبل ظهور الشرع
اي وقت كان وعند اي قوم كانوا والفرق بين التخيير والاباحة
ان التخيير يأبى جواز الجمع بين متعاطفيها وما بعدها والاباحة
لا تأباه الا ترى انه لا يجوز له ان يجمع بين تزوج هند واختها
وله ان يجالس العلماء والزهاد فان قيل قد مثل العلماء
للتخيير بآيتي الفدية والكفارة مع امكان الجمع قلت
اجيب بانه لا يجمع الاطعام والكسوة وغيرهما الا
في كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقي قربة
وكذا الكلام في آية الفدية قوله بعد الطلب اي بعد صيغة
الطلب لانه لا طلب في الاباحة والظاهر ان المراد صيغة الامر
دون غيرها من انواع الطلب فليتأمل قوله وللابهام والشك
بعد الخبر يعبر عن الابهام بالتشكيك والمراد التعمية على المخاطب

مع علم المتكلم بالحال فالشك من جهة المتكلم والابهام
من جهة السامع ويتحرر بالنحو ان المراد بالشك هنا
المعنى الاصلي لاو مطلقا التردد واعلم ان التحقيق ان او لاحد
الشيئين او الاشياء وهذه المعاني المذكورة لتستفاد انما تستفاد من
السياق والقرائن واعلم ايضا انه لا تنافي بين نسبة هذه
المعاني الى او ونسبة التخيير والاباحة منها الى صيغة
الامر لان كلا منهما له دخل فيهما لان صيغة الامر تستعمل
للتخيير والاباحة مجازا لكن لا بد من قرينة تصرفها الى ذلك
وتعلق الفعل المذكور باحد الشيئين او الاشياء او بدون صيغة
الامر او ما في معناها لا تفيد معنى التخيير والاباحة اي المعنى
الذي يمكن ان يوصف بالتخيير او الاباحة قوله نحو وانا وايا
كم لعلى هدى او في ضلال مبين مثال للشك والابهام وظاهر كلامه
ان الشاهد في او الاولى واو الثانية لكن قال ابن هشام ان
الشاهد في الاولى قال الدماميني لان الذي لم يمتنع كون
الشاهد في الثانية ايضا والمعنى ان احد الفريقين منا
ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين
قال الشمني واقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على
احد الشيئين او الاشياء في جميع معاني او وما عدا معنى بل
ومعنى الواو كما سيقوله المصنف يعني ابن هشام في التنبيه
الاتي فلا يلزم من كون معنى الاية ان احد الامرين ثابت لاحد
الفريقين ان يكون او فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار
وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر ذلك في او الاولى فلا
حاجة الى اعتباره في او الثانية لان اعتباره في احدهما يغني
عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام
في الثانية دون الاولى قلت اعتبر في الاولى لتقدمها
ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين
محليهما الا ان يقال او في ضلال الكلام للابهام وفي الكشاف

والمعنى

والمعنا ان احد الفريقين من الذين يوحدون الرازق من السماوات
والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف
بالقدرة لعلى احد الامرين من الهدى والضلال وهذا من كلام
المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك
وفي درجه بعد تقدمة ما قدم من التقرير البليغ دلالة خفية
على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال المبين ولكن
التعريض اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة وانما خولف
بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعل
على فرس جواد يركض حيث شاء والضلال كانه منغمس في ظلام
مرتبك لا يدري اين يتوجه انتهى بمعناه وفرق بعضهم بين الابهام
والتشكيك بان المراد من الابهام الاخفاء بحسب بادي الراي
وترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الاية ان لا يصرح بنسبة
الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد منه ايقاع
السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظاهر وفرق بينهما بعبارة
اخرى وهي ان المقصود في التشكيك ايقاع المخاطب في الشك والمقصود
في الابهام عدم مواجهة المخاطب بالتصريح والتعيين لمصلحة اقتضت
ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم ذلك ففرق بين المقصود والحاصل
تبعا بلا قصد وعبارة اخرى الفرق بين التشكيك والابهام ان المقصود
في الاول ايقاع الشبهة في قلب السامع وفي الثاني الاخفاء عنه
وان لزم احدهما الاخر ففرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد وهاهنا
بحث وهو ان السكاكي جعل هذه الاية من قبيل الاسماع
المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيصها ايهم
بالهدى او طايفة اخرى بالضلال ليتدبروا في انفسهم فيرد بهم
النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكاذبون في ضلال مبين
فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان المرء موصوف
بالجهل المركب لا يتاتى منه الشك كالموصوف بالعلم اليقيني صرح
به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرايط النظر

فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم الحاحهم من ورطة الجهل الكبير
نقلهم الى ظهور الشك ليتأنى معهم النظر الصحيح الموصل الى
الحق فيأتي بحسب ذلك تارة وابطال الجمع كالواو نحو
ومنه زعمت ليلى باني فاجر، لنفسي تقاها او عليها فجورها
اي وعليها وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ومن قسمه
الى فيه الثلاثة تقسيم الكلي الى جزئياته فنصه او على كل منها
وبمعنى بل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
ونقل عن بعض الكوفيين جواز او في الاية بمعنى الواو وعن البصريين
ان تسبقها نفي او نهي … على الاعراب وجه جوازه في كلام الله تعالى
كما قال الرماني انه اخبر عنهم بانهم مائة الف بالنسبة على حزر الناس
مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ومنهم ذكر المحققون معنى بل فيما
يقطع فيه الناس وان يحتمل … او في الاية للشك بحسب
حال الناظر اي انه اذا نظرهم قال انهم مائة الف او يزيدون
وبمعنى الى وهي التي ينتصب بعدها المضارع بان مضمرة وجوبا
نحو لالزمنك او تقضيني حقي وبمعنى الا نحو لاقتلن الكافر او يسلم
وكان الشارح استغنى عن هذا بذكره فيما تقدم من او التي ينتصب
بعدها المضارع بان مضمرة وجوبا بمعنى الى والا وزاد بعضهم
كونها بمعنى حتى نحو … او يقضي … لا تصلح لواحد
من المعنيين … التعليلية وزاد الحريري التقريب نحو ما ادري
اسلم او ودع … سلامه كانوداع فهو من تجاهل
العارف والمراد تقريب السلام لقصره ونحوه ما ادري اذن او اقام
يقال ان … الاذان والاقامة **قوله** وام لطلب التعيين
اي هو لطلب التعيين وليس العطف بها مقيدا بكونها لطلب
التعيين لانه يعطف بها ايضا اذا كانت مسبوقة بهمزة التسوية
قال في المغني بما توهم ان المراد بها اي بهمزة التسوية الهمزة
الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس كذلك بل هي الهمزة
بعدها تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن

والضابط

78

والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر
محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
ونحو ما ابالي اقمت او قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار
وعدمه وما ابالي بقيامك او قعودك انتهى والحاصل على التوهم
ان الذي ذكر التسوية ماخوذة من كلمة سواء والمسبوقة
بهمزة التسوية تقع بين جملتين فعليتين وهو الاكثر نحو سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم واسميتين كقوله
ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع
ومختلفتين نحو قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
واما المسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين فتقع بين المفردين
غالبا ويتوسط بينهما ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا
ام السماء بناها او يتاخر عنهما نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
وبين فعليتين كقوله اهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي
فاعلا بفعل محذوف وما اي فعلين هو وبين اسميتين كقوله
لعمرك لا ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث ابن منقر
بحذف الهمزة والتنوين منهما الاصل اشعيث بالتنوين من قوله
عم الذي يعثر التريخ للقوم وحال دكتا منستور عجاب
وبين فعلية واسمية كقوله تعالى انتم تخلقونه ام نحن الخالقون
اي انتم خلقتموه وبين مفرد وجملة كقوله تعالى قل ان ادري اقريب ام
ما توعدون ام يجعل له وقد يستغنى بذكر المعادل الخبر انفعل
ام لا وتسمى في هذين الحالين متصلة لان ما قبلها وما بعدها
لا يستغنى باحدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها
الهمزة في افادة التسوية في احد النوعين والاستفهام
في النوع الاخر ويفرق النوعان من اربعة اوجه الاول والثاني ان الواقعة
بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام
وان الكلام فابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست
تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع

أم بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان
معها إلا في تأويل المفرد بين وقد تسقط همزة التسوية
والهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين عند أمن اللبس وهو المراد
وتكون أم متصلة على حالها قرأ ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم
أم لم تنذرهم لا يؤمنون بإسقاط الهمزة ومثله ما تقدم من قوله
من قوله شعرت أن مثل البيت وقوله

بدا لي منها معصم حين جمرت ... وكف خضيب زينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي بسبع وحذف همزة منها فهذا وأجاز الأخفش حذفها في الاختيار
وإن لم يكن بعدها أم وجعل منه قوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي
فإن لم تسبق إحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا فهي المنقطعة
قال في التسهيل وعطفها المفرد قليل بل قال المغاربة إنها
لا تكون عاطفة لا في مفرد ولا جملة ولا يفارقها معنى الإضراب
وكثيرا ما تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقيا نحو إنها لإبل أم
شاء أي بل أهي شاء وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفا لكونها
لا تدخل على المفرد أو إنكاريا نحو أم له البنات أي أله البنات وقد
لا تقتضيه البتة نحو أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي
الظلمات إذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو لا ريب فيه
من رب العالمين أم يقولون افتراه واعلم أن حرفية أم في المتصلة
والمنقطعة مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أنها تكون
زائدة وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير أن التقدير
أفلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة في ...... ساعدة ابن
جوية يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب
من ندم وقد ذهب ابن كيسان إلى أن ميم أم بدل من واو وأصلها أو
ولا دليل على ذلك واعلم أيضا أن الجزولي قال في الجمل
وأنها لا يفرق بين أم وأو فإذا قال في الدار زيد أو عمرو فيحسن
الجواب بنعم في الدار أو أحدهما وإن لم يعينه بخلاف أم إذ السؤال بها

عن تعيين

49

(تقول)

فانه يجب التفصيل فتقول زيد او عمرو ولا يجوز الا بها فلو
جيت بعد الجواب في الاول كنت ابهمت السوال او باخر ......
واما المكسورة الهمزة فاعلم ان في اما اربع لغات كسر الهمزة وهي
لغة اهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى ولذا اقتصر عليها
الشارح وفتحها وهي لغة قيس واسد وتميم وابدال ميمها
ياء مع كسر الهمزة و...... واصل اما ان ضمت اليها ما وقد جاءت
على الاصل في قوله

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ... فان جزعا وان اجمال صبر

قوله المسبوقة بمثلها فتقتضي انه لا بد من تكرارها وذكر
غالب لا لازم وقد يستغنى عنها بان الشرطية ولا النافية
كقوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاتخذني
واطرحني عدوا اتقيك وتتقيني وقد يستغنى عنها
وعن الواو باو تقول قام اما زيد او عمرو ومن ابي وانا او ابا[illegible] لا اما
على هذا او في ضلال مبين وقد يستغنى عن الاولى بالثانية كقوله

تهاض بدار قد تقادم عهدها ... واما باموات الم خيالها

اي اما بدار والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجوز
او يقعد وقد تحذف الاولى ويرجع بالثانية كقوله
سقته الرواعد من صيف واما من خريف كذا قدره سيبويه واختلف
في اما هل هي بسيطة او مركبة من ان وما وهو مذهب سيبويه
والدليل عليه اقتصارهم على ان في الضرورة نحو ما تقدم من
قوله فان جزعا وان اجمال صبر ومن قوله وان من خريف واجيب
بان يحتمل ان تكون ان في البيتين شرطية حذف جوابها والتقدير
ان كنت ذا جزع فلا جزع وان كنت مجمل صبر فاجمل وان سقته
من خريف فلم يعدم الري فلو صحت دعواها على هذا القول بالتركيب
حكمنا وتسميته اما هذه اما الشرطيه وهي مركبة من ان وما
فلا نزاع فانها نعلم واما [illegible] خمسة قوله بمثل
او في معانيها اي انها ترد لما ترد له او من المعاني من التخيير

كالمثال الذي في الشارح والاباحة نحو جالس اما الفقهاء
واما الزهاد والشك والابهام والتقسيم نحو الكلمة اما اسم واما
فعل واما حرف ولا تدخل الاعراب ولا بمعنى بل ولا بمعنى الواو الا
ولا في التعليلية وان كانت عبارته شاملة للجميع والعذر
عنه انه لم يذكر من معانيها او فيما سبق سوى الا بقية التقسيم
فقوله مثل او في معانيها اي السابقة والاضافة فيه
للعهد كما تقدم لكن ذلك غير مفيد واعلم ان الفرق بين او واما
من وجهين احدهما ان اما لا بد من تكررها قبلها والثاني ان الكلام
مع اما مبني من اوله على ما جيء به لاجله بخلاف او وانما
فتح بقوله في معانيها المتقدم من ان التحقيق انها ليست
عاطفة قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء
اي فاسروهم واحفظوهم بالفتح والكسر ما يوثق به وقوله
فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا او تقبلون فداء والمراد
التخيير بعد الاسر بين المن والاطلاق وبين اخذ الفداء وهو ثابت
عندنا الا ان الذي اخبر الكلبي ان الاسير مخير الامام بين القتل والمن
والفداء والاسترقاق ومنسوخ عند الحنفية او مخصوص بحرب
بدر فانهم قالوا ثبت بين القتل والاسترقاق وهذا في [illegible]
قوله وبل للاضراب اعلم ان حالها في الاضراب مختلف كما يقتضيه
مناسبته وللعطف بها عند الجمهور شرطان افراد معطوفها
وان تسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعنى الاضراب بعد
الاولين ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه
الحكم وان لا يلابسه فنحو جاء زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا اليه نحو لا
جاءني الا بل عمرو فمعنى بقية عدم مجيء زيد قطعا فمعنى بعد سلب
الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها كقام
زيد بل عمرو ولم يقم زيد بل عمرو وبعد الاخيرين تقرير حكم ما قبلها
وجعل ضده لما بعدها هذا ان كون كذلك بالنسبة نحو لا تضرب زيدا
بل عمرا

80

بل عمرو اقتصر على نفي المخاطب عن زيد وثان بل جاء عمرو واجاز
المبرد مع ذلك كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها على قوله
ما زيد قائما بل قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما قاله
وقالوا لا زائدة قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب والامر كقوله
وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وافول
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي ومنع ابن درستويه
زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله
وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل
وقال ابن عصفور لا ينبغي ان يقال بزيادتها مع بل في النفي الا
ان يشهد له سماع قبل وقد سمع ذلك من كلام العرب فان دخل
على جملة فهي حرف ابتداء اي حرف تبتدأ به الجمل اي تستأنف
وتنقطع عما قبلها وخالف في ذلك البدر ابن المصنف
وصرح بانها عاطفة في قوله فان كان المعطوف بها جملة
واعلم انها قد تكون في الجمل حرف عطف اولى المتقدمة نحو بل
قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر او تنبيها على
ابطال اولى المناقض نحو ادارك علمهم في الاخرة بل هم في
شك منها بل هم منها عمون قوله ولا يمتنع العطف
بها شرط افراد معطوفها خلافا لابن الخباز في النهاية
فانه جوز ان يعطف بها جملة نحو زيد قائم لا عمرو قاعد ويقع
زيد لا بشار عمرو وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا نحو جاء زيد
لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا او نداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن
اخي لا ابن عمي وفي معنى الامر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا بكر
والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا واجاز الفراء العطف
بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا
منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام لا يقال اضربت
زيدا لا عمرا وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه
السهيلي والكوفي فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ولا عكسه

ويجوز جاءني رجل لا امرأة قال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه
معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ورد بقوله
كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
فعطف عقاب الثاني على عقاب الاول وهو معمول لفعل ماض
وان لا تقترن بالواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فلا تكون عاطفة
وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو اعطيتك لا لتظلم الناس
اي لتعدل لا لتظلم الناس دثار اسم رجل فقدت ابله وانتهى
فقدها فشبه ذلك بعقاب انقض في الجو ان يلقف شيئا
وهو جبل عال لا عقاب القواعل وهي اجبال صغار ثم اخذ
عليها فذهب بها قوله ولكن بعد ذكر المصنف ان لكن
من حروف العطف هو مذهب اكثر النحويين ثم اختلفوا على
ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل
عليها الواو وهو مذهب الفارسي واكثر النحويين والثاني
انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة
وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه
والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا للعطف
بها مثلا بالواو والثالث ان العطف بها وانت مخير في الاتيان
بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف
استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها
على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافقه ابن مالك في الالفية
الا انه وافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها
لكن وفاقا ليونس انتهى وللعطف بها شروط ان يكون معطوفها مفردا
وان تسبق بنفي او نهي كما مثل الشارح وقد سبق ما في هذا
الشرط الثاني وان لا تقترن بالواو نحو ما مررت برجل صالح
لكن طالح ونحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي في بابها ان تلتها جملة
كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر
او تلت واوا نحو ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله وليس

المنصوب

المنصوب معطوفا بالواو ولان متعاطفي الواو والمعرض لا يختلفان
بالسلب والايجاب او سبقت بايجاب نحو قام القوم لكن عمرو لم يقم
ولا يجوز لكن عمرو على انه معطوف خلافا للكوفيين **قوله** وحتى في
بعض المواضع ومعناها الانتهاء يعني ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا
الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذا اوجبوا ان يكون المعطوف
بها جزءا من المعطوف عليه اما تحقيقا كقولك اكلت السمكة حتى راسها
او تقديرا كقوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

معنى تاويل القى ما يثقله الثاني ان يكون غاية في زيادة او نقص
نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقدم الحجاج
حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

واعلم انه ليس المراد من الغاية ان لا يكون قبلها غاية ولا بعدها
غاية بل هو اعم من ذلك الثالث ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما شرط
في جرها هذا اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى انا ذكره
ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره ويجب ان يكون
اسما غير نكرة فلا يجوز قام القوم حتى رجل فان خصصته جاز
نحو قام القوم حتى رجل منهم وانما اختصت بالاسم لان
اصلها ان تكون حرف جر وهي لا تدخل الا على الاسم لفظا او تقديرا
الرابع ان يكون مفردا لا جملة وزعم ابو السيد في قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت
بهم واذا عطف بحتى على مجرور فالاحسن كما قال ابن عصفور
اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز
تلزم اعادته وقيد ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو
اعتكفت في الشهر حتى في اخره فان تعين العطف لم تلزم الاعادة
نحو عجبت من القوم حتى بنيهم واعلم انه حيث جاز الجر

والقطع في الجر احسن الا في باب ضربت القوم حتى زيد ضربته
فالنصب احسن على تقدير حتى فيها عاطفة وضربته توكيدا
وابتداءيه وضربته تفسير او فق وروي بهما قوله حتى نعله
القاها وبالرفع ايضا على ان حتى ابتدائية ونعله مبتدأ والقاها
خبره واعلم ان الفتى هذه من ابدل الحاءها عينا والابن مسعود
عتى حين واما الثالثة فهي الفتى مشبهة
تكون ابتدائية
اي يبتدأ بعدها الجمل اي تستانف فلا تعلق لها بما قبلها من جهة
الاعراب وان وجب تعلقها به من جهة المعنى
حتى
ماء دجلة اشكل اي قول جرير
فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل
دجلة بفتح الدال وكسرها نهر ببغداد قال تعلب تقول
عبرت دجلة بغير الف ولام والاشكل الابيض الذي يخالطه
حمرة وماء دجلة مبتدأ او مضاف اليه واشكل خبره وجملة
المبتدأ وخبره مستانفة عند الجمهور ويقع بعدها ايضا
الجمل الفعلية نحو شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه وحتى زيد
حتى لا يرجونه وفي بعض المواضع تكون جارة اعلم ان الجارة
تدخل على الاسم الصريح والفعل المضارع فتكون تارة بمعنى
الى نحو قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى
وتارة بمعنى التعليلية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وتارة بمعنى
الا كما قاله جماعة منهم ابن مالك نحو قوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
وهو استثناء منقطع وعلى الاسم الصريح الظاهر وتكون بمعنى
الى قال في المغني ولا تنبه لجر الضمير في ثلاثة امور احدها احدها
ان المجرور بها شرطين احدهما عام وهو ان يكون ظاهرا لا مضمرا
خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله
اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب
فضرورة الشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون

المجرور

المجرور آخرًا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيًا لآخر نحو
سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثيها
أو نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم الثاني أنها إذا لم يكن
معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها أو عدم دخوله حمل على
الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول حملا على
الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين والفرق أن العاطفة
بمنزلة الواو والثالث أن كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر
فمما انفردت به إلى أنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي هو غاية لي
كما جاء في الحديث أنا منك وإليك وسرت من البصرة إلى الكوفة
ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة أما الأولان فلأن حتى
موضوعة لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية
وإلى ليست كذلك وأما الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم
يقابلوا بها ابتداء الغاية ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع
المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير
حتى أن أدخلها وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى
ولا يجوز سرت إلى أدخلها انتهى ما أردناه من المغني قوله
يشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه أي إن كان له إعراب فلا
يرد نحو جاء زيد وقعد عمرو قوله فإن عطفت أنت إنما قال
أنت دفعًا لتوهم أن عطفت ماض مسند إلى ضمير الاسم قوله
وتقول في عطف الفعل على الفعل اعلم أن شرط عطف الفعل
على الفعل اتحادهما في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا
يعطف ماض على مستقبل وعكسه ويجوز عطف الماضي على
المضارع وعكسه كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة
فأوردهم النار وقوله تعالى تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا
من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا ومن
عطف الفعل على الفعل عند الاتحاد في اللفظ قوله تعالى لنحيي
به بلدة ميتا ونسقيه وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا

مسلم وتقول جاء زيد وركب واضرب زيدا وقم وقال بعضهم
عطف الفعل على الفعل جائز لكونه من عطف الجمل واجيب
بان الفعل هو المقصود بالعطف لا تمامه فاعل الفعل واعلم
ايضا انه يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم
الفاعل ونحوه وقال تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا
الله اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فان قلت لم جاز
قلت كيف جاز ذلك ووجه العطف ان لا يربط بين مختلفين
الجنس قلت انما جاز في ذلك لان احدهما مؤول بالآخر
فاتحد الجنس بالتاويل فان قلت وايهما المؤول قلت
الذي يؤول هو الحال محل الآخر فهنا في يكون الثاني ولكن في المثال الاول
لان المصدقين صلة وحق الصلة ان تكون جملة مؤولة بالذين
تصدقوا وفي يكون الثاني في المثال الثاني لان صافات فيه
حال واصل الحال ان يكون اسما مفردا مؤول بقابضات ويجوز
ايضا عطف الاسم المشبه بالفعل على الفعل لتقاربهما
معنى قال تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي
وجعل الزمخشري مخرج معطوفا على فالق ويعطف
مع اتفاقه على الظاهر والمضمر المنفصل والمضمر المتصل المنصوب
بلا شرط نحو جاء زيد وعمرو وانا وعمرو وانا وايانا واياك والاسد
ونحو جمعناكم والاولين ثم لا يجوز عطف الاسم على الظاهر
المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد وبك ولا يحسن
العطف على المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد
توكيده بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم او وجود
فاصل اي فاصل كان بين المتبوع والتابع نحو يدخلونها ومن
صلح من آبائهم او فصل بلا بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا
ولا اباؤنا وقد اجتمع الفصلان في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم
ويضعف بدون ذلك كمررت برجل سواء والعدم اي مستو هو
والعدم ونحو ما في الشعر قوله

واجب

جاز الاخفش بن مسعدة هذه الاية مالم يكونوا له ليزال
ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض نحو
فقال لها وللارض قالوا نعبد الاهك واله اباءك ولم
يلتزم ذلك يونس والاخفش والكوفيون بدليل قراءة
ابن عباس والحسن وغيرهما تساءلون به والارحام وحكاية
قطرب ما فيها غيره وفرسه فقط ومنه وصد عن سبيل
الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه
صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر
حتى تكمل معمولاته خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة في مسائل
متفرقة تتعلق بالباب الاول لا يشترط لصحة العطف
صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول
نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وانا فانه لا يصلح قام
انا لكن يصلح قمت والثالث نحو قام انا فانه لم يصلح هو بمعناه
لمباشرة العامل الاصلي له ما بلا مه وجعل من عطف الجمل وذلك
كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تا
المخاطب او بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد وتقوم انت وزيد وتقوم
انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة اي وليسكن زوجك وكذا
بافعل او في ذلك المضارع المفتتح بتاء التانيث نحو لا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده قاله كذا ابن مالك قال
الشيخ ابو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص
النحويين والمعربين من ان زوجك معطوف على الضمير المستكن
في اسكن الخ كلامه الثانية لا يشترط في صحة العطف
وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وانا وامتناع
قام انا وزيد الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد
العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم
عمرو الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه
البيانيون وابن الكلبي في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه

الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا
في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان
وأجاز زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبر المحذوف و
وجوز في قوله

وإن شفائي عبرة مهراقة ۞ وهل عند رسم دارس من معول

وقوله تناعي غزالا عند دار ابن عامر ۞ وكحل أماقيك الحسان بإثمد

الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة
أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين
في نحو قام زيد وعمرا أكرمته إن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى
من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لأبي علي يجوز
في الواو فقط لأصالة الواو في العطف قال الرضي وكذا يجوز عطف
الفعلية على الجملة وبالعكس إذا اتحدا تناسبا وبل نحو زيد أبوه كريم
وعالم أخوه لكن عطف الجملة على المفرد أولى من عطف العكس
لكونها على غالبه في كونها ذات محل من الإعراب فالأولى كونها
تابعة له في الإعراب فنحو مررت برجل ظريف وأبوه كريم أولى من نحو
برجل أبوه كريم وظريف ولا سيما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين
لأن تطابق الصفة والموصوف أكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال
وصاحبها ألا ترى أنه لا يرتبطان تعريفا وتنكيرا دون البواقي
فتقول جئت أخاك راكبا وهند أبوها كريم وشيء ... ليس في الصفة
نحو رجل أبوه كريم وشيء ... السادسة في العطف على معمولي
عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو إن
زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل واحد نحو أعلم
زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى
منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو إن زيدا ضارب أبوه
لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما
جارا فقال ابن مالك هو ممتنع إجماعا وليس كذلك بل نقل الفارسي
الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جارا

فإن كان

فإن كان نحو إن زيدًا في الدار والحجرة عمرًا أو عمرو والحجرة فنقل
المهدي في أنه ممتنع إجماعًا وليس كذلك بل نقل الجواز عنه من
نحو زيد وإن كان الجار مقدمًا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو عمرو
والحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن
السراج وهشام وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي
والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الأعلم فقال إن ولي المخفوض
العاطف جاز وإلا امتنع والله أعلم. الثامنة تختص الفاء
والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت وهذا الفعل
المحذوف معطوف على فقلنا ومنه قوله تعالى فمن كان منكم
مريضًا أو على سفر فعدة أي فأفطر فعليه عدة وقوله فتوبوا
إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب
عليكم التقدير والله أعلم فامتثلتم فتاب عليكم ومثاله في الواو قوله

فما كان بين الخير لو جاء سالمًا أبو حجر إلا ليال قلائل

أي بين الخير وبيني وقولهم راكب الناقة طليحان أي والناقة
وذلك لأنهم يقولون فيما لأحد إن شئ هلا بها الصفح قرار على
وتختص الواو بجواز عطفها عاملًا قد حذف وبقي معموله مرفوعًا
كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك أو منصوبًا
نحو والذين تبوؤوا الدار والإيمان أي وألفوا الإيمان أو مجرورًا نحو ما كل
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء وإنما لم يجعل العطف
فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأول رفع فعل الأمر
للاسم الظاهر وفي الثاني كون الإيمان متبوأ وإنما يتبوأ
المنزل وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز في الثاني
أن يكون الإيمان مفعولًا معه لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين
بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم ويجوز حذف المعطوف عليه
بالواو والفاء فالأول كقول بعضهم وبك وأهلًا وسهلًا جوابًا لمن
قال له مرحبًا والتقدير ومرحبًا بك وأهلًا وسهلًا والثاني نحو

نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا اي انهملكم فنضرب ونحو افلم يروا
الى ما بين ايديهم اي اعموا فلم يروا قال الرضي وقد يحذف المعطوف
عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال اما قام زيد بلى وعمرا اي بلى قام زيد
وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي تقول المصدق
اي المثبت لما يجيء بانها وكذا تقول بلى فزيد وبلى لا زيد بلى للايجاب
بعد النفي فيكون التقدير قام لا عمرو وتقول لمن قال اقام بكر نعم لكن
زيد اي نعم لكن قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لا نعم لما صدقها
فيما قاله من الاثبات ولكن لا تاتي بعد النفي في عطف المفرد كما
يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال اما اتاك الناس بلى حتى الانبياء
وتقول لمن قال اما قام زيد بلى بل عمرو ونعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل
عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف
التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي
العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما
يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى
ام من هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت وقد يحذف
العاطف وحده ومنه قوله

كيف اصبحت وكيف امسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

اي كيف اصبحت وكيف امسيت وفي الحديث تصدق رجل من ديناره
من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى ابو عثمان عن ابي زيد انه
سمع اكلت خبزا لحما تمرا ولا يكون ذلك الا في الواو وقال ابو علي
في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وقيل
حذف او كقولك لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا او لبنا
وذلك قليل وقرينة الحال على ان المراد احدهما الثانية قال في
التسهيل وقد يحذف المعطوف بالواو للضرورة وقال في الكافية

ومتبع بالواو قد يحذف ما ... توسطا ان يتق لبس ما لزم

وظاهره جواز ذلك في الاختيار على قلة قال في شرحها قد يقع المعطوف
قبل المعطوف عليه ان لم يحوج التقديم الى التصدر او الى مباشرة

عامل

عامل لا يتصرف او يتقدم عليه ولذا افلت متوسطا ان يلتبس بما
يلتبس فلا يجوز وعمرو زيد فايما لتقدم المعطوف وهو انت
توسط ولا ما احسن وعمرا زيدا ولا ما عمرا احسن زيدا لعدم
تصرف العامل ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة

كانا على اولاد احقب لاح   ورمي السفى انفاسها بسهام
جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت   بها يوم ذباب السبيب خيام

اراد لاحها جنوب ورمي السفى ومنه قول الاخر
وانت غريم لا اظن قضاءه ولا العنزي القارظ الدهر جائيا
اراد ولا اظن قضاءه جائيا ولا العنزي انتهى وقال الرضي يجوز
تقديم المعطوف المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة
الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا زيدا او فعمرا او ثم عمرا
او او عمرا او لا عمرا زيدا واشترط ان لا يتقدم المعطوف على العامل
فلا يجوز وزيدا فاعمرو ضربت ونحو ذلك لان العامل
يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة
الالة بعد المستعمل لها والا ستتباع كون التابع مقدما
على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن
ثم لم يتقدم على معطوف عليه الذي اخر عامله فلا يقال
والاسد ايا كان تكون اذا تقدم ما على العامل وكذا لم يتقدم
على معطوف عليه لم اتصل عامله به فلا يقال وزيد ضربت
انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان
مبتدا او مرفوع الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز وعمرو زيد
قائمان وما زيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يحملان مع الفصل
بين العطف ولذا لا يقال الا وعمرو زيد منطلقان والذي وابوه
زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان
لانه يتقدم على العامل ايضا وهو ما الابتدا والحمل على الذهني
واذا تقدم الخبر نحو قائمان زيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضعافا
لتاخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف

اشكل الا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول
ما جاءني زيد الا عمرو وانما جاءني زيد لا عمرو وذلك لكون ما بعد
الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما
في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي يقع في حيز
ما بعدها انتهى باختصار قال الرضي كل ضمير احتاج الى المعطوف
بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد
وعمرو جاءا ومات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وقدموا والتعيين للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى
والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل
الله فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز
وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوا احدهما اذ رضا
احدهما رضا الاخر ونحو زيد وعمرو قائم على حذف الخبر
من الاول اكتفاء بالثاني وكذا نحو زيد قائم وعمرو على حذف
الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين
ليس المبتدا واحدا عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك
لقلت قائما واما الفاء وثم فان كان الضمير فيما هو في مقام
الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته
لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من
الاول نحو زيد فعمرو قام او زيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو
قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو
كذلك كالواو ولا نجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب
يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة الضمير
وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ لا شك ان في الضمير لا يدل على
انتفاء الترتيب حتى ينافي الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان
مع ترتب قيامهما او لا معا والاصطحاب في هذا امر اتفاقي وقال
الرجلان مثلا في احتمال اجتماع القيام مع ترتيبهما وان لم يكن
الضمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاء زيد فعمرو
فقلت لهما

فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما الا ولكن
وبل ولا واو واما فمطابقة الضمير بعدها وتخالف امر يؤول الى
قصد ما قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن
المعطوف بها مع المعطوف عليه يجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو
جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند
جاءني ولا تقول جاءا لان المعنى احدهما جاءني والقلبية للتنويع
وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيد ضربت
ام عمرا اوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير
كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما
وزيدا او عمرا لقيته وقد جئتهما واكرمتهما وتقول جاء الذي للاباحة
جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه وبحث وباحثهما وفي التقرب هذا
الماجور او عمر او اما عمر ثم تقول وهما الحدثان فان قلت ان يكن
غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم
بل تقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا
باس فالله اولى بالغني والفقير بهما وانما قال تعالى واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا
كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا تجارة انفضوا
اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا كان او لان يستنكر
عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان
المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة بمعنى الجمع
بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو وبعضهم
جاء قوله وكان سيان الا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واغبرت السوح
فقال مع سيان او يسرحوه بها والجو ويسرحه وتقول ان
زيدا ضربت اما عمرا او عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد
ولكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما انتهى كلامه رحمه الله
تعالى هنا بلفظه وحيث قلنا بوجوب المطابقة وافراد
الضمير فلا يختص ذلك بباب الخبر بل يجري في الحال والصفة

ونحوهما او على الجملة فمن الكاف حيث يكون الضمير في جملة
فيها المتعاطفان او في جملتان تربطهما بها الفاء العاطفية
او الوصفية ونحوها اقسام العطف ثلاثة اقسام
الاول العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه
العامل الى المعطوف فلا يجوز في ما جاءني من امراة ولا زيد الا
الرفع عطفا على المحل لان من الزايدة لا تعمل في المعارف وقد
يمتنع العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على
المحل عند الابتدا مع زوال الابتدا بدخول الناسخ والصواب الرفع
على اضمار مبتدا الثاني العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد
فالرفع في المعنى وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان
ظهوره في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم
وما جاءني من امراة ان يسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى
هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت
زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ويمنع من
مراعاة الموضع ان يكون العامل في اللفظ اي في الحال مثلنا
الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا
واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله
لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون والثالث
وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتنى على هذا امتناع
مسائل احداها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع
زيد هو الابتدا والابتدا هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان
والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمرا معطوفا على المحل
لا مبتدا واجاز هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز
وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد عاملين ان والابتدا على
معمول واحد وهو الخبر واجاز الكوفيون الاولى لانهم لا يشترطون المحرز
ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان
مرفوعا به قبل دخولها وشرط الفراء لصحة الرفع قبل مجي الخبر

خفا

خفا اعراب الاسم ليلا يتنافر اللفظ ولم يشترطه الكسائي لما
انه لم يشترط ذلك الاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ
المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرا النصب المسئلة
الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرا بالرفع وبالنصب منعهما الحذاق
لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او منونا
او مضافا ايضا الى غير ذلك المعمول وغير منتزع وهو هنا
مضاف الى منتزع واجازهما في بسطه في قوله وجاعل الليل
سكنا والشمس واما قوله

قد كنت داينت بها حسانا، مخافة الافلاس والليانا

فيجوز ان يكون الليانا مفعولا معه وان يكون منصوبا على مخافة
على حذف مضاف اي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان
الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه داين حسانا خشية من الافلاس
عنده ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته للعامل في الفاعل
انتفى هاهنا، ومنه الثالث العطف على التوهم وشرطه
صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله
هناك ولهذا احسن قول زهير

بدا لي اني لست مدرك ما مضى، ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل، ان لم يكن [illegible] غلابا
ولم يحسن قول الاخر

وما كنت ذا نيرب فيهم، ولا منمش فيهم ولا منمل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب النميمة
والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع
هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا اسما وفي
المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فاما المجزوم فقال به الخليل
وسيبويه في قراءة غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن
فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واما المرفوع فقال
سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون

في الغيور والتكوين في البيان وذلك ان معنى من معنى الابتداء فرأى
انه قال بهم كما قال البيت مدرك مامضى البيت انتهوا من ادى
بالفلك بما عبر عنه عنيته بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضح
انشادي البيت وتوهم ابن مالك انما اتى بالقطع الخطأ فاعترض عليه
بانا ما جوزنا ذلك في كلام منهم الا التفت بقلبهم وامتنع ان
يثبت شيئا اتى الاشكال ان يقال في كل نادر ان قائله غلط واما
المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحاق
يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحاق ومن وراء اسحاق
يعقوب على طريقة قوله ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب
الا ببين غرابها انتهى واما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم
ودوا لو تدهن فيدهنوا على معنى ودوا ان تدهن واما في الرياح
فقد قيل في قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم
انه على تقدير وليبشركم وليذيقكم وكذا ارسلها

باب التوكيد

قوله بالواو وبالهمزة وبالالف الاول افصح قال تعالى ولا تنقضوا
الايمان بعد توكيدها والتوكيد مصدر يسمى به التابع المخصوص
لانه يفيده ويقال اكدت تاكيدا ووكدت توكيدا قوله
لا ان الفاظ التوكيد معارف اي باضافتها الى الضمير وما لم
يضف منها كاجمع واخواته فنسب الى سيبويه ان تعريفه
بنية الاضافة وقيل تعريفها كتعريف العلم كأسامة
لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما تتبعه كأسامة
ونحوه من اعلام الاجناس واما قول صاحب البديع واختاره
ابن الحاجب وصححه الشيخ ابو حيان فقال وبه بدأ انه لم يعرف
وليس بصفة ولا شبهها وما منع وليس كذلك ونحو معرفة
فيما تابع معرفة تعريف العلمية وانه جمع بالواو والنون ولا يجمع
من المعارف بهما الا العلم خاصة ولاجل انها معارف لم تنعت
اما على العلمية فواضح انما منعها اجمع الوزن وفي جمع العدل
عن فعلا وان الذي يستحقه فعل من نحو افعل المجموع بالواو

والنون

والنون واما على نية الاضافة فلشبهه هذا التعريف بالعلمية
من حيث انه لا اداة للتعريف فيه لفظا وان كان على نية ال
فلا تتبع النكرات عند البصريين لم يتعرض لهذه المسئلة
ابن الحاجب واختار ابن مالك في جميع كتبه انه يجوز اذا افاد
توكيدها تبعا للاخفش والكوفيين فانهم جوزوا توكيد
النكرات المحدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة
معلومة المقدار ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحدودة كحين
ووقت وزمان مما يصلح للقليل والكثير لانها لا افادة في توكيدها
قال الشيخ ابن مالك وقول الاخفش والكوفيين اولى بالصواب لصحة السماع
بذلك ولان في توكيد النكرة المحدودة فائدة فان من قال صمت
شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال
فاذا قال صمت شهرا كله ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصا على
مقصوده فلو لم يسمع من العرب لكان جديرا بان يجوز قياسا
فكيف واستعماله ثابت كقول الشاعر تحملني الذلفاء حولا اكتعا
وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا .. وقول الاخر
شاقه ان قيل ذا رجب .. يا ليت عدة حول كله رجب
انتهى وقال ابن هشام اذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق فان
افاد جاز عند الكوفيين وهو الصحيح وتحصل الفائدة بان يكون
المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كاعتكفت اسبوعا
كله قوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب .. يا ليت عدة شهر كله رجب
ومن انشد شهر مكان حول فقد حرف ولا يجوز صمت زمانا كله
ولا شهرا نفسه انتهى وانما حرف لان المراد تمني ان يكون شهور
حول كلها رجبا لا ان يكون غالب ايام شهر رجبا اذ رجب
اسم الشهر ولقائل ان يقول المراد شهر الجنس اي يا ليت عدة
جنس شهر وهو اثنى عشر شهرا فليتأمل قوله النفس والعين
مع كونهما من الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة كما اشار
الى ذلك الشارح فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارية المخصو

نحو قام زيد نفسه او جاء زيد عينه لم يكونا من
التوكيد بل بدل بعض من كل قوله من التعبير بالكل او باسم
البعض قوله لم يرفع المجاز عن الذات اي لم يرفع احتمال التجوز عن
اسم الذات وظاهر كلامه ان احتمال التجوز في نفس وهو ظاهر
كلام بعضهم وذهب جمع منهم ابن عصفور الى ان الاحتمال لا يرتفع
وانما يضعف وهو وجيه جدا واعلم ان المجاز المرفوع يحتمل انه
التجوز بالحذف او بالمضاف ويحتمل انه المجاز في استعمال اللفظ في غير
ما وضع له ويحتمل انه المجاز العقلي وهو الاسناد الى غير ما
هو له فيتعين بعض هذه الاحتمالات قصورا او قصدها انتهى
من الفاضل ابن المفضل قوله او تفعل بكسر ثم فتح وبالسكون
واحد الافعال الثلاثة ويجوز السكون في الاول الخفيف قوله
يؤكد بها للاحاطة والشمول فهم انه لا يؤكد بها الا ذو اجزاء
يصح افتراقها حسا او حكما وقد صرح ابن الحاجب وغيره بانفصال
بعضها عن بعض بحسب حسم البدن او بحسب الحكم المفهوم من
الكلام بان يكون الحكم ثابتا لبعض الاجزاء دون بعض نحو اكرمت
القوم كلهم فان القوم عبارة عن مجموع اشخاص يصح افتراق بعض
اجزائه وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الاخر بحسب
الرؤية واشتريت العبد كله فان اجزاء العبد وهي النصف والربع
والثلث ونحوها وان لم ينفصل بعضها عن بعض بحسب الرؤية
الا انه يصح الانفصال فيها بحسب الشرع لجواز ان يشتري نصف
عبد دون النصف الاخر بخلاف ما ليس له جزء ينفصل عن جزء
فانه لا يجوز تاكيده بكل واجمع وقد اتوهم نحو جاء زيد كله
فانه يمتنع اذ لا يجيء بعض زيد دون بعضها الاخر وهو متحقق
منه فلا حاجة الى التاكيد لدفع توهم عدم الشمول قوله
احتمال المجاز ببعضهم اي وان بعضهم لم يجئ الا انكم لم تعتدوا بهم
اي اطلقت القوم واردت بعضهم من عدم الاعتداد بالبعض كانهم هم
القوم فالتاكيد يدفع توهم الشمول في لفظ القوم او انكم

يجعل

تجعل الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم
في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله
رجل منهم قال السيد وعلى هذا لا يكون توهم عدم الشمول
في بعض القوم اذا علم انه لا يريد الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب
الى الكل يصح منهم باعتبار بعضهم وانما نسب الى كلهم
لما ذكرنا فالظاهر في الكلام تجوز في الاسناد او يكون انما
كجاء بكر واخوانه فافاد التوهم نفي الاحتمال بحيث فانك
اذا قلت جاء في القوم كلهم بعضهم منه الاحاطة والشمول
في احاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة وشمولها
في احاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة
وشمولها لتلك الاحاد الا ان قولك كل القوم فعل واحدا
يفيد شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب
الى جميع الاحاد صادرا من بعضهم انتهى قوله بالكلي اي
باسمه قوله فاذا كان التنصيص على الجميع الخ نقل
عن سيبويه انه لا يرتفع المجاز عن المؤكد حتى تاتي بجميع
الفاظ التأكيد قوله وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد
الخ قال في المطول وربما جمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء
المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على
كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم
واشتغال كل منهم بشأن وبعضهم ارادة التعظيم والتقريع
على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان
واحد على ما توهم ونقضناه بحثا وهو ان في رفع عدم الشمول
فيما تقدم من ان التوكيد يكون لدفع توهم عدم الشمول انما
يكون بابدال نوع مجاز والا فهو من قبيل توهم التجوز لان كلهم
مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا
لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا
قال الشيخ لا يعني بقولنا يفيد الشمول انه توجبه من اصله

في واحد

وانه لو لا ذلك لما فهم الشمول من الشمول والا لم يسم تاكيدا
بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا
على خلاف ظاهره وتجوز فيه انتفى **قوله** وبعد اكتع
وابصع بالصاد المهملة عكس ما في غير الفاضل الجامع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من تكتع اي تجمع وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي
سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه ويمكن اشتقاقها مناسبات خفية من معاني
الفاظ ومعناها التاكيد بالتامل الصادق **قوله** ثم بالقوم
اجمعين فيفهم منه انه قد يوكد باجمع دون كل والمختار كما قال الشيخ
ابن حيان خلافا للجمهور جواز التاكيد باجمع دونه وانه كثير افصح
لكثرة وروده كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم
اجمعين والحديث واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون يروى
بالرفع تاكيدا للضمير وبالنصب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه
تنكيرها وهي معرفة بنية الاضافة على ما تقدم فلولا بعد ال
دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب
تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجر التاكيد بالعين على الانفراد
قوله بشرط تقديم النفس على العين وكل على اجمع واجمع
على توابعه لم يبين الشيخ من توابع اجمع وفيه خلاف والصحيح
انه يجب ان يتبع اجمع ومن فروعه باكتع واخواته ويتبع اكتع
واخواته بابصع واخواته ويتبع ابصع واخواته بابتع واخواته
واختار ابن مالك في التسهيل والتحفة جواز الابتداء بايها
شئت بعد اجمع وهو راي ابن عصفور واختار ابن هشام في
تعليقه واجاز ابن كيسان ان تبتدي باي الثلاث شئت بعد اجمع
واكتع وابصع كما هو ظاهر كلامه في التسهيل وشذ على
قول بعضهم الاتيان بابصع بعد اجمع واشذ منه الاتيان بابتع

بعد

وقيل

بعده وقيل ان يؤكد باكتع واكتعين من غير ان يتقدم شيء من
الفاظ التوكيد قال الراجز

يا ليتني كنت صبيا مرضعا ... تحملني الذلفاء حولا اكتعا
اذا بكيت قبلتني اربعا ... اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا

قال الجد ابن مالك فيه ايراد اكتع عن اجمع وتوكيد النكرة المحدودة
والتوكيد باجماع غير مسبوق بكل والفصل بين المؤكد والمؤكد
ومثله في النثر نادر ولا يجوز في غيرهما الا لمستقرئ كلامهم فان قلت
ما وجه هذا الترتيب قلت قال الرضي اعلم انك لو اردت
الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم
النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة النفس ومعناها
فيها اي فتقدم النفس على صفاتها اولا واما تقديم النفس
على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ
العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله
تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على
اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان
المشتق على وزن الصفة نحو افعل وايضا فكل قد يقع مبتدا
دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم
اكتع في الجمع على اخواته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع
منها لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذه المعاني خافية
انتهى واذا اجتمع تاكيدان فيمكن ان يجعل الثاني تاكيدا للمؤكد الاول لا الصفات
المتتالية وقال ابن هشام كل منهما تاكيد لما قبله خاتمة
في مسائل منثورة ونسال الله حسن الخاتمة الاولى تتعين
النفس والعين على الفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة قال
ابن هشام في المغني بعد ان ذكر انه يجب في الاجمع من ضمير المؤكد
في باب التوكيد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فبضم الميم

لا بفتحها وهو جمع كقولك جمع على جمع قولهم فرج
وافرح والعفاجا ونحا عنهم ولو كان توكيدا لكانت التا
فيه رابعة في مثلها في قوله يا بعدا وجمع جمع الصغار بعينه
فكان يصح اسقاطها انتهى وقال الرضي ومن انضاف جمع
اضافة ظاهره فيؤكد به لكن بالباء اي في نحو جاء القوم
باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد به مع البا وبدونه نحو
رايته عينه وبعينه انتهى وقال النووي في التبيان قولهم
باجمعهم بفتح الميم وضمها فتحها الفصيح مشهور ثالثا وجمعهم
انتهى الثانية قال في التسهيل واجري في التوكيد مجرى كل
ما افاد معناه من العرج والبرد ومضروب السهل والجبل ومضروب
زيد اليد والرجل وضرب بطن السطح والظهر وقال الرضي وفي
بعض نسخ الابدال معنى الفاظ الشمول فيجيء بمعنى التوكيد
وذلك قولهم ضربت زيدا ظهره وبطنه ورجله وهو بدل
البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف
عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون انتصابهما على البدل او على
التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا او مطرنا
زرعنا وضرعنا واراد بالعرج الزوائد ومطر قومك ليلهم
ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال يجري مجرى التاكيد
لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت
اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعها فيجوز ان يكون
انتصابها على التاكيد ونحو بعضها مجرى اجمع جاز حذف الضمير
منها ولا يجوز ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فيقال ضرب
زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل
ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت
اوقاتهم تقول لك صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول
الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد
ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه او على الظرف

اي في ظهره

اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام
وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل
وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف والمفعول
الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على
الظرف شاذ قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه
على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على
الظرف وهكذا جميع الفاظ التاكيد الثمانية لا يعطف بعض
الفاظ التوكيد على بعض ولا يقطع كما جاء العطف والقطع
في الوصف جاءني القوم كلهم اجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين
لانه انما جاز القطع في الوصف لكون الوصف المقطوع مستقلا
بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وانما جاز القطع فيه
تنبيها على المدح والذم والترحم والفاظ التوكيد ليست
مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على
بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع فلو عطفت
او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطعه عن نفسه
الرابعة قال الرضي قد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقوله
جاءني الذي ضربت نفسه اي الذي ضربته نفسه وبعدها الصفة
نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو
القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب
المبتدا من كثرة حذف الضمير من الصلة اولا ثم في الصفة ثم في
المبتدا او من الصفة اولا ثم في خبر المبتدا وبعضهم منع من
حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل
فيتنافيان فهو لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على
انه لا يصح واجاز الخليل مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما
وقد بقي ما في انفسهما الخامسة لا يلي العامل من الفاظ
التوكيد ويقع على حاله في التركيب الا جميعا وعامة مطلقا فتقول
القوم قام جميعهم وعامتهم ورايت جميعهم وعامتهم

ومن ثم جميعهم وعامتهم والا كلا وكلتا امع الابتداء بكثرة
ويعم غير بكلتا فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما
قائم والمرأتان كلتاهما قائمة والثاني كقوله
عجبت اذا والشاحط هو الاعم المصدر عنه كلها نفوا اهل
وقولهم كليهما وتمرا اي اعطني كليهما واما قوله
فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى
فاسم كان ضمير الشان لا كلنا السابعة بسبب تقدير ان يقصد
كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا فيقال الا نزيدا
نحو ايت الرجل كل الرجل واكل شاة كل شاة ومثله قوله يا
اشبه الناس كل الناس بابي السابقة بلى واعتبار المعنى
في خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما
لديهم فرحون ولا يكون مضافا الى معرفة فيقال كلهم ذاهب
وذاهبون الثامنة لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بامّا
على الاصح واختار الفراء ثبوت الفوا اما اجمعين واما بعضهم
التاسعة يجب اتصال النفس والعين بالضمير مطلقا والمؤكد
وان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع واما في التثنية
فالاصح جمعهما على افعل ويلي نحو افرادهما على تثنيتهما عند
ابن مالك وغيره بعكس ذلك وكذا كل مثنى في المعنى مضافا
الى متضمنه يختار فيه لفظ الجمع على الافراد والافراد على التثنية
فالاول كقوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما والثاني كقوله
حمامة بطن الواديين ترنمي سقاك من الغر الغوادي مطيرها
والثالث كقوله ظهراهما مثل ظهور الترسين ويجب اتصال
كلا وكلتا وكل وجميع وعامة بضمير المؤكد فليس منه خلق لكم
ما في الارض جميعا خلافا للفراء ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها
خلافا للفراء والزمخشري بل جميعا حال وكلا بدل ويجوز كونه حالا
على راي من يجيز تقديم الحال على عاملها الظرفي اذ لو كان بين المبتدا
والخبر الذي هو الظرف والجمهور لا يجيزونه العاشرة اذا

اكد ضمير

اي الضمير المرفوع متصل بالنفس او العين وجب توكيده
اولا بالضمير المنفصل مثل ضربت انت نفسك فنفسك توكيد للتا
الضمير بعد توكيده بمنفصل بقوله انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني نفسه هو وهند
زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه اجري بقية الباب عليه وايضا يحصل
له نوع استقلال وليصح توكيده بلفظ النفس والعين لان الضمير المرفوع
المتصل منزلة جزء الكلمة ولفظ النفس والعين لقولهما انواع الاسماء
في ذات الاستقلال ولا يجوز ان يجعل مثل هذا المستقل التابع تابعا
لغير مستقل الا اذا حصل له نوع استقلال بخلاف ما في الزيدون
انفسهم فممتنع الضمير وبخلاف ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك وانت نفسك قائم فالضمير جايز لا واجب لعدم اللبس
وبخلاف ما اكلتهما اجمعون فالضمير جائز لا واجب لعدم الالتباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعون ليسا من العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين لانهما يليان العوامل كثيرا **باب البدل** قوله

بحث البدل

البدل العلم ان البدل لغة هو العوض قال تعالى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا
منها واما في الاصطلاح فقال ابن الحاجب تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه اي بنسبة شيء الى المتبوع اي يكون مقصودا بالنسبة
من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ولا تكون النسبة
الى المتبوع مقصودة الثالث فقوله مقصود بالنسبة خرج
عن العطف وبقوله دونه خرج العطف فان النسبة الى المعطوف
انهما مقصودة قال استاذي شيخنا الظاهر انه يجوز ان يكون البدل
منه منسوبا فيكون البدل مقصودا بنسبة المتبوع الى شيء نحو
زيد قائم قاعد على البدل اي نحو الذي تعجبني زيد علمه في بدل
الاشتمال والذي اكلته الرغيف ثلثه في بدل البعض والذي
جاء زيد اخوك في بدل الكل والذي ركبته الفرس الحمار في بدل الغلط
اذ لا موجب لامتناعه حينئذ لان الوجه ان يقول او بنسبة المتبوع

الى زيد او يكتفى بقوله مقصودا بالنسبة كما ذكره فى القطع
لشمول القسمين فانه من السوانح فان قلت فى قولك ما
جاءنى احد الا زيد نسبة المجى بالنفى الى احد مقصودة لا الى
زيد فلا يصدق التعريف على زيد اجيب بان المقصود
بالذات من نفى المجى عن احد اثباته لزيد فحاز النسبة بطريق
الاثبات الى زيد مقصود بالذات من النسبة بطريق النفى
الى احد وانما ذكر هذا النفى توطية وبيانا لانحصار نسبة
الاثبات فى زيد فالنسبة فى التعريف اعم فتدبره وتامله واعلم
ان التسمية بالبدل بصرية واما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه
بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير قوله
البدل التابع للمبدل منه فى رفعه ونصبه وخفضه وجزمه وسكت
عن تبعيته له فى الافراد والتذكير والتنكير فلم يتعرض له
هنا وفيه تفصيل اما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم
موافقته لمتبوعه فيهما بل يبدل المعرفة نحو صراط العزيز
الحميد الله فى قراءة الجر والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا
حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط
مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية
ناصية كاذبة وسياتى ذلك فى كلامه واما الافراد والتذكير
وفروعهما فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع من
التثنية والجمع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق
او قصد التفصيل كقوله

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وان كان غيره من انواع البدل لم يلزم موافقته فيها قوله
وهو اى على اربعة اقسام اى ثابت وعليها قوله اى بدل
الشىء من الشىء وهو ما ساواه فى المعنى وهو الذى تكون عين
ذاته ذات المبدل منه اى يكون المراد منهما شيئا واحدا وان تغاير
مفهوما وان لم يكن التصادق والاتحاد الا انهما قد يختلفان بالعموم
والخصوص

والخصوص فلا يكون واحد منهما واحدا في بدا اخرى فان المراد
منهما شيء واحد ويسمى بدل الكل لانه كل المبدل منه فلا
فاوت بيانية والفرق بينه وبين عطف البيان ان المقصود بالذات
في الكلام النسبة الى البدل والنسبة الى المبدل منه توطية
وتمهيد للنسبة الى البدل ومبالغة في الاسناد بخلاف
عطف البيان فان المقصود بالذات المعطوف عليه وانما
وضع بالقطع من ضم المعطوف عليه وبيانه والظاهر ان
الاضافة في بدل الكل بيانية اي بدل هو الشيء المبدل منه
قوله على المشهور مقابل المشهور قول السهيلي ان بدل البعض
وبدل الاشتمال يرجعان الى بدل الكل لان العرب تتكلم بالعام
وتريد الخاص وتحذف المضاف وتريده فاذا قلت اكلت
الرغيف ثلثه المعنى اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك
البعض وبدل البعض من الاسم انما هو في الحقيقة من صفة
مضافة اي ذلك الاسم واذا بعضهم بدل كل من بعض نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو
مركوز فيه مناقشة في المثال واورد بعضهم لمثاله مثال [illegible]
[illegible] الاسد يرجع فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان الاسد
عبارة عن مجموع الاجزاء فيكون وانما لم يعد هذا البدل قسما
خامسا ولم يسم بدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل
بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والجمهور يمنعونه ويتاولون نحو قوله كان غداة البين يوم تحملوا
قوله اي بدل الجزء من كله اي بدل جزء الجزء المبدل منه ذو الكل
اولا توطية وتمهيدا وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل
منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو اللهم اثنين
اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل دون البعض لانها [illegible] وعليه
اثنين هو عين ما صدق عليه الاهم ويسمى بدل البعض لانه
بعض من المبدل منه فالاضافة ايضا بيانية واعلم ان بعض الشيء

فقد يراد به ما هو جزء منه كما يقال زيد بعض الانسان وقد يراد
به ما هو جزء له كما يقال اليد بعض زيد فليكن ما نحن
الجزء كان او كثيرا او مساويا او النصف الاول كمثال الاول اكلت الرغيف
ثلثه ومثال الثاني ثلثيه ومثال الثالث اكلت الرغيف نصفه
بدل الاشتمال سمي به لان المبدل منه مشتمل على البدل
بالاطلاق بمعنى اللام وهو ظاهر على القول بان المبدل منه
مشتمل على البدل واما على القول بان المشتمل هو العامل والبدل
فوجه تسميته بدل الاشتمال ان دلالته او الفعل بالاجمال على
اذ لذلك وكان الاول مشتملا على الثاني فانك اذا قلت
اعجبني زيد مثلا وسكت اذ ذاك زيد لم يكن مجعا ولذلك قلت
اعجبني زيد من زيد وبهذا المعنى يشمل بالاجمال للفعل وغيره
وبهذا الوجه في التسمية يشمل لما اذا كان الاول مشتملا على
الثاني كقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او
الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او لم يكن احدهما
مشتملا على الآخر كقوله اعجبني زيد علمه اشتمالا نحو
الاجمال الذي من حيث كونه ذا الاعلية وخفا اصالة بوجه ما يحث
تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة
له فيجئ هو مبينا وملخصا لذلك الاجمال ولا في بدل الاشتمال هو
الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والجزئية
اي لا يكون عينه ولا جزءه بل يكون بينهما علاقة ما لكون
النسبة الى المتبوع منهما تجتمع بها النسبة الى البدل والى غيره وفي
البدل مبينا لما قصد من المبهم ومن ثم لا يقال نحو سلب
زيد ثوبه فانه يصح السلب الى زيد ويراد سلبها ما يتعلق
به نحو سلبت زيد اجاره فانه لا يفهم من ضرب زيد
غلام مثلا ونحو بني الامير عماله فانه لا يحتمل
عنها الا البدل لانه يلزم ان لا تكون النسبة الى المتبوع مجازية
حقيقة كما يفهم من كلام الفاضل الجامي فانه متسع نحو
اكلت الخبز

94

التوضيح

اكلت الخبز وقفه ورأيت زيدا ثوبه او بعضا منه فانه من بدل
الاشتمال لكنهم اكتفوا بتحقيق المراد فيه لكلام المحققين فهو بالا
عتماد حقيق واليه ولي التحقيق يختص بالنواحي ودع عنك ما
ما قيل او يقال وخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين ولا تكن باخذ اذا
باحسنها   لا في اشتمال الثوب على الجسد اي لا يشترط
خصوص ذلك بل الاعم لان ذلك لا يكفي في بدل ... لو نكر عن الشعر
الحاو فتأمله   في الغلط توضيح انه بدل يتعدى بعض
ذي المتبوع غلطا عمدا او سهوا خبر لكن الغلط نحو اشتريت
بيدا حمارا واعلم ان الغلط اما لسبق اللسان وهو لا يقع في فصيح
الكلام او نسيان وزعم بانه وهو ابطال بعض عزوية ونقية
والثالث ان يوقع نفسه في الغلط عمدا اركه لنكتة ام
اوما الفتاة او يذكر البدل منه عمدا ثم تظهر انك غالط وهو
كثير في الشعر كقولك نعم بحم شمس ... وذكر الهاء اصل في
او لحقت الحروب العاطفة ان بدل الغلط بدل وزنا غير فصيح واما
فيها فصيح ... في كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فعلم من ذلك انه يقع في فصيح كلامهم وهو
غير الثالث الذي نفهم ذكره فتأمل ثم هاهنا اشكال قوي
وهو انه لا يظهر فرق حينئذ بين بدل الغلط والمعطوف
ببل ... والنوع الثاني في الفصيح دون الاول فليحرر ونسبتها
وسمي غلطا لانه ... بسبب الغلط   كذا في التوضيح
ذا هكذا اشارة الى قوله اي الخ والمعرب الذي وان كان صحة الخ
ما لم يجر في التوضيح بالنوع الا انه يغاير ... الشيخ وهو غافل
وتلك المغايرة كافية في صحة التشبيه فلا يرد عليه ما يقال انه
نفسه عين ما ذكر في التوضيح فكيف يصح تشبيهه وهو يقتضي
المغايرة   نحو قولك جاء زيد اخوك اي نحو اخوك من قولك
الذي نكره جاء زيد اخوك وقس على هذا نظائره
ابن مالك بانه ذا البدل ... في شرح الكافية وذكر الطائفة

أو لا لأنها عبارة مصطلحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف
العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا في الأجزاء وذكر لكن عبر بشرط
للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى نحو قراءة غير نافع وابن
عامر إلى صراط العزيز الحميد الله قوله نحو قوله أكلت الرغيف ثلثه
ونصفه وثلثه فالظاهر أنه بدل البعض أو من القطع مثل أعتق
الأب إلا ومن بدل الكل أو من القصد سابقا قوله ومنع المحققون
دخول الـ على كل وبعض قال الجوهري كل وبعض معرفتان لم يجئ عن
العرب معرفا بالألف واللام لأن فيهما معنى الإضافة ونقل النحاس
عن [illegible] النحو منع [illegible] بالكل [illegible] جوزه الزمخشري وفشا في
ألسنة المصنفين [illegible] حيث استعملوه في نحو البدل
بدل الكل وبدل البعض كما هنا قوله اشتمال قال الشاطبي
ونحوه في [illegible] الاشتمال لا [illegible] أسنده إليه اشتمل ابتداء
الدخول في عهده وذكره قال بعد ذلك والدال عليه ويشترط
في بدل الفعل من الفعل كما قال [illegible] إن تكن الثاني أوضح أيضا [illegible] يلق
أثاما يضاعف له العذاب فإن ساواه كان تأكيدا لا بدلا نحو
[illegible] ولا [illegible] أو يشترط أيضا أن تكون بينهما
ملابسة ومناسبة [illegible] يستغفرون الله [illegible] يستغفرون
[illegible] قوله يلق أثاما أي جزاء وإثما بالجزاء
ومن [illegible] أثاما [illegible] أي عقب قوله يضاعف
له العذاب بدل من يلق لأن في معناه قوله
متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا
وبعضهم مثل لبدل الكل بالبيت ومثل بالآية لبدل الاشتمال ووقع
أبو بكر رفع يضاعف على الاستئناف أو الحال قوله فإن معنى مضاعفة
العذاب هي لقي الآثام مثله في البيضاوي واعلم أن بدل الفعل من
الفعل ذكر أنه متفق عليه كما في البسط ومثال بدل البعض من الكل
[illegible] منهم البسط [illegible] الخلاف فيه فقال لا بدل
بعض بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض بالاسم [illegible] ذلك وإن [illegible]
معنا

بدل لا يتبعض فهو منحصر في معنى الفعل او الحدث بل
شمه بقت قوله تعجب بعد ان تصل بعد البعض من كل الا ان الجزء
بعض الصلاة قوله وبدل الاشتمال قوله
ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طائعا
قائله الراجز قاله في تحجو تقاعد عن مبايعته الملك وان تبايعا
اسم ان وخبرها على وهذا افيد من تاخير لفظ الله منصوب بنزع
الخافض وهو واو القسم والشاهد في تؤخذ حيث نصب لانه بدل
من تبايعا ولم يذكر التابع عليه وكرها منصوبا على انه صفة
لمصدر محذوف اي اخذا كرها او على الحال اي كارها وفي البيت
نفسه وهي ان الفعل ينصب لثلاثة اشياء بالحرف والبدل والعطف
وقد اجتمعت الثلاثة فيه وما ذكر من ان بدل الاشتمال يكون
في الفعل هو الصحيح قوله وبدل الغلط ان تاتنا تسالنا نعطك
قال في البسيط جوزه سيبويه وجماعة من النحويين والقياس
يقتضيه والشاهد في تسالنا حيث جزم لانه بدل من تاتنا
قوله حاصلة من ضربها في ستة عشر اي من ضرب اربعة عشر
وهي بدل الشيء وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط في
ستة عشر قوله او مختلفان اي يكون الاول نكرة والاخر
معرفة وبالعكس وان كانت النكرة مبدلة من معرفة فنعت
تلك النكرة واجب عند ابن الحاجب كما صرح به في بعض نظائره
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا
فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة وقال غيره
ان الاولى ذكر الصفة قال الشيخ الرضي وذلك الوجوب انما هو
في بدل الكل وقال ابو علي وهو الحق بحر زكي وعد النكرة المبدلة
من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله
تعالى بالواد المقدس طوى بالتنوين اي لم يجعل طوى اسم
الوادي بان كان مثل حطم زفر معدولا من الطوي لانه قدس مرتين فكانه
طوي بالتقديس وان لم ينعت النكرة لان فائدة الاول لم تحصل

لانه يكون ابدالها في هذا التقسيم نحو زيد رجل ولا فائدة فيه
قوله فهذه اربعة وستون امثلة المعرفتين في الاقسام
الاربعة كلها جاءني زيد اخوك وضربت زيدا راسه وسلب زيد
ثوبه ورايت زيدا الحمار وامثلة النكرتين في هذه الاقسام جاءني
نحو رجل صالح وضربت رجلا راسا له وسلب رجل ثوب له ورايت
رجلا حمارا وامثلة المختلفين في هذه الاقسام زيد اخ لك
ورجل اخوك وزيد راس له ورجل راسه وزيد علم له ورجل علمه
وزيد حمار ورجل الحمار وامثلة المظهرين في هذه الاقسام ظاهرا
ضربته نفسه وامثلة المضمرين في هذه الاقسام ضربته ورايته
زيد ضربته اياه بان يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه
الى راس وعلم زيد المحسني فهو بان يكون فاعل المحسني راجعا الى
زيد وضمير هو راجعا الى علمه واينه اياه فيما اذا استغرق
الحمار زيد ويكون الضمير الاول راجعا الى زيد والثاني الى الحمار وامثلة
المختلفين في بدل الكل اخوك لقيت زيدا اباه والاخ هو زيد
وفي بدل البعض كسرت زيدا يده وقطعت زيدا اياها وزيدا
قطعته يده وفي بدل الاشتمال اعجبتني جهالته زيد وانفضت
زيدا اياها وزيد اعجبتني جهالته وفي بدل الغلط اعجبت زيدا اياها
مع نفسه ذكر الدابة وزيد اعجبته الدابة قوله فهذه اربعة
وستون اي قسما وهذا باعتبار الامكان واما باعتبار الوقوع فهو
اقل فان قلت ــــــ من حق الاقسام التباين والاختلاف
وهو منتف في هذه الاقسام ضرورة صدق بعضها على بعض كما
لا يخفى قلت ــــــ هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة
فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام
الحاصلة من تقسيم وهذا كما يقسم الاسم تارة الى المعرب والمبني وتارة
الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب واما مبني قوله وتفاصيلها
من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات التفاصيل جمع تفصيل وهو
التبيين وقطع بعض الامور عن بعض ويطلق على الفصل وجمع باعتبار

ان

في التبيينات

أي التبيينات والمبينات وحاصله انه يبدل الظاهر من الظاهر
ولا يبدل المضمر من المضمر نحو قمت انت ومررت بك انت توكيد
اتفاقا وكذلك نحو رايتك اياك عند الكوفيين وابن مالك لا
بدل المضمر من الظاهر فلم يسمع رايت زيدا اياه ولذلك قال
ابن مالك في شرح التسهيل انه لم يسمع في كلام العرب نثر
ونظم ومن استعمله كان توكيدا قال في التسهيل جعله توكيدا اولى
من ابداله نحو اياك اياي فانه بدل واعترض عليه
ابن هشام في شرح الشذور فقال واستشهد ابن مالك على الاولى
من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع ثم رد عليه لكنه خالفه
ذلك في توضيحه فتبعه حيث قال ولا يبدل المضمر من الظاهر نحو
رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع واما ابدال
الظاهر من المضمر فلا يجوز الا ان يكون المضمر لغائب او لحاضر ان
كان لغائب جاز مطلقا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا في احد
الاوجه قال الشاعر

على حالة لو ان في القوم حاتما ... على جوده لضن بالماء حاتم

بجر حاتم بدلا من الهاء في جوده وان كان لحاضر من متكلم او مخاطب
جاز بشرط ان يكون بعض نحو اشتريتك نصفك واسترتني
نصفي قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله فمن كان بدل بعض من لكم وقال الشاعر

اوعدني بالسجن والاداهم ... رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي بدل من الضمير في اوعدني بدل بعض من كل والاداهم القيود
او بدل اشتمال نحو اعجبتني علمك واعجبتك علمي وقول الشاعر

ذريني ان امرك لن يطاعا ... وما القيتني حلمي مضاعا

حلمي بدل من الياء في القيتني وقال الاخر

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ... وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فمجدنا بدل من الضمير في بلغنا او بدل الغلط نحو ضربتك الحمار
وركبتني الحمار او بدل الكل بقيد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا

واخرنا وقال الشاعر

فما برحت اقدامنا في مقامنا ** ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

فثلاثتنا بدل من الضمير في اقدامنا وان لم يفد هنا الا الاحاطة
نحو ضربتك الاحاطة زيدا ففيه مذاهب احدها المنع وهو مذهب
جمهور البصريين والثاني الجواز وهو قول الاخفش اجاز رايتك
زيدا ورايتني زيدا ونقل عن الكوفيين ايضا وانشدوا

وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى ** بمستلئم مثل البعير المدجج

فبي بمستلئم مثله زيدا ولا يعني لا بمستلئم قال الشيخ ابن
مالك والوجه عندي في هذا البيت من النوع المسمى في علم البيان
بالتجريد على معنى تعدو بي الى صارخ الوغى ومعي من نفسي مستلئم
فجرد من نفسه مستلئما وجعله مصاحبا له والثالث انه
يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم الا زيدا وهو قول قطرب
والصحيح فيما تقدم ان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس
مدلول الثاني مدلول الاول والشارح رحمه الله تعالى ترك هذه الشروط
للاختصار وانما ذكرناها لان نخول التنبيه عليه ربما تشوف
اليه من لم يكن في النفس شيء من التحسس على قراءته ذلك
خاتمة ونسال الله حسن الخاتمة في مسائل متفرقة
الاولى اذا ابدل اسم من اسم متضمن معنى حرف الاستفهام او حرف
شرط ذكر ذلك الحرف مع البدل فالاول كقولك كم مالك اعشرون
او ثلاثون ومن رايت ازيدا ام عمرا وما صنعت اخيرا ام شرا ومتى
تقوم اغدا ام بعد غد وكيف اصبحت اصحيحا ام سقيما والثاني
زيد او عمرو والثالث نحو من يقم ان زيد او ان عمرو اقم معه وما تصنع
ان خيرا وان شرا تجز به ومتى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك
وذلك لتبين انه بدل من متضمن الاستفهام او الشرط والامور

تعالى

تعالى عم يتساءلون عن النبإ العظيم فهو كأنه جواب الاستفهام
ولينتظم بكونه الثانية قد لا يعيد البدل والمبدل منه لفظا اذا كان مع
الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
تدعى الى كتابها فالبدل هاهنا قد اتصل به ما سبب الجثو الثالثة
الفائدة في ذكر البدل والمبدل منه احد ثلاثة اشياء الاستقلال
اما ان يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او يكون
اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو العالم زيد ومررت برجل صالح زيد
وقد يكون لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة
ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا
وتاثيرا في النفس للابتداء بالمفسر اولا وذلك نحو رجل زيد فان الفائدة
الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما
ذكرناه ولا يجوز العكس نحو زيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد
التفسير ثم يمتنع بعطف البيان من جملة بدل الكل بان يكون الثاني مرادفا
للاول وذلك اما ان يكون للشيء اسمان يكون احدهما اشهر من الآخر
وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب
رضي الله عنه كان عمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس
في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون
اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو يفيد اي الاول سواء
كان اشهر من الاول او لا نحو ما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم
زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل
جاءني اخوك زيد فزيد لا يحدد اي الاخوة هو وانه واحد من جملة
ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكست فقلت جاءني زيد اخوك
فاخوك واحد من جملة ما يطلق عليهم لفظ زيد فالثاني في
الصورتين اخص من الاول عند الافتراق واما عند الاجتماع فاحدهما
مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب
ان يكون البيان جامدا بحسب الوضع فتى الاول لا مستقلا بالثاني ولو لم
يجتمع الموضوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله

فلا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل
فخير الموصوف أي فلا وأبيك رجل خير منك فحذف الصفة فإنك
لو حذفت الأول لجاء في زيد العالم لاحتاج الثاني إلى موصوف قبله
لأن الوصف لا بد له من موصوف فلذا امتنع الثاني في نحو القائم إن
ادعي بدل ووجب النصب القائم أي صفة وبخلاف التأكيد فإنه وإن
كان جامدا التكرير معناه مفهوم من المتبوع لو سكت عليه
منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن لعطف النسق مفتقرا المتبوع
حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من
من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا
أي في الحال لا في حكم المتبوع ولما كان العطف تبعيته الأول
جاز أن يعتبر غير مستقل فيه إلا ولا يا زيد أخي ويا أخانا زيدا
بالنصب ونحو قوله أنا ابن التارك البكري بشر وبالجر وكذا
المنسوق نحو جعله مستقلا نحو يا زيد ويا عمرو وغير مستقل
نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وإنه لم يجز يا زيد
وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشرا وبشر في
البدل لأن العاطف نحو الذي والمعطوف صالح لما شرف
والقائم في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال والتفسير
بعد الإبهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك أن المتكلم يحقق
بعد الثاني التجوز والمسامحة في الأول تقول أكلت الرغيف
ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك
ثلثه وكذا في بدل الاشتمال إلا أن الأول فيه يجب أن يكون بحيث
يجوز أن يطلق ويراد به الثاني نحو أعجبني زيد علمه وسلب زيد
ثوبه فإنك قد تقول أعجبني زيد إذا أعجبك علمه وسلب زيد
إذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز أن تقول ضربت زيدا
وقد ضربت غلامه وقال بعضهم في قولهم أتيت قومك
أكثرهم وضربت وجوهها ولقيتهما ابنك أخاك قومك
وصرفت وجوها ولذلك تبعت الاسم توكيدا كقوله تعالى

فجعجع

وسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا
انه بالتجنيس بعيد الا بعلاقة اشبه ثم ما قاله بعض المحققين
ان النعت لا بد فيه من البعض او الاشتمال الا اذا كان ظاهرا من
غير ان يرجع الى المبدل منه خفي ثم تعلقهما بالاول وانها البدل
بدل الفعل بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول
نحو قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي النار فيه فحذف وانهم
من الاخدود نار اما الكوفيون فجعلوا الالف واللام عوضا من الضمير
في قولهم مررت بالسهل والجبل اي سهله وجبله على اخذ في الظاهر
وسهلها وجبلها نحو قوله تحامل كاهل الصعيد والبحر بحري
قال ابن الخباز لا يجوز جاءني زيد الاخوان اجمعون اتفاقا واما الاعتذار
عن مررت بالسهل والجبل فقد مضى في باب التوكيد ولا اشتراط
الرابط في بدل البعض وجب في نحو قوله مثنى وثلاث ورباع
وعم القطع في ذلك اذا لم يكن مقصودا به ان يحصل به منها
الى المذكور الوفا بالتفصيل اما اذا نوي فلا يجب القطع بل يجوز
هو والاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع
الموبقات الشرك والسحر وقد روي بالرفع على القطع وهو
ظاهر وروي بالنصب على البدل وثبتت بعض مقصود به وكانه
قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر واخواتهما وقد
ثبت تفصيل السبع في حديث اخر فاقتصر منها على
ما تقدم تنبيها على انهما اخوه الاجتناب ومنه
ايضا ما جوز الزمخشري في قوله تعالى فيه ءايات بينات مقام
ابراهيم ومن دخله كان امنا وكثيرا ما قال الزمخشري ونحوه
في الاثر قول
كانت حنيفة اثلاثا فثلثهم من العبيد وثلث من مواليها
ومنه ايضا قوله عليه الصلاة والسلام حبب الي من دنياكم ثلاث
النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة فهذا الكلام فان قلت
كيف يكون ما جوز الزمخشري في هذه الاية من ذلك

الكلام فيه وقد صرح بان نعما ابراهيم عطف بيان لقوله ابا تقـ
بيسان قلت قد اعترض ابن هشام في اواخر النوع الثاني من الجهة
السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون غير البدل بعطف البيان
لتاخيهما واذا كان ... بعطف البيان في البدل استقام ...
وانما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما في الجملة
التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط لذلك وعلم مما تقدم
انه يجب قطع البدل الذي تبع منعوتا ولم ينعت به ولم يتوهم ...
يحصل به منضما الى البدل ... الوفا بالتفصيل ويجوز في ذلك ولكن لا يحسن
الا مع الفصل نحو ... من ذلك ان الثاني بعد نسخ الجملة من الجملة
بدل بعض او اشتمال يشترط ان تكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد
من الاولى في الاول نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتنا
شانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة لغيره والثاني اوفى
بتادية المراد لدلالته على نعم الله تعالى بالتفصيل من
غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه
في اعجبني زيد وجهه بدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل
الانعام والبنين والجنات وغيرها وما ذكر من الثاني او من بعضه
شي لان الثاني ليس تفصيلا لجميع الاول بل لبعضه كما ان الثاني
اتم من حيث التفصيل ... الاول واتم من حيث كونه اعم
واشمل ... في الثاني فان قيل ... اقتصر على الثاني
دون الاول فان المقصود حاصل به فالجواب انه لما كان المقام
مقام الاعتناء بشانه ناسب ذكرهما جميعا لان ذكر الثاني على
قصد الاستيناف بعد ذكر الاول اعتناء لان فيه قصد الشي
مرتين ولقصد الاستيناف بالثاني ... والبدل عطف البيان
فانه لم يقصد به الاستيناف بل مجرد التوضيح وان اتحدا لفظا
البدل قصد به الاستيناف ... والثاني العرض ... الاشتمال
نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما

بلاغ [illegible]

أي إن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
في الخفاء والسر فإن المراد بقوله ارحل في حال الإظهار الكراهة لإقامة
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا وفي يتأدى المراد به لدلالة
لا تقيمن على المراد الذي هو في حال الإظهار الكراهة لإقامة
المخاطب بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون فإن قلت
قوله لا تقيمن عندنا إنما يدل بالمطابقة على طلب الكف
عن الإقامة لأنه موضوع للنهي وأما إظهار كراهة المنهي عنه
فمن لوازم مقتضاه فدلالته عليه تكون بالالتزام قلت
نعم ولكن لما قولنا لا تقم عندنا بحسب العرف حقيقة في
إظهار كراهة إقامته وحضوره حتى إنه كثيرا ما يقال لا تقم
عندي ولا يراد كفه عن الإقامة بل مجرد إظهار كراهة حضوره
والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا
دالا على كمال إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة كذا قاله
السعد التفتازاني في المطول وقد يقال هلا قيل إن ارحل بحسب
العرف حقيقة في إظهار كراهة إقامته وحضوره إلا أن يقال
إن استعمال لا تقيمن في هذا المعنى أكثر فهو أدل في نسبته
فليتأمل وأما بدل الكل فقال السعد في المطول ولم يعتبر بدل الكل
لأنه لا يتميز عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه وأنه المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل
لا سيما التي لا محل لها من الإعراب لكنه ذكر في شرح الكشاف
ثم الطانقاني أن قوله إنما نحن مستهزئون بدل الكل من قوله إنا معكم
وأرباب البيان يقولون بذلك في الجملة التي لا محل لها من الإعراب
تأمل انتهى وفي شرح الفوائد الغياثية للقيم ما يدل
على جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال بعد قولنا
فقطعنا الأسود من فقعنا بالماء والتمر إن كان المقصود ذكر الجملة
الثانية وذكر الأولى وذكر الثانية فقط كانت الثانية
عطف بيان أو توكيدا لها انتهى وذكر بعضهم ومثاله

بقوله تعالى امدكم بما تعلمون الاية وابدال الغلط متروك
لانه لا يقع في فصيح الكلام الا ان بدل الغلط قسمان احدهما
ان يكون غلطا حقيقة لكنه يتغالط بان يفعل فعل الغالط
لغرض من الاغراض والذي لا يقع في الفصيح فقول لا احد من الناظم وكانه
لكونه نادرا لم يتعرض لذكره واجاز ابن جني والزمخشري وابن مالك
ابدال الجملة من المفرد كقوله

الى الله اشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام اخرى كيف يلتقيان

من حاجة واخرى اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما
وجعل منه ابن هشام مالك نحو عرفت زيدا ابو من هو قال في المغني
واختلف في نحو عرفت زيدا ابو من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد
بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف
معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل
من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت
شان زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان لفظ الفعل
معلق او لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابو من هو
او ابوه قائم فالفعل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب
على انه مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة في مثل هذا
التركيب ان تكون في موضع نصب وان لا يكون العامل في لفظها وانما
يوجد معلق في ذلك نحو علمت زيد ابوه قائم واضطرب في ذلك
كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا
في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار
من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر
ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر
والاستماع من طرق العلم انتهى والقول بالبدلية هو الذي في
صاحب المغني فيما اقتضى فيه البدل وعطف البيان الثامنة
الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى كقوله

ان السيوف غدوها ورواحها ... تركت هوازن مثل قرن الاعضب

قال الموي

قال الرضي واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في
حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل
منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والبدل منه يتبين منه
ان الاول ليس في حكم المطروح معنى لا في بدل الغلط وكالكل
ان البدل ليس في حكم المطروح لفظا [illegible] الرجوع عود الضمير اليه
في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا
يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او [illegible]
[illegible] كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم فهي [illegible]
الاول في اللفظ دون الثاني
وكأنه لقول الشاعر فكأنه لاحت [illegible] عين بسواد
ولم يقل بعينانه وقال
ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب
ولعل الانفصال من الكلام على التوابع على هذا الوجه الحسن
وكف القلم عن بسط بعض اطلقناه الرسن هذا اوان [illegible]
اهل التقصير فمالي والتطويل والله المسؤول ان يجعل الخاتمة
[illegible] فهو حسبنا ونعم الوكيل **باب منصوبات الاسما**
قوله خمسة عشر كذا في النسخ التي رأيناها والموجود في
الكتاب اربعة عشر فلعل المراد المنصوبات خمسة عشر في
نصبه ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا او [illegible] ان يقال
على بعده انه عد المفعول بالحرف منصوبا وان كان بواسطة
قوله على سبيل الاجمال والتعداد اي على سبيل [illegible] هو
الاجمال والتعداد من اجمل الحساب اذا رده الى الجملة واجمل الامر
ابهمه والمجمل لغة هو المجموع وجملة الشيء بمعنى مجموعه
من الجمل بالفتح وهو الخلط والجمع والمشهور اصطلاحا الاجمال
والمجمل مقابله التفصيل والمفصل والظاهر ان عطف التعداد
على الاجمال تفسيري **قوله** نحو ضربت زيدا اي نحو زيدا من قولك
ضربت زيدا وقس على ذلك نظائره **قوله** والمعلم العلم [illegible]

المصدر ويسمى ايضا المفعول المطلق وهو المراد هنا ويقال اسم الحدث
الجاري على فعله اي المشتمل على حروف فعله قوله الثانية للجنس
اي لصفة وحكمه واسناد النفي اليها مجاز امر اسناد ما للشيء الى
آلته قوله في بعض احواله قيد به لما سيأتي من انه يكون مفعول
وغيره قوله فحينئذ فلا ان للعلم التمثيل به لكن للمفعول في
اجلا مبني على انه لا يشترط فيه ان يكون قلبيا اي قائما معناه
بالقلب وستأتي ما فيه قوله لتقدم ذكرها في المرفوعات يرد
عليه انه لو كان ما ذكر علة لكان يسقط ذكر خبر كان واخواتها
وخبر ان واخواتها والتابع لتقدم ذكرها في المرفوعات بل يتأمل
قوله ولكونها داخلين في قسم المفعول به يرد عليه انه لم
يسقط المنادى مع دخوله في قسم المفعول به وكما ان لهما احكاما
تخص المفعولية ضمنا واخواتها احكاما تخصها قوله والقدم
من المفعول به تقدم على الموصولة في المعمول الذي يصل
به فعل او يعمل بالفعل ويرفع عليه يقال فعلت به فعلا
قال تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وفي الاصل في المفعول
فيه وله ومعه واقرب من ذلك ما قاله استاذ شيخنا من ان
امثال هذه العبارة ذكر المحشي عليه والا سماء الغير والمفعول
فيه لعلمية الاسمين لها صارا كالعلم فلا يفتقر الضمير معها
هذا وقد يقال ان كلام الشارح لا يليق في الكلام والاسناد ان يكون
مراده انه غالب في الاصل على الموصولة فان الجار والمجرور كان
في الاصل نائب عن الفاعل لقوله المفعول لان معناه الذي فعل
به وصار الآن جزء الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد في
الاصل الى الموصولة في الموصول وكذا المفعول فيه والمفعول
له والمفعول معه وينبغي ان يكون الباء فيه للالصاق او للتعدية
لوصول الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي قوله وجمع ما
الجازية لم يذكر المصنف ولا الشارح في التفصيل لانه قد ذكر
وسمى بها في ابواب متعددة في باب ما بابا انما اشتغل علمه النحو

اخر هذا الكتب
باز جلي وحبو

بابابابا

بابا بابا قال الشيخ الدماميني ولم تزل الطلبة يستشكلون
ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب على انه
صفة للاول بتقدير مضاف فتقدير بعضه بفصل اي
بابا فصل بابا ونحو الان يشمل الباب الاخير وتقدير بعضه
معدا اي بابا بعد باب وهذا الان يشمل الباب الاول والنصب
فيه على الابواب كلها وقد يقدر مفارقا اي بابا مفارقا لباب
بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به اذ كل باب على حدة وعلى
هذه الاوجه حيث من الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني
على انه توكيد والاول منصوب بما قبله فيه على ذكر الثاني
على انه توكيد فضعف لانه ليس اياه على المعنى الذي قصد
بالاول وبعضهم لا يلزم انتهى ثم يلزم لها انتهى والمختار
عند كثير ان الاسمين منصوبان بالعامل المتقدم لا ان مجموعهما
هو الحال ونظيره في الخبر الرمان حلو حامض قال الدماميني
الحال التي جاءت غير مشتقة فيما سبق الحال في نحو بينت له حسابه بابا
بابا وجاءوا رجلا رجلا وواحدا واحدا وحلس حلس وجالا
حالا اي مرتبا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تاتي للتفصيل
بعد ذكر المجموع ببعضه مكررا او فيما تاتي لبيان الترتيب بعد ذكر
المجموع معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا
رجلا ثم رجلا اي مترتبين هذا الترتيب المعين وفي شرح
التسهيل لابن ام قاسم ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا اي
مترتبين وعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا ومصنفا وفي
حاشية الشلبي على المكودي ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب
ابن جني الى انه صفة للاول اي ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل ورد مذهب الزجاج
بانه لو كان تاكيدا لافاد ما افاد الاول والمختار انه وما قبله منصوب
بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو
حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف

الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وقد ذهب ابو الحسن
انه لا يجوز ان يدخل في العطف بثم شي من هذه الحروف انه الا الفاء
على ترتيبها في التعداد اي العدد لعل مراده في التعداد الا في
في التفصيل لا التقديم الشانيين لا زايد لانه فيه يذكر قبل المستثنى
وفي التفصيل الاية نحو المستثنى

باب المفعول به قوله

المفعول به بدا به لانه احوج الى الاعراب لانه الذي يلتبس بالفاعل
ولانه اكثر استعمالا الاول ان في ناصبه خلافا فذهب البصريون
الى انه الفعل وشبهه بنا على ان ينفرد المعنى المقتضي للنصب
اي المفعول به وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية
من الكوفيين هو الفاعل وقال خلف من الكوفيين عامله كونه
مفعولا كما في الفاعل ان عامله الاسناد وقد يحذف الفعل
الناصب فيه لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا كان اخر زيدا
لمن قال اضرب اي اضرب زيدا بحذف الفعل لقرينة الحالية
التي هي السوال ونحو مكة لمتوجه البيت اي تريد مكة بحذف
الفعل لقرينة الحالية وكما اذا رايت شخصا بيده خشبة قاصدا
لضرب شخص فتقول زيدا وواجبا في مواضع منها باب الاغراء المنصوب
على المدح والذم او الترحم نحو اخاك اخاك ومنها سماعي مقصور
على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة ضبطه بان يقاس عليها
امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرا ونفسه والواو للمصاحبة
ومعناه مع اي اتركه مع نفسه واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي
مكانا ماهولا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطيت سهلا
من البلاد لا حزنا فالاول ... وانتهوا خيرا لكم فيه ثلاثة
اوجه احدها انه صفة لمصدر محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا
لكم قاله الفراء والثاني انه خبر كان مقدرة اي يكن الانتهاء خيرا
لكم قاله الكسائي والثالث انه مفعول فعل محذوف اي انتهوا
وائتوا خيرا لكم قاله سيبويه ووجوب حذف العامل في
مسئلة انتهوا مخصوص بما اذا كان المنصوب خيرا فلو قلت

انتهى اي اقاصدا او شبهه جاز اضمار الفعل نص عليه سيبويه
وقد غلط الزمخشري في عد ذلك من الالوان اضمار ويكون الجم
اي الجلب مشعر به انتهى وعد الـ فالحذاق افصح والفصح
في الاسم حذف القصر والاول افصح فان كان في قصد الامر ذم
واعلم ان الفعل يحذف كثيرا لا يوافق الفكر به وكذا
المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه
نحو ما احسنه واجمل الذي ما في التعجب نحو من المتعجب
منه ولا يحذف الجار به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من
ضربت اذ هو فضلة الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت
الا زيدا واحذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في
قوله تعالى لم يتسنه اي لم يتسنا او خيرا ونحو ذلك او التضمن
الفعل بمعنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اي يعرضون واما
للمبالغة بشرط التفسير كما تقول فلان يعطي ويمنع قال تعالى والله
يقبض ويبسط قوله هو الاسم لا شبهة فيه قوله الذي يقع به
اي عليه فعل الفاعل لان الذي يقع عليه فعل الفاعل المعنى
لا اللفظ اما لانه مجرد من صفات المدلولات المطابقة
على الالفاظ الدالة عليها واما لانه يقع بمصاحب بيراء الدالة
اي بعنايه قوله المنصوب اي بواحد من اربعة الفعل المتقدم
نحو وورث سليمان داود وملما جاء سليمان وصفة نحو ان الله بالغ
امره ومصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم فعله وكونه نحو الهو
الاصل كما في هذه الامثلة وقد يحذف جوازا اذا دل عليه دليل
قالي او حالي فالاول فالواجب اي ان لم يتأخر ابدا ليل ماذا انزل
ربكم والثاني نحو قولك لمن تأهب لسفر مكة ولمن سدد
سهما للقرطاس القرطاس باضمار تصيب قوله اي عليه اشارة الى
ان الباء بمعنى على والمراد الذي يقع على مسماه او على نفسه لكن
بخلاف نحو قلت زيد او قلت زيد قائم قوله الفعل فان قيل
يخرج عن هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو ما ضربت زيدا

فان زيدا مفعول به ولم يقع عليه الفعل بل نفي عنه قلت
معنى قوله الذي يقع به الفعل الذي تعلق به الفعل بحيث الوقوع
عليه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل
كالمضروب من ضرب وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي نحو ما ضربت زيدا فانه وان لم يقع لكن تعلق به ويحمل
فيه نحو تعلقه بما وقع عليه فنا... ولكن المراد بالوقوع عليه
المناسبة ولولا هذا التفسير لخرج ايضا منه ... السفر
وبهذا التفسير ايضا يندفع ما قيل في نحو ... والنحو ...
للمفعول الاول في باب علم الاول والثاني في باب اعطى ...
الفعل الا على انما يقع على غيرهما قلت اما الوقوع
بالنسبة الى الفاعل الثلاثة الباقية اما المفعول فيه فلان
الفعل يقع فيه لا عليه واما المفعول له فلان الفعل يقع لاجله
لا عليه واما المفعول معه فلان الفعل يقع معه لا عليه واما
المفعول المطلق فلانه نفس الفعل الواقع وجعل المفعول الحقيقي
الذي هو الا... عين الفعل الذي هو الثاني بناء على انهم لا يميزون
بينهما ولذا احتجوا بان المفعول المطلق هو المصدر قوله
نحو ضربت زيدا فان في المحصول الضرب امساس جسم لجسم
حيواني بعنف قال القرافي في شرح المحصول انه لا يشترط في المفعول
ان يكون حيوانا لقوله تعالى اضرب بعصاك الحجر وفي الآية الاخرى
ان اضرب بعصاك البحر الظاهر ان هذا حقيقة والاصل عدم
المجاز قوله نحو ضربت زيدا وركبت الفرس بيان لما تقدم
ذكره والمراد بنحو زيد والفرس كل اسم ليس بضمير قوله
قسم متصل اي بعامله وقسم منفصل اي عن عامله قوله
هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بالا اي
هو الذي لا يصح لغة عند العرب ان يتقدم على عامله ولا ان يفصل
بينه وبين عامله بالا وما ادري المتصل من حيث هو المتصل الذي
هو قسم من الضمير المفعول والا لزم انقسام ... التعريف المذكور

المنفصل

للمنفصل بالمتصل المرفوع بان كان او مستتر الا يقال الاوائد
في الجمع بين قوله لا يتقدم على عامله وبين قوله ولا يفصل بينه
وبينه بالا اي في الاختيار الا باحتمال الانفصال لانه يلزم
من احدهما الاخر لانا نقول ممنوع بل فائدته بيان حكم المنفصل
ولو اقتصر على احدهما لم يعلم منه الاخر **قوله** ضمير جماعة الخ
الرضي وبعض العرب يلحق الكاف المذكر اذا اتصل بها الضمير الها
ويا المؤنث يا حكاه سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه
تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابن
على هذا يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء فيقيسه **قوله** فالهاء
من ضمير المفعول به الخ ما ذكره من ان الضمير هو الهاء وحدها هو الصحيح
كما قال ابو حيان ان الالف زائدة لتقوية حركة الهاء المتحركة
بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء
والالف وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافي بانه لا خلاف فيه للزوم
الالف سواء اتصلت بضمير نحو اعطيتها او لا وقد اجاز قوم
حذفها في الوقف وحملوا عليه والقراءة في آية الحج لنبيه
ونفخت نفسي بطيب ما احدث افعاله اي بها وافعالها **قوله**
ضميركم اعلم ان في الميم من نحو ضربتم ضربتكم ضربهم بهم
اربع لغات احسنها السكون ويليه الضم باشباع وقد تقدم
والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل
فالضم واجب عند ابن الكرار مع جواز السكون عند سيبويه
ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها وقرئ انلزمكمها
ووجه الضم ان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها غالبا والاصل في
ضمير الجمع الاشباع بالواو كما اشبع ضمير التثنية بالالف
وانما ترك للتخفيف **قوله** هو الصحيح فهذا ان الصحيح عنه
ابن مالك وقد مر مجموع الهاء والالف وادعى السيرافي انه لا خلاف
فيه **قوله** ولا تقع الكاف والهاء المنفصلتين في موضع رفع
اصلا لان المراد في موضع رفع منفصل عن استعمال [illegible] لا يرد

انهما قد يقعان فاعلا للمصدر نحو اعجبني ضربك زيدا وضربه عمرا
لانهما في محل جر ايضا ولا انهما قد يقعان في موضع
رفع لولا الامتناعية في قول بعضهم لولاي ولولاك ولولاه
والى المعنى في اجازة لولا واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع
نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا
للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للمضمر مختصة به كما
اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور
رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا
غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا
اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وهذا سلفنا ان الكناية انما
وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال
فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها
لا تخفض الظاهر من الكاف والهاء فيما ذكر بالمتكلم وكان
ينبغي له ذكرها معها وهو الذي يتقدم على عامله او
يقع بعد الا او ما في الاختيار فالضمير في ضربتهم لا يصح فيه
لفظ ذلك بخلاف الضمير في هم ضربوا فانه يصح فيه لفظ
ذلك وبهذا ان قلنا ان الضمير في نحو ضربتهم مجموع الهاء
والميم واما التثنية ان قلنا ان الضمير للغائبين والهاء فقط
والحرف اللاحقة لها ليست منه بل دالة على التثنية
والجمع ولهذا كان متصلا لكونه حرفا واحدا من العامل
من كلمة الجزء منه فامتناع تقدمه ووقوعه بعدما ذكر في
عاينت الظهور بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة
يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم الهاء فقط وفي هم ضربوا
كلمة كهم وجميع ذلك نص عليه الرضي وغيره وكذا الشارح كما
علمته والذي يقع الا انما فان قلت لا فائدة في الجمع
بين التقدم على العامل والوقوع بعدما ذكر لا يلزم الايضاح
لانه لا يلزم من احدهما الاخر قلت ممنوع بل فائدته بيان

حكم المنفصل

مح
هو في معناه اي هو
الذي يصح لفظه غير
الضمير ان يتقدم على
عامله او يقع بعد الا
او في معناها

104

حكم المنفصل ولو اقتصر على احدهما لم يعلم منه الآخر فلنتامل
اياي قال الرعيني وقد تبدل الهمزة هاء مفتوحة او مكسورة
هااي انتهى وفي اياي اربع لغات قرئ بها تخفيف الياء
وتشديدها مع الهمزة وابدالها هاء مكسورة ومفتوحة
فهذه ثمانية سقط منها فتح الهاء مع التشديد [illegible]
والتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور الكاف
والميم والالف علامة المثنى التي يظهر علامة المثنى الميم
والالف فقط واما الكاف فعلامة المخاطب وقد يقال ان
الكاف والميم والالف علامة المثنى المخاطب فلا يناقض ما
تقدم ولو جرى النظر ذلك في نظائره الآتية فلا تغفل [illegible]
[illegible] فيما ياتي النظر فيما ذكرنا وما ذكرته الجرمي
[illegible] سيبويه وجماعة واختاره الفارسي وعزاه
الكمال الى الاخفش والمحققين وهو المختار عنده قال ابو
حيان وهو الذي صحح اصحابنا وشيوخنا خلافا للكوفيين [illegible]
محل لها من الاعراب كالاعمال الكاف واخواته في اياك اياهما
اياكم بمعنى طلب الاخبار فانها لا مجال حروف تدل على
احوال المخاطب ويتعينون بها ما يراد بالتاء وقال الخليل ايا
هم مضاف الى الاسم بعده والاسم بعده ضمير وهو قول المازني
ايضا واختاره ابن مالك لظهور الاضافة في قوله اياه وايا
الشواب وهو مردود لشذوذه ولم يعهد اضافة الضمائر
والشاذ لا يحمل عليه قال ابو حيان ولو كانت ايا مضافة لزم
اعرابها لانها لا تلزم الاضافة الا ادعوا اضافتها الله والمبني اذا
لزم الاضافة اعرب كاي بالاولى لان ايا لا تنفك واي قد تنفك
عن الاضافة وقال الزجاج ايا اسم ظاهر مضاف الى الضمائر
التي بعده الا انه لا يظهر كان اياك بمعنى نفسك واحتج بما
احتج به الخليل وحكايته عن بعض العرب وقد رد بانه شاذ
لا يعتمد عليه لانه يذهب في مثل ذلك الى العرب واما

قوله في غير وابا خالد فلا تقطعن ع اباك مفروقة وانما
ابا في قوله فابا ه وابا الشراب مبالغة في التحقير كانه يقول
ان كلا منهما مجرد من الاخ وقيل الضمير هو اليا والكاف والها التي
كانت متصلة وابا عامة بفتح ع علمها نحو حفظها الذي
وهو مذهب الفرا ونقل عن ابن كيسان ونقله الكوفيين فانها لما
فصلت عن العوامل اي قصد جعلها ان منفصلة بعد ان كانت
متصلة به ا يعمل فيها فهم البها ما تستقل به اي لتصير
مستقلة بنا ان التقوية مرح / بسبب لفظ ايا وقيل
الضمير هو مجموع ايا وما لحقها وهو مذهب نقله ابن كيسان عن
بعض الكوفيين واستضعف بانه ليس في الاسما الضمير ولا المظهر
ما يختلف اخره كايا وهاويا وقال ابن درستويه انه بين الظاهر
والضمير واعلم ان ايا على اختلاف في معناه الاقوال ليست مشتقة من
شي وذهب ابو عبيدة وغيره الى انها مشتقة ثم اختلف في
وزنها فقيل افعل والاصل اأوو او اوي وقيل فعل والاصل اويا او
اووا **باب المصدر** قوله المنصوب على المفعول المطلق
اعلم ان المصدر كما تقدم مشترك بين المفعول المطلق وبين اسم الحدث
الجاري على فعله اي المشتمل على حروف فعله فبين بقوله المنصوب
على المفعول المطلق ان المراد به المعنى الاول واعلم ان الكوفيين جعلوا المصدر
مشتقا من الفعل فهو عندهم مفعول بمعنى المصدر نحو قعدة
مقعد احسنا اي قعود او المصدر بمعنى الفاعل لانه صادر
عن الفعل وتمسكوا على ذلك بامور منها ان المصدر يوكد الفعل
نحو ضربت ضربا والموكد اصل المؤكد لانه تابع له ومنها ان
الفعل يعمل فيه والعامل اصل المعمول ومنها ان من الافعال ما لا
مصدر له نحو نعم وبئس وليس وعسى فلو كان الفعل مشتقا
من المصدر لوجب ان يكون لها اصل كالمادة ومنها ان المصدر يعل
باعلال له كالصيام اصله صوام اعل بالقلب لما اعل فعله
بالقلب ايضا وكان الدليل على ثبوت ذلك في الفعل قبل المصدر

ان الفعل من

ان الغرض من الاعمال التخفيف والفعل احوج اليه من حيث ثقله
بدلالته على الحدث والزمان والاول باطل بنحو ضربت زيدا والثاني
بالحروف فانها عاملة وليست اصلا لمعمولها والثالث
معارض بالمصادر التي لا افعال لها والرابع ممنوع بانه لا يلزم
من تقدمه في الاعلال تقدمه في الاشتقاق ولا تقدم المصدر
على الفعل في الاشتقاق لا تقدم المصدر على الفعل في الاستقلال
بحسب الذات وتاخره عنه في الاعلال بحسب العقلية
فالحق ما ذهب اليه البصريون من ان المصدر اصل وانه اسم لموضع
صدور الفعل وذلك لان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون
فيه ما في الاصل وزيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من
الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى
المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع
الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة
الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمن الفعل على وجه اخص
فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه
على الزمان ثم على المذهبين فهو الاخذ من ذلك الاصل لفظ
هو الواضع او كل من يصلح لذلك احتمالان والظاهر منهما
الثاني والمراد هو الاول في الجنس مراد به تقريبه حقيقة
وانما اراده بالانتظام على حسب حاجاته من عدم تقدم
الماضي وتاخر المضارع عنه والتثليث بالمصدر والا فلا يقع
في ان يتكلم بالمصدر بعد الماضي واشار بقوله حالة كونه
الى ان ثالثا حال ويرد عليه انه صادق على مثل اتقي في
نحو زيد اتقي اذا كان مفعولا به وذلك لان الكلام انما
اعتبار من حيث تركيبها فانه يصاغ الفعل الذي
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان بعض الفعل يشتمل
عليها وثانيها كونه بحيث وقع عليها فعل الكراهة
جاء اذ كون بعض الفعل بالاعتبار الاول والثاني في قولك كرهت كراهة

وهو مفعول مطلق وان اذكر بعد بالاعتبار المذكور
الثاني كما في قولك خلقت كذا يعني فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس ذلك مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو
واقع عليه ولوقوع الفعل على المفعول به وسمي مطلقا لانه يقع
عليه اسم المفعول بلا قيد نحو ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه
نفس الشيء الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس
الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا هو الضرب فلذلك
سمي مفعولا به وكذا سائر المفاعيل ولذلك اصطلحوا على
انه اذا قيل مفعول واطلق يراد المفعول به كما ان الفاعل
في الكلام حقيقة الاسم وانما كان كذلك لانه لا يصدق الا على
المفعول المطلق لكنهم لا يطلقون عليه اسم المفعول الا مقيدا
بقيد الاطلاق قوله وهو قسمان لفظي ومعنوي مبني على
مذهب من يجعل جلست جلوسا من قعدت جلوسا منصوب بفعل
وسيأتي ما فيه قوله فيه حروف الاصل ومعنى التقييد بذلك
يخرج نحو والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا وسيأتي
ما فيه قوله حروف فعل يعني حروف فعلا بعينها اي بعينها
وليس المراد بها الشخص لانه يستحيل حصوله بحلف فيما الا
حروف فعل فعل حروف فعلا بعينها اي نوعها لما لا يتصور
الشخص لا يوجد بعينه بحلف قوله نحو جلست قعودا المثال
المذكور انما يصح بناء على ان الجلوس والقعود بمعنى واحد كما ذكر
الشارح في شرح المطالع ان القعود من الاضطجاع والجلوس من
القيام قوله نحو حلفت الجيم واللام والسين لا خفاء عن حروف
حلفت بانها الجيم واللام والسين كان لا خفاء في قولك زيد قائم
اذ هو باعتبار النسبة المراد منه مسمى حروف نحو جه وله وسمه هو
مسمى الجيم واللام والسين لو قيل انه على تقدير مضاف او اي مسمى
الجيم واللام والسين وقد تم عليه ما بعده قوله انما يمشي يأتي
وينصر قوله على مذهب المازني الخ يشير بذلك الى الخلاف فيها

اذا كان غير

اذا كان غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق كما مثل به ومذهب
سيبويه انه منصوب بفعله المقدر اي قعدت وجلست جلوسا
وتدل عليه ايضا في اذا كان المصدر ملاقيا للفعل المذكور في
الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا ونحو والله انبتكم من الارض نباتا
ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر قال
الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه
واستشهد ابن علي لسيبويه بقول الشاعر
لقد عجبت وما بالدهر من عجب ... اني قتلت وانت الحاذق البطل
السالك الثغرة اليقظان كالئها ... مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل
فقوله مشي منصوب بمشي مقدر لا بالسالك لانه موصوف
باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمام صلته فلا يقال مررت بالضارب
القوي زيدا بل يقال بالضارب زيدا القوي ولست بلازم من
التقدير لقيام المانع من ذلك حيث لا مانع فلا دليل في البيت
والثغرة الناحية من الارض والهلوك بفتح الهاء المتشهلة كذا في القاموس
وفي الصحاح الثغرة الثلمة وكالئها حافظها وجوز ابو عمرو
اليقظان والهلوك المرأة الكثيرة التثني والخيعل قميص لا كم
له والفضل هي التي تلبسه المرأة في بيتها فاعلم قال
ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا
ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين
ولا فعلا مشتقا من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في
زمانين او مكانين في حالة واحدة تنتهي وسيأتي ما يعلم منه
ان الممتنع عمل الفعل في ظرفين متضادين فاما قد تقدم ثم قال
حسن الخاتمة وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق جوازا
وفيه جواز كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم فحذف الفعل
ثم المفعول المطلق واقيمت صفته مقامه وسميتا باسمه
ووجوبا سماعا اي مقصورا على ما سمع في العرب فيقال بعينها
ولا يحذف فيما ينسب ... عليها نحو ... اي ...

الله ورعيا اي رعاك الله وخيبة اي خاب وحمدا اي حمدته وجدعا
اي جدعك الله وشكرا اي شكرته وعجبا اي عجبت منه ذكر ابن
الحاجب واستشكل بانه ان اراد وجوب الحذف فيها مطلقا
فهو غير مسلم اذ لا نزاع في جواز حمدت الله حمدا ونحوه وان
اراد وجوبه اذا اضيفا الى الفاعل او المفعول باللام نحو قولهم
له وصفا له فهو قياسي صرح به الشيخ الرضي فالمفهوم الا ان يكون
مذهب ابن الحاجب خلاف ذلك بقي بقي ... ما يجب فيه
للمفعول المطلق وجوبا قياسا ان يكون هناك قاعدة تحذف الفعل الناصب
حذف الفعل في كل موضع تحققت القاعدة فيه سواء كان في ذلك
الموضع مما حذف في الوارد فيه بعينه او كان مشابها لما حذف
الوارد فيه يحذف في الوارد قياسي لانه يقاس عليه وحذف في غير الوارد
قياسي لانه مقيس على حذف في الوارد فافهم واحفظ وفي ذلك
في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على
اسم لا يكون المصدر خبرا عنه فلا يصح ان يقال انت سير
ونحو ذلك من الكلام في الاول ما انت الا تسير سيرا وفي المثال الثاني
الا تسير مثل سير البريد لحذف الفعل والمفعول وصفته واقيم
المضاف اليه مقام المضاف والموصوف وانما انت سيرا اي ما انت
الا تسير سيرا او جد سيرا سيرا اي يكون يسير سيرا او لا يتحوا يقال
فيه سير ومنها ما وقع المصدر مقصودا به ... ان يكون
مشتملا على ان يتقدم على المفعول المطلق جملة مشتملة فائدة
تحتمل ... او المفعول ... الاسم وتفصلها ... والثاني
... اي تكون مفيدة واما فيه اي تقدم وتقدم فان
شرح الثاني فله فائدة وطلبها الن ما الفعل او معناها وقع
للتشبيه علاجا ان يكون حرف التشبيه بمعنى اعليه ويكون
مشابها لما حصله الى البدن بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق على صاحبه ونحوه كان بمعنا الاسم صاحبه
ويشترط ان لا يكون في الجملة ما يصلح للعمل نحو مررت بزيد فاذا

له صوت

107

له صوت صوت حمار وصوت اي الشكل الصوت يحتاج الى الحلق وجملة
فاذا له صوت مشتملة على الصوت وعلى صاحب الصوت واعلم
ان المفعول حقيقة في المثال الذي ذكر محذوف واي يصوت صوتا
كصوت حمار وقوله كصوت حمار صفة له لا انه سمي صوت
حمار مفعولا مسامحة في تسميته للصفة بل المتعلقة باسم
الموصوف ومثل ذلك كثير فلا تغفل ومنها اي ومن المفعول المطلق
مضمون جملة لا يحتمل الفاعل غيره نحو له علي الف درهم اعترافا فان
الاعتراف هو الاقرار وبالقول المذكور حصل الاقرار فلا يحتمل غير
المعنى فاعترافا ولهذا يسمى هذا المصدر تاكيدا لنفسه
فانه لما لم يحتمل غيره كانه هو ومنها اي ومن المفعول المطلق
مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا اي حق ذلك حقا
ومضمون جملة زيد قائم يحتمل ان يكون كذبا وان يكون حقا
فلما احتمل غير الحقيقة كانه غيره وان كان هو حقا ولهذا يسمى
هذا المفعول المطلق اي المصدر تاكيدا لغيره ومنها
وقع مثنى اذا لم يقصد به الواحد اثنين او اكثر نحو لبيك اي لبا
لبين اي اقمت بخدمتك اقامة بعد اقامة وسعديك اي
اسعدك سعدين اي اسعادا بعد اسعاد قال ابن الحاجب انما
يجب الحذف اذا كانت التثنية لقصد التاكيد لا لقصد التثنية
الحقيقية فانك اذا ضربته ضربتين لم يجب حذف الفعل
في مثل ذلك انتهى **باب ظرف الزمان وظرف المكان**

قوله وظرف المكان عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة
الى ان ظرف الزمان بالقياس الى ظرف المكان اشد احتياج الفعل
اليه **قوله** هو اسم الزمان المراد باسم الزمان ما دل على الزمان ولو
حكما فيدخل في ذلك اسم الفعل الصادر اذا انتصب على الظرفية
نحو لا اكلمك الا طلوع الفجر وخفوق النجم لانهما في حكم الزمان من حيث
انه حذف اسم الزمان واقيما مقامه في الاعراب فانه في قوله الا [illegible]
التعريف لا بينا واذ لك **قوله** باللفظ الدال على المعنى الواقع

فيه فسا ان قيل ان المعنى الذي يقع فوقع فيه قلت
معنا قوله باللفظ الدال على المعنا الواقع فيه اللفظ الذي
تعلق به تعلق اللفظ الذي دل على المعنا الواقع فيه بان يطلق
عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل ولفظ كالصوم فيه
وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو ما صمت
يوم الخميس فانه وان لم يدل الا على المعنى الواقع فيه لكن يتعلق به
وكما فيه مثل تعلقه بما وقع فيه فليتامل قوله يتعدد معنا
في والذي بان يكون مذكورا الواقع فيه من فعل او شبهه او ما
به مثل شبهه نحو يوم الجمعة فان نحو الجمعة فيه لم يذكر لاجل
انه وقع فيه وان كان مشهودا يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة
وانما ذكر لاجل انه وقع عليه المشهود فيكون مفعولا به لا
مفعولا فيه واحترز المصنف بقوله يتعدد في عن الظرف في بها
فان الظرف بها يوجب الخروج من الظرفية نحو ورب عمرو
ان يحو نقرا فقد نفى فانه ليس باسم زمان ولا مكان
فانه ليس بمعنا في فانتصابه على المفعول به قوله على الكون فيه
قال الكو الى النظر فيه استقرار الشيء في الشيء ونحو فيه سيحنا
[illegible] التعليل وقضيته حيث اضاف الاستقرار الى الشيء
المظروف انها صفة للمظروف والظاهر ان الظرفية التي هي معنا
في انما هي صفة الظرف لا صفة المظروف فالوجه ان يفسر بها
بانطباق ذلك الا ان يقال هي كون الشيء بحيث يستقر فيه شيء
او كون الشيء مكانا او زمانا للشيء قوله سوا فيه المبهم والمختص
المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر نحو دهر ومدة ووقت
تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص ما دل على زمن غير
مقدر نحو دهر ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص
ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعروف بالعلمية كشهر رمضان
واعتكفت يوم الجمعة او بالاضافة نحو يوم الجمعة [illegible]

108

اضافة كجمعة من الشتاء ويوم قدوم زيد او غير معلوم وهو النكرة
نحو سرت يوما او يومين او اسبوعا او وقتا طويلا وقال الدماميني
والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره عرفا كان او نكرة
نحو حينا او الحين والزمان والوقت فانه لا نهاية له تحصره سواء كان
معرفة او نكرة نحو ليلة وشهرا ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر
رمضان انتهى قوله احمد يوم الجمعة سحرا وسحر يوم الجمعة فله
لم يعمل احمد في ظرفين متضادين وذلك باطل فصار الحكم
الواحد المقيد بقيد لا يتم له في زمانين وقصارى انه ما عمل واحد
في ظرفين من زمان نحو اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو اتيتك يوم الجمعة
سحرا والثاني بدل لجواز ان علمه يوم الجمعة سحرا ونحو الآخر وقصد
الثاني فعمله فيه به قال السمين [illegible] بالاعم من الآخر
المنازل ولقيته سحرا الليل [illegible] الذي يجري [illegible] ولا [illegible]
المبهم الصادق على كل واحد وعليه الآخر عكسه لا [illegible]
الجمعة سحر ليس كذلك وفي شرح المغني لله ما معنى السحر هو
الوقت الذي قبل الفجر المقرب فليس شيء منهما ابعاد وعلى
شيء من الآخر فيهما متباينان الدقم الا ان يقال الطول السحر على
اول الفجر لقربه منه اشتهر او قوله الدقم الخ يقتضي ان سحر يوم
اول الفجر ليس من ايام الجمعة وليس كذلك بل هو مما نزله ان
التباين هنا الكلي ان لا يصدق كل منهما على شيء مما
يصدق عليه الآخر وسحر يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على
شيء من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر
غاية الامر ان ما صدق عليه سحر المنازل من ما صدق وعليه
يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وانما اطلق السحر فان بعض ما
صدق عليه جزء ما صدق عليه يوم الجمعة قلت ان الى هنا
كلام السمين رحمه الله تعالى قوله وهو الزمان المستقبل الخ قال
الراغب [illegible] انه لا يعمل [illegible] عن [illegible] في الزمان المضمر الذي لا
يتجزأ كما يتجزأ الزمان وذلك انه يقال زمان كذا او لا يقال [illegible]

وكان حقه ان لا يثنى ولا يجمع اذ لا يتصور حصول ابدان في
فيه بني ولكونه قيل اباد و ذلك على حسب تخصيص لا يقع
ما يتناوله تخصيص اسم الجنس في بعض ثم يثنى ويجمع على
انه ذكر بعض الناس ان اباد امر لد وليس من كلام العرب انتهى
وفي الا ان تشابه ولا تفرق بما يحسن ذا بد انتهى قوله ونحو
ظرف لزمن مستقبل اي ونحو لفظا او اسم موضوع لزمن مستقبل
قوله ابد الدهر من الذي هو الذي يستوفي على وجه الاستغراق وكان
المعنى بها نحو الاخر ابو قوله وما اشبه ذلك نفي وابدا
على نظيره في باب معرفة علامات الاعراب فلا نطيل قوله
واعلم ان هذه الامثلة الخ قال الرعيني المراد بغير المتصرف
من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن
وقد يجر بحتى او الى حتى ابدا ويجر ابن بالى انتظم عم ... منه
ومن الداخلة على الظروف عن العرب التي ... في نحو
جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا ومن ... او امام
جئت من عندك ونحو ... ولا سيما الفاتحة والمتصرف
من الظروف ما لم يلزم انتصابه بتقدير في او الجر به بل انتقل الى دونا
منه والمراد انه في حال نصبه على الظرفية يوصف بانه ظرف
متصرف او غير متصرف لا العكس على ... ونحوه
حال عدم نصبه ليس كذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية ظرف
الزمان على اربعة اقسام ثابت التعريف والانصراف ومنفيهما
وثابت الانصراف منفي التعريف اي لا بقيد الظرفية فالاول نحو
يوم وليلة وحين ... والثاني مثال الاول لم يقصد به معين والاول
عم مستعمل فالمستعمل نحو اذا قصد التعيين عن ازال الالف
واللام والاضافة والمصغر نحو ابيت عنده الامس نحو فلا يدرى
لعدم انصرافه ولا بعده ... والذي يلزم التعريف والموافق به
بعد الانصراف والتعريف فيعتبر اذا قصد بها التعيين مجردا
عن الالف واللام والاضافة عند ... ذلك سيبويه الى بعض العرب

بعض العرب
١٩
اخر الجزء

109

وان العرب جعلوها عند ذلك متعرفة متعرفة والقسم
الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثاله غدوة
وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث
وتنصرفان يقال جئت غدوة غدوة البارحة وغدوة
والبكرة فلولا تقصد العلمية نحو ما او نحوها فهو كذلك
من بكرة افضل بكرة يوم الجمعة وكل غدوة يستحب فيها
الانصراف والرابع وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف
ما عين من ضحى وسحر وبكر وضحا وليل وعتمة وعشا وعشاء وعشية
والاسم فيها اذا قصد بها التعيين فيستعمل الا ظرفا
والزمنة التي فيها قبل التصرف والاعتماد في هذا على النقل قال
بعضهم ولا حد التصرف والانصراف في الظروف الا السماع
حكاه الشلوبين في شرح الجزولية قال ابو حيان في شرح التسهيل
التصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون مبتدا ومفعولا
ومضافا اليه ويقابله ان يقتصر فيه على بعض الاعراب
كاقتصار بعض على الابتدا او سبحان على المصدرية وعند على
الظرفية ونحو ذلك والتصرف في الافعال ان تختلف ابنية الفعل
لاختلاف ازمنته نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح
الجزولية والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارات
النحويين يقال على ثلاثة معان فيقال متصرف وغير متصرف
ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة وهو مختص بالافعال
ويقال متصرف وغير متصرف ويراد به الكلام الذي يستعمل
فيه وغيره واذا اراد الظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا على
انه مفعول فيه خاصة او مجرورا بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف
ويقال متصرف وغير متصرف ويراد به ما تصرف في اداة او ما هو
على ابنية مختلفة كضارب وقاسم واما ما لا يكون كذلك كاسم
الاشارة **قوله** اذا كان ظرفا [illegible] اي سحر معين [illegible]
او اسما لوقت بعينه لا بالعلمية فقط يطلق على ابن وقت **قوله**

نحو غدوة وبكرة علمين علمين **فرع** المبهم فسر بعض النحاة
المبهم بالجهات الست التي ليس لها حد ولا نهاية معينة
نحو فوق وتحت وقدام وخلف ويمين ويسارا وحمل على المبهم المقدر
لفظ عند ولدى وشبههما لانه لا يفهم منها موضع ابهاما واصل الوضع
مكان لكثرة وقوعه في الكلام فالتحقيق فيه ما طلب بقوله
المبهم حقيقة وحكما ولا يجوز جلست الدار والمسجد والبيت
لان هذه الاماكن غير مبهمة ولا محمولة عليه وفسر بعض آخر
من النحاة المبهم بكل اسم يسمى به امر لم يدخل في المسمى وعلى
هذا التفسير تكون الجهات الست وعند ولدى والمكان
والفرسخ والميل ونظائرها كلها مبهمات فان اسماءها تسميها
امر لم يدخل في مسماها فقط وعبارة التوسط اعلم ان الامكنة
المبهمة غير الجهات الست تتبين في الاول ان يقال في تعريف المبهم
انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه
في الخلقة فان تسميته لذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون
الخلف جهته وهو غير داخل في مسماه المكان وان تسميتها
بها بسبب الخارج والسقف وغيرها كلها في الخلقة
مسماها فتفهم المنصوب من الامكنة المعينة بعد دخلت
ونظائرها كقولك دخلت البيت والدار خلافا للنحاة
فقال بعضهم كل ما نصب بعد دخلت من الامكنة المعينة
فهو مفعول به وهو مذهب الفارسي وابن مالك ونسب الى
سيبويه والاكثرون كما قال الشيخ انه مفعول فيه ينصب لكثرة
استعمال دخلت وشبهه فانها تتعدى به اما تخفيفا لحذف في
كلمة في او حملا على المكان المبهم ونسب الى سيبويه والجمهور
وقيل انه مفعول به ودخلت تتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر
مثل مع وشكره والى عجز ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه
من جهة ووجه وكنف ونحوها فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه
بل في جانبه او الى جانبه وكذا اخارج داره فلا يقال زيد خارج

الدار

الدار كما قال سيبويه بل في الدار جهاتها فان قلت في داخل الدار
وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفها انتفى ان قلت
لم استثنيت اسماء الزمان صلاحية المبهم والمختص بالظرفية
عن اسماء المكان قلت قال ابو علي اعلم انه انما نصب
الفعل جميع انواع الزمان لانه يقتضي الازمنة اعني الازمنة الثلاثة
من مدلوله فقوي النصب في مدلوله وغيره واما المكان فلما
لم يكن لفظ الفعل الا على شيء منه بل دلالة عقلية لا لفظية
لان كل فعل لابد له من مكان فنصب من المكان ما اشبه الزمان
الذي هو مدلول الفعل في الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور
والمعنى وذو وجه المشابهة التغيير والشبه في نوعي المكان
كما في الازمنة الثلاثة انتفى عن المحصور كالجهات والعدد
كالفرسخ والميل (قوله) اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه
ما يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع القضية
وذلك اعم من ان يكون لفظ الاثبات او النفي نحو ما جلست الدار
زيد فانه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن نقلوه وجعل
فيه مثل نقلهم بما وقع فيه فلينا (قوله) الدال على الظرفية
تفسير لبيان معنى الظرفية واعلم انه خرج عن التعريف نحو وغيره
ان نحو فهي اقل في فانه ليس باسم زمان ولا مكان ونحو تخافون
يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته ونحو اجمعوا وانكم
فانها البيت بمعنى في وانتصابه الا ولين على المفعولية وناصب
حيث يعلم محذوف قال وابطل التفصيل لا ينتصب المفعول به
اجماعا وانكم اسم فعل ومعناه اجمعوا وانما جمع بينهما
تاكيدا وانما لم يعرض قال لان الكوفة انما جاءت لنقض العامل
وهو مفقود هنا اذ لو قلت اجمع واوكد وادخل الظرفية كان
من لنا جمع في الدار او اوجه لا يكن في الدار كمقعد الكوف
مشتقا من الفعل او الموجه لا يجوز في ذلك الا قاله بما عن
ابو البقا وابن هشام ورده الشهاب السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى

اي المعنى ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا فيه نورا فالتمسوا نورا
هم من يقتبس او الى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان
وهذا الوجه لبسم مستفاد من الفعل **قوله** وعند وهو لما
قرب من المكان عبارات ابن هشام في شرحه بانت سعاد عند اسم
مكان حاضر او قريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني
نحو لقد رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى
وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قال الذي عنده علم من
الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا في الجنة وقد يفتح فاؤه وقد
تضم ولا تقع الا منصوبة على الظرفية او مخفوضة بمن وعنها الفن
الحريري بقوله
وما منصوب ابدا على الظرف ولا يخفض سوى ذي
وقول العامة ذهبت الى عنده لحن انتهى وقد رد ذلك بان نحو الصبي
عند الصحيحة الاولى **قوله** ومع وهو اسم لمكان الاجتماع قال
ابن هشام لمع في الاضافة ثلاث معان احدها موضع الاجتماع
ولهذا اخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك
مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة الهادمة التعرف
وبه اعلى اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها
في قولهم ذهب من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي قال ابن مالك وكان
حقها البناء لشبهها بالحرف في الجمود المحض وفي لزوم وجه
واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين لكن
حفظ القوم الانتفاع بها في اكثر اللغات لشبه تفننها عنه
في وقوعها خبرا وصلة وحالا وصفة نحو فان مع العسر يسرا
وجئت من معي وجاء زيد وبكر معا وتسكينها قبل حركة نحو زيد
مع عمرو لغة ربيعة وهو تسكين بناء لما ان حركتها حركة اعراب
ووجه بناء هذا ان السكون مقرون بما اشبه الحرف **باب الحال**
اعلم ان الحال يذكر ويؤنث وهو الاولى فيقال حال حسنة
وحال حسن ويؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة

بحث الحال

على حال الالوان في القوس حائلة على جوده لكن بالماحل
والصفا منقلبه عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها
حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل قوله وهو ان اسم
ان قلت يرد عليه ان الحال قد يقع جارا ومجرورا وقد يقع
جملة وليس بشيء من ذلك باسم قلت الجملة الواقعة
حالا اسم تاويلا لانها واقعة موقع المفرد لان لها محلا من
الاعراب والجار والمجرور اذا وقع حالا فالحال متعلقه وهو اما
اسم حقيقة او تاويلا ومن الجمل الواقعة حالا الجملة الواقعة
بعد الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من
الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالمذكور ولذلك
الكلام السابق المغني هو كالعوض عن الجزاء عن ذكر الشرط كقوله
اكرمه ولو شتمني ۞ واطلب العلم ولو بالصين
فقد ذهب صاحب الكشاف الى ان الواو للحال والعامل فيها ما تقدم
من الكلام وعليه الجمهور وقال ابن جني انها للعطف
على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
واطلب العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين
من النحاة انها اعتراضية ان توسطت بين اجزاء الكلام متعلقا به
معنى ومستانفة ان انقطعت عن الاتصال كقوله فانت طلاق
والطلاق ثلثة وقوله ان كان ربها وحاشاك فانما وقد
يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد
آدم ولا فخر قوله الفضلة المراد بالفضلة هنا ما ليس جزءا
من الكلام وان كان لا يستغني الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من
قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام
عنه وانتم سكارى من قوله تعالى ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
ولا عابثين من قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما
لاعبين فانه لم يستغن الكلام عن الحال فيه لكونه ... بذكر الفضلة
الخبر في نحو زيد ضاحك وان كان اسما مبينا للهيئة فهو

مح
كان ضاحكا

عمدة لا فضلة قوله المنصوب بالفعل وشبهه ان قلت
في هذا الحد دور لان النصب حكم والحكم فرع التصور والحد موقوف
على التصور فجاء الدور فالجواب انا لا نسلم ان النصب الذي
هو الحكم فرع تصور المحدود حتى يتوقف على الحد لان النصب لا
يتحقق في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال الذي هو موقوف
على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال الا ان
المأخوذ في الحد ليس نصب الحال بل النصب المطلق ولو سلم
فيكفي في الحكم التصور بوجه غير الحد فليتأمل والمراد بشبهه
هنا ما يعمل عمل الفعل ويشاركه في الحروف الاصلية كاسم الفاعل
والمصدر مثلا او ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه في الحروف
الاصلية كاسم الفاعل [illegible] الظرف واسم الاشارة وعامل [illegible]
الحاجب وعاملها اي الحال الفعل او شبهه او معناه قال الرضي يعني
بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل
ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف
والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عنى من
جر [illegible] التنبيه من حروف القسم الاشارة كما يجي في حروف التنبيه
واسم الاشارة نحو هذا زيد قائما وحرف النداء نحو يا ربنا منعما
واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالس
عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي الذي هو
[illegible] منتصب بالحال بل العامل [illegible] على مذهب
الاخفش كما يجي لكن [illegible] المفيد وحرف التشبيه
نحو كأنه خارجا البيت [illegible] وكذا معنى التشبيه
من [illegible] دال عليه نحو [illegible] والتشبيه نحو انا [illegible]
[illegible] واسم الفعل نحو عليك زيد [illegible] واخواتها [illegible]
فلان [illegible] المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال
معنا [illegible] الاستفهام والنفي قال ابو علي لانهما لا يشبه الفعل

بلفظه

لفظا وينتفع بما قاله باسم الاشارة ووجه التشبيه فيما ذكر انهما
لا يتمثل الفعل لفظا مع عملهما في الحال وفي ذكر ما التشبيه
وكونه ان تشبيها له لفظا ومعنى ولا تعمل في الحال فالا ولا حالة
ثم ذكر على التشبيه النعم وان لا تعمله التنوين الا مع قوله المبين
لما انبهم من الهيئات اي الصفات قال ابن هشام في حواشي التسهيل
المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر
وخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان كان من الصفة
فالمتقين بها والاصح المقصود فهم لكن خرج عنه مثل جاء زيد والشمس
طالعة وجاء زيد وعمرو جالس انتهى اجيب بانها حال في
معنى بقاء الطلوع الشمس وجلوس عمرو بحسب التاويل لا بحال
لانها لا ... للصفة وخرج بذكر الجنس لما انبهم من الهيئات
اي المفعول منه بالذات تبيين ما انبهم من الذوات التمييز نحو
لله دره فارسا والنعت في رايت رجلا فارسا اذا ما فارسا وان
حصل فيهما بيان الهيئة فليس المقصود منه بالذات اذ لم يكن **قوله**
ويجي من الفاعل ايضا نحو جاء زيد راكبا اذا كان بين هيئة الفاعل
الذي هو زيد اي صدر منه المجيء حال كونه راكبا فدلت على الحالة
الثابتة له حين صدور الفعل عنه **قوله** ومن المفعول ايضا نحو
ركبت الفرس مسرجا فان مسرجا يبين هيئة المفعول اي وقع
الركوب عليه حالة كونه مسرجا ومن المفعول المنادى ويصح مجيء
الحال منه على الاصح نحو يا ربنا منعما ويجي من المفعول معه ومن
المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا اي احدثت الضرب
حال كونه شديدا **قوله** ومحتملة لان تكون من الفاعل والمفعول نحو
لقيت عبد الله راكبا مثله في المغني حيث قال من الحال ما يحتمل
كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو لقيت زيدا ضاحكا ونحو وقاتلوا
المشركين كافة ونحو ان الزمخشري اجاز الوجهين في ادخلوا في السلم
كافة ويقول ان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف

اي سالته كافة اشد لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل خروجه
عما الفوه فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال محيطين
بكافة الابواب اشد واشد لانه اخرجها عن النصب البتة انتهى
وخالف في ذلك الشيخ الرضي فقال اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل
وحده نحو جاءني زيد راكبا ومن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا
عن ثيابه قائما قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة
حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما شئت منهما
من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه
فهو عن المفعول واما ان جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان
كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت
زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او
لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف
بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت
هندا مصعدا منحدرة وجوز على ضعف كون المفعول بجنبه وتاخير حال
الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد ودون ذلك لانه
لما كان ينبغي المفعول اقرب من نيته الحال الاخرى الحال الثانية
حال المفعول على حال الفاعل اذ الاولى ان يكون احد الحالين بجنب
صاحبه فلما لم يكن فلا واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احدهما على
الفاعل والمفعول على الاخر نحو لقيت زيدا راكبا وماشيا فقال
وانا سوف ترى كذا المراد فقد نزلنا وقد بينا
وجوز الجمهور وهو الصواب مجيء شيء واحد احوال متعددة متضادة
كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة نحو
تعلى الحرم متعاقبة واما مجيء الحالين في حال الاثنين او
فصاعدا ذلك في الحال المتضادة كانت او لا قياسا على الزمان
والمكان فيجعل نحوه حلوا حامضا من صرح به او استشكله
في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه لقياسه لان وهو مع الفعل

زيد
ابن يحيى

في مكانين او زمانين مختلفين نحو الخبر جلست خلفك امامك
وضربت اليوم امس بل لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته
على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان ينتصب في
المكانين او الزمانين نحو جلست امس وقت الظهر امامك وسطك انتقال
واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى منه من ماء دحورا
او متضادين في محلين على مبهم حيث كما في التثنية بنية ابيض اسود
او متضادين كما في اشتريت بسرا حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرر
الحال بعد اما واجب لوجوب تكررها نحو اضرب اما قائما واما قاعدا
وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما في الاسماء المشبهة نحو
جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا او بينهما او اذ نفينا نحو جاءني زيد لا الحيا
انتهى **قوله** ولا تجيء الحال من المبتدا هو الصحيح وجوز سيبويه
مجيء الحال من المبتدا وجوز ابن الحسن مجيئه من الخبر نحو هذا زيد قائما
وفي مجيئها من اسم كان خلاف قال التفتازاني عند قول صاحب
الكشاف ان خالصة نصب على الحال في قوله تعالى قل ان كانت
لكم الدار الاخرة عند الله خالصة ولم يجوز الحال عن اسم كان بناء على
انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستقر في لكم لكن الاليق
بالنظر النحوي انه فاعل فانه اسند اليه الفعل على طريقة القيام وان
لم يكن قائما به ولهذا لم يعدوه في المخصصات بالفاعل وممن صرح
لم لكن فان الافعال الناقصة ما وضعت لتقرير الفاعل على صفة
وذلك لانها افعال عندهم ولا بد للفعل من فاعل انتهى وانما
قيد النظر بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد
منطلقا هو المسند حقيقة وكان الة لا لة على ان النسبة
مقيدة بصفة منطلقا **قوله** ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا
قال الزمخشري هو تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب من عرض المغتاب
على افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام
الذي معناه التقرير ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولا
بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم والاشعار بان احدا من

الاخ من لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب
باكل لحم الانسان حتى جعله ميتا وقال الرماني في ايضا تقدم ا
الحكم بحكم غير الطبع وكراهة الغيبة بحكم العقل
وهو احق ان يجاب لانه بحكم عالم والطبع اعمى جاهل وقال ابن الحاجب
في الامالي انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما يكرهونه من
معتاد نفسهم وهو اكل لحم الميت ميتا واتى به على صيغة الانكار
تنبيها على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سببا
لان تحقق الكراهة فقال فكرهتموه فكان في تحقق الكراهة
وثبوتها سببا عن هذا التشبيه الذي قصد في هذا النهي عنه
اذ به تحقق توبيخهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما تركه
وتكرهونه انتهى ما يحصل الكلام في الحال من المضاف اليه
اذا كان المضاف عاملا فيه قيل هو الاستقرار الذي تعلق به
حرف الاضافة وقيل هو العامل في المضاف لصحة المعنى بسقوطه
واحلال المضاف اليه محله بالعامل فيه فهو العامل في صاحبها
تاولا خلاف قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند التكلم
على قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا انه نصب حنيفا حالا من المضاف
اليه لا لاطرا وعلى جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة
الجزء بحيث يصح قيامه مقام اتبعوا ابراهيم اذ اتبعوا ملته ورأيت
هندا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا في
عامل مثل هذه الحال فقيل هو الاضافة لما فيها من معنى الحال
المستقر في حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور
واما المجيء من غير ذلك فلا كلام في جوازه وكون عامله هو
المضاف نفسه فهي الكلام وقد اشار بقوله والصحيح الى الرد
الى ابطال القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالاعتبار
لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او بمنزلة الجزء معنى بل كان
يلزم تجويز تفرع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل من المضاف له

اما يجوز

انما يجوز في الصور الثلاث التي ذكرها ابن مالك في الالفية بقوله

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

او كان جزء ما له اضيفا * او مثل جزئه فلا تحيفا

ولا تكون الحال الا مشتقة منتقلة اي وصفا غير ثابت نحو جاء زيد
... مستفهما وانما كان الغالب فيها ان تكون منتقلة فلا يقال
جاء زيد طويلا او ابيض لفهم ذلك من ذكر صاحبه وانما كان الغالب فيها
ان تكون مشتقة لان الحال لابد ان تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك
لا بد ان يكون مشتقا او مؤولا بالمشتق نحو ... كلمه
اي مشافهة ... اي ... وكقول الشاعر

فلولا الله والمهر المفدى * لرحت وانت غربال الاهاب

اي ... **قوله** ولا تكون الحال الا نكرة وذلك لان الغرض
من الحال تبيين هيئات الفاعل او المفعول او الخبر المبتدأ على مذهب
سيبويه كما في نحو جاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا وهو لحم ...
وكان ذلك البيان حاصلا بالنكرة التي هي اصل فلزم الحال الاصل اعني
التنكير والزيادة ... وعلى ذلك ايضا ان الحال في الحقيقة
خبر عن ذي الحال والخبر ان يكون نكرة وايضا فان الحال ...
للفضلة فاستثقلوا ... التنكير ... في
الفضلات ... المفعول معه والتمييز ... الفضلات ويعرفها
الفاعل بقولك ... زيد ... اعتكفت بين الجمعتين
اعتكفت بين الجمعة ... طويلا ... طويلا
... الاصل ... الفضلة
... الحال والتمييز وان الحال
لو ... بالصفة في كثير من الصور ... اشتقاقها
... صاحبها **قوله** ولا يكون الا بعد تمام الكلام
... يعني ان ... عن صاحبه لان الحال في الحقيقة
خبر عن صاحبها ... **قوله** ولا يكون صاحبها الا
معرفة يعني ... عليه بالحال حقيقة ...

في الحكم عليه التعريف كالمبتدأ الا اذا كان نكرة فان بيانها
بالوصف اولى ولأن في ان يجيء المنسوب اليه الحال لاستحقاق
الانخرام الموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال
اذ في جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال
وصاحبها في بعض الاحوال وفي جعلها صفة لا اذ الصفة
على وفق الموصوف في الاعراب حتما ومعلوم انه في اثبات
الموافقة والتعريف عن المخالفة دخولا في حد المناسبة وما
ذكر من انه لا يكون صاحبها الا معرفة هو راي الجمهور واما
سيبويه فجوز كونه نكرة قياسا بلا شرط ولم يستثني
ابن الحاجب شيئا سوى ما اذا كان نحو جاءني قائما رجل ولا
يجوز رجل قائما ولم يستثني ابن مالك في الالفية الا ما اذا
خصص بوصف نحو ما جاء في الحديث سابقون رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الحجر عانا او من له سابقا وكما تقول مررت
برجل طويل قائما او باضافة نحو نظرت الى جارية رجل جالسة
او بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا
او سبقه نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعد غريبا ببلدة
وقولها خاطب رجل راكبا ونحو لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا وقوله
يا صاح هل حم عيش باقيا واستثنى ابن هشام في الشذور ما اذا
كان عاما او خاصا وزاد في التسهيل ما اذا كان الحال جملة
مقرونة بالواو نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية وبقي
او شاركه فيه معرفة نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين
او كان الوصف على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديد
والمشهور عن سيبويه ان المنصوب في نحو وخاتم منصوب
تمييز لا حال فرع ومن مثله التنكير اي صورة لا معنى
نكرة معنى لانه بمعناه مشتمل او قبل الوجه مصدر الفعل
نحو بغتة اي بغتة وحده اي انفرادا فهو مفعول مطلق
لحال المقدر وقد يلي الحال ايضا بلفظ المعرفة بالكوفتم
ادخلوا

ادخلوا الأول فالأول وأرسلها العراك وجاؤوا الجماء الغفير
أي جميعا فالجميع لذلك كله زائدة ووقع في لفظ الموقف
بالقلبية كقولهم جاءت الخيل بدادِ أي متبددة فإن بدادِ
في الأصل علم على جنس التبدد كما أن فجارِ علم للفجرة أي الفجور
قوله ومن ثم تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام فقد يقال إن
المصنف استعمل لفظة بعد في حقيقتها ومجازها لأنها
في التأخر بعدية حقيقية وفي التقدم بعدية تقع من
حيث الرتبة لأن رتبة الحال التأخر عن رتبة الكلام
فلا يكون في كلامه خارجا عن كلام المصنف **قوله** كيف جاء زيد
قال ابن هشام في المغني كيف يستعمل في العربية على وجهين
أحدهما أن يكون شرطا غير جازم فيقتضي فعلين متفقي اللفظ
والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع أصنع ولا يجوز كيف تجلس
أذهب باتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين
خلافا لقطرب والكوفيين الثاني أن يكون استفهاما حقيقيا
نحو كيف زيد أو غيره نحو كيف تكفرون بالله الآية فإنه أخرج مخرج الإنكار
والتعجب انتهى وذكر الشيخ الرضي أنها قد تخرج عن الاستفهام نحو
قولك انظر إلى كيف تصنع قال فإنه لا يصح أن يكون استفهاما
لسقوطها عن الصدر انتهى وكأن معناها هنا انظر إلى كيفية
صنع زيد ثم هي كما قال الرضي ظرف عند الأخفش وعند
سيبويه هي اسم غير ظرف بدليل إبدال الاسم منها نحو كيف
أنت أصحيح أم سقيم ولو كان ظرفا لأبدل منها الظرف
نحو متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت قال الرضي وللأخفش
أن يقول يجوز إبدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد أعلى حال
الصحة أم على حال السقم قال [illegible] فكيف عند سيبويه بمعنى
قولنا على أي حال حاصل وعند الأخفش بقولنا على أي حال أو في أي حال
عند من قال جاء زيد كيف مستقلا عنه نحو كيف تقوم
فكيف منصوب المحل وجوابها يكون منصوبا أو [illegible]

ما لا يستقل به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر
المبتدا فيكون الجواب مرفوعا انتهى كلام الرضي في جملة وفيه
امور ثلاثة الاول ان ما حكاه عنه من نسبة الاسمية لسيبويه
والظرفية للاخفش في المغني عكسه فيحمل على ان يكون
عنه قولان او يكون في بعض النسخ الثاني قوله فكيف عند
سيبويه بمعنى قولنا على اي حال حاصل معناه ان معناها
تماما هو معناه كيف يكون اسما غير ظرف خلافا على
الظرفية فان معناها على اي حال فقط وحاصل ما خارج
عن معناها ثم ان معنى الذي افاده ثابت في سائر ... فقط
اي في الاستفهامية اما في نحو كيف زيد فظاهر واما فيما
اذا كان بعدها ما يستقل نحو كيف تقوم فمعناه فيقال
على غير كيف معنى قولنا على اي حال حاصلا او على الظرفية
بقولنا على اي حال فقط وحاصل معنى الثالث ان ابن مالك
رحمه الله تعالى انكر القول بظرفيتها لانها ليست زمانا
ولا مكانا قال ولكنها لما كانت تفسر بقوله على اي حال
لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا مجازا
لكونها في تاويل الجار والمجرور **قوله** والمراد بهما الكلام
الخ الاول والمراد بهما الكلام ان يتقدم صاحب الحال
قوله فاعله الاول مرفوعة اي ان كان صاحب الحال فان
كانت الحال من المفعول فخفضها اي فانخفض عنه **باب**
التمييز قوله اي التفسير اعلم ان التمييز والتفسير والتبيين
الفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهو في اللغة بمعنى فصل
الشيء عن غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون
اي انفصلوا عن المؤمنين تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل بعضها
من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف ويقال له ايضا المفسر
والمميز والمبين **قوله** هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون
جملة **قوله** المفسر لما انبهم اي خفي احترازا به عن البدل

باب التمييز

عن البدل

فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس بمقصود برفع الابهام
عن شيء بل هو ذكر مقصود به خلافه التمييز وعن نحو الحال والصفة
وشبههما **قوله** من الخ وانما احترز به عن الحال فانها ترفع
الابهام ولكن لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات
لا عن نفسها ونحو المفعول له رفع الابهام عن هيئة التي
هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير
مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذي نقلت منه وعن الصفة
في نحو رأيت رجلا طويلا او ضاربا فلا يدخل فيه لان رجلا ذات
مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد من يصدق احدها وصالحة
لتمييز عما يخالفه كما تبين بطويل عن قصير فطويل رفع
الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل في عطف البيان
في نحو رأيت العالم زيدا وكذا البدل عن البعض الغائب في نحو رأيت
زيدا الانف رفع الابهام عن المقصود بالنص كما في نحو نعمة
رجلا وزيد رجلا سواء قال ابن الحاجب الابهام الذي يفسره
التمييز اما في الجنس نحو عشرون رجلا او الرفع نحو احسن الناس
وجها والحال نحو احسنهم اخا او السبب نحو احسنهم عبدا
قال ابن هشام في شرح ذلك فهو كالبدل في اقسامه الثلاثة
والقسمان الاخيران لطيفه قال بدل الاشتمال وفي الاول
الاول في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال فالعشرون
نفس الرجال **قوله** او من النسب اي او لا فالتمييز المفسر
لما انبهم من النسب ولما كان يقول لا حاجة في ادخاله الى ذلك
بل يقول الحاجة ونحو ذلك بان يراد بالذات ما يشمل الذات
المذكورة والذوات المقدرة قال ولو قال يرفع الابهام عن
ذوات مذكورة يرفع الابهام عن مجمل مقدر [illegible] عالما
في عدد نحو قوله عشرين درهما واما في غيره من [illegible] نحو
[illegible] فيها ومنوان عسلا ونحو قفيز برا ومقياس
نحو على التمر مثلها زبدا [illegible] والقفيز والمثل

يحتمل امورا كثيرة والتمييز يعرف المراد ويزيل الخفاء قيل المراد بالمقادير
هاهنا المقدرات اي المراد المعدود والموزون والمذروع لا غير فافهم
وعن جميع غير مقدر مثل قولك عندي خاتم حديدا وباب
ساجا والثاني وهو ما يرفع الابهام عن نسبة كاينة
في جملة او ما ضاهاها فالاول اي طاب زيد نفسا والثاني نحو زيد
طيب نفسا وابا وابوة ودارا وعلما وهذا القسم يرفع الابهام
المستتر عن ذات مقدرة لان طاب زيد معناه طاب شيء زيد
ونفسا تمييز شيء وهو ذات مقدرة وعلى هذا القياس حال زيد
طيب نفسا واعجبني طيبه نفسا ومن النحاة من قال ان الابهام
الذي في الذات المقدرة بل النسبة التي في الاشياء الثلاثة فان نسبة
الطيب الى زيد في طاب زيد مبهمة يحتاج الى بيان انها من اي وهاذه
النسبة تسمى ذاتا مقدرة ولا احتياج هاهنا الى تقدير شيء
قال سيد المحققين والقول الاول احرى لان اطلاق الذات المقدرة
على الشيء المبهم المقدر اولى من اطلاقها على نفس النسبة
قوله تصبب اي تحدر وتفقأ اي تشقق تفقأت السحابة
عن مائها اي تشققت كذا قيل والشارح فسره بقوله اي امتلأ
قوله فهو فاعل في الاصل لبيان النسبة التصبب الى زيد اي تفسير
خفاء نسبة التصبب الى زيد اي عرقه ويزيل الخفاء مما ذكر فان
نسبة الطيب الى الفاعل خفاء اذ لا يعلم ان طيبه من جهة نفسه
او ابيه او ابوته او علمه او داره او نحو ذلك ويذكر التمييز يرتفع
الخفاء قوله وشحما تمييز الخ اي تفسير لخفاء ما ذكر وقس على زيد
ما اشبهه قوله اوقع في النفس اي اشد وقعا او مكانا فيها
لما جبل الله تعالى النفوس من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع
عندها قوله فملأت تمييز الخ اي تفسير لخفاء الحاصل في جسم
ذات مقدر ربما يعتني بقسم عليه ما اشبهه قوله ومنه تمييز
المقادير اي من الاول الذي هو تمييز الذوات قوله يعم الاعداد
والمقادير فهو من عطف المقادير على الاعداد ان الاعداد ليست
من

من جملة الفاعل قال ابن هشام في شرح القطر وهو قول المحققين
لأن المراد بالمرفوع ما لم يرد حقيقته بل معناه حتى انه يصح
اضافة المعنى اليه والفعل في ابتسم كذلك لأن المعنى تفرعنه
معنا طال زيد ولا تقول عنه معنى اعشى من جلال الاعلى
مفعولا انتهى وقال بعضهم الاحسن ما ذهب اليه بعضهم
من جعله اعلى عدد من قسم الفاعل وهو ما يعرب بما يسمى
التي قولـه ولا يكون التمييز الا نكرة وذلك لانه لما كان الغرض
من التمييز التفسير ازالة الابهام وكان ذلك حاصلا بالنكرة
التزموا تنكير التمييز احترازا عن الحشو والزيادة بلا غرض ابطا
فان التمييز مثل الحال فضلة واستثقل واستحق التخفيف
بلزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا الحال فعل والوصلية
ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ما سوى التمييز والحال من الفضلات
لذلك ونه عمد جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال قولـه
خلافا للكوفيين أي قلت على ما ذا النصب قوله خلافا
قلت يجوز فيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا خالف أي
خالف البصريون ذلك خلافا للكوفيين فقولك يجوز كذا اتفاقا
واجماعا بمعنى اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا
فان قلت فما معنى اللام الواقعة بعد خلافا بعينها لا تبعد
تعلقها بمعنى المصدر الذي هو خلاف ولا يعمل الذي
هو متعد بنفسه قلت هي لام التبيين مثلها في
سقيا له فتتعلق بمحذوف واي اعني للكوفيين وثانيهما ان يكون
حالا والتقدير اقول ذلك خلافا للكوفيين أي مخالفا لهم وحذف
القول كثير حتى قال ابو علي الفارسي هو من حيث البحر قل ولا حرج
ودل على هذا المحذوف ان كل حكم ذكره المصنف فهم قايلون به
فكان القول مقدرا في كل مسئلة وكذا قال ابن هشام الانصاري
في بعض تعاليقه قولـه في قوله وطبت النفس قوله وطبت
النفس بعض بيت قاله رشيد بن شهاب اليشكري وهو

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ، صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
وأن أبدى بالوجوه الأنفس والذوات وصددت أي أعرضت وعمرو
أي الذي قتلناه وكان حميم قيس أي طابت نفسك عن قتله

باب الاستثناء مأخوذ من الثني وهو العطف من ثنيت
الحبل إذا عطفت بعضه على بعض وقيل من ثنيته عن الشيء إذا
صرفته عنه ويقال ثنى عنان الدابة إذا صرفها لأن المستثنى
مصروف عن حكم المستثنى منه قال المرادي سعد الله بن ويحتمل أن يقال
أنه إذا قلنا جاء القوم إلا زيدا فالاستثناء يطلق على إخراج زيد
وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد إلا وعلى مجموع القوم
إلا زيدا وبهذا الاعتبار اختلفت العبارات في تفسيره
فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الأربعة انتهى
والمناسب أن يراد بالاستثناء في الترجمة معنى المستثنى لأنه الذي
من المنصوبات قوله وهو أي الاستثناء بالمعنى المصدري
اصطلاحا قوله الإخراج أي الدلالة على خروج شيء من حكم الكلام
وهو جنس يشمل كل إخراج كالإخراج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه
فإن الثلث مخرج للثلثين وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة فإن المؤمنة
مخرج للكافرة وبالشرط نحو اقتلوا المشركين إن حاربوا فإن إن
حاربوا مخرج لمن لم يحاربوا وبالغاية نحو أتموا الصيام إلى الليل
وبنحو استثنى زيدا وبالاستثناء نحو فشربوا منه إلا قليلا
قوله بإلا أو إحدى أخواتها أي نظائرها مخرج لما عدا الاستثناء
فلا يسمى شيء منه استثناء في الاصطلاح قال ابن هشام الأنصاري
رحمه الله في قولك قام القوم إلا زيدا مخرجا ومخرج منه وأن
المخرج ما بعد إلا والمخرج منه ما قبلها ولكن فيه إلا شيئان
القيام والحكم به والقاعدة أن ما خرج من نقيض دخل في نقيض الآخر
واختلفوا هل زيد مخرج من القيام أو من الحكم به والذي عليه محققو
النحاة والفقهاء أنه مخرج من القيام فقد خرج عن القيام فهو غير
قائم وقيل مخرج من الحكم بالقيام فهو غير محكوم عليه وهو قول

ق

118

فمن ثم الكرسي فهمنا ان الاستثنا من النفي اثبات ومن
الاثبات نفي وعندهم ان المستثنى غير محكوم عليه بشي ومن حجج
الجمهور الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك
انما يتمشى على قولنا ان المستثنى محكوم عليه لا على قولهم انه
مسكوت عنه فافهم انتهى قوله ما لولا اي بحيث لولا الاخراج
موجود فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتدا والخبر محذوف
هذا قول سيبويه وقال ابو الحسن لولا غير جارة وان الضمير بعدها
مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان الرفع قوله لدخل في
الكلام السابق اي لدخل ذلك الشي المخرج في حكم الكلام والمخرج
منه الذي جعلهم ومن تبينه السبوق بهذا الحد الذي ذكر الشارح
حد للاستثنا المتصل وهو ما يكون المستثنى فيه بعض المستثنى
منه نحو جا القوم الا الحمير ويكون ابن حم مسكوتة عليه بالانفصال
على ما هو الاصل للقصد الاختصار او على ما هو المعنى الحقيقي للفظ
الاستثنا فانه في المنقطع مجاز على الاصح بنا على ما ذهب اليه
الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع تبعا لمقتضى كلام العلامة القطب
الشيرازي في شرح المختصر ان محل الخلاف لفظ الاستثنا لكن انكر
ذلك السعد في التلويح حيث قال هذا مشهور فيما بين القوم ان الاستثنا
حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثنا واما
لفظ الاستثنا فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع انتهى
ثم انكر على صدر الشريعة ان لفظ الاستثنا مجاز في المنقطع
فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثنا وهو ظاهر كلام العضد
كما في السعد في حواشيه على انه يمكن جعل حد الشارح شاملا
للمنقطع بان يجعل الاخراج من مفهوم الكلام والدخول على ما يشمل
الدخول في حكم ما يفهم منه بواسطته ولو عرفا وفي الاستثنا
المنقطع اخراج من حكم مفهوم الكلام فاذا قلت جا القوم
ع فما جي ما يتعلق بهم ايضا بقوله الا الحمير اخراج من فهم القوم
كما صرح بذلك العلامة البدر ابن الذيب شرح الالفية وكانه قيل

جاء القوم وجاءوا ما اشتغلوا بهم ارضا الا الحمير والمستثنى في
القسمين غير داخل في الحكم لان المتصل كان داخلا فيه فهو
المستثنى منه والمنقطع لم يكن كذلك اصلا لكونها تعذر
فهم ان يقولوا يكون المستثنى داخلا فيما قبله لكن ان
شرط الاستثناء انه ان حكم ان على المستثنى كما يقال جاء في
القوم الا زيدا فظهر من بعض انه لم يجيء معهم وقد صرح
المفسرون في قوله تعالى لست عليهم بمصيطر الا من تولى
وكفر فيعذبه الله بانه منقطع واعتبر بعضهم في الاستثناء
ان يكون من متكلم واحد ومشى عليه في جمع الجوامع وقيل لا
يعتبر ذلك قال المحقق المحلي في شرحه فقول القائل الا زيدا
عقب قول غيره جاء الرجال استثناء على الثاني لغو على الاول
ولو قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اهل الذمة عقب نزول قوله
تعالى اقتلوا المشركين كان استثناء قطعا لانه المبلغ عن الله
وان لم يكن كذلك فان اذا انتفى وهل فيما نسمع حتى يكون استثناء
قطعا لانه المبلغ عن الله وان لم يكن كذلك فانا انتفى وهل
فيما نسمع حتى يكون استثناء قطعا قول الوكيل في الاستثناء الا
خمسة عقب قول موكله لزيد عشرة الا ان الوكيل قاله متصلا بما قاله كله
فيه نظر وهل هذا الخلاف هو الخلاف في انه هل يشترط في
الكلام اتحاد المتكلم او لا بل يجري وان شرطنا الاتحاد هنا اي
ويعرف فيه نظر وهل يشترط كون المستثنى واجب الدخول في
المستثنى منه او لا بل يكفي صحة الدخول ذهب جمهور النحاة
الى الاول كما قاله الرضي وعليه فالا في قولك جاءني رجال الا
زيدا محمولة على الصفة اي رجال غير زيد متصفون بمغايرة زيد ودون
الاستثناء لتعذره اذ شرطه متصل دخول المستثنى في المستثنى
منه قطعا ومنقطعه عدم الدخول قطعا وذهب المبرد
الى الثاني فيصح عنده الحمل على الاستثناء فيما ذكر قوله
اداة اي الا انه قوله وهي في الحقيقة ثلاثة اقسام اي
معنى التقسيم باعتبار تغليب الاصل كما قال والضمير في قوله

وهي عدا يه

وهي عائدة على الا وان الاستثناء المذكور في هذا الكتاب
فلا يرد انه بقي ليس ولا يكون وهذا اوفق لكلام الصفار في شرح
كتاب سيبويه الحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل فاطلاق
الحروف على الكلمات مطلقا اطلاق لاخرتهم وعليه فلا تغليب
قوله وغير وسوى الخ قال ابن هشام الانصاري غير وسوى
اشتركا في انهما اسمان يختلان في الاستثناء محمولان على الا
وان المستثنى بهما مجرور باضافتهما اليه وافق فاعرابهما
فاما سوى فقيل لازمة للنصب على الظرفية بمكان فجارية والدليل
على ظرفيتها وصل الموصول بها في قولك جاء الذي سواك ولا يقال
مثلك او غيرك ويقال سوى على وزن رضا وسوى على وزن عنب
وسواء على وزن سماء وسواء على وزن بناء فهي بعلامة
النصب فتحة مقدرة على الالف تعذرا ومن ثم اظهر الفتحة
والخبر بعض من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات ممنوع
وزعم ابن عصفور في شرح الجمل الصغير انه لم يستثن من هذه
اللغات معنى الا المستثنى الا سوى المكسورة السين بمعنى
المقصور فانه هو واكثرهم لم يذكر الكسر قال فان الاستثناء بها
سواها فعلى القياس عليها قوله بنصب وجوبا الخ كلامه
وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل الا في الرفع
لغة حكاها الشيخ ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه
الا قليل وابقى الناصب ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال
في ناصبه قال في شرح التسهيل فالمستثنى بالا مطلقا بها
لا بما قبلها معدى بها ولا به مستقلا ولا باستثني مضمرا ولا
بان مقدرة بعدها ولا بان مخففة مركبا منها ومن لا خلافا
لزاعمي ذلك انتهى قوله والمراد بالتمام الخ المناسب لسابقه
ولاحقه والمراد بالتام ما يذكر فيه المستثنى منه قوله
منصوب بالا هذا القول الاصح واليه ذهب المبرد والزجاج وصرح
بانه الاصح البدر ابن مالك ووجهه ما قاله الرضي ان الا معرضه

لمعنى الاستثناء ومحصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي للاعراب وان الا نائبة عن استثنى فان حرف النداء نائب
عن انادي وقال السعدي ان العامل الفعل المنفي او معناه بتوسط
الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام
مشابه المنفي قوله منفيا بان يقع عليه نفي مثل النفي والنهي
والاستفهام مثاله بعد النفي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك
قرا بالرفع ابو عمرو وابن كثير على انه بدل من احد وقرا الباقون
بالنصب واستشكل بعضهم اجماع الائمة على غير الا في
جعله مستثنى من اهلك وفيه بحث كشف عنه بعض الحواشي
ومثاله بعد الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون
والضالون مستثنى من الضمير المستتر في يقنط العائد على من
وهو بدل ولو قرئ الا الضالين لكان جائزا وقال ابو الحسن الابذي
في شرح الجزولية المنفي عندهم نحو ما اذا دخلت عليه اداة النفي
نحو ما قام القوم الا زيد وما كان خبرا لما اذا دخلت عليه اداة النفي
نحو ما قام القوم الا زيد وما كان في موضع المفعول الثاني من باب
ظننت نحو ظننت احدا يقول الا زيد وكذلك ما اذا دخلت عليه
اداة الاستفهام واريد بها معنى النفي وكذلك ما كان من الافعال
بمعنى قل وما اشبهه نحو قل رجل يقول ذلك الا زيد واقل رجل
يقول ذلك الا زيد وقلما يقول الا عمرو لان العرب تستعمل قلما
للنفي فان قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد واقل رجل يقول
ذلك الا زيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ لان المعنى
ما رجل يقول ذلك الا زيد ولا يجوز ان يكون الا زيد بدلا من اقل
المرفوع لانه لا يحل محله لان الا لا يكون ابتداء ولا من الضمير لانه
لا يقال يقول الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه
لا يقال قل الا زيد ولا من الضمير لان الفعل في موضع الصفة ولا
تنفى الصفة وايضا فان اقل لا يدخل على المعارف فينفى به
وانما هو بدل من رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذلك

الا زيد

الا زيدا قوله جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء اعلم ان
المستثنى فيه اذا كان الكلام منفيا على نوعين احدهما ان يكون متصلا
ونعني به ان يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى وهذا النوع
فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والاتباع هو الاكثر في
كلامهم ولهذا بدا المصنف به والارجح في حقه لكونه جرى
الاتباع على البدل شروط منها ان لا يكون مرادا به كلاما يقتضي
الاستثناء فان كان مرادا به ذلك فالمختار النصب وقال بعضهم
تعين النصب لقصد الانقطاع بين الكلامين كان يقول لك قائل
قاموا الا زيدا وانت تعلم خلافه فتقول ما قاموا الا زيدا او كان
يقول عندك مائة الا درهمين فتقول ما لك عندي مائة الا درهمين
ولو فهمت الكلمتين مرادا بالاول درهمين ومنها ان المستثنى غير
متراخ عن المستثنى منه فان كان متراخيا عنه رجح النصب لان
الاتباع انما كان يختار لقصد الاتصال بين المستثنى والمستثنى
منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيد ونحو ما ثبت
احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا اذ الرفع ضعيف
للتشاغل بطول الفصل بين البدل والمبدل منه ومنه القصدي
الموت عندي ابن اذا افضت وصفيت من اهل الدنيا اجتنبته
الا الجنة ومنها ان لا يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
واذا تعذر الاتباع على اللفظ اتبع على الموضع نحو لا اله الا الله
ونحو ما فيها من احد الا زيد رفعهما وليس زيد بشي الا شيئا
لا يعبا به لان الجنسية لا تعمل في معرفة ولا تعمل في موجب ومن
والباء الزائدة بين كذلك فان قلت لا اله الا الله واحد
فالرفع ابطال لانها لا تعمل في موجب والثانية ان يكون منقطعا
ونعني به ان لا يكون المستثنى منه شاملا له كقولنا ما فيها احد
الا حمارا لان احدا يختص بالعاقل وهذا النوع على ضربين احدهما
ما يمكن فيه تسلط العامل على المستثنى كما مثلنا فانه لو قلنا ما
فيها الا حمار جاز واختلف العرب في هذا النوع فاهل الحجاز

يوجبون النصب وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم
إلا اتباع الظن وبنو تميم يجيزون فيه النصب والإبدال فيجيزون على
لغتهم إلا اتباعُ الظنِّ بالرفع على أنه بدل من محل العلم لأن من زائدة ولا
يجوز أن يبدل في اللفظ لأن من لا تدخل في الموجب ولا على المعرفة والنوع
الثاني ما لا يكون فيه تسلط العامل على المستثنى وهذا العرب يجب
فيه النصب بالإجماع وذلك كقول العرب ما نفع إلا ما ضر فما
مصدرية في موضع نصب على الاستثناء والتقدير ما نفع زيد
لكن الضر شأنه وهذا أصل الاستثناء المنقطع فقد ثبت أنه لا يكون عند
العرب بنوه ولا يجوز الرفع لأنه لا يجوز ما نفع إلا ما ضر ويجب في
بدل البعض من الكل الخ قال في المغني ويرده قول النحويين
بأنه بدل بعض من كل أنه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد
كما في أكلت الرغيف ثلثه وأنه مخالف للمبدل منه في
النفي والإيجاب انتهى وأجاب الشارح عن الأول بأن الضمير مقدر
والدماميني عنه بأنه لم يشترط الضمير في بدل البعض من حيث
هو ضمير وإنما اشترط من حيث هو رابط فإذا وجد
الربط بدونه حصل الغرض من غير توقف على اشتراط وجوده
وهنا الربط متحقق بدونه وذلك بإلا وما بعدها من تمام
الكلام الأول والإخراج الثاني من الأول فعلم أنه بعض فحصل
الربط بذلك ولم يحتج للضمير وعن الثاني بأن النحويين قالوا ولا يمنع من
التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت
برجل لا ظريف ولا كريم حقلت حرف النفي مع الاسم بعده
صفة لرجل والإعراب على الاسم فكذلك يجعل في نحو ما جاءني
أحد إلا زيد بدلا والإعراب على الاسم فإن قلت ـــ هل يجوز
التخالف في غير الاستثناء قلت ـــ قال ابن الربيع نعم في اللغة
ليس في البدل لأن ما خالف البدل حكم المبدل منه إلا في الاستثناء
وحده وذلك أنك إذا قلت ما قام أحد إلا زيد فقد نفيت
القيام عن أحد وأثبت القيام لزيد **قوله** بناء على أن البدل

على نية

يعني

على نية تكرار العامل على العموم قال الاعلم في شرح الجمل
الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثبوت ذلك في اللفظ
بالسماع والقياس فالسماع قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسألكم اجرا وقال الملأ الذين استكبروا من قومه
للذين استضعفوا لمن آمن منهم والقياس قول الشاعر

اذا ما مات ميت من تميم ... فسرك ان يعيش فجئ بزاد
بخبز او بتمر او بسمن ... او الشيء الملفف في البجاد

والقياس يا اخانا زيد لو كان في غير نية التكرار لكان يا اخانا
زيدٌ **قوله** ويجب تقديم القسم معه على ما فيه ما من
قوله منفيا انما اعتبر في المستثنى منه ان يكون منفيا ليصلح
منه معنى صحيح من الكلام ويصح هذا الحكم على الباخر ما ضربني
الا زيد فان الفعل يقتضي فاعلا فوقع زيد والتقدير ما ضربني
احد الا زيد وهو هنا صحيح فلما كان المعنى على الموجب
على الباحكم بجهة التركيب مطلقا في اللباب وان لم يصح ان
نحو ما قام الا زيد فهو صحيح لفظا فاسد معنى واما اذا كان
الكلام مثبتا فيفسد فيه المعنى على الباخر ضربني الا زيد لان
المعنى ضربني كل احد الا زيد وهو فاسد فلم يجز فيه مطلقا
الا ان يستقيم المعنى فحينئذ يعرب بحسب العوامل في الاثبات
ايضا وذلك بان تقوم قرينة ظاهرة على ان ثم تقديرا نحو
نحو قرأت الا يوم كذا اذ من المعلوم ان المراد قرأت جميع الاسبوع
او الشهر الا يوم كذا او نحو ذلك ويصح المعنى مع تقدير الكل وهو
قليل جدا فلما لم يتضح الامر في الاثبات جوز النحاة فيه
حيث صح المعنى ولم يجوز حيث فسد من اجل عدم الجواز في الاثبات
الا عند صحة المعنى لم يجز ما ازيد الا عالما لان معناه ما زال
انه لم يتصف بشيء من الصفات فيكون المعنى نفي ذلك ان زيدا
كل شيء الا عالما وهو باطل لاستحالة ثبوت جميع الصفات
المتضادة لزيد لان الصفة واحدة وهو العلم فهذا المثال وان كان

في صورة النفي لكن معناه الاثبات فلا ممتنع كما في الاثبات
فكذا كفو القار فانه خفي على اقوام وزلت فيه اقدام
من يجرم فرع على الفاعلية بقام اعلم ان النحاة يسمون المستثنى
فاعلا او مفعولا لا على سبيل المسامحة لا الحقيقة اذ
الفاعل حقيقة هو المستثنى منه المقدر الا انه لما حذف واقيم
المستثنى مقامه سمي باسمه   لان ما قبل الا تفرغ للعمل
فيما بعدها فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل
وتسمية الاستثناء به مجاز والتوجيه المذكور غير مرضي
لتخلفه فيما في الدار الا زيد لان ما قبل الا فيه ليس عاملا
فيما بعدها بل ما بعدها عامل فيما قبلها واعلم انه قد يقع
بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر نحو
ما زيد الا يقرأ او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما تقع الحال
بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو   اي لا يجوز فيه غير
الجر بحسب هنا لا تقدير اعراب وبما ظن بعض ضعفة
الطلبة ان غير فاعل في الصفة لا جائز كما انه فاعل في المعنى وقد عقد
ابن جني في الخصائص للفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى
بابا وتقدير الاعراب لا غير الجر موجود فاذن قوله
لا غير لحن فقد قال ابن هشام في المغني وقولهم لا غير لحن وقال
في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما اضيف اليه غير الا بعد ليس
فقط كما مثلنا واما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير
فلم تتكلم عليه العرب فاما انهم قاسوا الا على ليس او قالوا
ذلك سهوا عن شرط المسألة قلت   ما قاله ابن هشام
مردود فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب وابن يعيش ذلك وانه
وانشد ابن مالك في شرح التسهيل
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل

قوله تشبيهها بغير وبغير اي في الابهام قال الرضي لابهامها
غير لاتتعرف بالاضافة ونوائد انها ابهاما من مثل فلذلك لم
تجز مثل على الا **قوله** لكن حملي الحال نقوما قاله الفارسي ع
واختار ابن الك تبعا لجماعة قال ابن هشام في شرح اللمحة
واختلف في نصب غير حيث نصب في غير تفريغ فقال ابن
خروف انتصب بما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم
الذي بعد الا وجعلها لذلك دالا على النصب في قام القوم الا
زيدا النصب بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب
وقال الفارسي على الحال وفيها معنى الاستثناء وهي حال من
المستثنى منه فهي كالا غير انها تتعرف بالاضافة وقيل على
التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام انتهى فائدة
الا لا اعلم ان غير تخالف الا في خمسة مواضع احدها محل
وقوع الجملة بعد الا ولا يقع بعد غير فتقول ما انا الا احد الا
بجنسه ولا غير يجوز لان غير مختصة بالاضافة الى المفرد
فلا تضاف الى الجملة والثاني ان غير يوصف بها حيث لا يتصور
الاستثناء والا ليست كذلك تقول عندي درهم غير جيد
ولا تقول الا جيد والثالث ان الا اذا كانت مع ما بعدها
صفة لم يجز حذف الموصوف والا امتنع اقامة فتقول قام القوم
الا زيد ولو قلت قام الا زيد لم يجز بخلاف غير فتقول قام غير
زيد كما تقول قام القوم غير زيد والرابع انك اذا عطفت
على الاسم الذي بعد الا لم يعتبر الا اللفظ فتقول قام القوم
الا زيدا وعمرا وما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز جر عمرو على اعتبار
غير انه فقام القوم غير زيد وما قام القوم غير زيد واذا عطفت
على الاسم الواقع بعد غير جاز لك وجهان الجر على اللفظ نحو
ما اتاني احد غير زيد وعمرو ورفع عمرو على المعنى ما اتاني احد الا زيد
وعمرو فهو زيادة الحمل على المعنى الذي يقول فيه النحويون الحمل
على التوهم فان قلت ـــــ والي في التشطير واعتبار القريب

المعطوف على المستثنى بها اي بغير وبالاجماع ان نفي قلت
قال ابن عقيل بعد امثلة نصب بغير والصحيح المنع اما ان قلت
هل هذا من باب العطف على التوهم او من باب العطف على المحل قلت
قال المرادي وكلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وذهب
الشلوبين الى ان ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على المحل وقال
الدماميني قلت كلام المصنف اعتبار المعنى يدل على ان
المسئلة من باب عطف التوهم لا من باب عطف المحل لان الاسم
وقع في ذلك فيها باعتبار المعنى بعد المستثنى بالاداة
لا يتصور فيها العطف على الموضع والخامس انك اذا فرغت العامل
لما بعد الا على ان يكون مفعولا له نحو نصبه بخلاف غير فانه لا يسع
فيه فتقول ما جئت الا ابتغاء الخير نصبا ولقيت ابتغاء الخير
ولا تجده اللام لانه يشترط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليست
مصدر الثانية نفيا وسواء غير الا من واحد منهما ان المستثنى بغير
قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين
بخلاف سوى لانها اثبتها ان سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام
نحو جاء الذي سواك بخلاف غير **قوله** لكن على الحال فيه اسلك
فلا تعدل **قوله** ومن الاعراب على حسب العوامل الخ ما ذهب اليه من ان
سوى تتصرف هو ما ذهب اليه ابن مالك واستدل على ذلك
بوقوعها في كلام العرب نثرا ونظما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
قوله صلى الله عليه وسلم دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا
من سوى انفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما انتم في سواكم الا
كالشعرة البيضاء في الثور الاسود وبالاضافة قوله

فاتني والله يجعل اليه الناس يحدو بين سواكم لم اتق

ومرفوعا بالابتداء قوله

واذا تباع كريمة او تشترى فسواك بائعها وانت المشتري

وبالناسخ قوله

لا ترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة اني اذا لصبور

وبالفاعلية

عطف

وبالفاعلية قوله لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
وحكى الفراء أتاني سواك وينصب بأن قوله
[illegible] وإن سواك من [illegible] يشقى
ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى ظرف
لازمة لأنها توصل بها الموصول نحو جاء الذي سواك [illegible]
قالوا ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر وقال الرماني والعكبري
تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل ولا ينهض ما
استدل به ابن [illegible] لأن [illegible] بعض لا يخرج عن الظرفية
وهو [illegible] بعض قال الشارح وبلغ بها [illegible] ثلاث سوى بمعنى [illegible]
بمعنى [illegible] مع الفتح نحو سوى الجيم وبعضهم [illegible]
سوى وثالثها بمعنى [illegible] مع الكسر نحو [illegible] سوى و[illegible]
مع الفتح نحو [illegible] برجل سوى [illegible] والعدد وتجي [illegible]
الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لأنها في الأصل بمعنى الاستواء
[illegible] أيضا [illegible] مع الكسر قوله واستثن ناصبا
وعدا وحاشى [illegible] وينصبه أعلم أن خلا وعدا يستعملان
[illegible] وفعلين [illegible] خلا زيد وعدا
[illegible] المستثنى بهما ويجوز الجر [illegible] سيبويه
وإنما حفظه الأخفش ومن شواهده قوله

[illegible] سواك وأما عدا [illegible] من عيالكا

وقول الآخر

أبحنا حيهم [illegible] عدا الشمطاء والطفل الصغير

وانتصاب المستثنى بهما على أنه مفعول والفاعل ضميرهما
[illegible] الشارح بأن قلت [illegible] في عدم [illegible] لكونهما
[illegible] متعد به قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره
أي تجاوزه [illegible] فإن قيل فكيف تنصب المفعول
قلت أجيب بأنه [illegible] في الاستثناء بمعنى جاوز [illegible]
[illegible] فقد جاوزه فإن قلت فهلا

يعود الضمير المستتر فيهما قلت في ذلك خلاف وعند
الاكثر انه ضمير البعض المدلول عليه بكله السابق قال
الدماميني وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا
وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن بعضهم اصلا لا ان يخرج
بعض القوم منه مجاوزة بعضهم اياه حكم الكل ولا مجاوزة الكل
قاله الرضي وقد يقال يجوز ان البعض غير المستثنى فلا
ما قاله لكن الظاهر والبعض على الاكثر هل المستثنى واعترض بانه
لا حاجة الى البعض الاعتباري الذي ليس بشيء بل الجواب ان البعض
الذي في الفاعل بعض منهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا
وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه
فليتامل وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا
وقيل على مصدر الفعل المفهوم من الكلام السابق فاذا قلت
قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القيام زيدا اي فيكون
[illegible] في الخطاب ويضعف هذين بعض الاخيرين لانه قد لا يكون
هناك فعل نحو القوم اخوتك عدا زيدا واجيب بانه
انما ذكر ذلك على جهة التمثيل تنبيها على كيفية التخريج
حيث يعقد الفعل يتصيد من الكلام ما يكون عود الضمير عليه
ففي المثال المذكور اي القوم اخوتك تنسبهم زيدا وعدا
[illegible] الذي هو الاخوة زيدا وان قرن بما فالنصب عند
الجمهور واجب لان ما مصدرية وما والفعل في تاويل المصدر وذلك
المصدر في تاويل وصف ولا لكن الوصف حال وذلك الحال فيه
معنى الاستثناء هذا قول السيرافي وقيل منصوب على الظرفية
وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الاول
قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء
كانتصاب غير في قاموا غير زيد وروى الجرمي عن بعض العرب جواز
الجر بما خلا وما عدا على ان ما زائدة وخلا وعدا حرفا جر

الجر

الجارة لأن وانما قيل سهوا لان زاد بينهما الجر عما فقيل وقيل
بهما نقطهم والحاشا فلم يحفظ سيبويه في المستثنى بها
الا الخفض وروى الاخفش وغيره النصب ويقال فيها حاشى بالالف
وحاشا بحذف الالف الثانية وحشا بحذف الالف الاولى ولا تدخل عليها
ما مصدرية كما تدخل على عدا وخلا وروي في الحديث الا انها فعل جامد وما
المصدرية لا توصل بالجامد وحمل الراجح على المصدرية واما عدا
وخلا فقد جاء عن العرب واما قوله رأيت الناس ما حاشا
قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فشاذ والخلاف في فاعلهما
كما في خلا وعدا وذهب الفراء الى انها فعل لكن لا فاعل له والنصب
بعدها انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على
انه يمكن ان يقال فيهما مثل ذلك فانه سمع حاشى على ثلاثة اوجه
الاول ان تكون استثناء وهي التي ذكر المصنف قال في شرح
التسهيل واعلم ان حاشا المستقلة في الاستثناء معناها التنزيه
الا سم الجد بعدها من السوء في غير او وجه فلا يستثنى بها
الا في هذا المعنى ولقد قال الناس حاشى زيد الفواحش
معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره انتهى قال في التسهيل
بلا خلاف بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم
وهو ادخالهم ولا دخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان
ينفيان الحرفية فلا يثبتان الفعلية قالوا والفاعل في الآية حاشى
يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في مثل حاشا الناس بل في حاشا
لله ما هذا بشرا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه منصوب
انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابي
مسعود حاشا الله بالاضافة كمعاذ الله وسبحان الله وقراءة
ابي السماك حاشا الله بالتنوين اي تنزيها لله كما يقال رعيا
لزيد والوجه في قراءة من ترك التنوين ان تكون مبنية لشبهها
بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث ان تكون فعلا متعديا
متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث انه صلى

وبهم

الله عليه وسلم قال اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ما
نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة
وتوهم البعض ابن مالك تبعا لابيه انها المصدرية وحاشا الا
ستثنائية بناء على انه من كلامه صلى الله عليه وسلم وانما يستدل
بنحو انه قد يقال ما حاشيت زيدا او حاشيته ان في معجم الطبراني ما
حاشى فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ولا اراه فاعلا
في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد وتوهم المبرد
ان هذا مضارع حاشا الاستثنائية وانما تلك حرف او فعل
جامد لتضمنه معنى الحرف وكلامه على تقسيم الحرفية
والفعلية [illegible] ب وانما المستثنى بكل منهما على
تقدير الحرفية والفعلية لم ينصب مع ان نصبه هو الاصل
للفرق بينهما [illegible] ويستعمل فعلا واعطي الجر للحرف والفعل
النصب لان الفعل لا يعمل الجر ولان عمل الحرف الجر المطلب اجماعا عليه
فان [illegible] به يجوز في نحو قال القوم حاشاك وحاشاي ان يكون
الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي بغير الجر
او حاشاني بغير النصب وكذا الفرق في خلا وعدا واذا جرتا
فهي متعلقة بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة حروف الجر
فيكون في موضع المفعول به كمررت بزيد وقيل متعلقة بما قبلها
لما فيه بها لانها تعدية على جهة السلب قاله ابن جابر وقيل
موضعها نصب على تمام الكلام لا على التعدية الاول لانه حينئذ لا يكون
فعل ولا شبهه نحو القوم اخوتك خلا او عدا زيدا ومذهب
جماعة ان من العوامل الناصبة ورود اللفظ بعد تمام الكلام وقال
ابن ام قاسم في شرح الالفية في باب التمييز عند الكلام على
التمييز ان الحكم لا ينفك عن النسبة ما انتصب ذهب قوم الى ان
العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها انتهى قال
الحفيد فيكون العامل على قول من يقول انه نصب عن تمام الكلام هو
الجملة ولانها لا تتعدى الا بفعل ولا سيما ان لم يطل معناها

عنها

125

عملها فيما سبقت في عمل التعدية الحروف الزائدة ولأنها
بمنزلة إلا وهي غير متعلقة وصوبه بعضهم لما تقدم وربما
استدل به من زعم أنها لا تعدي الأفعال إلخ بأنه لا يلزم من كون
معنى التعدية إيصال معنا التعدية إيصال معنى الفعل إلى المجرور
بل معنى تعدية الحروف إيصال معنى الفعل إلى المجرور على الوجه
الذي يقتضيه ذلك الحرف وهو هنا معنى الاستثناء عنه
وقد صحح ابن هشام في ذلك على الاستثناء أنه حيث قال وتعلق
على هذا بما قبلها تعلقها بما قبلها غير فإنه
لأنها أوصلت معنا إلى ما بعدها على وجه الإعراب والإخراج
وأما الاستدلال بأنها بمنزلة إلا فساقط لأنه لا يلزم من كون
حرف بمعنى حرف مساواته في جميع أحكامه ألا ترى أن إلا لا تعمل
الجر وهذه الحروف تعمل وعلى تقدير الفعلية اختلف في جملة
الاستثناء فقيل هي حال فمحلها النصب وقيل مستأنفة
فلا محل لها وصحح ابن عصفور الثاني ورد على الحالية أن الجملة
الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب
الحال هنا المستثنى منه وليس ثم رابط به إذ الضمير في خلا وعدا
ليس عائدا على الاسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق على البعض
المستثنى منه وكل منهما غيره ونقض صحة الإجابة بأنه يكون
المرجع أي بعضهم مشتملا على الربط لا يحصل به الربط كما نص
عليه في والذين يتوفون منكم الآية فرب مسئلة جرب
إنما وجب استتاره في هذه الأفعال لكونها بمعنى ما في
صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب ولذا قال لم يظهر فيها
وإن قلنا إن جملة الاستثناء في محل النصب الحال إذ أفعل
وقد يقال إن ظهوره لا ينافي المقصود من كونها بمعنى ما بعدها
في صورة المستثنى بإلا لا يقال ظهوره قد يخرجه عن صورة
الاستثناء في حالية لا حالية ونسأل الله حسن
الخاتمة فمجرى عادة النحويين أن يذكروا الاستثناء أدواته

الا سيما مع ان الذي بعدها منبه على اولويته بما ينسب لما
قبلها ونحو ذي بابها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب
قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم فهو
مخطئ وذكر غيره انها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله
فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب
وفي التسهيل وقد يقال لا سيما بالتخفيف قال ام احمد وحذف الواو
وهو عند الفارسي نصب على الحال وعليه اعتراض لابن هشام
وجواب للدماميني في حاشية المغني ومن شرح التسهيل وعند غيره
اسم لا التبرئة وهو المختار قال الدماميني في شرح التسهيل قال
بعض الايمة وما يوجد في كلام المصنف من قوله لا سيما والامر كذا
تركيب غير عربي وقال الرضي اعلم ان ابن جني استغرب وقال الشريف في
بحر احكام لا سيما انه لا يجيء بعدها الجملة بالواو وقال ابو
وكثير من المصنفين ... من لا سيما والامر كذا ولا نجد ولا من
لا سيما لانه لم يسمع الا في كلام المولدين ثم نقل الدماميني
عن الرضي فلا مانع من جملة مستقلة بعد لا سيما بمعنى خصوصا
[illegible] احبه ولا سيما وهو راكب ثم قال هذا كلامه وفيه [illegible]
اشتماله على الحكم بخطأ ما خطأه الشارح يعني ابن [illegible] غير
عربي انتهى ثم قال الدماميني وحكى الرضي انه يقال لا سيما
بالتثقيل والتخفيف مع حذف الواو ولم اقف عليه من غير جهته
ويوجد كثيرا في كلام المتاخرين من علماء العجم ونحو بعده
فيه نظر انتهى وفي الرضي واعلم ان الواو التي تدخل على
لا سيما في بعض المواضع نحو قولك [illegible] ولا سيما يوم [illegible]
[illegible] اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق [illegible]
مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والتي بمعنى المثل
[illegible] ولا سيما [illegible] ولا [illegible] موجود بين القرن
[illegible] ... [illegible]
[illegible] اللفظة [illegible]

استغفر الله

126

استثنائها فقيل سيما بخفض لا ولا سيما بتخفيف اليا مع
وجود لا وحذفها وقد تحذف ما بعد سيما على جعله بمعنا
خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق واذا قلت
احب زيدا ولا سيما الحبا او على الفرس فمعناه وخصوصا
الحبا او ارباها امر بمفعول الفعل المقدر اي واخص بزيادة
المحبة خصوصا الحبا الخ انتهى باختصار ويجوز في الاسم الذي
بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد
روي بهن قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل والجر
ارجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها في ايما
الاجلين والرفع على انه خبر لمضمر محذوف قال الدماميني وينبغي
ان يكون الحذف واجبا لانه كذا سمع وهو ظاهر قول ابن مالك
وفي غيره انتهى وما موصولة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير
ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شي هو يوم ويضعفه في نحو
ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع من غير طول واطلاق
ما على من يعقل وقد توصل بظرف او بجملة فعلية وقد يقال
لا سيما بالتخفيف ولا سيما انتهى وعلى الوجهين ففتحة
اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز لها وهي نكرة تامة كانه
قال ولا مثل شي ثم فسره بالنكرة كما يقع التمييز بعد مثل
في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة
بنا مثلها في نحو لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيد
فمنعه الجمهور واجازه ..... وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها
ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا نزلت منزلة الا في الاستثنا
فينتصب على الاستثنا المنقطع باب لا قوله لا النافية
للجنس اي الماكنة والحقيقية اي لصفته وحكمه او النافية للخبر
عن جنس الاسم اذ لا رجل ظاهر في نفي الجنس عن الرجل لا نفي
الرجل واسناد النفي لها مجاز اذ [illegible] بالذي [illegible] الى انه
النافي حقيقة هو المتكلم والمتبادر انها نافية للجنس فقط

أي نصا فتخرج لا النافية للوحدة والنافية للجنس ظهورا لا نصا والنفي
في حاصله أن لا العاملة عمل ليس تحتمل نفي الجنس وتحتمل لا لنفي الجنس
وهو الظاهر ونفي الوحدة وغلط من زعم أنها لا تكون إلا لنفي
الوحدة. فرع اعلم إنما عبر بهذه الصفة هنا مع أن العلم
بجميع ما في الكتاب مطلوب إشارة إلى الاهتمام والفاء التي
بعدها لا تحتاج إلى تنبيه لغموض فرع تنصب
النكرات أي صورة أو تأويلا فدخل نحو لا أبا له ولا غلامي له
ولا مسلمي له فإنه جاز فيه ... مع أنها مضافة إلى الضمير
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل
وسيبويه وجمهور النحاة قال الرضي واعلم أنه قد يؤول العلم
المشهور ببعض الخلال بنكرة فينتصب فالرابعة التبرئة وينتزع
منه لام التعريف إن كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري
مما أضيف إليه نحو لا امرئ القيس ولا ابن الزبير ولا يجوز هذه المعاملة
في لفظي عبد الله وعبد الرحمن إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره
تعالى حتى يقدر تنكيرهما ولتأويله بالنكرة وجهان أحدهما أن يقدر
مضاف هو مثل فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام وإنما
يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وإن كان المنفي في الحقيقة
هو المضاف المقدر الذي لا يتعرف بالإضافة أي مراعاة لإصلاح
اللفظ وإصلاحه ومن ثم قال الأخفش ونحوه ورد على هذا
التأويل ممتنع وصفه لأنه في صورة النكرة فيمتنع وصفه
بمعرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة وثانيهما أن يجعل العلم لاشتهاره
بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى لأن معنى
لا قضية ولا أبا حسن لها لا فيصل لها إذ هو عليه
السلام كان فيصلا في الحكومات كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
أقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفيصل والقطع
كلفظ الفيصل وعلى هذا التأويل يجوز وصفه بالنكرة وهذا
كما قالوا لكل فرعون موسى أي لكل جبار قهار فيصرف فرعون

وموسى

127

ومسوغ لتنكيرها بالمعنى المذكور وجوز الرواة المعرفة حملا
النكرة باحد التأويلين في العلم واسم الاشارة نحو لا ابا
هنا ولا هذا وهو بعيد عن مهيع الصنعة وقد لا وناعى في
هذا الكتاب بيانه على ذلك بتعين الموضع **قوله** وجوبا فيه
به لقول المصنف ولم تتكرر لا نقلنا اذا تكررت نحو انصبا
ولا يجب كما ذكر المصنف **قوله** لفظا او محلا ان كانت
النكرة مضافة او شبيهة بالمضاف ومحلا ان لم تكن كذلك
والام بالنصب لفظا الاسم محلا بقرينة المقابلة فيدخل
في النصب لفظا النصب تقديرا **قوله** بغير تنوين بخصوص
في الشبيهة بالمضاف عند جمهور النحويين **قوله**
اذ ابانه اي الحرف نفي شروطها من جهة ان لا يدخل عليها جار
وان يكون مجرورها نكرة وان يكون نفيها نصا كما سوى ان دخل
عليها خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وشبه
جئت بلا شيء بالفتح وان كانت لنفي الوحدة او لنفي الجنس
لا على سبيل التنصيص فحكمها عمل ليس كما مر **قوله** فتنصبها
النكرة اذا كانت النكرة مضافة لمثلها اي شبيهة بالمضاف
وقوله مضافة لمثلها ليس بقيد بل مثله ما اذا كانت مضافة
لمعرفة وكان المضاف مما لا يتعرف بالاضافة كما نقل عن
الرضي وقال ابن الناظم فلذلك لا كهذا ان جعلت الكاف اسما والهاء
مخفوض بها اي لا مثله موجود ويجوز ان يكون كهذا خبرا اي لا
احد مثل زيد وان جعلت الكاف حرفا فالاسم محذوف اي لا احد
لا ... انتفى **قوله** مبني معها على الفتح انما يبنى اسم لا المنفي
لا اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به لتضمنه معنى من بدليل
ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه ... وقال الا لا من سبيل الى هند

وقد علل البناء بتركب الاسم مع الحرف كخمسة عشر واختار
الاول الرضي وقال ابن الخباز وانما بنيت على ما تنصب به

ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء
ولم يبن المضاف ولا المضارع له لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل وهو الإعراب انتهى
لكن قد يضعف بهذه العلة أن في الظهور تحصل عليها
بأنها أي في موضع التنصيص على عموم النفي ولا يدفع الا
دعوى الكلام من لا ومن في الاستغراق وهما أو في نفي من نص
لا كانت أبدا من كلمة وإذا لم تكن تعمل فيما لا معناها وفيه
من الضعف ما لا يخفى ولو حمل على الأول لبطل الشيء لمعنى من
بعدها لا الا الاسم **قوله** وهو ظاهر قول المصنف أنها إنما
ظاهر لأنه يحتمل ما حمله عليه الشارح من النصب لفظا أو محلا
لكونها فيه قوله من غير تنوين بالنسبة للمشبه بالمضاف
فإنه ينصب وينون نحو لا طالعا جبلا حاضر **قوله** ووجب
في انفصل تنكير وإنما وجب تكريرها ليكون التكرير جوابا لكلام
فإنها من نفي الجنس الذي لا يمكن إثباته في المعرفة ولأن نفي
الجنس هو النكرة النفي في الحقيقة وليكون تكرارها منبها
على كونها لنفي الجنس في الذات بخلاف ما إذا أعملت عمل إن فإن
عملها دال في هذا التشبيه لأنها لا تعمل الا التي لنفي الجنس
قوله نحو لا في الدار رجل ولا امرأة لا نافية للجنس لكن الظاهر
أنه ظهور الا انه إذ لا تعمل ولا مع عمل ليس لكونه
بعضهم ما يقتضي أن تعمل من جرد مع الفصل قياسا
على لا لقلة الم باب القاعد أعمالها عمل إن **قوله**
وتوجيه كل منها مذكور في المطولات قال الشارح في شرح التوضيح
ولكل منها توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن يجعل لا فيهما مركبة
مع اسم لا كالرابعة عشر وهو مذهب سيبويه يجوز أن يقدر لكل منهما
خبر لهما معا لان مذهبه أن المفتوح واسمها لا تعمل في الخبر وهما
في موضع رفع وأما رفعهما فوجهه أن يجعل لا الأول ملغاة لتكون ما
فقط بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها

فرفعا بهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان الاولى عاملة
عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل الاولى
مع اسمها ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وتكون ملغاة
او عاملة عمل ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان
لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان واما
فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا
الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون انتصب على لفظ اسمها
فائدة لو عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال
لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاول والرفع
عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لفقد تكرار لا كقوله
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
روي بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما
حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فشاذ
والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا **باب**
المنادى قوله بفتح الدال احترز به عن المنادي بكسر الدال
وهو طالب الاقبال **قوله** المنادى فيه الاظهار في موضع
الاضمار لتحسن الايضاح وهو ماخوذ من الندى بكسر النون
وضمها لان كل ما جاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه
وضمها او لانه في الاصل بدل من الواو بدليل قولهم ندي وتنادى
القوم اذا اجلست متحلقة في النادي وهو مجلسهم الذي ينادى
فيه بعضهم بعضا ثم النداء لغة الدعاء واصطلاحا الدعاء بيا
واخواتها والمنادى لغة المدعو واصطلاحا ما ذكره الشارح
بقوله هو المطلوب اقباله بيا او احدى اخواتها اي بتوجهه
كذلك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها
نزلت اولا منزلة صالحة للنداء ثم ادخل عليها حرف النداء او نصب
به او نحوها فهي في حكم ما يطلب اقباله ومثاله والمراد بطلب

الاجابة المقصودة من المواجهة بخلاف المندوب لانه
المتفجع ادخل عليه حرف النداء المجرد للتفجع لا للطلب
والمراد بالاخوات النظائر شبه النظائر بالاخوات لما بينهما
من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوات من اطلاق المشبه
به على المشبه ويسمى بالاستعارة المصرحة ايضا ويا
واخواتها ثمانية احرف الهمزة واي مقصورتين وممدودتين
ويا وايا وهيا ووا فالهمزة المقصورة للقريب الا ان ينزل
منزلة البعيد فله غيرها لاجل ذلك وما عداها للبعيد الحقيقي
والحكمي الا انها تدخل على كل نداء وتتعين وحدها في نداء
اسم الله تعالى وفي باب الاستغاثة نحو يا الله يا للمسلمين
وتتعين هي او وا في الندبة وما اكثر استعمال الا منها في كل
الباب وانها تدخل في الندبة اذا امن اللبس كقوله

حملت امرا عظيما فاصطبرت له ... وقمت فيه بامر الله يا عمرا

ويجوز حذف الحرف نحو يوسف اعرض عن هذا استغنى عنه سنفرغ لكم
ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله الا في ثمان مسائل
المندوب نحو يا عمرا والمستغاث نحو يا الله والمنادى البعيد
لان المراد فيه اطالة الصوت والحذف ينافيه واسم الجنس
غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي والمضمر وقد ورد نداؤه
وبابه على ضعف فيه المنصوب والمرفوع كقول بعضهم يا اياك
قد كفيتك وقول الآخر يا ابجر بن ابجر يا انتا واسم الله تعالى
اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة واجازه بعضهم وعليه قول
امية ابن ابي الصلت

رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ... ادين الها غيرك الله راضيا

واسم الاشارة واسم الجنس المعين خلافا للكوفيين فيهما
الا ما قلت عنهم فيما قال صاحبي بذلك هذا الوقت وعلى
وقولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وذلك عند البصريين
ضرورة او شذوذ وقد اشار الى الموضع قوله والمراد بالمدرج ما اشار اليه

وحذفه

مجـ
ابي

129

دخل فيه المركب المزجي والمثنى والجمع نحو معدي كرب ويا زيدان ويا
زيدون ويا موسى ويا طلحة [illegible] وإذا ناديت اثنا عشر واثنتي عشرة
قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف وإنما بني على الألف
لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يا اثني عشر
يا اثنتي عشرة بالياء لأنهما أجريا مجرى المضاف ولما كان المفرد مشتركا
بين جملة معان والمراد بعضها فسره بما ذكر قوله وهو ما اتصل
به شيء من تمام معناه أراد بالشيء اللفظ وهو موصوف بالاتصال
حقيقة فعلى أن اللفظ المتمم تمام الشيء لأنه يفيد مضافا أو غيره
تماما وأراد به اللفظ فهو وصفه بالاتصال نحو ومن التشبيه
بالمضاف الأول قبل النداء فقطعه نحو يا زيد أو عمر الجميع المسمى
بهما بالمضاف وأما الموصول نحو من فعل كذا فقطعه [illegible] بعضهم
خرجه عن التشبيه بالمضاف وقضيته ذلك تقديم الضمة [illegible]
بالثلاثة وثلاثين ممن سميته بذلك ويمتنع إدخال يا على الاسمين
كل ما المعطوف لأنه من تمام [illegible] جماعة [illegible]
فإن كانت [illegible] نصبتها أيضا و[illegible]
إلى وعرفت الثاني بالنصب [illegible]
[illegible]
الخاف [illegible] قوله وما المبني في الكلام إنما [illegible]
مرفع الكلام لا [illegible] لفظا ومعنى [illegible] الخطاب
الحرفية [illegible] إلى أو نحو [illegible]
أدعوك [illegible] الكلام [illegible] ذلك لفظا ومعنى وإنما قلنا
ذلك لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهته الحرف أو الفعل لا يبنى لمشابهة
الاسم المبني [illegible] عليه أنه [illegible] الاسم المستقر
وذلك ممتنع [illegible] أدعوك وكان ذلك [illegible]
الصورة والمعنى فكأنهما [illegible] أحدهما [illegible]
الآخر وكان [illegible] المنادى [illegible] وكانت
على صورة المرفوع للفرق بينهما وبين المنادى المضاف [illegible]

في بعض لغاته اذ لو كان البناء على الكسر لحصل لا التباس من عن أمن و
يا ابنه اكتفوا بالكسرة او على الضم لحصل لا التباس مع من حرف الفه
اكتفوا بالفتحة عنها ومراده بالنكرة المقصودة في قرينة المقابلة
بالمضاف والشبيه بالمضاف وذكر المص فيه انها ارادة المعرفة في
باب لا اعرابا مع نعته في البناء المركب ما ليس مضافا ولا شبيها
به فبناؤه ويبنى على ما يرفع به لان البناء على الضم جزم لازم بل
تكون بالواو والالف ايضا ولو قال على ما يرفع به لعم الحركة والحرف
الذي هو ان يراد الضم حقيقة او حكما فيشمل نائبه وهو شيئان الالف
والواو نحو يا زيدان ويا زيدون قال التسهيل وهو شامل للوصف
بالمفرد نحو يا رجلا كريما اقبل وبالجملة وبالظرف قال الدماميني
والمسئلة مشكلة لانه قد تقرر ان الجملة قد لا يوصف بها الا المعرف
النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور وشرط الوصف ليس مفهم ابدا للنداء بل
قد يجوز في مثل يا رجلا عالما ان يكون في رجل انه معين وبالقصد ولا فقد
فيقصد وصفه بعد ثم النكرة وغاية ما يقال له انه وصف بصالح
الزمان حال النداء اخلاء على الموصوف وصفته جميعا لا اخلاء
على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغي كما قال ح
رحمه الله تعالى ان يجوز تعريف الموصوف فتقول يا رجلا الضريف اقبل
كما في الشبيه بالمضاف واذا اريد به معين فان الرضي صرح بذلك حيث
قال واذا لم تدخله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل
وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا
وجهه حسنا ويا ثلاثة وثلاثين ضربا ويا حافظا في شجي
غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الضريف ويا ثلاثة وثلاثين
بين الطرفا وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف وابي
ان يجوز نحو يا حليما لا تعجل الفهم وسر واذا راي نحوي الورا
سه لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة والوجه
ان لا توصف يا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا قبل النداء
المنكر قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجز عن الذنوب انتهى وقضيته

كلام الشارح

وقضية كلام الشارح في شرح التوضيح أن الوصف بالمعرفة غير متعين
فإنه قال فإن قيل إذا كانت النكرة موصوفة مقصودة فهي
معرفة فكيف الوصف بالنكرة وإنما توصف بالمعرفة حكى يونس عن
العرب يا فاسق الخبيث والخبيث أجيب بأنه يغتفر
في المعرفة العارضة ما لا يغتفر في الأصلية انتهى قال وأما يا عظيما
يرجى لكل عظيم ويا [illegible] ويا حليما لم يعجل فقال الموضح
في الحواشي إن الجملة نعت لما قبلها وإنما هي في موضع الحال
من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالندا وعامل الحال
هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا هذا العاقلا ولعله
في نحو البنا والتا على نحو يا تميم كلهم أو كلكم فهو من الشبيه
بالمضاف وإذا أريد به معين فيجوز وجهه يكون من المعرفة والنكرة
فليتأمل وظاهر تعبير التسهيل بالجواز يشعر بعدم وجوب النصب
وعبارة السيوطي في شرح جمع الجوامع أما الموصوفة أي النكرة
الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداها وبناها وهي
من شبيه المضاف لا تنصب نحو يا رجلا كريما يا عظيما يرجى لكل
عظيم يا نخلة من ذات عرق وتجوز فيه البنا والنصب
قاله الكسائي انتهى وقضية الصحيح أنه على البنا تجوز الوصف
بالنكرة وتنصب فليحرر قوله في حالة الاختيار احترز به
من حالة الضرورة فإنه يجوز نحو قول الشاعر
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
وتجوز نصبه نصب المضموم غير الاضطرار [illegible] نحو
يا عديا الفلفلة الممتاح لمعين حال أي حال كونه مقصودا للمعين
وإنما قيد بكونه لمعين إذ لو قصد به غير معين كان نكرة
غير مقصودة بالندا فيكون منصوبا قوله وإن كانت
موصوفة أي بمفرد نحو يا رجلا كريما أقبل أو بجملة أو
بظرف أو بجار ومجرور وما ذكر من أن الجملة والظرف صفة
هو طريقة ابن مالك والشيخ الرضي وقال الموضح في الحواشي

وفيه رد على ابن مالك [illegible] الجملة [illegible] العوض [illegible] في التشبيه بالمضاف

ليست الجملة لما قبلها وانما هي في موضع الحال وهو عامل صاحبها
وتقدم كل ذلك وما يتعلق به فلا نعيده **قوله** والرفع والنون بعده ما على
وجه ما فيه نظر لان الضم ليس وجها بل هو بناء فكان الصواب ان يقول على
ضعفها بدل وجهها لان المازني لا يرى فيه بناء وكلامه كلام
وجوب النصب وكذا هو كلام تصريح التسهيل وتقدم في كلام السيوطي
وحكى ترجيح النصب وان جواز الضم والبناء قول الكسائي فلا نعيد
ومحل جواز النصب او ترجيحه في غير العلم المفرد الموصوف بابن متصل
به مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمرو فيجوز ضمه وفتحه والمختار
عند البصريين غير المبرد الفتح ومنه قوله يا حكم بن المنذر بن
الجارود ونص على الضم في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا
لانتفاء علمية الاول وعلمية المضاف اليه في الثاني ونحو يا زيد الفا
ضل ابن عمرو لوجود الفصل وفي نحو يا زيد العاقل لان ابن ههنا غير
ابن ولم يشترط ذلك الكوفيون وانشدوا بأكعب بن مامة وابن اروى
بجود منك يا عمر الجوادا ففي عمر والوصف بابنة كالوصف
بابن وان الوصف بابنة **قوله** يا رجلا كريما اقبل فيه وصف النكرة
المقصودة وتقدم الكلام فيه فلا نعيده **قوله** والثلاثة الباقية منصوبة
لفظا او تقديرا ومحلا فالمفرد المعرفة رفعه منصوب محلا لان المنادى
مطلقا مفعول به لفعل محذوف والكلام في المنصوبات الشاملة للمفعول
محلا بل لفظ نفسه المفعول به الى ظاهر والى مضمر ومن المعلوم ان
المضمر انما هو منصوب محلا **قوله** يا عاقلا والموفق بكلامه
يصح ان يكون مثالا للشبيه بالمضاف وايضا لان جملة الموفق بكلامه
حال من الضمير المستتر في عاقلا والعامل في الحال هو العامل في
صاحبها **قوله** وذلك لانه وثلاثين لمن يعتقد ان له اي حال كونه
مفعولا لمن يعتقد بذلك وتقدم الكلام عليه فلا نعيده **باب**
المفعول له قوله ويسمى المفعول من اجله يعني ان له ثلاثة اسماء
قوله كالاسماء التي الصريح والمؤول كما سيعلم مما سيذكره وخرج
به الفعل والجملة **قوله** المصدر خرج به اسم الذات لا الغاية

البناء في

لا نحو

لا تكون علة في الماء ولا يجوز بخلط السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين
لا مصدر وهذا قاله الجمهور واجاز يونس اما العبيد فذو عبيد
زاعما ان ناسا من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص
بعلم وغيرهم كالمنذر بن علبة وصف بغير العبيد وتاول
نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما
يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غيرها فالعبيد
علة لا للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه
لغة خبيثة قليلة واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد
اي مهما يذكر شخص لاجل تملك العبيد فهو ذو عبيد وتقدير اكله
اعلم ان المصدر منزلة المنصوب اي جوازا لانه يجوز جره بلام العلة
والذهن ناصبه لكون كلامه جاريا على الاصل قوله ناصبه
ومذهب جمهور البصريين انه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة
وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا
فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير في جئتك
اكراما لك جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم
عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق ومثل قعد
جلوسا ورد مذهب البصريين بجواز دخول اللام عليه لانه ملاق له
في المعنى فنقول حينئذ لا بدل الا بحق ويعترض بان تقول
ضربت للتاديب وقد افقد في جلوسا قوله الذي يذكر علة لحدث
قال الشيخ المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم
الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتاديب للضرب الثاني الاسم
الذي كالجبن للقعود والاول يكون بحسب تعقله علة للفعل والثاني
بوجوده في الخارج علة للفعل انتهى وظاهر كلام المصنف انه يشترط
فيه ان يكون مع ما هو علة له في الزمان وفي ذلك خلاف والتحقيق
قاله الاعلم والمتاخرون ان ذلك يشترط ولهذا امتنع النصب
في نحو تاهبت اليوم للسفر غدا لاقترانه بحيث وقد نضت
لنوم ثيابها لان النوم وان كان مصدرا وعلة في ذلك لخلع الثياب

لكن منه متناع عن من خلع الثياب ولم يشترط سيبويه
ولا احد من المتقدمين هذا الشرط نحو جئتك امس طمعا
نحو وقد الان وظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه الاتحاد
في الفاعل واليه ذهب ابن خروف وهو ظاهر كلام سيبويه
ويشهد له قول امرئ القيس

ا الا عجم في معهد افقد تخبر الى بكا على عجم وما كان اصرا
فان فاعل النحل هو الدمع وفاعل البكاء عمر وحمل بعضهم عليه
الاية الاتية وعليه قول ابي الطيب
ابكى الهوى استعانة النوايب ويروى الجوهري الجوهر والرسن
ومن جعل الاتحاد في الفاعل شرطا واهمه المواضع كلها
واجاب ابن خروف بالنصب مع اختلاف الفاعلين نحو قوله
تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا وفاعل الاراءة هو الله
تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك
في شرح التسهيل فقال معنا يريكم يجعلكم ترون ففاعل
الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف
مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع
حالين وذهب الشلوبين واكثر الناظم الى نحو جئتك محبة
اياك قال الرضي ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يكونا فعلي واحد
كضرب التاديب في ضربته تاديبا فالمتكلم وتشاركهما
في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا
وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر الزمان
المصدر نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك
اصلاح حالك وشهدت الحرب ابقاء على المهد تبسر الفرق
واذا اي الحدث المعلل بقطعها لا بنفس المصدر الجملي في
منه تاديبا واعطيته مكافاة فليس بعامل فيه تا في
الحقيقة حتى يشترط في زمان الحقيقة حدث واحد
لان المعنى اديته بالضرب وكافيته بالاعطاء وقد النه هو التاديب

والاعطا

والاعطا هو الذي اباه والعلة هاهنا المصدر المنصوب
لان الشي لا يكون علة لنفسه
لتادب به لكن لو صح حينئذ هو العلة لم ينتصب عند النحاة
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان كما قال الجزولي
والصحيح ان
وانما نصبت هذه الالفاظ لتضمنها العلة الحقيقية
وحيثما كانت الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هنا ينتفي
لظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيه ان يجامع الفعل
العامل في الشي متفق عليه وافقا الجزولي
الفعل مثلا شي تعني حتى تكون حاملة على الفعل وانما
افعال الباطن كالعلم والخوف انما نقول نحو الجواب
بانه ان اراد وجوب الحاصل وجود العامل فممنوع وان اراد
وجوب تقدمه انما وجد او تصور فمسلم ولا ينفعه
ويتفقه يجوز حينئذ اصلا حال وضربته تاديبا
انتها فان قال هو يتفق وجد الاكلام
تادب فلنا يجوز ايضا حينئذ اذا وحينئذ الكلام
اذا ما ذكر عند انتفاء الشارط الاول حينئذ لنا
وعلنا ان المفعول له على ضربين اما ان يتفق وجوده
على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب
كما قالوا وان يتفق على الفعل نحو الذي يكون عرضا ولا
بل يكون فعل القلب نحو ضربته تقويما وحينئذ اصلا حا
فلا قلت يعني من شرطه ان يكون على غير لفظ
الفعل العامل فيه فلا يقال اجلست قعودا لا عليه
سيبويه وغيره قلت قال ابن هشام واشتراط
كونه علة يغني عنه اذ من المعلوم ان الشي لا يعلل بنفسه
واعلم انه ان يتفق النحويون في الشرط ان يكون غير نوع
الفعل نحو جا زيد قعودا فانه افضل ان يكون

على الفعل ولا بد من اللام فان قلت شرط ابن مالك في
التسهيل كونه ظاهرا فانا في شرحها اما ان كان ضميرا فلا بد من اللام
نحو جئتك لكذا وجئت لنعم قلت اشترط كونه مصدرا
يغني عنه لانه ضمير المصدر ليس بمصدر فان قلت ان لا يجوز
تقديم المفعول له منصوبا كان او مجرورا ثم منع في قوله
تعالى ولا تمنن تستكثر بمعنى التعدي تنوي لعلوا بنفسه واشبه تستكثر
على حذف حرف المفعول له وانما يتعلق به على جعله حالا
حالا والظاهر ان محل المنع حيث لا تبعية فان قلت هل
ان في بقي شروط ما هية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء
في شرح اللمع حين قال وللمفعول له شروط احدها ان يكون
في جواب لم الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل
فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك
الطمع ومنه ان تقول الطمع حملني على زيارتك الثالث
ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون الفاعل فيه من غير
لفظه فلا يجوز ان يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا
له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود
نفسه

المفعول معه اي الذي

وقل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل
عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله فيه مفعول ما لم
يسم فاعله اسند اليه المفعول نحوا اسند الى الجار والمجرور
في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام وقد
تقدم ما فيه واغني عن نصبه بالجر لان بعض النحاة يرى
الفعل الذي لا يصل النصب وكونه منصوبا جار على ما هو عليه
في الاكثر ومثل المعنى الذي في فعل وفعل بمصاحبته على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله ضمير راجعا الى مصدر والضمير المجرور
للموصول **قوله** الاسم في الجملة نحو جاء زيد والشمس
طالعة والفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيه ما

الرضي في شرح الكافية اللمحة بنصبا تشبيها ثم قال ولا يبعد ان يعطى الاسم
تابع للاخير قال بعضهم وقال في النصب يشعر ان يكون ذلك
في غير نصبا تشبيها والا فهو بمنزلة الاسم فيشعر ان يعطى
حكمه وقد صرح بعضهم بانه مفعول معه ونحو الجر **قوله**
المنصوب اعلم ان ناصب ليس كلامه جاريا على كل الاقوال في
ناصبه **والصحيح** ان ناصبه ما تقدمه من فعل وشبهه وبه
قال جمهور البصريين والكوفيين ثم اختلفوا فقال السيرافي
والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى ما صنعت
واباك ما صنعت بك والمعنى جاء البرد والطيالسة جاء
البرد بالطيالسة وزعم الاخفش وبعض الكوفيين انه
نصب على الظرف ونظيره بنسبة النصب الا ان انتصب
الاسم بعد الواو كما انتصب بعد لا وذهب الجرجاني الى ان العامل
الواو وهو مردود لانه اذا كان ضميرا منفصلا وقع بعد الواو كقوله
فكان واياها كحران لم يفق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا
والعكس المنصوب اذا كان عامله حرفا وجب ان يتصل به نحو انك
ولا يجوز ان اياك ورد ابطال الواو لو كانت ناصبة لما احتيج
الى اشتراط تقدم فعل او ما جرى مجراه وزعم الزجاج ان عامله
فعل محذوف والتقدير جاء البرد ولابس الطيالسة وذهب بعض
الكوفيين الى انه منصوب على الخلاف اي لمخالفته المفعول معه
الى الاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان يتصور
المضمر المشترك به على الاكثر قول الرضي في باب التعجب
ان افعل في ما احسن زيدا مشكل عند الكوفيين اسم قال فمعنى
اعراب كل الفتحة في زيد عند دون تخالفه الخبر المبتدا فمقتضى
عندهم نصبه واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لانه
ما المتعجب منه زال [illegible] المخالفة بان احسن الجاري على
[illegible] في المعنى وصف لزيد [illegible] الخلاف لو كان
يقتضي النصب لجاز ما قائم زيد انتصب عمرو وذلك لا يجوز

قوله استوى الماء والخشبة أي ارتفع حتى وصل إليها
قوله وينبه بفاء بين المثالين إلخ قال ابن هشام في أوضح
المسالك للاسم بعد الواو خمس حالات وجوب العطف
كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء
زيد وعمرو قبله أو بعده لما بينا أي من عدم [illegible] جملة
في الأول ومن عدم الفضلية في الثاني لأن الفعل لا يستغني
عنه لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين شيئين فأكثر ومن عدم
المصاحبة في الثالث ورجحانه أي العطف على المفعول معه
نحو جاء زيد وعمرو لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف ووجوب
المفعول معه وذلك في نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع
الشمس لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة
أي لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار
وفي الثاني من جهة المعنى ورجحانه أي المفعول معه وذلك
في نحو قوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطحال

ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الأول من جهة المعنى أي
لأنك إذا قلت كونوا أنت وزيدا كالأخ وعطفت زيدا على
الضمير لزم أن يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما
تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قاله الموضح في
شرح [illegible] وفي الثاني من جهة الصناعة أي لأنه لا يحسن
العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل
أو بفاصل ما وامتناعهما أي العطف والمفعول معه نحو
علفتها تبنا وماء باردا وقوله

إذا ما الغانيات برزن يوما ... وزججن الحواجب والعيونا

أما امتناع العطف فلانتفاء المعية في الأول وانتفاء فائدة
الإعلام بها في الثاني ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب
للاسم على أنه مفعول به أي وسقيتها ماء وكحلن العيونا

قوله

قول الفراء والفارسي ومن تبعهما وذهب الجرمي والمازني والمبرد
وابو عبيدة والاصمعي واليزيدي الى انه لا حذف وان ما
بعد الواو معطوف على ذلك على تاويل الفعل المذكور بفعل
يصح انتصابه عليهما فيؤول زججن بحسن وعلفتها بانلتها
انتهى فهو على قولهم من باب التضمين والتهيا تحت
علفتها ماء باردا وتبنا او التزموه تحسين بقول فرهت
رها بسبب زعمه الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياسي
او سماعي والاكثر على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول
والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه وقال
الزمخشري من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل اخر
فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى
المتضمن قال والغرض في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك
اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناك
عنهم ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم ولا تضموها اليها آكلين انتهى قال
العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف فان قيل
الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل
الاخر وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا
هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر
بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا
نادما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والا لكان مجازا محضا
لا تضمينا ونحو ذلك قوله يؤمنون بالغيب تقديره معترفين
بالغيب انتهى وقال ابن هشام في المغني قد يشربون لفظا
معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته
ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة امثلة
منها قوله تعالى وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ضمن معنى
تحرموه فعدي الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا عقدة النكاح

ضمن معنى تتروى فعدى بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن
معنى استجاب فعدى باللام والله يعلم المفسد من المصلح
ضمن معنى يميز فجي بمن وذكر ابن هشام في موضع اخر ان المعنى
ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان واعلم ان التضمين معنى
شي لا يلزم ان يجري في كل شي ومن ثم جاز في حول الفاء
في خبر المبتدا المتضمن معنى الشرط نحو الذي ياتيني
فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين
فلم يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه بالجزم الا في الضرورة
واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيها بجواب الشرط
ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب
الجزم الا في الشعر واعلم ان باب التضمين هل هو
قياسي على الاصح عند ابن مالك للقطع وما لا يصلح
خلافا للمتوقال انه سماعي مطلقا وللجمهور في قولهم
انه قياسي بشرط صلاحية القطع ولو مجازا قوله
وفي اخواتها لم يرد به ان المضاف هنا مقدر عطفها
على المضاف السابق اعني كان بان يكون لفظ اخواتها
مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور
او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاوه على اعرابه لان تثنية
الضمير في قوله فقد تقدم ذكرهما لا يلائمه وانما اراد
به الاشارة الى انه معطوف على كان وليس المعنى في حق
كان على الكلمة بل المراد به حق لهذا اللفظ فلو كان
فلا بد من عطف واخواتها على كان العطف على جوابه
ولا من رجوع الضمير في اخواتها رجوعه الى هذه الكلمة والمراد
باخواتها نظائرها فلما شبه النظائر بالاخوان لما بينهما
من التقارب والتماثل كما يكون ذلك بين الاخوان اطلق
اسم المشبه به على المشبه ويسمى بالاستعارة التصريحية
بعدها قوله عقيب بالبالغة فلبثت والقليل من البا

قوله وقد ذكر النووي رحمه الله تعالى في تحرير
تقدمة نقلناه في ترجمة التنبيه باب مخفوضات
قوله لبيان الواقع أي لا للاحتراز لأن
المخفوض لا يكون إلا اسما حقيقة أو تأويلا قوله
المشهور إشارة إلى الجواب عما يقال يرد على الحصر في قوله
إلا مخفوض فإن أحدهما المخفوض بسبب الجوار كقولهم
هذا جحر ضب خرب بخفض الخرب لمجاورته للضب وإن كان الخرب
إنما هو صفة للجحر وكان القارئ يقول في ذلك
قد يوجد الخفض بالجوار والثاني المخفوض بسبب
توهم دخول الباء في قوله تخرج في الجر بقوله
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
بجر سابق على توهم دخول الباء في قوله مدرك وظاهره أن
النوعين جائزان عند المحققين أن المخفوض بالحرف
والمخفوض بالإضافة قوله على ثلاثة أقسام أي
صادقة على ثلاثة أقسام ولو اقتصر على الأول لكان أخصر
وأوضح قوله مخفوض بالإضافة ظاهر هذه العبارة أن
الإضافة عاملة في المضاف إليه وهو أحد الأقوال
والقول الثاني أن العامل الحرف المقدر واختاره ابن الحاجب
والثالث أن العامل المضاف واختاره ابن مالك وغيره وقد
ذكر هذه الأقوال أبو حيان وغيره ولم أر الأول ضعيفه وأجيب
بأن الباء في قوله بالإضافة للسببية فتكون الإضافة
سببا في المضاف إليه ولا يلزم من كونها سببا كونها
عاملة إذ كون الشيء سببا أعم من كونه عاملا والأعم
لا يلزم صدقه بالأخص مفهوم ويجاب أيضا بأن الإضافة
بمعنى المضاف من إطلاق اسم المصدر على المفعول والإضافة
لغة الإمالة والإسناد ومنه ضافت الشمس للغروب
أي مالت وأضفت ظهري إلى الحائط أي أملته وأسندته

اليه واصطلاحا فتسمية نفسه له بتوابعهم في حينا للتانيثها
الجر ولان في الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم والمشهور
ان المضاف اليه هو الثاني وان المضاف هو الاول وهذا اصطلاح
سيبويه وابن مالك وقيل عكسه وقيل يجوز في كل قوله
وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة وبيان ذلك ان اسم مجرور
بالحرف وهو الباء ولفظ اسم الله تعالى مجرور باضافة اسم
الله والرحمن الرحيم بالتبعية لانهما صفتان وبعض ان
العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فان العامل
فيه مقدر لانه على نية تكرار العامل وقد بسطوا الكلام على
ذلك في باب التوابع وكان ينبغي للمصنف ان ينبه على الجر
بالتبعية كما نبه في باب المرفوعات والمنصوبات على
الرفع والنصب كذا جاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل
او يترك الرفع والنصب بالتبعية كما ترك الجر بها قوله
فهو ما يخفض بمن الى اخره ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسما يعبر به عنها واما الباء والكاف
واللام والواو والتاء فذكرها باسمائها الموجودة لها فقال
في التحفة وقد يقال مثلا انتهى وهذا هو الاصل عند
الحساب والقراء وحذفت الالف لكثرة الاستعمال
وتسمى هذه الحروف حروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى الاسماء قاله الرضي والاظهر انه قيل لها حروف الجر
لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف
الجزم وبعضها حروف النصب انتهى ويسميها الكوفيون
حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربطه
به وحروف الصفات لانها تحدث في الاسم صفة من
ظرفية وتبعيض وغيرهما وبدا المصنف بالمعروف
بالحرفية لانه الاصل واسقط من حروف الخفض خلا وعدا
وحاشى لانه ذكرها في الاستثناء فاستغنى بذلك عن
اعادتها

اعادته نفعا واسقط منها العل وهي عقيل ولولا الغرابة لجر
بقوله بلغتك اليهن بعد ما ابنه عن الجر بها ولذلك
ان العل لا يجر بها الا عقيل فاذا شاع وقيل

لعل الله فضلكم علينا ، بشيء ان امكم شريم

فالاسم الكريم مبتدا وجملة فضلكم خبره واما متى فالجر
بها على لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية سمعوا يقولون
اخرجها متى كمه قال في المغني واختلف في قول بعضهم وضعته
متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في وقال غيره بمعنى وسط
وكذلك اختلفوا في قول ابي ذؤيب يصف السحاب

شربن بماء البحر ثم ترفعت ، متى لجج خضر لهن نئيج

فقيل بمعنى من وقيل بمعنى وسط واما كي فتجر ثلاثة اشياء
الاول ما الاستفهامية عن علة الشيء نحو كيمه بمعنى
لمه والاكثر ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شيء والثاني
ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا انت لم تنفع فضر فانما ، يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي بمنزلة اللام الجارة والمصدر مؤول من ما وصلتها اي انما
يراد الفتى لضر النفع اي للضر من يستحق الضر وينفع من
يستحق النفع قاله الاخفش وقيل ما فيه كافة لكي عن
عمل الجر مثلها في ربما الثالث ان المصدرية وصلتها
نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاظهر في ان تكرمني
بكيلا تحزنوا في الحروف كقوله

فقالت اكل الناس اصبحت مانحا ، لسانك كيما ان تغر وتخدعا

والاولى ان تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة
ظهورها معها واما لولا فلا تجر بها الا الضمير المتصل
نحو لولاي ولولاك ولولاه فانها مجرورة بها عند سيبويه
قال في المغني في الحالة لولا وان الاكثر الحسن يخصه ان يكون
ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي

ولولاي ولولاك خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي
جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر
ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء
والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة
ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ
قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ووقع الاستغناء بالنيابة
انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء
الظاهرة في الاستقلال فاذا عطف عليه اسم ظاهر
نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر وانتفى
وزعم المبرد ان هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب
وهو محجوج بثبوته عنهم كقوله
أتطمع فينا من اراق دماءنا ولولاي لم يعرض لاحسابنا حسن
وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى وعد بعضهم
من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلتا
عوضا من حرف الجر في القسم وليس المراد معنى الاستفهام
بل الصورة قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض
خلافا للاخفش ومن وافقه انتهى قال ابن عقيل في
شرحه بل هو بحرف محذوف وان كان لا يلفظ به وفي البسيط
ان هذا هو الذي قيس فاذا قلت الله فكانك قلت ابالله
وسبحانه ولكن الواو في القسم عوض عن الباء والتاء عوض
عن الواو ولا خلاف ان الجر بالواو والتاء انتهى وذهب
الزجاج والرماني الى ان ايمن في القسم حرف جر وشذ في ذكر
وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله وجعله
في التسهيل بقية ايمن قال وليست بدلا من الواو ولا
اصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء ان لات تخفض الزمان
ومنه ولات حين مناص وزعم الاخفش ان بله حرف جر بمعنى
من والصحيح انها اسم **قوله** وهو ان جر في الخفض اي اصلها

لانها

137

لانها اقرب حروف الجر ولذلك دخلت على ال [illegible] حل علها
غيرها نحو منذ وذ [illegible] المصنف [illegible] فقال في التسهيل
وتنفرد من بين حروف [illegible] لا تنصرف لفظا [illegible] وعنه
وكذا في الجر [illegible] وعلى اسمين ولا تختص بكسر
الميم وضمها في القسم بالرب والتاء واللام بالله وتختص
من بين [illegible] وهي انتهى قوله ورب اعلم ان رب ليست
للتقليل دائما خلافا للاكثرين وعليه الزمخشري وابن الحاجب
ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد
للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وعبارة بعضهم وترد الاصل
للتقليل اي لانشاء التقليل اي انها تقدم بصيغ [illegible]
للاخبار عنه ثم استعملت كثيرا لانشاء التكثير ويحتاج
الاول الى القرينة مثال التكثير قوله عليه الصلاة والسلام يا رب
كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وذلك لا يجيء
مسوق للتعريف ولا يناسبه التقليل ومثال التقليل قوله
الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان
يريد بذلك ادم وعيسى عليهما الصلاة والسلام وقيل
لم توضع لتكثير ولا تقليل وانما يفاد احدهما بالقرينة
وعليه السعد التفتازاني قوله رب الرافع في التسهيل
ويقال رُبَّ ورَبَّ ورُبَ ورُبْ [illegible] ليست اسما خلافا
للكوفيين والاخفش في احد قوليه بل حرف جر وهي لتكثير وفاقا
لسيبويه والتقليل بها نادر ولا يلزم وصف مجرورها خلافا
للمبرد ومن وافقه ولا مضي ما تتعلق به بل يلزم تصديرها
وتنكير مجرورها وقد يعطف على مجرورها وشبهه
مضاف الى ضميره [illegible] وقد يجر ضميرا لازما تفسيره بمميز منصوب
على التمييز مطابق للمعنى وفي لزوم افراد الضمير وتذكيره عند
تثنية التمييز وجمعه وتانيثه اشهر من المطابقة انتهى
وعلى قول المبرد اكثر النحاة [illegible] في البسيط انه راي البصريين

وعلل الرضي اختصاص رب بالنكرة بانها علم القلة وانما
يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يكون العلامة
نصا في احد المحتملين والمعرفة اما علم قلة فقط كالمعهود
المعرفة او الكثرة فقط كالمجموع واما النكرة فصالحة للقلة
والكثرة معا نحو جاءني رجل واحد وجاءني رجال اي هذا
الجنس انتهى ملخصا **قوله** بالنذل المضم بل قطم المبهم هو
المعروف الذي جاء في الدلاء الا علي بن فارس وعبر بها مشتق
من النقل وهو النقل لانه ينقل من واحد الى واحد وقيل هو من النذل
وهو الوسخ لانه يتسخ اي فارسي العربية يقال في لغة (?) قال
الجوهري يقال ايضا منذل قال وانكرها الكسائي قال
ويقال منذل ايضا انتهى وعبارة ضياء الحلوم في النون والدال
المهملة فبل النذل الوسخ يقال منه نذل والاخذ بل مع (?)
وجمعه منادبل **قوله** كالاسد الاسد معروف وجمعه اسود
واسد واسد واساد والانثى اسدة وفي حديث ام زرع
زوجي ان دخل فهد وان خرج اسد قال ابن خالويه له خمسمائة
اسم وصفة وزاد عليه علي بن قاسم بن جعفر اللغوي مائة وثلاثين
اسما فمن اشهرها اسامة والبيهس والجحدر والحارث
وحيدرة والدلهمس والورد والضيغم والضرغام والصعب (?)
والطيثار والعنبس والغضنفر والفرافصة والقسورة والليث
والنابت والنهاس والهرماس والورد ومن كناه ابو الابطال
وابو حفص وابو الاخياف (?) وابو شبل وابو القاسم وابو الحارث
وهو انواع تكثر الاسطورات نوعا منها يشبه وجه
الانسان وجسده يشبه الجمل ونوع يشبه البقر (?)
الغفر واما السبع المعروف فان اصحاب الكلام في طبائع
الحيوان ان الانثى لا تضع الا جروا واحدا تلده فيه لا حركة
فيه ثلاثة ايام ثم ياتي ابوه بعد ذلك فينفخ فيه
المرة بعد المرة حتى يتحرك ويتنفس وتنفرج اعضاؤه
وتتشكل

وتتشكل صورته ثم ياتي امه فترضعه ولا يفتح عينيه
الا بعد سبعة ايام من تخلقه واذا مضت عليه بعد
ذلك ستة اشهر تكلف الاكتساب لنفسه بالتدريب
والتعليم قال في التسهيل وقد تزاد الكاف ان امن اللبس
انتهى وجعل منه ليس كمثله شيء وانما تزاد الكاف لتوكيد
نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله
ابن جني وقيل الزائد مثل وقيل بمعنى الصفة وقيل مثل مقحم
انتهى وعليهما فلا زيادة وقد تزاد خالية عن معنى التشبيه
قيل لبعض العرب كيف تصنعون الاقط فقال كهين الى
قيل وانه لا يشكل انه اصل الدرس بالتمثيل بالاية
مع قيام بعض الاحتمال فيها الا ان يقال ما لا احتمال الا
واحدا ويقال الاعتراض انما يشكل لو لم يقل الاحتمال وفي ذلك
ما قاله بعضهم من تحت اخال المشترك في التعريف
اذا صح ان تكون كاف معنية او معانيه قال الدماميني
وفي الحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله
شيء ودخول مثل عليها نحو فاصبحوا مثل كعصف ماكول
انه لا تشبيه بالتشبيه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه
وزيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا سيما اذا كان من
معظم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى واما
اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما
ان يكون من باب التوكيد اللفظي فهما اسمان او حرفان واما
ان يكون احدهما زائدة فيكون الزائد حرفا اذ زيادة الحرف
اولى فيكون اما الاول فهو نحو ليس كمثله شيء واما الثانية
فهو نحو مثل كعصف انتهى قوله واللام وقد يجي زائدة
فلمثل ما يقع من وعن والبا كثيرا ويقع اللام قليلا
فلا تكفهن عن عمل الجر نحو مما خطاياهم وعما قليل
الكف انما الوكيف لو وقع بعدها جملة مع انفصال ثم

تقع عنهما قليلا فيما رجحته وقول الاعشى
الى ملك خير اربابه فان لما كل شي قرارا
ربح وان لكل شي قرارا او زائدة بعد رب والكاف فتكفهما
كثيرا وتمنعهما العمل فتليهما الافعال كقوله وربما عم بنا بسبب وقوله
ونشيع مولا ما او تعلم انه اخما النابس عليه وجاء
والغالب ان تكفهما عن العمل فيه خلاف على الجملة
كقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
ولعل الفرق بين رب والكاف وبين الباء ومن السابقتين ان
اختصاصهما بالاسماء اقوى بدليل جواز جرهما لكل اسم
بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء انما
تقع فلما ضعفت تسلط عليهما ضعفا اخر كفهما
بخلاف غيرهما قليلنا او الغالب على رب المكفوفة ان يليها
فعل ماض كالبيت السابق وقد يليها المضارع كقوله
تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقد يليها
الجملة الاسمية كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم
هذا في التسهيل وزادت بعد الكاف كافة وغير
كافة وبعد الباء في شرح المطول لابن الحاجب ان من تكف
وتقتضي ان مثل رب والكاف ومن تكفهو واختار ابو حيان
ان الكاف لا تكف اصلا واما ورد من ذلك اليمين ماخوذة
من اليمين الذي هو العضو المعروف لانهم كانوا عند
الحلف يضع الحالف يمينه في يمين صاحبه وقيل من القوة
لانه يقوي الحلف على الوجود والعدم وسمي العضو
يمينا لوفور قوته ومنه لاخذنا منه باليمين اي بالقوة
قوله ومن الهمز ... من الجمع او ... مذهب
الكوفيين والمبرد والصحيح ان الجمع ... وهو مذهب
البصريين وهذه الهمزة همزة وصل ... بعد الفاء وبالايدون

جوز

نحو الأرجوز كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
وقول الآخر بل مهمه قطعت بعد مهمه وقول الآخر
رسم دار وقفت في طلله فجر مثل ومهمه ورسم برب
محذوفة فهذا في التسهيل يجر برب محذوفة بعد الفا
كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد قليلا
وأراد بالكثرة مع الفا الكثرة النسبية أي كثيرا بالنسبة
الى بل وفاقا فيه أيضا وليس الجر بالفا وبل اتفاقا وحكى
ابن عصفور أيضا الاتفاق ولكن في الواو تنازع وزعم بعض
النحويين أن الجر هو بالفا وبل لنيابتهما مناب رب وقد
غير رب من حروف الجر ويبقى عمله وهو ضربان سماعي أي
مقصور في أمثلة مخصوصة حذف فيها الحرف فيقتصر على
المحل الذي نقل لنا الحذف في تلك الأمثلة الواقعة في عبارة
لا فيما يشبهها فيقاس عليها كقول رؤبة خير والحمد
لله جوابا لمن قال كيف أصبحت وقياسي بأن يكون هناك
قاعدة بحذف حرف الجر ويبقى عمله في كل موضع تحققت
القاعدة فيه سواء كان ذلك الموضع مما حذف العرب
فيه بعينه أو كان من أفرادها ما لم تحذف العرب فيه بحذف
العرب قياسي لأنه يقاس عليه وحذف في كلام العرب قياسي
لأنه مقيس على حذف العرب فافهمه واحفظ فإنما
قلما يباع مع كثرة الانتفاع وذلك في أماكن اثنا عشر موضعا
الأول لفظة الجلالة في القسم دون عوض نحو الله لأفعلن
الثاني بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر
نحو بكم درهم اشتريت ثوبك أي من درهم خلافا للزجاج
في جعله الجر بالإضافة الثالث في جواب ما تضمن مثل
المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت الرابع في المعطوف
على ما تضمن مثل المحذوف نحو وفي خلقكم وما
يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار

اي في اختلاف الليل والنهار الخامس في المعطوف عليه
بعد منفصل كقوله

ما المجتبى حلو ان يصعدا ولا حبيب رأفة فيجتبى

السادس في المعطوف عليه بعد منفصل نحو في زيد او
عمرو لراحه هو السابع في المقرون بالهمزة بعد ما ينتهي
مثال المجذوب نحو ازيد بن عمرو استفهاما لمن قال رأيت زيدا ابن
في المقرون بهلا بعد نحو هلا دينارا لمن قال جئت بدرهم
التاسع في المقرون بان بعده نحو ان يا ابعلهم فيه وافضل
ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هلا اولى بعد ان اسهل
من اضمار ان بعد الواو فقل بذلك اطراد هو العاشر
في المقرون بعد الجار بعد حكى يونس مررت برجل صالح
ان لا صالح فطالح اي ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح والذي
حكاه سيبويه ان لا صالحا فطالح وان لا يكن صالحا فصالحا
وقدره ان لا يكن صالحا فهو طالح وان لا يكن طالحا فهو
يكون طالحا الحادي عشر التقليل اذا وقع في وصلها
ولقد فسر الحريري في قوله في نحو حيث ثم ترحيني
ان يكون ثم تقليلية وان يقصد تقدمها وان تكون مصدرية
واللام منتها مقدر الثاني عشر منه ما ان ونحو
حيث انك قائم وان قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائي
من ان محلها جر تمسكا بقوله

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه

بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى انهما في موضع نصب
وقول الاخفش لضعف وقد احتج ان تقدم هما الواو لا
حجة في البيت لاحتمال ان يكون عطفا على توهم دخول
وقد يعترض بان العطف على المحل الظاهر اولى من العطف
على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات واختار
النسبي انا كون المحل جرا وقواه بحيث تقديم ان وصلتها على

الفعل

140

الفعل من مثل قولك اكرمتك انك فاضل ولو لم تكن اللام
في القاملة لا يمتنع التقديم ضرورة ان الفعل هو العامل
فيصح ان يلي لفظه قولك عرفت ان زيدا قائم ولا يصح ان يجيء
ان زيدا قائم عرفت انتهى الكلام السابق عطف العطف
على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار اجاز سيبويه في
قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
الخفض في سابق على توهم دخول الباء في مدرك ولم يجوز
جماعة من النحويين من ... عشر نعم الا نحو نحو الا رجل
جاء الله جيرا ونازع ابو حيان في غالبها وقال الذي يقال
عليه باب القسم وكم فقط قال سيبويه قال ابن هشام
في شرحه على البسملة اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا
ونادرا ومطردا فالمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشياء
ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل
من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبها
والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلاثة قليل
والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه كثير وغالب
ونادر وقليل **قوله** ومذ ومنذ اعلم انهما ان دخلا على
ماض كانا بمعنى من الابتدائية نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة
ومنذ يوم الجمعة اي ابتداء زمان عدمها او زمان الفعل المثبت
او المنفي وان دخلا على زمان حاضر كانا بمعنى في الظرفية بمعنى
انهما بمعنى في من غير اعتبار معنى الابتداء بل المراد ان جميع
زمان الفعل يحوي ذلك الحاضر ولا يدخلان على مستقبل وان كان
المجرور بهما نكرة معدودة نحو ما رأيته مذ يومين كانا بمعنى
من والى معا فيدلان على الابتداء والانتهاء واصل مذ منذ
بدليل رجوعهم الى الضم في مذ عند ملاقاة الساكن نحو
مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسر واولا ان بعضهم يقول مذ
من غير ... بضم مع عدم الساكن وايضا فانهم اذا صغروا

في قال الراسخ رجوعا بها الى اصلها بسبب التصغير فان
قلت لعله المصغر فوسيذ لا مذ قلت
اجيب بانه قد ثبت رجوعها في عوض منذ بما ذكرنا اولا
فقط فيها التصرف بالحذف والتصغير نوع من التصرف
فادعاؤه فيما عهد فيه اولا من ادعائه فيما لم يعهد
وقال ابن ملكون بهما اصلان لانه لا يبعد في الحرف
وشبهه وروده بتخفيفهم ان كان وكان ورب وقال ابو الحسن
من محذوف منها الذي ليس النون وانما المحذوف وهو ايضا
ثم حملا على الغالب في الاسماء لان الحذف في الاواخر اولا
وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او ... فالاصل
وقد يكسر ميمها وسكون ذال منذ قبل متحرك اعرف من
ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها **قوله** فنحو قوله
غلام زيد اي فنحو زيد من قولك غلام زيد والفعل المحذوف
يتسلط نحو انك لا غلام ظهور المعنى المراد **قوله** ما يقدر باللام
اي يستفاد من الاضافة اليه الخصوصية والملابسة
المستفادتان من اللام اذا دخل على المضاف اليه وان لم يصح المعنى
له والظاهر بسبب تعريف المضاف الى معرفة في الاضافة
وتخصيصه مع اللام بل قد لا يجوز اظهار اللام كيوم الاحد
وانما المدار على افادة المناسبة المخصوصة بين المضاف
والمضاف اليه وقس عليه ما في **قوله** نحو غلام زيد اي والجر
بالاضافة التي بمعنى باللام نحو زيد في غلام زيد فانه يفهم
منه من المناسبة بين الكلمتين ما يفهم من غلام لزيد الا ان الاول
من الاول اعني غلام زيد مطلوب دون الثاني ولم يعتبر الشارح ما يفهم
بعض المحققين بين ابن الحاجب ما ذكره هنا حاصله ان الاضافة
بمعنى اللام ... جنس المضاف وظرفا اي لا يكون المضاف
اليه جنس المضاف اي صادقا عليه وعلى غيره ولا يكون
زمانا او مكانا له نحو بعض القوم وبعضا من الاضافة الى

جنسه

141

جنس المضاف اي امر صادق على المضاف وعلى غيره ولما لم يجز
ان يكون المضاف اخص من المضاف اليه كما ذكر الشيخ الرضي وجب
ان يكون المضاف ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غيره ومعنا
ه في الاضافة الى الظرف ان المضاف اي زمانه ومكانه من حيث
انه ظرف اي اذا قصد بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف لقصد
الاختصاص والمناسبة كما في مضارع مصر وبيع الدار فالاضافة
بمعنى اللام لا بمعنى في صرح به ابن الحاجب في الامالي ومنه يعلم ان معنى
قوله فيما عدا الظرفية فيما لم يقصد فيه بيان الظرفية فافهم
ذلك فانه عزيز واعلم ان الظرفية عند النحاة انما تنسب
الى المصدر وما يشتق منه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى في وظاهر
كلام ابن الحاجب كلام ابن مالك في الالفية وكلام ابن هشام
ان اللام لا تقدر الا حيث لا تصلح من ولا في ولبعضهم كذلك فعلى شرح
الكافية معنى اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها
وتقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده
ومعه ومع صحة تقديرها وغيرها نحو ارض زيد هذه عبارة
شرح الجامي مثالا للاول وان فيه نظرا وذهب ابو حيان
الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا على نيته
وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال ويوجه
بان كلا من الظرفية والتبعيض فيه معنى الاختصاص
قوله من الدالة على بيان الجنس فهو تقييد بيانية قال
استاذ شيخنا رحمهما الله تعالى واهل التحقيق انه عندهم
لبيان ان المضاف اي جنس من اجناس الامور وانواعها لا بمعنى
انه هو لا حتى لزمهم عن اضافة الشيء الى نفسه ولا لانه اصل
للمضاف كما في كلا بعض النشا حيوان انه مما لا يدل عليه
كلامهم ولا يلائم اصل فهمهم ونحو تصريحهم بان اضافة الالفاظ
والاعداد بمعنى من كثلاثة ام ومائة رجل قوله اي ثوب من
خز وباب من ساج بمعنى انه من جنس ذلك والاظهر انه

ثوب وساج باب ايضا في ذلك ان فصح لبيان الجنس لتحقق
الشرط المذكور في كلامهم واختلف في اضافة الاعداد
الى المعدود وذات كعضو يد خاتم فذهب الفارسي انها بمعنى
اللام اي الاختصاصية وذهب ابن السراج الى انها بمعنى من
واختار ابن الربيع في التسهيل والكافية فقال بعد
ذكرها المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق
اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدود وذات
والمقادير الى المقدر وذات كعضو من كل زيت وقد اتفقا
فيها اي الفصيح عدد الى عدد نحو ثلاث مائة على انها بمعنى
من وقد يوجه ما اتفقا عليه بان العدد من مقوله المقدار
والمقدار وصف بالنسبة الى نحو المقدار وهو المعدود وجنس
بالنسبة الى المقدار والوصف فيما سبق الى الاختصاص فلذا
اختلف في الاول والجنس فيما سبق البيان فلذا اتفقا في
الثاني ولك ان تقول انما لم يمنعا لام الاختصاص فيما
اتفقا عليه وفيما اتفقا عليه لانه لا يصح المضاف
اليه للاخبار به عن المضاف اذ لو قيل هذه الثلاثة مائة لم يكن
مطابقا للمعنى المراد قال شيخنا رحمه الله تعالى ويجاب
بان ذلك بعض يتصرف في المضاف الى من جهة الجمعية فقال
بعض الثلاثة مئات والاحتياج للمبالغة لكن [illegible] واختلفوا
ايضا في الاضافة اللفظية فالجمهور لم يقدر واقتصرها [illegible]
ونقل ابو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام
كظالم نفسه وسكت عن الاضافة الى الفاعل وقيل فيها ايضا
بتقدير لام زايدة وقيل بتقدير من فانه لما قيل زيد حسن
لم يعلم ان الذي به منه حسن فبين بالاضافة انه من جهة الوجه
وقيل غير ذلك واما الاضافة البيانية وهي اضافة الشيء الى ما به
تخصيصه كسعيد كرز وباب [illegible] فليست على تقدير حرف ولا هي
من قسم المحضة عند الاكثر بل لفظية غير محضة على راي الفارسي
وع

وغيرا و واسطة بين المحضة وغيرها على رأي ابن مالك كذا قاله
الجلال السيوطي في فتاويه وخالفه ما قاله من ان الاضافة
البيانية هي اضافة الشيء الى نفسه ما صرح به غير واحد
كالقطب من ضبط البيانية بان يكون بين المتضايفين عموم
من وجه وهو له نسعفه من رآه وخالفه ايضا ما صرح
به من ان الاضافة فيه لكونها اضافة المسمى الى الاسم **قوله**
وزاد ابن الحاجب اي تبعا للطائفة قسما ثالثا وهو ما يقدر فيه في
اي لانه ثابت في مصحح الكلام وارجاع الاضافة فيه الى معنى
اللام فيه تكلف واكثر النحاة يردها الى اللام فان معناها
المناسبة بين المضاف والمضاف اليه ولذا يكتفي بادنى ملابسة
نحو كوكب الخرقاء اسم امراة والظاهر فيه مناسبة ظاهرة **قوله**
اي مكر في الليل والنهار اي الكائن في الليل **قوله** وتربص اربعة اشهر
اي تربص واقع في اربعة اشهر **قوله** من امثلته الخ هو فيه
انما للتشبيه واما البيان على تقدير مضاف اي عن بقية
امثلة الخ ونقد ونظير ذلك وصحح ما تقدم ان الاوجه المذكورة
مقدرة وهو في ذلك الخ وارد قول ابن الحاجب وهو ان الاضافة
بمعنى اللام او بمعنى من الاشفية غيره ابن مالك في التسهيل
ويشهد لهذا الاخير قول ابن ... على من قال بذلك بانه يلزم
عليه ان يكون ... لانه يصح ... الخ وعلى
على معنى ... الخ وعلى ... لا ... ونحو
اذا ... الاضافة ...
على معنى ... واجيب بانه لا يلزم ما قال ابن ...
الا لو قيل انها على تقدير من ونقد ... اللام لا ان المقدر ...
ونحن ... ان التقسيم ... المعنى اولا فليتامل ...
ونقل السيد حسن الخامة الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
احد عشر احدها التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص نحو
غلام امرأة فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه

كما اتى على زيد الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو
وضاربوا بكر اذا اريد الحال او الاستقبال فان الاصل فيهن ان يعملن
النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على
ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربوا
زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة
ولا توصف النكرة بمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه ولا تنصب
المعرفة على الحال وقولهم رب ضارب عاقل وكان يطلبهم ولا يدخل
على المعارف وليست مفيدة للتخصيص ايضا لان ضارب زيد
اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص
حاصل بالمعمول قبل الاتيان بالاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال
والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف ان كان المضاف
اليه معرفة والتخصيص ان كان المضاف اليه نكرة لانها ليست
في تقدير الانفصال الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل
الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا
عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجراء الوصف القاصر
مجرى المتعدي الخامس تذكير المونث كقوله

انارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعضهم
يقول الساعة قريب فقيل الوصف حيث لا اضافة ولكن يمكن
ابن الانهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا
للفرق والصواب قول الجمهور ان التذكير لكون التانيث مجازيا وهو يجوز الوجهين
التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق
حكم المجازي والحقيقي اذا ظهر الضمير الى السادس تانيث
المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وقرئ يلتقطه بعض السيارة
ويحتمل ان يكون منه فله عشر امثالها وتضم على شيء حين
اتانا فان تقدم منهما اي من الشيء ويحتمل ان التضمين لتنال
فله عشر حسنات امثالها فالعدد في الحقيقة الموصوف

التجوز

١٠

المحذوف

143

المحذوف وهو مونث وقال

وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

وانشد سيبويه

وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

والي هذا البيت يشير ابن جني الخاطري في قوله

تخب ضحى بها امثال الواحد الذي يكون كقعم بين عرب واعجم

بان صدر السوريه وشاهده كما شرقت صدر القناة من الدم

ومن اداة الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصلتين

وبعض الكنايات عن المتربه الاخذ ما البسملة كاخذ عمر

والواو بالحكم وشرط هذه المسلة والتي قبلها صلاحية

المضاف للاستغنا عنه فلا يجوز امت زيد ولا غلام هند

في نسبة الشائع الاعيبه نحو قولك اكلها كل حين وقوله

انا ابو المنهال بعض الاحيان النامي المصدرية نحو وسيعلم

الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون

ويعلم معلقا عن العمل بالاستفهام وقال

ستعلم ليلى اي دين تداينت وأي غريم للتقاضي غريمها

اي لا ادخل واحسن النصب بما بعدها كما في الآية لا انصا

مفعولة يعمل لكن الحد انت ما الا مفعول مطلقا لا نصا

لم تنصب لصدر والثانية واجبة الرفع بالابتدا امثلها

في لتعلم اي الحزبين احصى ولتعلموا ابنا اشد عذابا والتاسع

وجوب النصب ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو علام من

عندك والخبر في نحو صبحة اي يوم سفرك والمفعول في

نحو علام ابتهم اكرمت ومن الجر وهذا في نحو من غلام ايهم

انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والي ذلك

يشير من ابتها الفضلا

علّك يا باب الصدر فمن عدا اضافا الا باب الصدر تعدا

واياك ان ضاب بعيبنا كما تقل منخفض قدر اعز علاك وتعزا

ووجه ابن من ثم خفض نزال بين قولي مغربا وحمزا
والاشارة بقوله ثم نخفض نزال الى قوله في القسم
كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل
وذلك لان مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض
لمجاورته للمخفوض والعاشر لا عراب نحو هذه خمسة عشر
زيد فيمن اعرب والاكثر البناء الحادي عشر البناء وذلك في
ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل
ودون وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تعالى وحيل
بينهم وبين ما يشتهون وما دون ذلك قاله الاخفش
وخولف واجيب عن الاول بان نائب الفاعل ضمير
المصدر اي وحيل هو اي الحول كما في قوله وقالت متى يبخل عليك
ويعتلل اي الاعتلال ولا بد من تقدير عليك مدلولا عليها
بالمذكور وان يكون حالا من الضمير ليستفيد بها فتقديره وما
بعده الفصل وعن الثاني انه على حذف الموصوف اي ومنا
قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق
ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم
فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل
بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي
لقد وقع التقطع او الى الوصل لان وما نرى معكم شفعائكم
تدل على التقاطع وهو يستلزم عدم التواصل او الى ما كنتم
تزعمون على ان الفعل اسند [illegible] في التقارب ومنها قوله
انقطع بامر الحرب لو استنطقته وقد جاء بين الفتح والنون
بفتح بين مع اضافته لمعرب ومنها قوله تعالى انه لحق
مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثل وقراءة بعض السلف
ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم
بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها
للمبهمات فانها تثنى وتجمع لقوله تعالى الا امم امثالكم

وقول النابغة والبيتين

وقول الشاعر والشيء بالشيء عنده ابنه مثلا وزعم ابن جني
اسم فاعل من خوّ يخوّ واصله خاوٍ فقصر كما قيل بَرّ وشَرّ وبرّ
ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضمير في تقلي
لتقدمه في وما توفيقي الا بالله ومثل بعد واما بيت
الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة ومنها قوله
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أوقال
ففي فاعل لم يمنع وقد جاء مفتوحا ولا ياتي فيه بحث ابن مالك
لان قولهم غير أن نطقت واقعا له ليس بعرضه ولو كان الفاعل
في بعضهم لم يشر واما قول الجرجاني ان غلامي ونحوه مبني
فمردود وقال بعضهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك
الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف
اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بقراءة بجر
يوم وفتحه فان قلت الاضافة في نحو يومئذ ما هي
فان اليوم مضاف الى اذ وكلاهما اسم زمان واي معنى لقولك
يوم وقت كذا قلت لعل الاضافة للبيان مثلها
في شجر اراك اي يوم هو وقت كذا انتهى كذا قرره الدماميني
وقد يقال يمنع الاضافة عدم حصول الفائدة في البيان اذ
اليوم بمعنى الوقت ولو اقتصر على يوم كذا او وقت كذا كان
اغنى عن الاضافة بخلاف شجر الاراك اذ لا يستفاد المطلوب
منه بدون الاضافة قال شيخنا رحمه الله تعالى يمكن
ان يوجه صحة الاضافة بالابهام والتفصيل الباب
الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء
اصليا كان البناء كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا ... وقلت ألما أصح والشيب وازع
او بناء عارضا كقوله
لأجتذبن منهن قلبي تحلما ... على حين يستصبين كل حليم
بالفتح ونقل جمع من الاعراب عند ابن مالك وهو جوم عنهم

ابن عصفور فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية
فقال البصريون يجب الإعراب والصحيح جواز البناء ومنه
قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بفتح
يوم ومنه قراءة أبي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح
وهذا آخر ما أردناه من الفوائد وكذا ما قصدناه من الزوائد
وهو بالاعتماد حقيق عند ذوي التوفيق والتصديق ونختم هذا
الكتاب بما بدأناه من حمد الله ذي الجلال والإكرام وذي الطول
والإنعام ونقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهتدي لولا أن هدانا الله نحمده ونستعينه ونستهديه
ونؤمن به ونتوكل عليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات
أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي
له ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد
أن سيدنا ونبينا وحبيبنا محمدا صلى الله عليه وسلم سيد الأنبياء
والمرسلين صلى الله عليه وعليهم وسلم وعلى آله وأصحابه وأزواجه
وذريته ورضي الله عن سائر أصحاب رسول الله أجمعين وعن
التابعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وعن الكل
وعن الأئمة الأعلام وسائر المسلمين وخص إمامنا الشافعي
رضي الله عنه بمزيد الرحمة والرضوان ورضي الله عنه وعن والدينا
وذرياتنا ومشايخنا وإخواننا وأحبابنا وعن محبينا وأتباعنا
لا سيما من الجملة مؤلف الكتاب وناسخ النسخ خاصة
ونسأله أن يكفينا عن وثاقنا بأنفسنا ويكوننا إلى كل ما يرضي
نفعنا وحسنتنا وأن يتوب علينا بمنه وكرمه وأن يوفقنا
لأداء شكر نعمه وأن يسعدنا بفيض أنفسنا الأبية وأن

هذا آخر ما وجدنا بقيد فقد انتهينا بحمد الله وحسن عونه
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
وكان الفراغ منه زوال يوم الجمعة
من ثالث عشر يوما من رجب
عام خمسة [illegible]
والف

الله يعلم أن [illegible]
[illegible] حين يسل يغضب

قال الجلال السيوطي رحمه الله

ثم من القواعد المشتهرة إذا أتت نكرة مكررة
تغايرا وإن يعرف ثاني توافقا كذا المعرفان
شاهدها الذي روينا مسندا لن يغلب اليسر عسرين إلى
آخره

فرع على القطع [illegible]
والنفي والمقسم [illegible]

